

مركز البحوث العربية

الجمعيات الأهلية

وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر

د. إبراهيم محرم

أشرف حسين

أنيس البياع

د. ، فعت لقوشة

بد الكريم

يل

د. عماد صيام

محمد حسن السباعى

محمد محيى الدين الباسوسى

مدحت أيوب

مصطفى مجدى الجمال

نادر واصف

تحرير : **عبد الغفار شكر**



الجمعيات الأهلية

وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فى مصر

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾
صدق الله العظيم

دار الأمين
طبع * نشر * توزيع

الجيزة : ٨ شارع أبو المعالى
(خلف المعهد البريطانى) العجوزة
تليفون و فاكس : ٣٤٧٣٦٩١
١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق
(خلف قاعة سيد درويش) الهرم
تليفون و فاكس : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

رقم الإيداع ١٤٠٢٥/١٩٩٧
ISBN : 977-279-173-0



مركز البحوث العربية

الجمعيات الأهلية
وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر

د. إبراهيم محرم | د. عماد صيام
أشرف حسين | محمد حسن السباعى
أنيس البياع | محمد محيى الدين الباسوسى
د. رفعت لقوشة | مدحت أيوب
عبد المعطى عبد الكريم | مصطفى مجدى الجمال
عزة خليل | نادر واصف

تحرير : عبد الغفار شكر



إسم الكتاب : الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر : أعمال ندوة عقدت بمركز البحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الأقتصادية لافريقيا «أديس أبابا» ومؤسسة إلتالير للمنظمات الأهلية «تونس».

المـــؤلـف : مجموعة من الباحثين

تحـريـــــر : عبد الغفار شكر

النــــاشـــر : مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر مع دار الأمين.

إعداد فنى : إيمان أبو الفتوح

العـــنوان : ١٠/٨ متحجف المنيل - روضة المنيل

ت وفاكس / ٣٦٢٠٥١١

عدد صفحات الكتاب: ٢٠٣

الطبعة الأولى

القاهرة ١٩٩٧

قائمة المشاركين

١- د. ابراهيم محرم - رئيس جهاز بناء القرية
٢- أحمد حسن إبراهيم - استاذ بمعهد التخطيط القومى.
٣- أحمد عبد الحميد شرف - باحث وناشر.
٤- أشرف أحمد حسين - باحث بمركز البحوث العربية.
٥- أمين عبد الخالق - خبير المنظمات الاهلية التطوعية.
٦- أنيس أحمد البياع - مدير إدارة دمياط الاجتماعية - الهلال الاحمر.
٧- تهانى محمد الجبالى - محامية - اتحاد المحامين العرب.
٨- حلمى شعراوى - مدير مركز البحوث العربية.
٩- د. حسنى أمين- نائب مدير مركز الدراسات باتحاد المحامين العرب.
١٠- حمدى عبد المنعم حسونة - مستشار تسويق - الاتحاد التعاونى الانتخابى المركزى.
١١- د. رفعت لقوشة - أستاذ بجامعة الاسكندرية.
١٢- د. سامى عصر - المجلس العربى للطفولة والتنمية .
١٣- شهيدة الباز - مستشارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
١٤- صالح أحمد سليمان عزب - الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار.
١٥- صلاح عدلى عبد الحفيظ - المركز المصرى للتنمية والعمل الاجتماعى.
١٦- د. صلاح عرفة محمد عرفة - أستاذ بالجامعة الامريكية بالقاهرة.
١٧- عبد الغفار شكر - خبير بالحكم المحلى - مقرر ورشة العمل.
١٨- عبد المعطى طه عبد الكريم - رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالمقاطعة.
١٩- عزة عبد المحسن خليل - باحثة بمركز البحوث العربية.
٢٠- عزة مصطفى كرم - باحثة - شبكة المرأة بالشرق الأوسط.
٢١- د. عطية حسين أفندى - أستاذ الإدارة العامة المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية.

٢٢- د. عماد صيام - المدير التنفيذى للمشروع التجريبى لمحو أمية الإناث.

٢٣- على فهمى - مستشار اجتماعى وقانونى - المركز القومى للبحوث الاجتماعية.

٢٤- فريدة النقاش- صحفية - الاتحاد النسائى بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

٢٥- د. فوزى منصور - رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية.

٢٦- فؤاد ناشد عجمى - رئيس القسم الزراعى بالوحدة المحلية بسمالوط جمعية النشاط بسمالوط.

٢٧- د. ليلى عبد الوهاب أستاذ علم الاجتماع كلية الاداب - بنها.

٢٨- مجدى مهنا أمين - منشط برامج تربوية وتنموية ، جمعية أبناء الصعيد للتربية والتنمية.

٢٩- د. محمد أبو مندور - أستاذ الاقتصاد الزراعى ، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية - جامعة القاهرة.

٣٠- محمد ادريس - رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى و رئيس اتحاد الفلاحين الافارقة.

٣١- محمد حسن السباعى - رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى.

٣٢- محمد عراقى - فلاح ، أمين عام اتحاد الفلاحين حزب التجمع الوطني التقدمى الوحدوى.

٣٣- محمد فرج - باحث.

٣٤- د. محمد ماجد صلاح الدين خشبة - خبير معهد التخطيط القومى.

٣٥- محمد محمود السيد- مستشار الاتحاد التعاونى الإنتاجى.

٣٦- محمد محيى الدين الباسوسى- رئيس جمعية تنمية المجتمع المحلي بالبسايسة.

٣٧- محمد مختار الشريف- خبير بالمركز الاقليمى للبحوث والتنمية ونائب المدير.

٣٨- د. محمود عبد الفضيل - أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٣٩- محمود محمد جاد - وكيل وزارة الشئون الاجتماعية

٤٠- مدحت السيد أيوب - رئيس القطاع الاقتصادى بالاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى.

٤١- د. مراد غالب - رئيس منظمة التضامن الافريقى الاسيوي.

٤٢- مصطفى مجدى الجمال- باحث بمركز البحوث العربية.

٤٣- نادر حسن واصف- جمعية أبناء الصعيد للتربية والتنمية.

٤٤- هالة شكر الله - باحثة بمركز دراسات المرأة الجديدة.

٤٥- هويدا عدلى- باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٤٦- يسري مصطفى عبد المجيد - باحث بمركز البحوث العربية.

كما شارك ممثلو الهيئات التالية فى أعمال الورشة:

د. زينب شاهين - الصندوق الاجتماعى.

زينب لانج - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

د. فاطمة خفاجى - اليونيسيف.

د. حبيبة البرقاوى - الإدارة الاجتماعية - الجامعة العربية.

المحتويات

تصدير

هذا الكتاب محصلة لندوة "الجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية الاجتماعية فى مصر " التى نظمها مركز البحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا UNECA· وشارك فيه خبراء ومتخصصون اكاديميون ونشطاء وقيادات الجمعيات الأهلية وممثلون للأجهزة الحكومية المعنية بهذا المجال وممثلون للاتحادات القطرية النشطة فى مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية وممثلون للهيئات الدولية المهتمة بهذا المجال · ويتضمن الكتاب أوراق العمل والأبحاث التى قدمت للندوة والمناقشات التى جرت حولها فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ / ١٠/١٩٩٤.

كان لمشاركة الأطراف الأساسية للنشاط الأهلى فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية أكبر الأثر فى القاء الضوء على هذه القضية التى تكتسب أهمية متزايدة فى هذه الفترة حيث تشتد الحاجة فى المجتمعات النامية إلى تعبئة الجهود الشعبية للمشاركة فى التنمية ، وقد كشفت المناقشات عن الحاجة المتزايدة إلى تطوير البنية التنظيمية للجمعيات الأهلية لكى تكون قادرة بالفعل على القيام بدورها فى التعبئة الشعبية من أجل التنمية ، وضرورة اقتحامها آفاقا جديدة فى مجالات التنسيق فيما بينها فى إطار استراتيجية قطرية للتنمية الشعبية وتبادل الخبرات وإنشاء مؤسسات مشتركة للتدريب والمعلومات والإعلام بما يمكنها من الاستفادة من الامكانيات المتوفرة فى مختلف القطاعات· وكشفت المناقشات أيضا عن أهمية ابتكار صيغ مناسبة لإعداد القيادات الشعبية واكتشاف قيادات جديدة يتم من خلالها توسيع حركة الجمعيات الأهلية واسهامها فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية وابتكار اشغال جديدة لتدبير الموارد المالية اللازمة لنجاحها واستمرارها فى هذه العملية·

ونحن لانبالغ إذا قلنا أن مركز البحوث العربية قد ساهم من خلال تنظيم هذه الندوة فى توفير قدر كبير من المعلومات حول الامكانيات المتاحة والمشاكل القائمة وأوجه التطوير المطلوبة ، وأنه بإصدار هذا الكتاب يضع هذه المعلومات أمام القيادات الأهلية والاتحادات النوعية والأجهزة الحكومية لعلها تتعاون معا فى دفع حركة التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر والمجتمعات المشابهة فى الوطن العربى وأفريقيا نحو آفاق جديدة من خلال تعبئة الجهود

الشعبية وتنظيم أوسع مشاركة شعبية فى هذا المجال ٠ وسيواصل المركز جهوده فى هذا المجال بمزيد من البحث والدراسة والمناقشة تأكيدا لدوره فى تعميق الفهم بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى مصر وكيفية تجاوز أزمتها وفق أسس علمية مدروسة ٠

أ٠ عبد الغفار شكر

كلمات الافتتاح

د. فوزى منصور - رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية

حلمى شعراوى - مدير مركز البحوث العربية

عبد الغفار شكر - مقرر الندوة

د. ابراهيم محرم - رئيس جهاز تنمية القرية

د. - صادق رشيد - مدير إدارة تنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لافريقيا

(UNECA)

د. فوزى منصور

رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية

نلتقى اليوم فى ورشة العمل هذه لكى نتبادل النظر فى موضوع جديد يحتاج إلى تعاون كل منا لاستجلاء مختلف نواحيه . وكيف نستطيع الاستفادة مما يحتوى عليه من كنوز. فهو أشبه بمنجم، وهو منجم بكر لأنه موضوع رغم أهميته المعاصرة ورغم كل مانسمع عنه الآن، فإنه لم يلق بعد مايستحق من بحث وعناية .. سواء فى المجال النظرى أو فى المجال التطبيقى.. فى المجال النظرى هناك أسئلة كثيرة تتوارد على الخاطر تعرفونها جميعا.. تدور حول موقف، وموضوع نشاط مايسمى بالمنظمات الاهلية من مجمل المجتمع ومجمل الاقتصاد وبوجه خاص نشاطها الذى يتباين بالضرورة وفقا لطبيعة التنظيم الاجتماعى الاقتصادى الذى يحيط بها ويختلف أيضا باختلاف طبيعة هذه المنظمات الاهلية، فالمنظمات الاهلية كلمة جامعة تضم صنوفا عديدة قد تكون مختلفة كل الاختلاف من حيث الاغراض والاهداف. ومن المهم أن نتبين حقيقة هذه الاختلافات لكى نستطيع أن نرسم خريطة شاملة لعلاقاتها بعضها بالبعض الآخر وعلاقاتها بوجه أعم بالمجتمع ثم إننا بعد ذلك نريد أن ننتقل من مرحلة الارتياد النظرى إلى التعرف على الواقع الموجود وهو واقع غنى وخصب.. شديد الخصوبة لا ينتظر إلا الدراسة المتأنية المتعمقة لمعرفة كل أبعاده..

من أجل هذا نجتمع اليوم، ومن حسن الحظ أن توافر لهذا الاجتماع مقومات عديدة تكفل له النجاح المأمول.. من هذه المقومات تعاون عدد من الهيئات الدولية ذات الاهتمام الخاص بهذا الموضوع ، وعلى رأسها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا التى أولت اهتماما خاصاً بموضوع المنظمات الدولية ودورها فى تخطى المشاكل والعقبات التى تواجهها التنمية فى القارة الافريقية .. ويمثلها هنا أ.د **صادق رشيد** أستاذ الاقتصاد المتميز فى نظرية التنمية والمتخصص أيضا بالمجهودات البارزة فيما يتعلق منها بتنمية الموارد البشرية،.. وهو تخصص قريب كل القرب من نشاط المنظمات الاهلية. وأصارحكم القول إنه لولا التعاون الوثيق بين مركز البحوث العربية وبين لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا حول دراسة هذا الموضوع

– ذلك التعاون الذى يرأسه د. **صادق رشيد** – لما توافرت الإمكانيات العلمية والعملية التى يسرت عقد هذا الاجتماع .

أيضا أود ان أتقدم بشكر خاص لوزارة الادارة المحلية – ويمثلها هنا أ.د **إبراهيم محرم** نائب وزير الادارة المحلية.. وأشير فى هذا الصدد ليس فقط إلى موقعه الرسمى كمساندة هامة لمثل هذا الاجتماع ولكن أيضا إلى مساهماته العلمية واهتماماته بكل ما يتصل بالتنمية فى ارتباطها بعلم الاجتماع كما تشهد بذلك مساهماته الاكاديمية المتعددة، كل هذا بالإضافة إلى مساهمة أو حضور هيئات دولية متعددة مثل برنامج الامم المتحدة للتنمية والصندوق الاجتماعى للتنمية ، اليونيسيف، منظمة العمل العربية ، والإدارة الاجتماعية بالجامعة العربية ومنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية .. هذه المقومات كلها تقدم الإطار اللازم للنجاح الذى لم يكن ليتحقق لولا تضافر جهود العلماء البارزين الذين خصصوا وقتا وجهداً ثميناً لبدء دراسة هذا الموضوع ونحن نجتمع هنا اليوم لمناقشة نتائج أعمالهم.. وقد أسعدنى بوجه خاص أن هذا الاجتماع قد بدأ بالفعل قبل أن يبدأ رسمياً ، فقد وجدت نفسى فى انتظار الافتتاح الرسمى بين ثلة من المساهمين يتنافسون حول موضوعات الورشة ثم سرعان ما تطرقوا إلى مسائل عملية حية ذات أهمية كبرى انتقلوا منها إلى تبادل الخبرات العملية المتصلة بنشاط الهيئات المختلفة التى يوجهونها ويشرفون على نشاطها... عندئذ استبشرت بمثل هذا اللقاء خيراً كبيراً فهو يوفر مجالاً طيباً لتبادل الخبرات المختلفة وإخصابها، لكن ذلك ليس فقط هو كل ما هنالك، وإنما لانزال نطمع إلى المزيد من الفهم النظرى ومن الإحاطة العلمية والعملية بهذا الموضوع الحيوى والهام...

حلمى شعراوى

مدير مركز البحوث العربية.

السيد رئيس الجلسة د. **فوزى منصور**، أ.د. **إبراهيم محرم** نائب وزير الإدارة المحلية ورئيس جهاز بناء وتنمية القرية، أ.د. **صادق رشيد** رئيس الإدارة العامة والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لأفريقيا. بأديس أبابا.. السادة المشاركون والضيوف الأفاضل.

لاشك أنه مما يسعد هيئة مركز البحوث العربية أن تنظم مثل هذه الندوة كورشة عمل حول موضوع هام هو دور المنظمات الاهلية فى التنمية... ذلك الموضوع الذى يشغل بال الباحثين والمهتمين بقضية التنمية فى مصر وسائر بلدان الجنوب فى العالم .. ليست هذه هى المرة الأولى التى يعقد فيها مركز البحوث العربية مثل هذه الندوات الكبيرة لأنها تعتبر فى الواقع الندوة الثالثة عشرة تقريبا، والتى امتدت مع تاريخ المركز من تيارات الفكر المعاصر إلى قضايا التشكيلات الاجتماعية ، إلى المجتمع المدنى، بل وإلى الدراسة المقارنة بين مشكلات حركة التحرر الوطنى العربية والافريقية (فلسطين وجنوب أفريقيا) ولم يبخل المركز بجهد لتوصيل إنتاجه الفكرى والبحثى إلى أوسع قاعدة من الباحثين والمهتمين بنشر هذا الإنتاج فى أكثر من ثلاثين كتاباً... فضلا عن الكتيبات والنشرات المتخصصة.. وقد ساعد مركز البحوث فى ذلك تعاون فعال مع هيئات دولية وإقليمية ووطنية امتدت من لجان الامم المتحدة الاقتصادية فى أفريقيا وغربى آسيا إلى الجامعة العربية ، إلى مجلس تنمية البحوث الافريقية (كوديسيريا) بداكار، إلى الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومراكز البحوث والنشر الوطنية (لبنانية وسورية وجزائرية وسودانية) بل وامتدت شمالاً إلى معهد الدراسات الافريقية بالسويد.. وتكشف عناوين بحوثنا وإنتاجنا طبيعة اهتمامنا بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لمصر مقارناً أو متشابكا مع قضايا العالم العربى وأفريقيا بوجه خاص ومجمل بلدان الجنوب بوجه عام .. تلك المقهورة الآن أكثر من أى وقت مضى من قبل مايسمى بنظام العولمة الجديد.

وها هى قضية المنظمات غير الحكومية-والتى اتفقت معنا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تسميتها- الافضل- بالمنظمات الاهلية أو الشعبية- تفرض نفسها على الجميع (حكومات وأهالى، باحثين ومشتغلين بالقضايا العامة كسياسيين ونشطاء مستقلين) تطرح الكثير من الاسئلة والقضايا التى نتوقع لهذه الندوة أن تسهم فى الإجابة عنها .. عن مفهوم التنمية ، عن ديمقراطية التنمية، عن أدوار أخرى للتعاونيات وغيرها فى التنمية ، عن مستقبل التنمية فى الظروف المحلية والدولية الصعبة المعروفة.

إننا نشكر الصديق د. **صادق رشيد** رئيس دائرة الإدارة العامة والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لافريقيا فى أديس أبابا على روح التعاون النبيلة التى يبديها دائما تجاه مركزنا والباحثين المصريين عامة.. جديرة بمشاركتهم الفعالة فى أنشطته البحثية والتنموية.. وهو يتسم بتلك الروح التى عرفت عنه منذ فترة طويلة كباحث متميز وكأحد مفكرى العمل التنموى والمتصدين لمعوقيه..

وهى الروح التى جعلت لقاءنا هذا ممكنا الآن ، وجعلت لقضية المنظمات الأهلية فى عملنا هذا طعمها الخاص.. يتميز به مركز البحوث العربية كما تميز من قبل بطرحه الديمقراطى لقضية المجتمع المدنى بالتحديد والتى تشبه فى إشكاليتها قضية المنظمات الأهلية.

الشكر هنا موفور أيضا للدكتور **إبراهيم محرم** رئيس جهاز بناء وتنمية القرية وأستاذ علم الاجتماع الريفى بجامعة عين شمس ، والذى رحب بدعوتنا له وتشجيعنا على إقامة الندوة .. فلم يشارك كمسئول بارز فقط وإنما أيضا كباحث له اجتهاداته حول التنمية الريفية ودور المنظمات الشعبية..

أشكر أيضا منظمة اليونيسيف ، وخاصة الصديقة والزميلة د. **فاطمة خفاجى** مسئولة المرأة فى اليونسيف التى قررت تشجيع وضع مسألة المرأة وتنظيمات المرأة فى العمل الاهلى ، وكان لتعاوننا فى الفترة القريبة الأخيرة دلالته وإن كان لم يأخذ مداه.. نأمل أن يستمر ويأخذ مداه إن شاء الله ونشكرها على الحضور.

وفى هذه المناسبة .. لست بحاجة طبعاً للتعبير عن الامتنان الخاص للصديق العزيز **عبد الغفار شكر** الذى أثرى عمل المركز بفكره وخبرته فى القطاعات المحلية والشعبية.. وقد كان حضوره وتدقيقه مما سهل على الزميلة **عزة خليل** الباحثة بالمركز وبقية الزملاء عملهم الدؤوب معه والمسئول لإنجاح هذه الندوة.

أما الباحثون والمعقبون والمناقشون فهم الفرسان الحقيقيون الذين سيحددون بجهدهم الخلاق مسار الندوة، ونتائجها. والشكر العميق لكم جميعا من قبل ومن بعد وأتمنى لكم التوفيق.

عبد الغفار شكر

مقرر الندوة

الاصدقاء الاعزاء .. تعلمون جميعا أن ورشة العمل هذه تهدف إلى التعرف على الخبرة المصرية بالنسبة لدور الجمعيات الاهلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكى تصل فى النهاية إلى تحديد مجموعة من معايير الفاعلية فيما يتعلق بعلاقة أطراف هذه العملية ببعضها وبلورة استراتيجية مفترضة لزيادة تأثير ودور الجمعيات الاهلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى كان لابد وأن يتكون فريق العمل، الذى سيشارك فى النقاش ويقدم الاوراق البحثية ويعقب عليها، من الاطراف الثلاثة الاساسية لهذه العملية .. الاجهزة التنفيذية المختصة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية القاعدية والباحثين الاكاديميين والميدانيين.

ونحن فى مركز البحوث العربية نشعر بسعادة غامرة أننا قد نجحنا فى استقطاب مجموعة متميزة من الشخصيات والقيادات التى تشكل فريق العمل تمثل الصف الاول لهذه الاطراف الثلاثة.. فمن الاجهزة التنفيذية فضلا عن د. **إبراهيم محرم** رئيس جهاز بناء وتنمية القرية يوجد معنا أيضا المهندس **محمود جاد** وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ورئيس الادارة المركزية لمشروع الأسر المنتجة.. وهو كما تعلمون مشروع قومى وصل تمويله في العام الاخير وحده إلى مائة مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى وهنا أيضا أ.**أمين عبد الخالق** مدير عام الجمعيات والهيئات بوزارة الشئون الاجتماعية.. بالإضافة إلى ذلك هنا أيضا المنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية القاعدية ويمثلها هنا - لن أذكر كل الاسماء لكني سوف أذكر نماذج - أ.**محمد إدريس** رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وأمين عام اتحاد الفلاحين الافارقة، **محمد السباعى** رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى . أ. **مدحت أيوب** مدير عام الاتحاد التعاونى الاستهلاكي المركزى. أ.**محمود محمود السيد** مستشار الاتحاد التعاوني الانتاجى المركزى .. ويوجد أيضا معنا ممثلون للجمعيات الاهلية لهم صفة شعبية المهندس **محيى الدين الباسوسى** رئيس لجنة تنمية المجتمع المحلى بقرية البسايسة ورئيس لجنة التنمية

فى المجلس الشعبي المحلي بمحافظة الشرقية، أ. **عبد المعطي عبد الكريم** رئيس لجنة تنمية المجتمع المحلى بقرية المقاطعة وعضو مجلس الشعب السابق.

ويوجد أيضا د. **عماد صيام** عضو مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع المحلى بعين الصيرة ، وهكذا.. نستقطب أفضل وأهم قيادات المنظمات غير الحكومية والجمعيات القاعدية لهذه المسألة .. بالإضافة إلى هذا .. مجموعة من الباحثين المتميزين يجمعون بين الاهتمام النظرى والبحث الفكرى وبين الخبرة الميدانية.. د.**مصطفى كامل السيد** .. د. **رفعت لقوشه** .. ود. **محمد عبد السلام عويضه**.. د. **عطية حسين أفندى**.. أ. على فهمى المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .. وأيضا تزاوجت أجيال فى فريق العمل. فهناك قيادات الصف الاول وهناك مجموعة الباحثين الشبان ... **مصطفى مجدى وأشرف حسين وعزة خليل**.. إلى آخر القائمة التى توجد أمام حضراتكم . نحن سعداء جدا بأن فريق العمل يتكون من أجيال متعددة ، وأيضا يتكون من منطلقات سياسية متعددة لأننا نؤمن أن الجمعيات الاهلية هى مسألة تتسع للجميع وأنه ليس شرطاً أن يكون الموقف السياسى هو هذا أوذاك ، ولكن هناك إمكانية لتضافر كل القوى من أجل إنجاح هذا الكيان الذى يمكن أن يمثل قطاعاً ثالثاً فى المجتمع بحق.. ومن المهم أن نؤكد أن الحضور القوى للمرأة فى هذه الندوة هو أحد ملامحها الإيجابية. لعلكم أيها السادة قد لاحظتم أننا صممنا برنامج عمل هذه الندوة على مدار ثلاثة أيام بحيث يسمح لنا بتحقيق أفضل استفادة ممكنة من فريق العمل هذا، فسوف نبدأفى الجلسة الاولى بالتعرف على الإطار العام وضبط المفاهيم الاساسية لهذه المسألة، ننتقل منها إلى مجالات العمل الاساسية، فتخصص جلسة للقرية المصرية وجلسة للرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية ونختم بجلسة للتعرف على القضايا والمشاكل الاساسية وبذلك يصبح بإمكاننا فى اليوم الثالث أن نعقد حلقة نقاشية هدفها بلورة الاستنتاجات والتوصيات الاساسية من واقع النقاش الذى دار فى اليومين السابقين.. وعندها يكون باستطاعتنا أن نبلور استراتيجية مقترحة لتطوير وزيادة تأثير الجمعيات الاهلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أيها السيدات والسادة.. شكراً لكم لاستجابتكم لدعوتنا .. أهلا بكم وندعوكم إلى عمل مضن على مدار ثلاثة أيام مع الشكر.

د.إبراهيم محرم

رئيس جهاز تنمية القرية ونائب وزير الحكم المحلى.

أبدأ أولاً بشكر لجنة الامم المتحدة الاقتصادية بأفريقيا ومركز البحوث العربية بالقاهرة على تفضلهم بدعوتنا لحضور هذه الحلقة النقاشية الهامة،. وفى الحقيقية أن الدعوة عندما وجهت إلى وزارة الإدارة المحلية كان لنا وجهة نظر، وأحمد الله أن أ. **عبد الغفار شكر**عرض الان تركيب المشاركين فى الندوة كما لو كان جالساً معنا عندما تشاورنا – السيد د. **محمود شريف** وزير الإدارة المحلية وشخصى – و تحدثنا عما إذا طلب رأينا فى تشكيل مجموعة المناقشة ، تقريباً نفس التركيبة التى تفضل بها أ. **عبد الغفار شكر**.. دون سابق أى مناقشة بيننا – أنا أستمع لأول مرة إلى هذه التركيبة الآن .. كما لو كان جالساً معنا فعلاً لأن هذه هى التركيبة المنطقية عند مناقشة موضوع المنظمات الاهلية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فى وزارة الإدارة المحلية ثمة اهتمام بالمحورين اللذين تقوم عليهما هذه الحلقة النقاشية.. محور المنظمات الاهلية من طرف ومحور التنمية من طرف آخر.. وزارة الإدارة المحلية من الناحية العملية هى الوزارة المعنية بالدرجة الاساسية بتنظيم وتعبئة جهود المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى . لأنها هى المعنية بالدرجة الاولى بالجناح الذى يشارك فى الإدارة المحلية، وأعنى به المجالس المحلية المنتخبة والتى تعد –بتعريف محدد– من أهم وأكبر وأكثر المنظمات الشعبية تواجدا فى مصر. فالمجالس المحلية المنتخبة موجودة فى كل قرية – فى كل مركز .. فى كل حى .. فى كل مدينة.. فى كل محافظة .. تم انتخابها وفق قانون يمثل فيها– من وجهة نظر القاعدة العريضة من المواطنين – أطراف معينة فوضوا فى الحديث باسم مواطنيهم. هذا التنظيم غير الحكومى المنتخب ديمقراطيا هو الذى يشارك بالتخطيط لمشروعات وأنشطة التنمية فى كل بقعة من الجمهورية ويشارك أيضا فى الرقابة على تنفيذ هذه المشروعات وهذه الانشطة.. هذا التنظيم يكمله التنظيم التنفيذى وكلا التنظيمين هما المكون للإدارة المحلية فى مصر، ومن ثم فالإدارة المحلية كوزارة ، وكأجهزة معنية بالدرجة

الاولى بدور المنظمات المحلية على الاقل من خلال هذا التنظيم المحورى الذى يتواجد فى كل بقعة فى مصر.

من الطرف الأخر فإن الغالبية العظمى ، إن لم يكن جميع أنشطة المنظمات الاهلية الاخرى غير المجالس المحلية، تخضع لرقابة هذه المجالس المحلية المنتخبة .. بل وهذه المجالس المحلية المنتخبة هى التى تعطى الإذن للجهات الحكومية الرسمية لكى ترخص قانونياً لإقامة وتنشيط المنظمات الاهلية الاخرى... فأى تنظيم آخر أهلى سواء فى شكل جمعيات تنمية مجتمع وجمعيات رعاية أوجمعيات ثقافية أوجمعيات تعاونية يمر تسجيلها وإشهارها من خلال الجهات الإدارية المختصة .. يسبقه بالضرورة إطار حدده قانون الإدارة المحلية مروراً بالمجلس المحلى المختص.. سواء على مستوى القرية أوالمركز أوالحى أوالمدينة أوالمحافظة.

كذلك كافة تقارير متابعة هذه المنظمات الاهلية الاخرى تعرض سنويا على المجالس المحلية المعنية.. هذا يفسر لماذا يتواجد ممثل لوزارة الإدارة المحلية فى هذه الحلقة النقاشية ولماذا اهتمام وزارة الإدارة المحلية بهذا المضمون. الجانب الآخر من الورشة المتصل بالتنمية، - الحقيقة موضوع التنمية ووزارة الإدارة المحلية فى الفترة الاخيرة بالتعاون الوثيق مع باقى الاجهزة التنفيذية والوزارات المعنية أخذت على عاتقها تركيز اهتمامها ليس فقط على إدارة مرافق الحياة فى القرية والمدينة فى مصر وليس فقط تنظيم أمور البنية الاساسية فى كافة تجمعات السكان فى مصر،، بل أخذت على عاتقها مؤخراً القيام بدور جوهرى فى دفع جهود التنمية فى مصر، ومن هذا المنطلق فمنذ نحو ثلاثة أعوام بدأت الإدارة المحلية مشروعها الشهير المتعلق بنشر الصناعات الحرفية لتشغيل الشباب ، والذى تم تنفيذه بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية .. الذى قام قريبا من ذلك زمنياً .. ومن ناحية الحجم أيضا مع المشروع المشابه الذى تبنته وزارة الشئون الاجتماعية وهو مشروع الاسر المنتجة..

فى الفترة الاخيرة تبنت وزارة الإدارة المحلية أيضا تطوير المناطق العشوائية فى الحضر ليس فقط من خلال إقامة أنشطة البنية الاساسية والخدمات العامة، بل وكذلك تنشيط الاعمال التنموية من خلال منظمات أهلية فى هذه المناطق الحضرية التى عانت لفترة طويلة من إهمال بدرجة أوبأخرى .

فى الاسبوع الماضى كانت الإدارة المحلية جميعها فى كافة مستوياتها مشغولة بالمؤتمر القومى للتنمية الريفية الذى يعد إيذانا ببدء نشاط مشابه للاهتمام بعشوائيات الحضر.. مشابه للاهتمام بالقرية المصرية وتنميتها على المحاور الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية

أيضا، وبالتالى الإدارة المحلية تجد نفسها حاضرة بالروح والفكر فى إطار هذه المناقشات التى ستجرى فى إطار ورشة العمل هنا.. سواء من ناحية اهتمامها الجلى بالمنظمات الاهلية أواهتمامها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

أنقل لحضراتكم جميعا تحيات أ.د. **محمود شريف** وزير الإدارة المحلية.. وكم كان يود أن يشارك بنفسه فى حضور هذه الورشة.. ليس كمسئول رسمى بقدر مايود المشاركة كمفكر يريد أن يعلم ويريد أن يتبادل الخبرة مع زملاء آخرين.. لولا أنه الآن وفى هذه اللحظات أيضا مهموم بإحدى قضايا التنمية الجوهرية فى مصر ، وهى قضية تنمية محصول القمح بادئا بالوادى الجديد فى إطار الحملة القومية للنهوض بمحصول القمح والذى ألقى عبء مسئوليتها على وزارة الإدارة المحلية وأجهزتها الشعبية والتنفيذية .

الشكر موصول للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا بجهدها النشط فى سبيل تدعيم فرص التواصل الفكرى والمعنوى الادبى وتطوير الخبرات بين الدول الافريقية ككل، وأيضا على المستوى القطرى وليس هذا غريباً طالما أن شخصية مرموقة مثل أ.د. **صادق رشيد** يعمل (كدينامو) محرك لهذه اللجنة.. فليس غريباً أن تنافس بكفاءة باقى منظمات الامم المتحدة النشطة أيضا .. ونحن فى مصر نحمد الله أننا نمتلك أكبر قاعدة انطلاق من منظمات الامم المتحدة التى تعمل فى مصر بكفاءة للغاية . ولا أريد أن أسمى بعضها حتى لايغضب أحد ويقول إنى متعاطف طبيعى مع اليونيسيف لاسباب تتعلق بالمساعدات القيمة التى لايستطيع المرء فى الحقيقة أن يقدرها ويثمنها والتى تقدمها اليونيسيف للقرية المصرية ، والتى أتشرف بالعمل كمسئول على تنميتها فى وزارة الادارة المحلية.

الشكر موصول بطبيعة الاحوال إلى مركز البحوث العربية بالقاهرة..

أ.د **فوزى منصور** رئيس مجلس الادارة والدينامو النشط أ. **حلمى شعراوى** مدير المركز والمفكر الثاقب للرؤية .. أ. **عبد الغفار شكر** صاحب الخبرة الوطنية العربية .. وأنا شخصيا أأمل إن شاء الله أن تتاح لى الفرصة كباحث وليس كمسئول تنفيذى أن أتبادل مع حضراتكم الخبرات والرؤى خلال الجلسات التالية التى قد يسعدنى الحظ أن أقدم فيها ورقة متواضعة لاجتهاد حول هذا الموضوع.

شكراً لحضراتكم متمنيا لكم النجاح ونحن منتظرون إن شاء الله ما ستسفر عنه هذه الحلقة النقاشية من رؤى استراتيجية إن شاء الله ستكون مفيدة لنا فى رسم خططنا المستقبلية. خالص الشكر وتمنياتى لكم بحلقة نقاشية ناجحة .

صادق رشيد

مدير إدارة التنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لافريقيا (UNECA)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للسيد الرئيس وفى البداية أود أن أشكر كل الأخوة الذين سبقونى فى الحديث على كلمات الترحيب الحارة والثناء الذى لاأستحقه..

أ.د. **ابراهيم محرم** نائب وزير الإدارة المحلية ورئيس جهاز بناء وتنمية القرية، أ.د. **فوزى منصور** رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية، الأخ أ. **حلمى شعراوى** مدير مركز البحوث العربية، السادة ممثلى المنظمات الاهلية والدولية والباحثين والخبراء ، السيدات والسادة الضيوف.. اسمحوا لى فى البداية أن أنقل إليكم تحيات أ. العياش ياكير وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذى للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا ، وأن أعبر لكم عن اغتباطى شخصيا بالتواجد بينكم هنا لتبادل الخبرة معا من خلال هذه الندوة.. كذلك أرجو أن أعبر عن سعادة اللجنة الاقتصادية لافريقيا واستعدادها دائما للإسهام فى الجهود المصرية؛ الحكومية والشعبية من أجل دفع عملية التنمية ومساعدة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة عن المشاركة المسئولة فى عملية التنمية التى أسهم فيها الشعب المصرى كله من عشرات العقود.

وهى ليست المرة الأولى التى تشارك فيها اللجنة الاقتصادية لافريقيا هيئات مصرية حكومية وشعبية لتنظيم ندوات وورش عمل حول موضوع هام أو آخر .. أذكر منه- على سبيل المثال لا الحصر- ندوة أقامتها اللجنة فى القاهرة حول تهيئة المنظمات والفعاليات التنظيمية من أجل التنمية فى أفريقيا ، والتى عقدت تحت رعاية سيادة أ.د. **عاطف عبيد** وزير شئون مجلس الوزراء ووزير التنمية والبيئة . لذلك فإن سعادتى اليوم لاتقدر وأنا أعود مرة أخرى للقاهرة الحبيبة المضيافة فى إطار شكل آخر من التعاون الوثيق بين اللجنة ومؤسسات علمية

غير حكومية مثل مركز البحوث العربية وفى ورشة عمل هامة تحرص اللجنة الاقتصادية لافريقيا على المساهمة فيها لتنمية البحث العلمى والحوار مع أطراف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر -- خاصة وزارة الحكم المحلى وجهاز بناء وتنمية القرية، وكذلك المنظمات الشعبية أو ما يعرف فى مصر بالجمعيات الاهلية-.

إن الجهد المقدر الذى بُذل فى الإعداد لهذه الندوة، وخاصة من قبل الأخ أ. **حلمى شعراوى** ومعه القائمين على مركز البحوث العربية سيوفر لها- إن شاء الله- أكبر فرص النجاح. وتغمرنى السعادة بحق وأنا أرى اجتماع هذه النخبة المتميزة من التنفيذيين والخبراء والباحثين للتفاكر حول جدول أعمال غنى بالبحوث والتقارير التى ستفتح باب النقاش حول أهم قضايا العمل الأهلى ودور المنظمات الاهلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولايسعنى إلا أن أسدى أكيد الشكر وجزيل الشكر وجزيل التقدير للاستاذ د. **إبراهيم محرم** نائب وزير الحكم المحلى ورئيس جهاز بناء وتنمية القرية فى مصر على تقبله المشاق لحضور هذه المناسبة وافتتاحه للندوة وكذلك مساهمته فيها كخبير. وأن أشكر كذلك مسئولى مركز البحوث العربية الذين استطاعوا بإمكانيات محدودة ترتيب هذا اللقاء الهام ، بل واعتقالنا فى هذا الفندق الأنيق – وأقول المريح- والشكر موفور كذلك لهذه الكوكبة من الباحثين والمسئولين الحكوميين وممثلى المنظمات الأهلية الذين حرصوا على المساهمة بالكتابة أو قبول المشاركة بالتعقيب أو المناقشة.

إن تاريخ العمل الشعبى أو الأهلى فى مصر ليس جديداً بالمرة، ومساهمات العمل الشعبى المبكرة فى مصر فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أرست تقاليد واشتبكت بقضايا هامة منذ مايقارب القرن من الزمان .. ويصعب تجاهل هذا التراث فى عملنا اليوم سواء فى مجالات خطط العمالة، التعليم أو الصحة، أو الرعاية الاجتماعية ، أو التعاونيات ، وفى قضايا مثل تحرير المرأة وتمكينها من ممارسة دورها وتنشيط القاعدة الفلاحية فى المشاركة وريادة الشباب وحركة رجال الأعمال المحلية وجمعيات التنوير ومراكز البحوث مما يطرح نفسه علينا مجدداً الآن بتنشيط هذه المشاركة على الصعيد الافريقى والعربى.. بل ومختلف بلدان العالم الثالث.

إن رقم خمسة عشر ألفاً أو يزيد من الجمعيات الاهلية فى مصر لكفيل أن يشد اهتمامنا للدور البارز والخاص الذى يمكن أن يقوم به هذا الحشد فى مجالات التنمية المختلفة خاصة وأن له هذا التراث التاريخى من جهة وآفاق مهام صعبة من جهة أخرى فى ظروف اقتصادية

واجتماعية معقدة بدورها على المستويات المحلية والعالمية تشغل العالم كله. ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا حريصة على تنمية مفاهيم العمل الشعبى وتنظيماته والدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه فى حياة شعوبنا فى هذه الظروف التى لايمكن تجاوزها إلا بالعمل معا حكومات وتنظيمات شعبية وفق أسس فعالة للمشاركة المسئولة.

لقد وضح جليا بعد مضى زهاء ثلاثة عقود على حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها بأن غالبية هذه الدول تعانى من أزمة المشاركة الشعبية، وبأنه كذلك لايمكن تحقيق تحسين مضطرد للأوضاع البشرية والاقتصادية والاجتماعية المتدنية فى أفريقيا أوتصور أو تحقيق تنمية مستدامة دون الاستغلال الأمثل لقدرات الطاقات البشرية، أو دون الدعم والمشاركة الكاملة والفعالة من قبل الشعب فى عمليات التنمية. ويمكننا القول بأن عقدى الثمانينيات ومطلع التسعينيات قد شهدا تحولا واضحاً فى الفكر، ليس فقط من قبل الباحثين، بل أيضا من قبل الدول الافريقية والدول والهيئات المانحة ومنظومات الأمم المتحدة.. أدي إلى تقبل أكثر لنص المشاركة الشعبية فى التنمية والمشاركة فى صنع وتنفيذ القرار: ولعل أهم مثال جماعى فى هذا الصدد فى قارتنا الافريقية هو التعاون الناجح الذى تم بين المنظمات الشعبية الافريقية والحكومات الافريقية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والذى مكن اللجنة الاقتصادية لافريقيا من عقد المؤتمر الدولى المعنى بالمشاركة الشعبية فى عملية الانتعاش والتنمية فى أروشا فى جمهورية تنزانيا عام (١٩٩٠) والذى مكّن أيضا هذه الجهات المشاركة فى المؤتمر من إصدار ميثاق جماعى هو الميثاق الافريقى للمشاركة الشعبية فى عملية التنمية والتحول، والذى يعد بحق حجراً أساسياً فى تاريخ تأصيل وتأكيد ديمقراطية التنمية فى قارتنا الافريقية ، ويحتوى الميثاق الافريقى على البنود والتوصيات الرئيسية التالية:-

اولا:- الاعتراف بحتمية دور المشاركة الشعبية فى جهود الانتعاش والتنمية فى أفريقيا .

ثانيا:- توصيات بتحسين إدراك الحكومات والمنظمات الحكومية والمجتمع الدولى بأبعاد ديناميات وعمليات وإمكانيات نهج إنمائى يكون أساسه المبادرات الشعبية وجهود الاعتماد على الذات.

ثالثا:- إزالة العقبات التى تحول دون المشاركة الشعبية وتحديد منهج ملائم لتشجيع المشاركة الشعبية فى وضع السياسات وتخطيط وتنفيذ ورصد البرامج الإنمائية.

رابعا:- توصيات بإجراءات تتخذها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة وكذلك الوكالات المانحة

العامة والخاصة فى إيجاد بيئة مواتية تمكن من تحقيق مشاركة شعبية حقيقية فى عملية التنمية تشجع الشعب ومنظماته على الاضطلاع بمبادرات إنمائية قائمة على الاعتماد على الذات.

وأخيراً :- اقتراح مؤشرات لرصد مايحرز من تقدم فى تسهيل مشاركة الشعب فى تنمية أفريقيا.

وقد حرصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا منذ ذلك الوقت ليس فقط على نشر الميثاق الافريقى وبنوده على أوسع نطاق فى القارة الافريقية وخارجها، بل أيضا ولعله الأهم من ذلك - المساعدة فى تطبيق مقررات وتوصيات هذا الميثاق . ويتم ذلك عن طريقين أولهما : إصدار البحوث والدوريات والكراسات التطبيقية. وكذلك عقد الندوات على المستويات القطرية الإقليمية ودون الإقليمية والتى تهدف جميعا إلى توسيع فرص تعزيز الحوار والتعاون والتواصل بين الحكومات والمنظمات الشعبية وترسيخ المبادىء الأساسية اللازمة لذلك.

وثانى ٢٦: إذكاء قدرات المنظمات الشعبية على المشاركة الفاعلة فى عمليات التنمية والتحول الاقتصادى والاجتماعى ، وكذلك على إسداء الرأى المؤثر والمثمن حول آثار ونتائج سياسات البرامج التنموية، وتأتى ندوة القاهرة هذه كتتويج هام لهذه المناشط بما لمصر من تاريخ حافل وتجربة ثرية فى المضمار الشعبى، وكذلك للأهمية التى تضفيها الدولة لمساهمة المنظمات الشعبية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وسيتيح هذا اللقاء المثمر- بإذن الله- الفرصة لهذه النخبة المتخصصة من المتداولين لعرض وتقييم التجربة المصرية فى مجال المشاركة الشعبية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك إصدار التوصيات التى يمكن من خلالها تحقيق هذه المشاركة بصورة أفضل وأكثر فاعلية.

وهناك العديد من القضايا التى ستناقش فى هذه الندوة . فالاوراق ثرية بالآراء والتوصيات فى خصوصها . وفى مثل هذه القضايا ماهى القيود التى يجب إزاحتها والحوافز والمناخ المواتى المتطلب وجودهم لحفز دور المنظمات الأهلية فى التنمية؟ كيفية تنمية قدرات المنظمات الاهلية كى يكون لها أثر فعال فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ ماهى الوسائل التى يتم بها التواصل والتعاون والحوار بين الدولة وهذه المنظمات من أجل التنمية ومن أجل توفير الضمانات التى تقدم والشروط المطلوبة التى يجب أن تتوفر فى المنظمات حتى تقوم بهذا الدور؟

ولكن فى تقديرى أن الطرح الاساسى هو التالى .. كيف يمكن توجيه مساهمات المنظمات

الأهلية بعيدا عن الاهتمامات الهامشية للمساهمة الفاعلة والحقيقية فى تحقيق التنمية الإنسانية فى مصر، وهذا عن طريق ثلاثة أشياء فى تقديرى.. هى أولا تقليص الفقر، توليد الدخل، خلق العمالة المنتجة.. هذا هو المحك الاساسى وأرجو أن نركز عليه.

ولايسعنى وبعد أن اطلعت على الأوراق العديدة القيمة المقدمة فى هذه الندوة إلا أن أثنى ثناء حاراً على مركز البحوث العربية لإعداده لهذه البحوث خاصة تلك التى أعدت لنقل التجارب من أقاليم مصر المختلفة وأن أجزى أجزل الشكر كذلك للأخوة الذين بذلوا جهوداً مقدرة فى صياغة هذه الأوراق. وأود أن ألتزم هنا بما قلت بأننا سنقوم-إن شاء الله- بالتضامن مع مركز البحوث العربية بترجمة ونشر كتيب يضم تقرير وتوصيات هذه الندوة لبث التجربة المصرية على نطاق الدول الافريقية كافة. وكذلك ألتزم أمامكم هنا بإصدار أوراق هذه الندوة فى كتاب باللغة العربية يحمل عنوان ورشة العمل.

مع تقديرى للاستاذ د. **إبراهيم محرم** لافتتاح هذه الندوة، وأن أزجى لكم جميعا جزيل الشكر بحضور هذه الجلسة الافتتاحية ولحسن استماعكم.

الفصل الأول
مدخل عام

– المشاركة الشعبية فى التنمية	مصطفى مجدى الجمال
- الجمعيات الاهلية ودورها فى التنمية فى مصر	أشرف حسين
–الجمعيات الاهلية شريك فى عملية التنمية الاقتصادية في مصر	أنيس البياع

– تعقيبات : – د. محمود عبد الفضيل

– د. جودة عبد الخالق

– د. فاطمة خفاجى

-- هويدا عدلى رزق الله

المشاركة الشعبية فى التنمية
(قضايا وآفاق)

مصطفى مجدى الجمال *

لاننوى فى هذه الورقة المحدودة أن نتناول جميع جوانب «المشاركة الشعبية فى التنمية" بتفصيل جامح مفرط ... وإنما نسعى إلى عرض إجمالى لأهم هذه الجوانب - من وجهة نظرنا بالطبع - مع تفاوت الاهتمام بهذا الجانب أو ذاك ؛ انطلاقا من الرغبة فى عدم الخروج عن الأهداف الرئيسية للورقة وجوهر موضوعها وكذا عدم الاستفاضة فى تناول قضايا أصبحت بمثابة مسلمات وحقائق .

ولعله مما يزيد الأمر صعوبة : ذلك التداخل والتفاعل الأكيدان بين تلك الجوانب ، وتوزعها على مجالات معرفية متنوعة ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار المشكلات المتعلقة بغموض المفاهيم وغلبة الطابع الإنشائى البلاغى على بعضها إلى حد وجود مايمكن أن نطلق عليه «الاضطراب النظرى » الحاد.

مأزق التنمية :

منذ أن حصلت حركات التحرر الوطنى على استقلالها السياسى فى الستينيات وأقامت دولها " الوطنية" وهى تواجه أوضاعا بالغة السوء فى المجالات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والثقافية . ومن هنا كان مطلب وشعار "التنمية" الذى اعتمدته النخب الحاكمة الوطنية ، حيث تبين لها أن تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا مناص منه لضمان الاستقلال الاقتصادى ومن ثم دعم الاستقلال السياسى.

غير أن التجارب التنموية الطموحة تعثرت وانتكست بفعل عدد من العوامل التى تكاتفت

---

* باحث بمركز البحوث العربية

لإدخال هذه الدول والإمساك بها فى الدائرة الجهنمية للتخلف والتبعية للمركز الرأسمالى فى الدول المتقدمة ، وقد لخص الحال ذلك " بيان إفريقيا " - الذى اشتركت فى إعداده اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية - فى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ ، والذى وصف المشكلة الرئيسية للقارة بـ "تفاعل ضار بين فقر مدقع ومستويات من الإنتاجية منخفضة انخفاضاً شديداً فى بيئة تتسم بنقص خطير فى الهياكل الأساسية الرئيسية والاجتماعية ، وعلى الأخص فى الرأسمال المادى، والقدرات على القيام بالبحوث ، والدراية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية التى لاغنى عنها فى أى اقتصاد متكامل " . (١)٠

ويجب أن نؤكد - بادىء ذى بدء - أنه من الخطأ الجسيم الاستمرار فى تناول قضايا من قبيل (التخلف - التبعية - النظام العالمي ٠٠٠الخ) على أنها ظواهر اقتصادية محضة ٠ فنرى مثلا معظم الدراسات التحليلية تركز على الجانب الاقتصادى و"تهمل الترتيبات السياسية والثقافية بل والعسكرية للتبعية، وهو ماتدل عليه استقراءات الواقع العربى وتمايزها النسبى عن مجتمعات العالم الثالث التى توجهت مدرسة التبعية إليها بالدراسة " (٢)

بل إن سيطرة المركز الرأسمالى تتخذ طابعاً خاصاً بكل قطر وحسب كل مرحلة تاريخية، إذ إن التبعية ظرف موضوعى تشكل تاريخياً و"ينطوى على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولى ، يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات الم٣١٣١٣١٣١تقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالى العالمى "٠ (٣)

وتعمل المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة الجات ٠٠٠ الخ) والضغوط المباشرة وغير المباشرة لحكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة ، على غرس وتكريس أوضاع التبعية فى مجتمعات "العالم الثالث" ٠ وعلى سبيل المثال فإن أزمة المديونية الخارجية وأعباء خدمة هذه الديون بشروطها القاسية تؤكد صحة القانون الأساسى الذى يحكم حركة تصدير رؤوس الأموال من العالم الرأسمالى المتقدم إلى البلاد المتخلفة ، ويقضى بأنه عبر الأجل الطويل لابد أن يتمخض عن هذا التصدير - سواء فى شكل استثمارات أجنبية أو قروض خارجية - حدوث " نقل عكسى للموارد من البلاد المتخلفة إلى مراكز تصدير رؤوس الأموال " فقد نما مجموع الدين الخارجى للبلدان النامية خلال العقدين الماضيين ١٥

مرة ليصل عام ١٩٩٢ إلى ١٥٠٠ بليون دولار ، وأصبح على هذه البلدان أن تدفع عام ١٩٩٢ رسوماً لخدمة الديون حوالى ١٦٠ بليون دولار ، وهو مبلغ يتجاوز مرتين ونصف المرة مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية ، ويتجاوز مجموع تدفقات القطاع الخاص إلى البلدان النامية فى السنة نفسها بمبلغ ٦٠ بليون دولار (٤)

وفضلاً عن ذلك تصبح هذه الديون وسيلة لممارسة الإملاء لتحديد نمط ومستويات نمو هذه البلدان وصولاً إلى ممارسة الضغوط السياسية السافرة .

وهكذا تفقد الدولة التابعة إرادتها الوطنية وسيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها ، ويتم رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من احتياجات النمو الرأسمالى في دول المركز ، وليس انطلاقاً من الحاجات الفعلية للدولة التابعة، فتظل بنيتها الاقتصادية متخلفة بمعنى فقدانها للتكامل الذاتى حيث تتسع الشقة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك (حيث ينتج المجتمع مالا يستهلك ، ويستهلك مالا ينتج) وافتقارها إلى عناصر التجدد الذاتى .

ومن هنا يمكن القول بأن التبعية هى جوهر التخلف، وأن التنمية (نقيض التخلف) هى فى التحليل النهائى عملية تحرر اقتصادى واجتماعى وثقافى وسياسى من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده ، ومن أجل إتاحة الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة مفعولها فى صنع التنمية "(٥)

ويحاول صندوق النقد الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية أن يملى على البلدان المتخلفة برامجه الخاصة بالتثبيت والتكيف الهيكلى رغم أنها ليست السبيل الأوحد لخروج هذه البلدان من مأزقها التنموى . وتتلخص وجهة نظر صندوق النقد الدولى (٦) فى أن مصدر الأزمة داخلى فى هذه البلدان، وليس فى الخارج، وأن القضية على المدى القصير هى فشل الموازنة بين النفقات والإيرادات ، لأن الطلب على العملات الأجنبية تخطى عرضها ، والحل القصير الأمد أو "الصدمة " يتمثل فى الحد من الطلب بشكل قاطع، أما القضية على المديين المتوسط والطويل فهى ضرورة زيادة العرض " بتوفير شروط تنافسية للسوق تستطيع أن تحقق الترشيد الأمثل لتوفير الموارد للأنشطة ذات الطبيعة التنافسية عالمياً، وبهذا يمكنها أن تصبح أساساً لتنمية اقتصادية ثابتة ومستمرة ومتجهة نحو التصدير " ، وأن أداة التغيير تتمثل فى طبقة رجال الأعمال الجنينية التى تعرضت لكبت طويل بفعل النزعة الشعبية المعادية للرأسمالية . " تلك التى بنت هياكل دولة ضخمة وغير كفؤة تدعم استهلاك المجموعات

الحضرية فى المدن ... على حساب النمو الاقتصادى " وضرورة تحرير" هذه المجموعة عن طريق سياسات مثل خصخصة وإنهاء قيود للدولة على عمليات السوق الداخلية .

غير أن المصدر الخارجي لهذه الأزمة لايمكن التعمية عليه تماماً ، وهو يتضمن كوكبة من العوامل المثبطة لعل أهمها : تدهور وانهيار أسعار المواد الأولية التى تصدرها البلدان المتخلفة ، وانخفاض تدفقات الموارد الميسرة والشروط المجحفة للقروض الخارجية ، والتعسف إزاء جدولة الديون، والإجراءات الحمائية التى تمارسها البلدان المتقدمة ضد صادرات البلدان المتخلفة ، وارتفاع أسعار السلع المصنعة وغيرها من احتياجات هذه البلدان وأنشطة الشركات عابرة الجنسية ممثلة فى العقود المتضخمة والمضاربة بأسعار السلع وسعر التحويل والإفراط فى تحويل الأرباح ... إلخ(٧)

وجدير بالذكر أن الدول التى طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد حققت – وتحقق – نتائج مخيبة للآمال ، فالبلدان التى نفذت برامج تكيف هيكلى قوية فى أفريقيا حققت متوسط معدل نمو سلبى يبلغ – ٥٣ر١٪ خلال السنوات ١٩٨٠– ١٩٨٧ ، بينما كان متوسط معدل النمو فى البلدان التى نفذت برامج تكيف هيكلى ضعيفة ٢ر١٪ وكان المتوسط ١ر٣٪ فى البلدان التى لاتنفذ برامج للتكيف الهيكلى، وهذا مؤشر واحد شهدت به وثائق المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل العالمية (٨).

وإذا كانت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد أدت إلى اختلالات اقتصادية خطيرة عمقت التبعية فإن آثارها الاجتماعية كانت داهمة وخصوصاً بالنسبة للمجموعات الضعيفة فى المجتمع ، أى النساء والأطفال والمسنين ، والذين يكونون ثلثى سكان قارة أفريقيا ، فقد اضطر الكثير من الحكومات الافريقية إلى إجراء خفض كبير فى نفقات التعليم والصحة وغيرها بغية توجيه الموارد إلى خدمة الديْن الخارجى . ومن البديهى أن خفض نفقات التعليم مثلا يأتى عكس اتجاه عملية الاستثمار الكبير فى تنمية الموارد البشرية بوصفها الأساس الذى يحقق التحول الهيكلى فى أفريقيا، والتى بدأت فى أوائل الستينيات " (٩) ويمكن إجمال الآثار الاجتماعية السلبية الفورية فيما يلى : انخفاض دخل الفرد والاجور الحقيقية – ازدياد البطالة – تدهور الخدمات الاجتماعية – هبوط مستويات التعليم والتدريب – ازدياد المشاكل الصحية وسوء التغذية – ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة فى الدخل (١٠)

وهكذا ... فإذا كانت الحكومات الوطنية قد أنكرت على شعوبها – عملياً – حقها فى المشاركة السياسية والاجتماعية ، فإن نتائج برامج التثبيت والتكيف الهيكلى تدفع الجماهير

دفعاً إلى صلب الحلبة السياسية والمجتمع المدنى دفاعاً عن حقوقها البسيطة التى تسلب منها بفظاظة وسفور.

تنمية إنسانية المحور:

يظل البشر هم الهدف الأساسى من التنمية ، التى يجب أن تضمن لهم التحسين المستمر لمستوي معيشتهم وتمنحهم الفرص المواتية للإنتاج والاستمتاع والابتكار . "ولايجب الاضطلاع بالتنمية نيابة عن شعب ما ، بل يجب أن تكون التنمية نتيجة عضوية لنظام قيم المجتمع وتصوراته واهتماماته ومساعيه ، وبذلك فإن تحقيق التنمية ومواصلتها يستلزمان تأمين التعليم والتدريب والصحة والرفاه والنشاط للشعب مشاركة تامة وفعالة فى عملية التنمية " (١١) ويتعين على البلدان الافريقية أن تدرك " أن أعظم مواردها تتمثل فى شعوبها وأنه لن يتسنى لافريقيا أن تتجاوز الصعوبات التى سنواجهها إلا من خلال تحقيق مشاركة الشعب ... ؛ (١٢) ومن ثم يجب إفساح المجال لمشاركة الشعب فى تحديد اتجاه التنمية ، والمساهمة فى دفعها من خلال تعزيز الإنتاج والإنتاجية ، وممارسة دوره فى الرقابة والمساءلة إزاء عملياتها ونتائجها.

إذن فالمشاركة الشعبية هى صنو مفهوم التنمية المستمرة ولايسهل الفصل بينهما. فالمضمون الرئيسى لمفهوم التنمية المستمرة هو " أن نترك للجيل القادم رصيداً من مقومات الحياة لايقل عما ورثناه ، وهى هدف سياسى يتم فهمه وتفسيره فى إطار شرط ما ينبغى أن يرثه الجيل القادم من ثروات من صنع الإنسان وموجودات بيئية ،رأسمال بشرى (المجتمع وموروثه الثقافى)، وأن يكون مساوياً أو يزيد عما يمتلكه هذا الجيل" (١٣)

ولهذا يجب على القائمين على التنمية إعطاء الأولوية للنشاطات التى تعزز تنمية رأس المال البشرى وتطوير الإنسان الفرد ، أى " خلق نظام لدعم وتربية القادة ممن يتصدون للمشكلات ويتحملون المخاطر ، والعديد من العناصر المجددة عبر المجتمع المدنى " ١٤٠)

ولذلك يجب تأمين قدرات حاسمة للاعتماد على الذات وتأكيد الذات من أجل الإدارة الذاتية للمجتمعات المحلية . ومن أجل التحول إلى مؤسسات ديمقراطية عامة تجتذب وتنتظم الجماهير لدعم عمليات الإصلاح الاقتصادى والتنمية .

إن المشاركة الشعبية شرط لاغنى عنه لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات (١٥) مثلها فى ذلك مثل بقية الشروط (السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية – توافر النمط الإنتاجى المؤهل

التنمية واضطلاع الدولة الوطنية بوظيفتها الاقتصادية – تعبئة الفائض الاقتصادى ومركزته – تحقيق الثورة الزراعية وتذويب الفوارق بين الريف والحضر– التصنيع .لموجه لإشباع الحاجات الأساسية للشعب – اختيار التكنولوجيا الملائمة) بل إن المشاركة الشعبية هى الضمانة — تتخذ القرارات بصورة فوقية وفنية محضة أو ضمور الحماس الشعبى ، أو تحول التنمية إلى مسارب تخدم فئات مميزة ، أو تفشى الفساد والإهمال اللذين يمتصان ويبددان عوائد التنمية.

عراقيل أمام المشاركة الشعبية :

يقف الكثير من العوامل الموضوعية والذاتية حائلاً دون تحقق المشاركة الشعبية وتحويلها إلى واقع فعلى لامظهرى (١٦) ويمكن تلخيصها فى العناوين الأربعة التالية : أولاً: الافتقارإلى المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمشاركة الشعبية ، من حيث تخلف النظام الاقتصادى وانخفاض معدلات نموه الشعبية ، من حيث تخلف النظام الاقتصادى وانخفاض معدلات نموه ومحدودية الطبقة المتوسطة . وعلى مستوى الأسرة فإنها تفتقر إلى مبادىء الاختيار الفردى فى التعليم والعمل والزواج ... وتوزيع الأدوار بين الزوجين لا يتم على أساس المساواة ، وتتم تربية الأطفال بأسلوب تسلطى يعتمد على الأوامر والتلقين ويغرس فيهم الخضوع والانقياد والاتكالية .

ثانياً: غياب الشروط الثقافية والسياسية : فقد يؤدى عدم التجانس العنصرى أو الدينى أو الثقافى إلى غياب التسامح الفكرى وعدم احترام الآخر ونفيه ، ومن ثم عدم قبول فكرة الحلول الوسط القائمة على التراضى والتفاهم والتنازلات المتبادلة ... ويضاف إلى ذلك أن الثقافة السائدة ثقافة تقليدية تعتمد على النقل بدلاً من العقل، والخرافة بدلاً من العلم ، والنزعة أحادية الجانب بإضفاء الطابع المطلق على الأفكار والمواقف . أما الوجه الآخر لذلك فهى محاكاة الاجنبى والشعور بالدونية إزاءه والنقل عنه والاستعانة بخبراته دون تريث أو مراعاة للفوارق الحضارية ،. وهى بوجه عام أزمة هوية عميقة .

ثالثا: ميل نظم الحكم فى مجتمعات ما بعد الاستقلال إلى عسكرة الدولة والحياة المدنية . وانحيازها إلى أسلوب الواحد المغلف بادعاءات أيديولوجية صارخة ، أو اختيار إقامة تعددية شكلية ... ويقضى كل ذلك إلى تجميع الخيوط كلها فى النهاية فى يد حاكم فرد مطلق ... ولا مانع من إضفاء هالات من القداسة والأبوية عليه ،. وهكذا يحرم الشعب من النقد والتعبير

والتنظيم ، ومن يجرؤ على اختراق هذه الجدران السميكة فالتشريعات المنافية لحقوق الإنسان كفيلة بإجهاض الحركات المستقلة ، ويضاف إلى ذلك ماكينة الدعاية والإعلام التى تعمل على تشويه وعى الجماهير وإفقادها الثقة بنفسها وبمبادراتها وتكون المحصلة فى ظل هذا المناخ الترويعى عالى الصوت أن تنسحب الجماهير الشعبية من ساحات العمل العام وتكتنفها مشاعر اللامبالاة والانغماس فى البحث عن حلول فردية لواقعها البائس . ومن ثم فإن اتخاذ أخطر القرارات التنموية داخل أطر بالغة الضيق ، وتحرر متخذى هذه القرارات من المساءلة الشعبية والرقابة على إجراءاتها العملية - قد أديا إلى النتائج المريرة التى تعانى منها المجتمعات النامية اليوم.

الديمقراطية والمجتمع المدنى .

لقد بات واضحاً أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية ، بل إنه أضر بها ضرراً بليغاً ، وقد آن الأوان لإسقاط كل الذرائع التى استخدمت على نطاق واسع لمصادرة الحريات الشعبية الأساسية.

وفوق ذلك فإن انهيار النظم الوطنية - بفعل التطورات داخل بنية التحالف الوطنى الحاكم وبفعل الضغوط الخارجية - لم يواجه بمقاومة شعبية صلبة لجماهير تربت وتثقفت فى مدرسة الصراع الديمقراطى وتملك منظماتها وأدواتها المستقلة . بل على العكس من ذلك استخدمت القوى المعادية للديمقراطية مواردها المؤسسية للسيطرة على عناصر "المجتمع المدنى"

إن القول بأن الديمقراطية تعبر عن تراث حضارى مغاير لايراعى خصوصيات المجتمع فى البلدان النامية هو ادعاء يخرج واحداً من أهم منجزات التراث الإنسانى المشترك من جدول أعمال " العالم الثالث" ويحرم شعوب هذه البلدان من حقوقها ويكاد يضعها فى مصاف الدرجة الثانية بالنسبة لشعوب البلدان المتقدمة ، مع أن الديمقراطية كانت وستظل هى الوسيلة لتحقيق التقدم فى كافة المجالات .

غير أن بعض أنصار التحول الديمقراطى يتطرفون فى دعواهم ويقرنون بين الحد من استبداد الدولة وهيمنتها وبين القضاء على وظائفها ، بحيث لا يتبقى لها إلا دور "المنسق العام" (١٧) وأن تترك قضايا التنمية كاملة للقطاعات الأهلية ، ومثل هذه الآراء يجب أن تؤخذ بحذر شديد نظراً لاستحالة أى إنجاز اقتصادى مهم بعيداً عن دور "الدولة الوطنية الشعبية" (١٨) التى تستطيع مجابهة الضغوط السلبية النابعة من النظام الدولى ، وكذلك ما يترتب عليها

داخليا من آثار وعواقب ، خاصة وأن انسحاب الدولة من القطاع الاقتصادى سوف يؤدى لامحالة إلى نتائج مدمرة للقطاعات الشعبية الأضعف والأكثر فقراً.

اعتمدت الدولة فى أفريقيا وغيرها من بلدان "العالم الثالث" على عدد من البنى الأساسية والإدارية التى يجب أن تصبح محل نقد وتغيير لتتحقق ديمقراطية فعلية ، ومن أهم هذه البنى (١٩):

١- نظام الحزب الواحد الذى افترض فيه التعبير عن والمواءمة بين المصالح المتباينة - تحول إلى تجاهل لبعض المصالح مع التعبير المنتظم عن نوعية واحدة من المصالح (طبقية فئوية - إثنية - جغرافية- فردية) ٠ ونشأت فى إطار هذا النظام أجيال من المنتفعين ومستغلى النفوذ٠

٢- الدور الاتصالى للأجهزة الإعلامية اقتصر على العمل فى اتجاه واحد، وهو نقل الرسائل الاتصالية من القمة إلى القاعدة ، أى معاونة الحكم فى الدعاية والتمويه٠

٣- الجمعيات المهنية والاتحادات والروابط الاجتماعية والثقافية تم ابتلاعها من قبل الحزب الواحد، وتحولت إلى فروع وامتدادات له ، ومن ثم امتنع قيامها بوظائف تمثل المصالح التى قامت من أجلها ٠

٤- الحلول الإدارية اعتمدت فى مجملها على مفاهيم "الإدارة المحلية" وليس "الحكم المحلى" ، وساد تصور إمكانية حل انقسامات المصالح باستخدام الإجراءات الإدارية ٠

إن تلك البنى البالية السابقة لم يعد لها مكان فى عالمنا بعد أن سقطت ذرائعها واحدة تلو الأخرى . ولا مناص من إقامة نظام ديمقراطى متكامل تتمثل عناصره الرئيسية فى : تعدد الإرادات الفاعلة فى صنع القرار ، وألا تكون هناك وصاية لفرد أو جماعة ، وأن تتعدد القنوات الشرعية التى تربط الحاكم بالمحكوم من خلال الاحزاب السياسية ، أن تمارس الرقابة السياسية عبر الانتخابات الدورية وتداول السلطة على كل المستويات ، والإيمان بشرعية معارضة الحكومة المنتجة ، واستقلال السلطة القضائية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (٢٠) ومن ثم فإن التحول الديمقراطى ليس مجرد " سوق منافسة سياسية" وليس أمراً بعيداً عن حياة الفرد ، فالديمقراطية فى محتواها " تتضمن قدرة الفرد على التصرف كمواطن ، بمعنى إيجاد صلة مباشرة قدر الإمكان بين الدفاع عن آرائه ومصالحه وبين القوانين أو القرارات السياسية " (٢١)٠

وهذه الديمقراطية تصبح مجرد دعوة عاطفية وأخلاقية ما لم تتم ترجمتها والتعبير عنها "

عبر منظمات وهيئات تعبر عن درجة النضج ومستوي التطور الذى يتمتع به المجتمع " (٢٢)

وتمثل هذه المؤسسات ما يسمى " بالمجتمع المدنى" وهو ظاهرة أوربية المنشأ رافقت صعود البرجوازية فى مواجهة الإقطاع ، ولايمكن فصلها عن التطورات فى قوى الإنتاج ، ولا عن منجزات الفكر والثقافة – وعلى الأخص العقلانية والليبرالية والعلمانية... وقد أفرزت هذه التحولات مؤسسات ومنظمات " ينشط من خلالها الفاعلون الاجتماعيون الذين تجاوزوا مرحلة التشذر واكتشفوا أهميتهم فى الحياة العامة وثقلهم كضمير اجتماعى ومن ثم رأى عام له أهميته" (٢٣)

وقد اعتبر " ماركس" أن المجتمع المدنى بمثابة ميدان للصراع الطبقى تتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة ... وقام "جرامشى" بنقل حيز استخدام هذا المفهوم إلى البيئة الثقافية – الايديولوجية ومؤسساتها وتحدث عن دور "المثقف العضوى" الذى تفرزه الطبقات الأساسية فى المجتمع لتحقيق هيمنتها الفكرية والاجتماعية ، وكتب أن "الكتلة لاتتميز ولاتصبح مستقلة من تلقاء نفسها بدون أن تنظم نفسها بالمعنى الواسع ، ولاتنظيم بدون مثقفين ، أى بدون منظمين وبدون قادة" (٢٤).

وإذا كانت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية قد نشأت فى أوربا " بفعل تطور داخلى وبموازاة مع نشوء وتطور هذه الدولة نفسها ، مما أدى فى النهاية إلى قيام مجتمع مدنى مستقل عن المجتمع السياسى (الدولة) فإنها فى البلدان المتخلفة قد " غرست غرساً" من قبل الدول المستعمرة لتحقيق مصالحها ، أما المضمون الديمقراطى فقد تم " امتصاصه" بحيث لايمارس إلا على مستوى الجاليات الأوربية. أما بعد الاستقلال فقد تم " تأميم "هذه البنى وحلول حكام وموظفين محليين محل الأجانب ، وفى ذات الحين ظلت " العلاقات بين الدولة والمجتمع تسرى فى القوالب نفسها التى كانت تسرى فيها سلطة دولة الاستعمار ، قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه " (٢٥)

إذن لقد توسعت الدولة كثيراً فى وظائفها -- خاصة فى بلدان شرق أوروبا "والعالم الثالث " بعد الحرب العالمية الثانية -- وأدى ذلك فى معظم الأحوال إلى سحق الأفراد وتهميش المجتمع المدنى -- غير أن تكاثر وتعقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ... الخ ، كان أكبر من طاقة الدول، وأدى انهيار النظم " الاشتراكية: فى شرق أوروبا وفشل التجارب التنموية فى العالم الثالث إلى تقليص دور الدولة وبروز المجتمع المدنى مرة أخرى بصورة يراها البعض " كإحدى علامات وركائز النظام العالمى الجديد " (٢٦) ، وذلك ممثلاً فى تعاظم دور المنظمات

الدولية والوطنية غير الحكومية ، بيد أن الدولة ستظل " قائمة وتلعب دوراً مهما فى حياة البشر لعدة عقود قادمة على الأقل ، ولكنها لن تكون بالضرورة المؤسسة الأكبر والأقوى ، والتى لامعقب عليها ولا محاسب"(٢٧)٠

القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية:

وهما مفهومان يتداخلان بقوة مع مفهوم "المجتمع المدنى" بل إنها جميعاً تصل فى بعض الكتابات إلى حد التطابق ، ومن أدق تعريفات " القطاع غير الرسمى ، ذلك التعريف الذى توصلت إليه المائدة المستديرة التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى ابوجا – نيجيريا فى ديسمبر عام ١٩٩٠ ، حيث تم تعريفه بأنه : " أنشطة توليد الدخل صغيرة الحجم ، غير المسجلة قانونياً ، ولاتخضع لمعايير الجودة القانونية، أو .الحد الأدنى للأجور أو التأمينات ، وفى الغالب لاتدفع الضرائب " (٢٨) وتقدر حصة إنتاج هذا القطاع فى أفريقيا بحوالى ٢٠٪ من إجمالى الإنتاج بما يربو على ٢٠٪ من قوى العمل. ومن المتوقع أن تزيد هذه الحصة بمرور الزمن (٢٩) ومن حيث توليد الدخل فإن حوالى ٤٠ مليون عامل فى أفريقيا يحصلون اليوم على قوتهم من القطاع غير الرسمى ، وإذا كان هذا القطاع يستهلك ٥٪ من منتجات القطاع الرسمى فإنه يوفر ٥٠٪ من مدخلات القطاع الرسمى فى أفريقيا (٣٠)

وهكذا فإن هذا القطاع " يوفر سلعاً وخدمات ضرورية لطائفة واسعة من السكان... ويعد ملجأً أخيراً للتوظيف بعد انكماش قدرة القطاع الرسمى على توليد فرص عمل جديدة بسبب الأزمة الاقتصادية ومقتضيات برامج التكيف الهيكلى ٠ وأيضاً يوفر القطاع غير الرسمى فرص التدريب من خلال تدريب العمالة المؤقتة ، وهو أيضاً حقل للتدريب على إدارة وتطوير المشروعات " (٣١)

ويمكن إرجاع نشأة واتساع القطاع غير الرسمى إلى انخفاض قدرة الدول الافريقية على تحقيق التزاماتها ووعودها التى قطعتها على أنفسها فى مجال التنمية ، ولما كانت الدول الافريقية قد احتكرت لنفسها دور قيادة التنمية دون مشاركة شعبية فعلية، فإن مجتمعاتها تحمل الدولة – بشكل أو بآخر – مسئولية هذا الفشل . " وتبدى ذلك فى شكل مباشر هو الاحتجاج الشعبى على الدولة، وفى شكل آخر هو نمو القطاع غير الرسمى من الاقتصاد ، والذى يعد أحد الردود المجتمعية على الدور السلبى للدولة فى إدارة النشاط الاقتصادى " (٣٢)

ومع ذلك فإن القطاع غير الرسمى يتسم بالتخلف وضعف الإنتاجية، ويرجع ذلك جزئيا إلى المعاملة التمييزية التى يتعرض لها من جانب الدولة، وعدم تكامله مع خطط التنمية التى لا تأخذ احتياجات هذا القطاع فى اعتبارها والشروط الصارمة للائتمان والإقراض ، وملاحقة الأجهزة الحكومية ... الخ وهناك أيضا طائفة من المشكلات النابعة من القطاع غير الرسمى ذاته أهمها : انخفاض مستويات التكنولوجيا والمهارات والتعليم والقدرة على إدارة المشروع الخاص ، وضعف بنية رأس المال ، والحرمان من المساعدات نتيجة البعد عن المظهر الرسمى ، والجهل بفرص التدريب والإمكانيات التسويقية . الخ (٣٣)

لهذا من المهم التأكيد على أنه " لاينبغى تصوير القطاع غير الرسمى - رغم حيويته ونشاطه - بأن لديه القدرة على قيادة التنمية والتحول الاجتماعى الاقتصادى " (٣٤) ويجب التأكيد أيضاً على ضرورة تبنى الحكومات لاستراتيجيات مرنة لإدماج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى ، تعتمد على آليات الاجتذاب والمساعدة وليس القسر والمطاردة .

ولعل من أهم التدابير الضرورية فى ذلك توفير فرص التدريب والتسهيلات الائتمانية وتوفير البيانات والمساعدة على التسويق وتطبيق هياكل ضريبية مواتية ، وتوفير الأطر المؤسسية التى يعبر القطاع غير الرسمى من خلالها عن احتياجاته وشكواه .

أما مفهوم " المنظمات غير الحكومية : فهو من أكثر المفاهيم تشوشاً وعمومية ، لعل من أسباب ذلك أن هذا المصطلح تم نحته بأساليب والمخالفة : غير أنه يمكن تحديد الخصائص التالية التى يتسم بها هذا المفهوم ": (٣٥)

التطوعية : أى عدم الإجبار فيما يتعلق بعضويتها أو بالأغراض التى تعمل على تحقيقها .

عدم الربحية : أى أنها لاتبغى مكاسب غير حكومية : أى لا تديرها أو تسيطر عليها الحكومات .

التجرد: أى أن أنشطتها لا ترمى إلى تحقيق فائدة أعضائها وحدهم .

وقد تكاثرت أعداد المنظمات غير الحكومية ..وأصبحت شريكة فى عملية التنمية ، بل وتمثل قنوات بديلة لتعبئة الدعم الخارجى للتنمية ، ورغم النجاحات التى تحققها المنظمات غير الحكومية فإنها تظل محدودة بالنظم والهياكل التى تحدد توزيع السلطة والموارد، وهى فى غالب الأمر هياكل جامدة تتسم بالمركزية المفرطة والتوجس من الجهود الشعبية .

وقد نشأت المنظمات غير الحكومية بصور مختلفة ، فبعضها مثلاً نشأ فى مواجهة إهمال أو قصور أو تمييز الحكومات ضد فئات معينة مثل فقراء الريف ، أو كرد فعل لتغاضى الحكومات

عن أنماط سائدة من الفساد والمحسوبية والنهج التسلطى (٣٦) وهى منظمات نشأت فى حالة توتر مع الدولة وتجنبت التماس معها ، وهناك جوانب كثيرة يمكن تناولها فيما يتعلق برفع كفاءة المنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها ٠ غير أننا نكتفى هنا ببعضها (٣٧):

أولا : بالنسبة لعلاقتها بالحكومة:

لقد آن الأوان لأن تتحلى الحكومات بثقة أكبر بالجماهير وبالنفس وبالروح الديمقراطية الحقيقية وأن تفسح المجال أمام المبادرات التطوعية ، وأن تضع آراء المنظمات الأهلية القاعدية فى الاعتبار ، وأن تشرك المنظمات التطوعية فى صياغة التوجهات وتصميم الأطر النظامية ، وألا تفرض العراقيل الإدارية والأعباء المالية والضريبية ، وأن تساعدها فى اكتساب الخبرات والمهارات وتحسين الأداء ٠

وبالمثل ينبغى على المنظمات غير الحكومية أن تقوم على المشاركة الشعبية الفعلية وأن تكون ذات هياكل ديمقراطية قابلة للمساءلة ، وأن تدمج عمليتها فى إطار الاستراتيجيات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الوطنية ، والاجتهاد فى إقامة مظلة للجماعات والاتحادات على المستوى الوطنى بما يكفل تبادل الخبرات وسيولة المعلومات فيما بينها ومع الحكومة ٠

إن العلاقة بين الطرفين يجب أن تصبح علاقة شراكة وتكامل ، وليست علاقة صراع وتناقض، فأدوارهما تتكامل معاً من أجل تحقيق التنمية ، ويشجع على نجاح ذلك سيادة بيئة ثقافية وسياسية مواتية تتسم بالعقلانية والتسامح والشفافية والمبادرة من أجل الخدمة العامة.

ثانيا : بالنسبة لعلاقاتها بالمنظمات غير الحكومية الشمالية :

إن نشاط المنظمات غير الحكومية الشمالية فى بلدان الجنوب، وعلاقاتها بالمنظمات المحلية ، هى دائما محل جدل شديد ، فغير خافٍ ما يشوب علاقة واعتماد هذه المنظمات الشمالية على حكوماتها ، وهو فى أحسن الأحوال يحد من استقلالها ويسم أنشطتها بالتشتت ٠ وقد فشلت المنظمات الشمالية فى إدراك أن مساهمتها المالية هى مجرد عنصر واحد من إجمالى الموارد التى يجب تعبئتها للمشروعات والبرامج التى تمولها ... ومن ثم فهى تخفق فى فهم الثقافة المحلية وتصر على التدخل فى وضع البرامج التفصيلية على المستوى الميدانى والقاعدى ، بل إنها كثيراً ماتحصر نفسها فى ذهنية البر والإحسان وإغاثة الملهوفين ، ناهيك عن إدماج أنشطتها فى برامج التنمية الوطنية.

ولامخرج إزاء ذلك إلا أن تعمل المنظمات الشمالية غير الحكومية على تطوير علاقاتها مع نظرائها وشركائها المحليين على أساس من الاحترام المتبادل والمسئولية المشتركة ومراعاة أولويات التنمية .

ويجب على المنظمات الجنوبية أن تطور فيما بينها وعياً أكبر ومنظوراً مشتركاً فى التعامل مع المنظمات الشمالية ، وأن تعزز التعاون والحوار مع المنظمات الشمالية لزيادة فعالية مساهماتها على صعيد المجتمع المحلى وإرساء قواعد تفاهم أكبر من قبل الرأى العام الدولى بشأن الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان الجنوب .

كما ينبغى على المنظمات الشمالية – إلى جوار أنشطتها الإنسانية التقليدية – تقديم الدعم للقدرات الإنتاجية للفقراء وتشجيع نماذج تنمية محلية سليمة بيئياً .

ثالثا : بالنسبة لزيادة تأثيرها فى السياسات العامة:

على الرغم من الدور الكبير الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى رفع المعاناة عن الفقراء ، إلا أن تأثيرها على حياتهم مازال محدوداً وعابراً إلى حد بعيد ، ويرجع ذلك أساساً إلى عمق مشكلة الفقر وقلة الموارد وعدم ملاءمة البيئة الإدارية والسياسية والثقافية التى تتحرك فى إطارها .

كذلك فإن مساهمة هذه المنظمات فى دعم حيوية التنمية عن طريق تمويل والإشراف على المشروعات الانتاجية صغيرة الحجم وتطوير البنية الأساسية المحلية والرعاية الاجتماعية (مثل الصحة الوقائية وتنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة) هذه المساهمة تتعرض لمؤثرات سلبية من السياسات الكلية التى تضطلع بها الدولة ، فكثير من المشروعات يفشل بسبب القصور الحكومى أو فساد المسئولين وعبء البيروقراطية الثقيل وانعدام كفاءة المؤسسات الرسمية والمواقف المناوئة التى تتبناها النخبة المحلية .

ومن الممكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورها كإحدى مؤسسات المجتمع المدنى المحققة للمشاركة الشعبية إذا استطاعت الجمع بين توجهات استراتيجية ثلاثة على الصورة الملائمة لكل بلد وموقع ومرحلة وقضية ... ألا وهى استراتيجيات :

- الغوث والرعاية الاجتماعية .
- الاعتماد على الجهود الذاتية المحلية
- تنمية النظم المستمرة .

ويجب ملاحظة أن هذه التوجهات لاتمثل أقساماً منفصلة ، وإنما هى توجهات تتعايش معا حتى داخل المنظمة الواحدة وتتعلق بالبرامج أكثر من تعلقها بدور وطابع المنظمة غير الحكومية ففى حالات الطوارىء مثلاً تشتد الحاجة إلى الغوث والرعاية لإنقاذ المنكوبين ومساعدة المضارين ، وفى حالات أخرى يتطلب الأمر أن توسع المنظمات غير الحكومية نشاطها لتشمل مشروعات تنمية المجتمع مع التركيز على الاعتماد المحلى على الذات بقصد تحقيق استمرار الفوائد لما بعد انتهاء المنظمات غير الحكومية من تقديم مساعداتها .

إلا أن المنظمات غير الحكومية قد أدركت فى المراحل المتأخرة من نموها أنه لم يعد يكفى التلطيف من حدة أعراض الفقر ، وأن المطلوب هو علاج أسباب الفقر ذاتها ، وأن الاستمرار على نفس النهج من الاكتفاء بالمشروعات المحلية صغيرة الحجم لن يفيد إلا قطاعات محلية منفصلة ، وأن القضايا الحرجة على مستوى السياسات الكلية تؤثر بقوة على مشروعات التنمية على المستوي الأصغر ومن هنا جاءت القناعة بضرورة أن تسهم المنظمات غير الحكومية فى صياغة السياسات والبرامج الكلية ، وبالتالى برز التحدى أمام هذه المنظمات بأن تتعلم كيف تؤثر على الجوانب الرئيسية فى عملية التنمية الأوسع أكثر من سعيها للاضطلاع بمشروعات التنمية الصغيرة من الالف إلى الياء .

تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى ربط خبرتها على المستوى الأصغر بالجدل الدائر على المستوى العام ، كما تحتاج إلى اعتماد استراتيجية براجماتية للتأثير على مجريات صنع القرار من خلال تطوير قدرات جديدة وصياغة علاقات عمل جديدة مع الحكومة وغيرها من الهيئات الرسمية ويتطلب ذلك أن تكتسب هذه المنظمات مهارات حديثة فى الحوار والاتصال والتخطيط الاستراتيجي ، وربط العمل القاعدى بممارسة الضغوط وحملات الدعوة ، والاستفادة من التحليل والبحث العلميين فى جميع المعلومات والبيانات الداعمة لموقفها فى الحوار والتفاوض. ومن أولى الخطوات اللازمة فى ذلك الاهتمام بتدريب كوادر هذه المنظمات مع عدم المبالغة فى التأكيد على الجوانب الفنية فى التنمية ، والاهتمام ببناء قدراتهم على التحليل وتحديد الاهداف والتخطيط الاستراتيجى وكافة المهارات المرتبطة بالإدارة الحديثة.

المرأة فى المشاركة :

تتكاتف كل صنوف التخلف والقهر لتنصب على كاهل المرأة ، فتحتفظ بها فى وضع لا إنسانى وغير مواتٍ بالمرة لدفع التنمية . ولكى يتحقق التحرر الشامل للنساء لابد أن يتحرر

المجتمع كله لتكون المشاركة السياسية للمرأة تعبيراً عن قاعدة واسعة هى جماهير النساء ، وليست قاعدة نخبوية فقط تضم المتعلمات والمحظوظات بحكم الثروة أو القرب من السلطة .. بينما ترزح الغالبية الساحقة من النساء تحت عبء الفقر والجهل والمرض ، عرضة لتزييف الوعى والقهر المركب مادياً ومعنوياً ومنفيات عن كل مشاركة... " (٣٨)

وعلى المنظمات غير الحكومية أن تهتم بدعم الدور الذى تلعبه النساء فى القطاع غير الرسمى ، وعلى الحكومات أن تقضى على كافة صور التمييز والإهمال التى يتعرضن لها وبالمقابل فإن حركة المرأة يجب ألا تخضع أو تتهاون إزاء الدعاوى الظلامية التى تسعى لحرمان المرأة من دورها فى الإنتاج والحياة الاجتماعية العامة ، فضلا عن الأوضاع والتقاليد البالية فى نطاق الأسرة التى تسجن المرأة فى إطار وضع تابع للرجل وحصر دورها فى الإنجاب والاضطلاع بالعمل المنزلى ، ولعل الخطوات الأولى فى هذا المجال تتمثل فى : دعم برامج تنظيم الأسرة ، ومحو أمية المرأة أبجديا وثقافياً ، وتوفير الرعاية الصحية لها ، وعدم ممارسة التمييز ضدها فى حق العمل والأجر المتساوى، واهتمام أجهزة الدولة والإعلام برفع وعيها بحقوقها ودورها ، وضمان تفهم الرجال لهذا الدور والحقوق ، ومن المهم أيضا أن تتمتع المنظمات النسائية بالديمقراطية الداخلية والشفافية والاستقلال وعدم سيطرة النخبة . كما من المهم أن تتمتع هذه المنظمات بالثقة فى النفس حتى يمكنها الانطلاق فى حملات الدعوة وتثقيف الرأى العام وممارسة الضغط على السلطات من أجل نيل الحقوق وإنهاء الأوضاع التمييزية .

ولم يعد من المقبول انصراف المرأة عن الحياة السياسية العامة والاحزاب ، كما لم يعد مقبولاً بالقدر نفسه إهمال هذه الاحزاب لدور المرأة – خاصة إذا كانت ترفع شعارات ديمقراطية – أو تحول التنظيمات واللجان والعضوية النسائية بها إلى مجرد ديكور تابع ، فمن المهم أن توفر اللوائح الداخلية للأحزاب مايعطى المرأة تنظيماً مواتياً لتطوير المشاركة ، كما يجب توجيه المزيد من الجهود المادية والحركية لاجتذاب النساء إلى صفوف الاحزاب الديمقراطية – خاصة فى ظل ارتفاع حدة الدعوات الظلامية الرامية إلى حرمان المرأة من كل المكتسبات التى توفرت لها بعد كفاح السنين ومع تطور المجتمع .

المنظمات العمالية والمهنية:

إن النقابات العمالية هى إحدى الأدوات الأساسية للوقوف بوجه برامج التكيف الهيكلى وهى أيضا المعبر عن مصالح طبقة حديثة تساهم فى خلق جزء كبير من إنتاج المجتمع ٠

وليس مصادفة أن ينصب على هذه النقابات قدر كبير من القيود التشريعية والملاحقات الإدارية لأعضائها وقياداتها الراغبين فى ممارسة الدور الحقيقى للنقابات فى الدفاع عن المصالح الأكيدة لجماهير العمال ٠ وعلى الرغم من ارتفاع النغمات الليبرالية الداعية إلى حرية السوق وحرية التعبير ، فإن أوضاع النقابات لم يصبها بالمقابل أى نصيب ذى بال من التغيير فى أوضاعها المقيدة ، حيث مازالت حرية التنظيم النقابى وحق الإضراب وحق الدفاع عن مصالح العمال ... مازالت تعانى من المصادرة والتعسف والالتفاف.

ولن تكون هناك مشاركة شعبية ذات قيمة مالم تتمتع هذه النقابات بأوضاع وأطر ديمقراطية ، غير أن العمال يدركون جيداً أن مثل هذا التغيير لن يأتى بمحض قناعات الحكم ، وإنما بممارسة الضغوط والتمسك بالحقوق والحفاظ على وحدة الحركة العمالية وهى وحدة أساسها الموضوعى متوفر إلى حد بعيد.

ولن تتمكن النقابات من الاضطلاع بدورها فى المشاركة مالم تتوفر بداخلها الديمقراطية والشفافية وقابلية المساءلة والاستقلال الذاتى ، وعلى هذه النقابات أن تهتم ببرامج محو أمية العمال وتوعيتهم وتدريبهم ، وأن تساعد فى تنظيم العمال العاطلين ، وتعبئة وتنظيم العمال الريفيين ، وإيلاء عناية خاصة لاشتراك المرأة الفعال والديمقراطى فى كل المستويات النقابية.

وتتعرض المنظمات المهنية هى الأخرى لظروف مشابهة من التقييد ٠ ومع ذلك فإن دورها فى المجتمع المدنى آخذ فى الازدياد نظراً للنفوذ الثقافى الكبير الذى تتمتع به فئات مثل المحامين والاطباء والمهندسين ... الخ ، وقدرتها على المساهمة فى القضايا العامة بوجهات نظر علمية شريطة ألا تقع فريسة التنافس الحزبى وعدم الموازنة بين الدورين العام والمهنى ٠

منظمات الطلاب والشباب:

اهتمت كل الاحزاب باجتذاب الشباب ضماناً لتجديد عضويتها وبعث الحيوية فيها ، وأنشأ بعضها فروعاً ومنظمات شبابية وطلابية ، إلا أن فرص الشباب لنيل مواقع تنظيمية تتناسب مع حجمهم مازالت محدودة ، وذلك تحت دعاوى قلة الخبرة لديهم والحقوق " التاريخية" للقادة

وقد سعت أنظمة الحزب الواحد إلى ابتلاع حركة الشباب – بكل تناقضاتها – فى إطار تنظيم واحد يتم فيه التثقيف بالتلقين الايديولوجى ، وذلك بقصد حشد التأييد لهذه النظم .

ولعل أوضاع الشباب فى باقى مؤسسات المجتمع المدنى لاتختلف عن ذلك كثيراً . ولما يجد الشباب قنوات شرعية للتعبير والتنظيم فقد تحولت قطاعات هامة منهم إلى دروب مختلفة من التمرد : بدءاً من الإحباط والعزلة وانتهاءً بالعصيان والإرهاب.

إن قضايا الشباب تحتاج إلى اقتناع ومساهمة من جانب الدولة وسائر مؤسسات المجتمع المدنى ، وفى مقدمتها حق الشباب المتكافىء فى الحصول على تعليم حديث يعطيهم المعارف الحديثة ولايعتمد على الأساليب البالية التى تقتل البحث والابتكار ، الحق فى الحصول على العمل المناسب للمؤهل الدراسى والإعداد التدريبى ، وكذا الحصول على تسهيلات ميسرة لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة ، حقوق التعبير السياسى والمشاركة فى إدارة المؤسسات التعليمية على أسس ديمقراطية ... هناك أيضا مسئوليات ملقاة على عاتق المجتمع المدنى – قبل الدولة – لحماية الشباب من أخطار المخدرات والثقافات الاستهلاكية والعدمية ، ونزعات التعصب العنصرى والطائفي، وقبل ذلك كله خطر انعزال الشباب عن قضايا وطنه وانصرافه كلية إلى تحقيق أهدافه الفردية بأى السبل كانت ، وفى النهاية يحتاج الشباب إلى القدوة وإحساسه بأن المجتمع يوفر له فرصاً عادلة لاتعرف التمييز .

منظمات المثقفين وحماية البيئة وحقوق الانسان والسلام :

وهى فى أغلب الأحوال منظمات تتسم بالتشتت وعدم القدرة على الدخول بقوة فى نسيج العملية الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية ، وهناك لاشك طائفة كبيرة من العوامل وراء ذلك ، منها ما يتعلق بتوجس الحكام ، ومنها ما يتعلق بطبيعة القضايا ذاتها لما تتصف به من عمومية ، ومنها ما يتعلق بعجز هذه المنظمات عن شن حملات فعالة للتوعية بالقضايا التى تدافع عنها ، ومنها أيضا ما يتعلق بالطابع الذاتى للنخبة الثقافية ذاتها من ميل إلي العمل الفردى المفرط فى استقلاليته.

المجتمع الدولى :

إن العالم فى طريقه لأن يصبح " قرية واحدة " ولابد أن تجتمع قواه الفاعلة لبناء "مجتمع مدنى عالمى " واحد يسعى من أجل الحفاظ على السلام وحماية البيئة وسيادة قيم التحرر والعدالة ورفع رفاهية البشر والتعايش بين الثقافات المتباينة .

وإذا كانت بلدان الجنوب تعانى مما تعانيه الآن ، فإن بلدان الشمال تتحمل مسئولية تاريخية فى ذلك ، ومن ثم فإن الدول والمنظمات غير الحكومية فى الشمال مطالبة بدعم سعى الجنوب لتحقيق التنمية والتحول ، وعلى المؤسسات المالية الدولية والمانحين عامة مساعدة هذه البلدان على استنباط وتنفيذ برامج التنمية المصممة محلياً ومراعاة البعد الإنسانى وأن تقلل من شروطها المتعسفة فى المساعدة وإجراء تخفيضات جذرية فى الديون ، وأن تساعد الجنوب على اختيار البدائل التكنولوجية الملائمة ، وتوجيه الموارد إلى المشاريع القائمة على أساس المشاركة الشعبية ... الخ

وفى كل ذلك : تكون أهمية الحوار فى الصدارة ، فإن عهود الإملاء يجب أن تنتهى ، وأن تصبح المشاركة هى ديدن الحياة الاجتماعية على المستويين الدولى والمحلى .

كلمة أخيرة :

غير أن المسئولية فى الخروج من هذا المأزق الذى تعيشه مصر وبلدان إفريقيا والعالم الثالث كله تقع فى المقام الأول على عاتق الإدارة السياسية الوطنية . وكما يقول الدكتور **صادق رشيد** فإنه يجب " تعبئة الموارد المحلية إلى أقصى حد ممكن ، وتقليص النفقات الفاقدة وغير المنتجة – النفقات العسكرية على وجه الخصوص – وإعادة توجيه الموارد إلى التنمية البشرية والتنمية المستمرة ، وتفجير طاقات الإبداع والحماس لدى الشعب من خلال الإنعماس الاقتصادى وإشاعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفعالة، مما يفضى إلى مشاركة الجماهير بفعالية فى بناء مستقبل أكثر إشراقا لهم ولافريقيا " كما يدعو إلى تطوير الاعتماد الجماعى على التراث من خلال التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى والإقليمى الفرعى بالقارة ، وكذا التعاون الفعال مع باقى بلدان الجنوب ، كاستراتيجية داعمة لايمكن الاستغناء عنها (٣٩).

الهوامش

١- فى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - الأمم المتحدة إطار بديل إفريقى لبرامج التكيف الهيكلى من أجل الانتعاش والتحول فى الميدان الاجتماعى والاقتصادى - ص ١

٢- جورج المصرى محاولة فى تصور مفهوم عربى للتبعية - مجلة الوحدة-المجلس القومى الثقافة العربية - الرباط - عدد يونيو ١٩٨٨.

٣- إبراهيم العيسوى معنى التبعية - سلسلة قضايا فكرية - القاهرة - عدد (٢) - يناير ١٩٨٦.

٤- رمزى زكى "محنة الديون وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث"- دار العالم الثالث - القاهرة ١٩٩١ - ص ١١١. وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. بيروت - ص ٦٣.

٥- إبراهيم العيسوى- مصدر سابق.

٦- انظر : محمود مامدانى " التناقضات فى وجهة نظر صندوق النقد الدولى" فى دارام جاى (تحرير) " صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب " ترجمة مبارك على عثمان - مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب- القاهرة ١٩٩٣ - ص ٢٥٣ إلى ٢٥٥.

٧- للتفصيل انظر مثلاً : محمود مامدانى - مصدر سابق - ص ٢٥٦ ، إعلان الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر القمة الإفريقى فى مصر " ومنظمة الوحدة الافريقية" الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٩٣ - ص ٥٦ ومابعدها .

٨- للتفصيل انظر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - إطار بديل ..مصدر سابق ص ٢٤ ومابعدها ومن أهم الوثائق التى تشهد بذلك : Ibrahim Badawi The Failure of Structural Adjustment in Africa, Special Report, (IMF 1992)

٩- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - إطار بديل ... مصدر سابق ص ٢٧.

١٠- بالنسبة لأوضاع التنمية البشرية فى مصر - انظر تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر عام ١٩٩٤.

١١- المصدر السابق - ص ١١.

١٢-الميثاق الإفريقى للمشاركة الشعبية فى عملية التنمية - مطبوعات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - أديس أبابا- ص ١٧.

١٣- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتواصل بين الحكومة والمنظمات الشعبية - ترجمة مجدى عبد الكريم - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٩٤- ص ١٦

١٤- المصدر السابق - ص ١٧.

١٥- انظر رمزى زكى - الاعتماد على الذات - دار الشباب - الكويت ١٩٨٧- ص١١٥.

١٦- أنظر: السيد عليوه : "صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة" - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٧ - ص ٢٦٨ ومابعدها ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - إطار بديل - مصدر سابق - ص ٦ ومابعدها .

١٧- أنظر : حمدى عبد الرحمن " ظاهرة التحول الديمقراطى فى إفريقيا" مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد يوليو ١٩٩٣.

١٨- انظر:: Samir Amin "The State and the Question of Development" in: Peter A.Nyongo (Ed.), Popular Struggles for Democracy in Africa, Zed Books, London, 1987.

١٩- نعتمد هنا أساساً على : عز الدين شكرى - أزمة الدولة فى إفريقيا - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٩٢.

٢٠- انظر حمدى عبد الرحمن - مصدر سابق.

٢١- الان تورين" ماذا تعنى الديمقراطية اليوم " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - عدد ١٢٨ - القاهرة - مايو ١٩٩١.

٢٢- كريم أبو حلاوة - إشكاليات نشوء وتطور المجتمع المدنى فى المجتمع العربى المعاصر - مجلة الوحدة : مصدر سابق عدد ابريل ١٩٩٢.

٢٣- المصدر السابق.

٢٤- انطونيو جرامشى : مختارات - ترجمة حسين الشيخ على -. بيروت ١٩٨٧ - ص ١٩٩.

٢٥- محمد عابد الجابرى: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربي - مجلة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- عدد يناير ١٩٩٣.

٢٦- سعد الدين ابراهيم : "الابعاد الثقافية للنظام العالمى الجديد " فى كتاب الاهرام الاقتصادى - عدد أكتوبر ١٩٩١ - ص ١٦١-١٦٢.

٢٧- المصدر السابق.

٢٨- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الافريقى للإدارة العامة وإدارة الاعمال - تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا - ترجمة مصطفى مجدى الجمال - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٩٣ - ص ١١.

٢٩- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - إطار بديل ... مصدر سابق - ص ٣

٣٠- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الافريقى للإدارة ، مصدر سابق - ص ٤٠ ، ٤١.

٣١- المصدر السابق - ص ١٢

٣٢- عز الدين شكرى - مصدر سابق.

٣٣- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الافريقى للإدارة ، مصدر سابق - ص١٣-١٤

٣٤- المصدر السابق - ص ١٢.

٣٥- المصدر السابق - ص ٢٠

٣٦- انظر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا -" كيف يمكن للمنظمات الشعبية والهيئات غير الحكومية التأثير في السياسات" - ترجمة مصطفى مجدى الجمال - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٩٤.

٣٧- اعتمدنا هنا وفى معظم المادة التالية على المصدرين السابقين والميثاق الافريقى للمشاركة ... مصدر سابق.

٣٨- فريدة النقاش - الحركة النسائية بين الواقع والطموح - مجلة اليسار - القاهرة - عدد سبتمبر ١٩٩٤.

٣٩- Sadig Rasheed, Development' s Last Frontier. What Prospects. Four Essays in African Devlopment, P.67.

وهو قيد الترجمة والطبع بمركز البحوث العربية القاهرية

الجمعيات الأهلية ودورها
فى التنمية فى مصر

أشرف حسين*

مدخل : أية منظمات أهلية ؟ وأية تنمية نستهدفها؟

كما عبر العديد من الباحثين والمراقبين ، فربما كان عقد الثمانينيات هو عقد المنظمات غير الحكومية . فقد انعقدت الآمال على تنشيط العمل الأهلى . سواء على مستوى الباحثين أو المشتغلين بالعمل العام أو المنظمات الدولية ، وذلك لمواجهة القضيتين التوأمتين فى حياة المجتمع المصرى وبلدان العالم الثالث وهما قضيتا التنمية والديمقراطية .

إن إعادة تحليل تلك العلاقة المتشابكة بين القضيتين تنطلق من فشلين كبيرين لمجتمعات العالم الثالث مابعد الكولونيالى · فقد أصبح الجميع متفقا على أن مشروعات التنمية فى دولة مابعد الاستقلال - بطموحاتها التحديثية والتصنيعية الضخمة - قد أدت إلى مأزق حاد، بسبب غياب المشاركة الشعبية فى التنمية . لقد تم إهمال بعدين هامين من أبعاد التنمية؛ الأول هو استمراريتها وهو هدف سياسى يتم فهمه وتفسيره فى إطار شرط ما ينبغى أن يرثه الجيل القادم ، من ثروات من صنع الإنسان وموجودات بيئية ورأس مال بشرى (المجتمع وموروثه الثقافى) وأن يكون مساويا أو يزيد لما يستهلكه هذا الجيل ECA Eca Studies in Partici-, patory Development, No4)

أما البعد الثانى فهو يتمثل فى جعل البشر غاية هذه التنمية ووسيلتها · وانطلاقا من ذلك فإن " الدخل ليس إلا معيارا واحدا يحرص الناس على توافره لأهميته بالنسبة للخيارات

---

* باحث بمركز البحوث العربية

الأخرى، فالتنمية ليست مجرد زيادة الدخل والثروة فقط بل إن جانبيها الأهم هما تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الحاجة والمعرفة والمهارات من ناحية وانتفاع الناس بهذه القدرات المكتسبة سواء للتمتع بوقت الفراغ أو لاغراض إنتاجية أو فى الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية " (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠).

أما الفشل الثانى فى تجارب البلدان النامية ، فهو المتمثل فى عجزها - أو عدم رغبتها - فى استنهاض المشاركة الشعبية ، سواء تم ذلك عبر تعبئة البشر فى جانب واحد يقدم للناس الوعد بالتنمية فى مقابل تخليهم عن الفعل السياسى المستقل ، أو فى تجارب المقرطة من أعلى - تحت ضغوط المنظمات الدولية بالسماح بتعددية سياسية مقيدة إلى هذه الدرجة أو تلك دون السماح بتطوير القدرات للبشر للاستفادة من هذه التعددية .

وربما يعنينا هذا المفهوم الواسع للتنمية البشرية والمستمرة ، على تقييم الدور الذى تقوم به المنظمات الشعبية فى عملية التنمية . فعلى خلاف البداهة الشائعة فى الخطاب الرسمى التى تقصر دور تلك المنظمات على تشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة أو تخفيف العبء عن الحكومة فى مجال الخدمات ، إن هذا الدور من وجهة نظرنا ينبغى أن يتسع ليشمل ميادين عديدة تبدأ من التدريب والتعليم وتوسيع نافذة المشاركة السياسية ، وصولا لتمكين الناس من التأثير فى / ورسم السياسات العامة على المستوى الكلى .

دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية

إن مصدر اللبس، فى عملية فهم دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية ، تتأتى من كونها موضوعا للترحيب والتأييد من تيارات فكرية وأيديولوجية مختلفة (وربما كان هذا أحد أسباب الإجماع على أهمية الارتقاء بها ودعمها).

فاليمين الجديد والهيئات الدولية المؤيدة للخصخصة تنظر إلى إشراك المنظمات غير الحكومية فى برامج القطاع العام كجزء من استراتيجية تقليص البيروقراطيات الحكومية غير الكفؤة والارتقاء بدور القطاع الخاص، بينما يعتبرها آخرون وسيلة لزيادة طابع المشاركة والشفافية فى عملية التنمية (ECA Studies in Participatory Development, No4) بينما تراها الحكومات وتدعمها فى حدود قيامها بهذا الدور وفقط- وسيلة لسد الفراغ الذى ينتج عن انسحاب الدولة من مجال الإنتاج والرفاهية الاجتماعية تحت ثقل سياسات ترشيد الإنفاق العام الذى فرضته سياسات التصحيح والتكيف الهيكلى (أشرف حسين ، ١٩٩٤)

١٩٩٤) وانطلاقا من هذه الرؤية نرى الدولة تتبنى وترعى المنظمات غير الحكومية إلى تركز على تقديم خدمات الغوث خاصة إذا كانت هذه الجمعيات غير مسيسة ولا تعمل فى ظل رعاية أحد التيارات السياسية المعارضة.

يتوقف نجاح دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية ، إذن ، على قدرتها على الاستقلال كمجال خاص لفاعلية الناس فى الأدوار المطلوبة منها من قبل الحكومات وممثلى القطاع الخاص سواء كرافعة من روافع الخصخصة بتحويلها من منظمات ذات " رسالة" إلى مقاولى خدمات عامة (على حد تعبير كاتب دراسة " دراسات فى التنمية والمشاركة قسم ٣) أو كمنظمات معاونة للحكومات فى عملية الانتقال الهادىء والسلمى لاقتصاد السوق عن طريق تلطيف وتخفيف الفقر الذى يقع على ضحايا هذا التحول

ولانعنى بخلق مجال خاص لفاعلية المنظمات الأهلية ، أن يتم إهمال الأنشطة التى تخاطب الاحتياجات العاجلة للناس، بل أن يتجاوز ذلك إلى إبداع استراتيجيات من قبل هذه المنظمات وليس تنفيذ استراتيجيات وضعها " خبراء مكافحة الفقر " ، وكما يقول "كلارزك": فإن مشروعات المنظمات غير الحكومية ستظل غير ذات أهمية إلى أغلب المحتاجين ما لم تعمل كمنارات تضىء السبل التى يجب أن يسلكها الآخرون (الدولة بالذات ، فلن تتحقق المشاركة الشعبية إلا من خلال إدخال الصلاحيات على الهياكل الرسمية (وتجديد هياكل صنع القرار) وليس مجرد مضاعفة إعداد مشروعات المنظمات غير الحكومية التى لاتعدو أن تكو بمثابة خلق جزر من الرفاهية فى بحر معاكس / (J, CLAK.1991. p.120)

نظرة عامة لواقع الجمعيات الأهلية :

١- التوزيع الجغرافى

وفقا للمؤشرات الإحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية فى عام ٨٩- ٩٠ فإن ٦٨ر٣٠٪ من الجمعيات تعمل فى المدن والحضر عموما، و٢٧ر٨٣٪ منها تعمل فى الريف، و٣ر٨٤٪ تعمل فى المجتمعات الصحراوية والمستحدثة.

وهو ما يعكس انحيازاً حضريا واضحا فى النشاط الاهلى ، خاصة إذا ماقارنا هذا التوزيع للجمعيات بالتوزيع السكانى ، حيث تبلغ نسبة سكان المدن حوالى ٤٣ر٩٪ رغم أنهم يستأثرون بـ ٦٨ر٣٪ من الجمعيات .

وداخل هذا الانحياز الحضرى فإننا نلاحظ انحيازاً للمدن الكبرى حيث نسبة الجمعيات فى

القاهرة ٢٦٫٨٪ من الجمعيات ، رغم أن نسبة سكان القاهرة تبلغ ١٨٫٢٪ من السكان (وفقا لنتائج آخر إحصاء متاح ١٩٨٦)، تليها محافظة الجيزة ٧٫٥٪ والاسكندرية ٧٪.

والملاحظة الأساسية على التوزيع الجغرافي للجمعيات ، هو عدم تناسبها مع توزيع الفقر . فكما تشير دراسة **نادر فرجاني** حول أهرامات الفقر في مصر، فالريف أكثر فقراً من الحضر ، والصعيد هو الأكثر فقرا داخل إطار الريف ، وهو ما لايعكس نفسه على توزيع الجمعيات التطوعية ، الأمر الذى يشير إلى مايلى :

١- إن الفقراء هم الأقل مشاركة فى النشاط الأهلى .

٢- أن دور المنظمات الأهلية فى محاربة الفقر ، يجب أن يرتبط بتحفيز النشاط الأهلى فى المحافظات والمناطق الأكثر فقرا .

وقضية المشاركة هنا ، ليست مرادفا لطبيعة المستفيدين من نشاطات المنظمة الأهلية ، فقد يكون الفقراء هم المستفيد الرئيسى من الخدمات التى تقدمها هذه الجمعيات ، ولكن كفاءة هذه الخدمات ودورها فى مكافحة الفقر تظل مرهونة بالإجابة الصحيحة عن عدد من الأسئلة : ماهى أولويات احتياجات الفقراء، كيف تصل هذه الاحتياجات وعبر أى قنوات؟ هل تساهم هذه الخدمات فى التنمية البشرية للفقراء بصورة تجعلهم عصب عملية التنمية ؟

إن كل البحوث المتعلقة بالفئات المستهدفة †Targeted Group وأياً كانت المهارات التقنية لمنفذيها – لن تجيب عن هذه الأسئلة التى طرحناها ، إلا إذا اقترن ذلك بتحفيز مشاركة الفقراء، وهو الأمر الذى يقتضى إزالة العقبات التى تحول دون المشاركة على المستوي المجتمعى ككل وتطوير مجتمع مدنى حقيقى .

٢- تصنيف الجمعيات :

حدد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ميادين محددة لنشاط الجمعيات.

وسنحاول فى هذا القسم أن نوضح الحجم النسبى لاهتمامات الجمعيات حسب ميادين عملها .

توزيع الجمعيات التطوعية وفقا لميادين عملها

ميدان النشاط	جمعيات تعمل في ميدان واحد	جمعيات تعمل فى أكثر من ميدان
١ـ – رعاية الطفولة والأمومة	٢٥١	١٠٩٧
٢ – رعاية الأسرة	٢٠٨	٩٨١
٣ – مساعدات اجتماعية	٣٠١٤	٢٩٠٧
٤ – رعاية شيخوخة	٥٣	٦٦
٥ – رعاية فئات خاصة ومعوقين	١٥٠	٩٤
٦ – خدمت ثقافية وعلمية ودينية	٢٥٤٢	٢٨٥٣
٧ – تنظيم الأسرة	٦٣	٨٠
٨ – الدفاع الاجتماعى	٣٢	٣٢
٩ – رعاية المسجونين وأسرهم	١٥	١٣
١٠– الصداقة بين الشعوب	٥٣	–
١١ – النشاط الادبى	٣٦	٢٣
١٢– الإدارة والتنظيم	٩	١٣
١٣– نمية المجتمعات المحلية	٣٤٣٠	١٣٨

ويتضح من الجدول السابق :

١– انخفاض نسبة جمعيات التنمية الاجتماعية ٩ر٢٥٪ إلى جمعيات الرعاية الاجتماعية ١ر٧٤٪.

وتتميز هذه الجمعيات الأولى بتوجهها نحو قطاع واسع من المجتمع المحلى ، حيث تتعامل بخدماتها مع المجتمع المحلى كوحدة متكاملة ويغلب عليها القيام بأنشطة زيادة الدخل وتوفير فرص العمل .

٢– القطاع الثانى فى الجمعيات الأهلية هى تلك الجمعيات العاملة فى إطار تقديم

المساعدات الاجتماعية وتبلغ نسبتها حوالى ٩ر٢٢٪ من إجمالى عدد الجمعيات ٠

ويمكن أن نضيف إلى هذا القطاع أنشطة العديد من الجمعيات الدينية ، الأمر الذى يجعلنا نؤكد بقدر كبير من اليقين أولوية مجال الرعاية والمساعدة الاجتماعية على غيره من المجالات.

٣- القطاع الثالث هو قطاع الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، الذى تبلغ نسبته إلى إجمالى الجمعيات حوالى ٢ر١٩٪٠

ولكن التصنيف الذى تلجأ إليه الوزارة لايقرر بنداً خاصاً بعدد الجمعيات الدينية ، ولكن الملاحظة المباشرة بالإضافة إلى أن الدراسات المسحية تشير إلى توسع شديد فى حجم الجمعيات الدينية . مما يجعلها النسبة الساحقة من هذه الفئة ٠

ولكى لايحدث لبس، فإن وصف هذه الجمعيات بالجمعيات الدينية لا يجب أن ينسينا أنها أصبحت مراكز لتقديم خدمات متكاملة تفى مختلف جوانب النشاط الأهلى بجانبه التنموى (الصحة والتعليم وأنشطة توليد الدخل) ومجال المساعدة الاجتماعية من خلال أموال الزكاة والصدقات (يوجد حوالى ٤٥٠٠ لجنة للزكاة منتشرة فى المساجد المصرية (التقرير الاسترتتيجى١٩٩٠)٠

٣- مجالات النشاط وطبيعة المستفيدين من العمل الأهلى :

يقسم القانون ٣٢ لسنة ٦٤ الجمعيات حسب ميادين عملها كما أسلفنا، ولكن يمكن أن نقسم الجمعيات حسب طبيعة المستفيدين من نشاطها ، إلى " جمعيات مغلقة" أى تقدم خدماتها إلى أعضائها فقط وجمعيات تقدم خدماتها للجمهور٠

وأهم أمثلة الجمعيات المغلقة هى الروابط الإقليمية . وما يجمع أعضاء هذه الروابط هو إنتماؤهم بالميلاد إلى محافظة أو قرية معينة ، وتسعى الجمعية فى هذه الحالة إلى مساعدة أبناء هذه المحافظة أو القرية ، والموجودين غالبا فى المدن الكبرى، على التكيف مع حياة المدينة وذلك عبر خلق رابطة تضامن بين أبناء الرابطة أو الجمعية ، ومن أبرز أنشطة هذه الروابط ، إقامة أماكن يستفيد منها الأعضاء فى إقامة أفراحهم أو ماتمهم وتسمى هذه الأماكن (بيوت الضيافة) كما أنها تقوم ببعض الأنشطة الاجتماعية والترفيهية٠

ولعل الدور الأبرز الذى تلعبه هذه الروابط – وهو دور غير رسمى – هو الدور الذى تلعبه فى مجال الانتخابات سواء المجالس المحلية أو الشعبية أو حتى مجالس النقابات العمالية (أى المناطق التى يغلب على عمالتها الصناعية الأصل الريفى مثل حلوان – المحلة) من خلال

استجلاب الدعم والتأييد لأعضاء الرابطة فى مقابل دعم المرشح الناجح (سواء على صعيد المجالس النيابية أو النقابات العمالية) لابناء قريته أو محافظته ، فى المجالس المحلية والنيابية٬

كما توجد بعض الروابط المهنية ، وهى روابط تجمع بين أعضاء المهنة الواحدة – ولعل أشهرها " رابطة عمال السكة الحديد" التى قامت بدور بارز فى إضراب السكة الحديد فى ١٩٨٩ – وتقدم هذه الروابط بعض المعونات المالية لأعضائها، ولكن يلاحظ أن النقابات قد انتزعت لنفسها الأدوات التى تقوم بها هذه الروابط إلى حد بعيد ٠

النوع الثانى من الجمعيات هو الجمعيات التى تقدم خدماتها إلى جمهور غير محدد من المتسفيدين سواء على صعيد مجتمع محلى كالقرية أو المدينة ، أو على صعيد محافظة أو تقدم خدماتها على المستوى القومي ، وذلك فى المجالات المتعلقة بشئون الصحة والبيئة والتعليم والتدريب والمساعدات الاجتماعية ٠

مجالات نشاط الجمعيات :

١- العمل الجماعى الخيرى :

ويتضمن هذا العمل الخيرى تقديم مساعدات مالية إلى الفقراء . وتتنوع أشكال هذه المساعدات وهى معاشات تقدم للأسر الفقيرة ومساعدات مالية تقدم لبعض الأسر بناء على بحث اجتماعى يُجرى لها – فى صورة مبلغ شهرى أو فى صورة مساعدات الدفعة الواحدة.

هذا فضلا عن بعض الخدمات الموجهة لفئات مختلفة ، ففى مجال رعاية الطفولة اهتمت الجمعيات التطوعية بإنشاء وإدارة دور الحضانة لرعاية أبناء العاملات (يبلغ عدد الحضانات ٣٢٧ دار حضانة ، يستفيد منها ٢٧٢٠٠٧ طفل) و(٢٣٤ نادى طفل ٠ يبلغ عدد المستفيدين ٣٢٨٠٢) و(١٥٥ مؤسسة إيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية لوفاة الوالدين ويبلغ عدد المستفيدين من خدماتها نحو ٥٨٠٨ (زينب النجار ومصطفى الماحى ص ٦)٠

أما فى مجال تنظيم الأسرة فقد أنشأت الجمعيات (٤٦٧ مركزاً لتنظيم الأسرة تردد عليها خلال عام ١٩٩٠ – ٣٤٢٨٨٢ سيدة) حيث يتوفر فى هذه المراكز خدمة متكاملة من الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين، ويحظى هذا القطاع بدعم ومساندة وزارة الشئون الاجتماعية وهيئات المعونة الأمريكية بصورة واضحة ٠

ويدخل أيضا فى أنشطة الرعاية الاجتماعية رعاية المغتربين والمغتربات سواء من الطلاب أو غيرهم حيث يوجد حوالى (١٣٤ دار لرعاية المغتربين يستفيد منها نحو ١٠٦٤٠ فرداً).

وأيضا رعاية بعض الفئات الخاصة مثل المسنين يوجد حوالى (٢٤ مؤسسة لرعاية المسنين يستفيد منها حوالى ٢٠٠١ مسناً) ومجال رعاية المعوقين فقد أنشأت الجمعيات (٧١ مكتباً لتأهيل المعوقين ، و٥ مصانع خاصة لتشغيل الذين لاتسمح ظروف إعاقتهم بالالتحاق بسوق العمل الحر منهم ، يستفيد من هذه المصانع ١٤٠ فرداً).

أما فى مجال الدفاع الاجتماعى فقد أنشأت الجمعيات التى تعمل فى هذا المجال مركزاً لاستقبال الأحداث الجانحين ، ودراسة حالاتهم وتوجيههم للأقسام المناسبة. كما يتبع الجمعيات حوالى (٣٥ مؤسسة أو دار إيواء و٦ مؤسسات للفتيات القاصرات ، و٦ مؤسسات لرعاية المتسولين). (د. زينب ، مصطفى الماحى ص ١).

٢- الصحة :

تشير دراسة للـUSAID إلى أن الخدمات الصحية التى تقدمها المنظمات الأهلية ، يستفيد منها حوالى ٤,٥ مليون شخص (فى ١٩٨٢) كما أن المصروفات على الخدمات الصحية تصل إلى ٣٥٪ من إجمالى إنفاق المنظمات الأهلية فى ذلك العام . (مركز ابن خلدون ١٩٩٣)

وقد ارتفعت أرقام المستفيدين إلى حوالى ١٤ مليون فى عام ١٩٩٢ (مركز ابن خلدون ١٩٩٣). وتفسير هذا الارتفاع الملحوظ فى حجم الخدمات الصحية التى تقدمها المنظمات الأهلية يعود بصفة أساسية إلى تدهور مستوى الخدمات الصحية التى تقدمها الدولة ممثلة فى المستشفيات العامة، والتراجع التدريجى للخدمات المجانية التى تقدمها هذه المستشفيات تأثراً بسياسة تخفيض الإنفاق على الخدمات العامة وفق سياسات التكيف الهيكلى .

على العكس نجد أن الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعيات هى أقل تكلفة من الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص الساعى للربح (مستشفيات خاصة أو عيادات خاصة) من ناحية ومن ناحية أخرى فهى أكفأ ، وربما أقل تكلفة من الخدمات التى تقدمها المستشفيات العامة.

وتعود هذه الكفاءة (بالمعنى الاقتصادى) إلى الاستخدام الرشيد للعمالة فى المستوصفات الخيرية وإلى امتداد هذه الأخيرة إلى أحياء عشوائية لم تمتد لها الخدمات الحكومية ، أصلاً (ينطبق هذا الأمر على الخدمات العلاجية كما ينطبق على الخدمات الصحية والرعاية

الاجتماعية).

وتستفيد المؤسسات الصحية التابعة للجمعيات الأهلية من مميزات المشروع الصغير من حيث المرونة فى تقديم الخدمة تبعاً للمستوى الاقتصادى والاجتماعى للحى الذى تعمل به. فقد نجحت هذه الجمعيات (وخاصة الإسلامية منها) فى إنشاء شبكة متنوعة من المؤسسات الفقيرة التى تقدم خدمات للأحياء العشوائية ، والمؤسسات ذات الإمكانيات الواسعة من حيث توافر الأجهزة والمعدات والأطباء الأكفاء المؤهلين فى الأحياء المتوسطة والراقية.

ولكن يلاحظ على أغلب المؤسسات الصحية للجمعيات الأهلية ، طغيان الصحة العلاجية على الصحة الوقائية من جهة ، وإهمال هذه الجمعيات للقضايا الصحية بالمنظور الشامل للتنمية البشرية المستهدفة من جهة أخرى ، فلاتجد عملية تعبئة تجاه السياسات الصحية للدولة (نسبة الإنفاق على الصحة إلى ما ينفق على الدخل القومى) وقضايا التوعية والتنبيه إلى المخاطر البيئية عل صحة المواطنين (تلوث المياه - تلوث الهواء - مقاومة العادات الضارة بالصحة ... الخ).

فالمنظمات الأهلية التى تقدم خدمات صحية تسود فيها علاقة " الزبون" بمقدم الخدمة على حساب المشارك والمخطط والمستفيد من الخدمة الصحية فى عمل متكامل وقائم على المشاركة.

فالملاحظة البارزة خلال الثمانينيات هي تداخل عملية خصخصة قطاع الصحة مع نمو دور الجمعيات الاهلية فى انشاء المستوصفات والمؤسسات العلاجية .

وكما تبرز دراسة " جانين كلارك" (انظر فاطمة خفاجى ١٩٩٤ ص ١٨) فإنه من النادر أن يكون الأطباء والمرضات العاملين فى المستوصفات التابعة لجمعيات أهلية أعضاء فى الجمعية العمومية - (تركز الدراسة على الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وإن كانت نتائجها تنسحب على معظم الجمعيات الأهلية)- ولا ضمن مجالس الجمعيات التى تتبعها هذه المستوصفات .

٣- التعليم :

يعد التعليم أحد الجوانب الهامة للتنمية البشرية حيث لهذه الأخيرة جانبان؛

" الأول هو تشكيل القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

والثانى هو إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة أما للإستمتاع بوقت الفراغ ، أو فى الأغراض الإنتاجية ، أو فى الشئون الثقافية والاجتماعية " ، ولو طبقنا هذا المفهوم على التعليم ، لشمل كل ما من شأنه تنمية المعرفة والمهارة .

ولكننا نستطيع أن نضع أنشطة التعليم التى تمارسها المنظمات الأهلية فى مصر تحت ثلاث فئات عريضة :

أ- الأنشطة المتعلقة بمحو أمية الكبار ٠

ب- استكمال الجهد التعليمى الذى يمارس فى المدارس من خلال مايسمى بـ " "دروس التقوية"٠

ج- الثالث هو زيادة مهارات الأفراد من خلال أنشطة التدريب على اكتساب مهارات جديدة ٠

بالنسبة للنشاط الأول ، لاتوجد بيانات دقيقة عن حجم الأفراد الذين محيت أميتهم من خلال المنظمات الأهلية ، ولكن الملاحظة المباشرة وبالاطلاع على تقارير عمل الجمعيات التى استطعنا الحصول عليها تؤيد وجود توسع كبير فى هذا النشاط وأن النجاح فيه يعتمد على شرطين أساسيين :

أولا : وجود معلمين أكفاء وبرامج تعليم معدة جيداً لتلائم إحتياجات المتعلمين وتراعى خصوصيات تعليمهم باعتبارهم من البالغين والمنخرطين فى العملية الإنتاجية٠

ثانيا : ارتباط خدمة محو الأمية بغيرها من الخدمات وأهمها التدريب على إكتساب مهارات محددة ، وأن تندمج عملية كسب المهارات فى صلب عملية التعليم ذاتها ٠ وأن ترتبط بعملية خلق المهارات أنشطة مدرة للدخل لتوظيف هذه المهارات٠

كما يجب أن ترتبط إزالة الأمية الابجدية ، بعملية متكاملة لتشكيل وعى المواطن وتوعيته بحقوقه القانونية والاجتماعية بصورة تسمح بتنمية المشاركة الشعبية٠

ومن أبرز الجمعيات التى تقوم بدور بارز فى هذا المجال ، جمعية "كاريتاس" مصر التى تقدم برنامجاً متكاملاً فى محو الأمية لا يقتصر على تعليم القراءة والكتابة فحسب، بل يحاول إمداد المتعلم بمعلومات تاريخية وجغرافية وأخرى حول الثقافة الصحية والتربية القومية ، حيث لاتستغرق عملية تعليم القراءة والكتابة سوى شهور معدودة ، بينما يستمر البرنامج حوالى عامين على الأقل لمحو الأمية بصورة كاملة (نشرة كاريتاس مصر العدد ٢٥ ديسمبر ١٩٩٣)٠

أما بالنسبة للنشاط الثانى المتعلق بالجهد التعليمى الموازى والمكمل لجهد المدارس فقد انتشر انتشاراً كبيراً فى الجمعيات الأهلية وخاصة الدينية منها ، حيث يلحق الآن بأغلب الجوامع والكنائس " فصول للتقوية " لمساعدة الطلاب فى استيعاب مناهجهم التعليمية، كبديل

رخيص للدروس الخصوصية التى أصبحت تكاليفها مروعة ولايقدر عليها أسر الطلاب الفقراء. ورغم أن هذا النشاط أصبح يشكل طلبا واسعاً من قبل جمهور المتعاملين مع الجمعيات الأهلية، إلا أن مردوده على عملية التنمية ضعيف جداً. حيث يعيد إنتاج كل مساوىء النظام التعليمى داخل المدارس ، بتركيزه على تلقين الطلاب ومساعدتهم على اجتياز الامتحانات ويظل عاجزاً على إضافة مهارات خلاقة ، كما أصبح هذا النشاط يعانى منافسة شديدة من المدارس الحكومية ذاتها، التى أصبحت تتعامل مع " مجموعات التقوية" باعتبارها أمراً واقعاً يجب على المدارس أن تتوافق معه أمام التدهور الشديد فى الاحوال المعيشية للمعلمين فى المدارس الحكومية .

أما المجال الثالث المرتبط بمجال التعليم ، فهو المتمثل فى برامج التدريب والتأهيل على المهن المختلفة، والذى انتعش بصورة ملحوظة فى الثمانينيات ، ولكن تظل مشكلته فى افتقاد الصلة بين عملية إكساب المهارات وعملية توظيفها ، فلا توجد لدى الجمعيات الأهلية تصورات متكاملة عن احتياجات سوق العمل ، لذا فأغلب الأنشطة التدريبية تركز على قطاعات تقليدية. والملاحظ أن أغلب الجمعيات التى تقوم بنشاط تدريبى لإكساب المهارات ، لا تملك قاعدة معلومات تكفى احتياجات سوق العمل فى المجتمع المحلى الذى تعمل فى إطاره ، كما أن الصلة مفتقدة فى كثير من الاحيان بين تلك الجمعيات والمنشآت الاقتصادية التى تعمل فى إطار نفس المجتمع المحلى .

ولكى نستثمر عملية التدريب بصورة ناجحة ، يجب أن ترتبط بالخطة العامة للدولة فى مجالات الاستثمار والإنتاج وهو مايقتضى وجود مكاتب فنية واستشارية وسيطة تقوم بإرشاد الجمعيات إلى نوع التدريب المطلوب .

٤- مشروعات توليد الدخل (التنمية الاقتصادية):

إن أحد الرهانات الكبرى لإنعاش الجمعيات الأهلية اليوم ، هو الرهان على قيام هذه المشروعات بالمساهمة فى التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة ، فقد بلغ تقدير الصندوق لعدد فرص العمل التى وفرها ٦٤٠٠٠ فرصة عمل دائمة و١٥٣ الف فرصة عمل مؤقتة SFD,Semi Annual Report June 1994†Æ

وكما أشرنا فى مقدمة الدراسة فإن دور هذه المنظمات فى التنمية يمكن دعمه عبر دعم دورها فى النشاط الاقتصادى إلى جانب قطاع الدولة ، والقطاع الخاص واندراجها تحت

إطار مشروعات الخصخصة أو عبر دورها الشامل فى التنمية البشرية من خلال حفز مشاركة أعضاء المجتمع فى التخطيط للتنمية وتحديد أولوياتها ، أو عبر الوسيلتين معا .

ونستعرض فى هذا القسم أنشطة توليد الدخل التى تتم تحت إشراف الجمعيات الاهلية، وذلك من خلال تقييم تجربتين هامتين فى هذا المجال؛ الأولى تجربة " مشروع الأسر المنتجة " الذى بدأ عام ١٩٦٤. أما التجربة الثانية وهى تجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى أنشىء بهدف توفير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على الفئات محدودة الدخل .

ولكن سنعرض لهذه التجربة من خلال عرض برامج الصندوق وتقييم الأولويات المطروحة أما تقييم الأداء فمازالت التجربة فى البداية ولاتسمح بالتقييم بعد .

أولا - مشروع الأسر المنتجة :

وكما جاء بلائحته الداخلية بالقرار الوزارى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ فإن مشروع الأسر المنتجة هو مشروع اجتماعى ذو صبغة اقتصادية ، يهدف إلى استثمار جهود الأسر عن طريق تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية تعينها على زيادة الدخل ، وتقوم "الجمعية العامة للتدريب المهنى والأسر المنتجة " بالتعاون مع الإدارة العامة للأسر المنتجة بوزارة الشئون الاجتماعية برسم السياسة العامة لنشاط مشروع الأسر المنتجة كما تقوم بتنفيذ القرارات واللوائح الوزارية ومعاونة الجمعيات الأعضاء التى تساهم الجمعية العامة فى تمويلها والإشراف عليها . (التقرير الاستراتيجى ١٩٨٩).

وكما هوا واضح تعد السمة المميزة لمشروع الأسر المنتجة ، هى أنه يدار بشكل مركزى ، وبتوجيه من البيروقراطية المركزية وامتداداتها المحلية (نادر فرجانى ١٩٩٣).

وبالتالى فإن دور الجمعيات الأهلية فى هذه المشاريع لايمتد إلى رسم سياسة المشروع ، بل يقتصر على مجالين أساسيين هما التدريب لإعداد المستفيدين (الأسر المنتجة) لتلقى القروض ، وتنفيذ المشروع ومراقبته من خلال التعامل الفعلى مع الأسر التى تنفذ العمل .

وفى مجال التدريب فقد أنشأت الجمعيات الأهلية ٢٨٧٢ مركزاً للتدريب المهنى على الحرف البيئية والمنزلية والصناعات الصغيرة ، حيث بلغ عدد المتدربين ٥٥٤١٧ متدربا بتكلفة قدرها ٥٩٢ر٤٢٢ر٦ جنيها .

وقد بلغ عدد مشروعات الأسر المنتجة التى نفذت عن طريق الجمعيات العاملة فى هذا

المجال ٤٠٠٠٠٠ أسرة منذ بدء تنفيذ المشروع وفى عام ١٩٩٠ انضم لهذا المشروع عدد ٢٧٠٣٠ أسرة جديدة.

أما عن المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة فتبلغ النساء حوالى ٦٠٪ من المستهدفين من هذا المشروع، كما أن التركيز على الريف أعلى نسبياً من التركيز على المدينة (Shouky©†.١٩٩٠) ويعد مشروع الأسر المنتجة أحد المستفيدين من نشاط برنامج تنمية المجتمع الذى يقوم به الصندوق الاجتماعى للتنمية .

يستهدف الصندوق الاجتماعى للتنمية إضافة ٦٨ر٤١٣ فرصة عمل جديدة ودائمة تتمثل فى أسر منتجة، حيث يسعى الصندوق إلى القيام بالمشروعات التالية (الخاصة بالأسر المنتجة) خلال برنامجه الجارى الذى بدأ العمل به منذ ١٩٩٢ :

- ١٥٨٧٤ مشروع تشغيل فتيات.
- ١٠٢١ مشروع زراعى .
- ٤٩٢٤ مشروع تجارى .
- ٧٨٠٤ مشروع حرفى .
- ٢٨٧١٢ مشروع أمن غذائى.
- ٣٨٠٩ مشروع تريكو.
- ٦٣٥٤ مشاريع أخرى .

(وثائق برنامج تنمية المجتمع بالصندوق الاجتماعى للتنمية).

ورغم النجاح النسبى لمشروعات الأسر المنتجة فى خلق فرص عمل للعديد من الأسر، إلا أن الآثار المحتملة والقائمة للسياسات العامة الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص وحرية السوق أدت بالأسر المنتجة إلى مواجهة ارتفاع أسعار الخامات، إلى جانب الاتجاه لحصر تسويق منتجاتها فى القطاع الخاص، دون القطاع العام ، رغم أن التسويق فى القطاع العام والمنافذ الحكومية يفتح مجالاً أكبر أمام هذه المنتجات، كما أن انخفاض مستوى الإنتاجية لهذه المشروعات، وفى ظل انفتاح السوق المصرى تجاريا أمام الواردات ، فإن فرص إنتاج هذه المشروعات فى التسويق الداخلى تتضاءل، ويظل الرهان على التصدير قائما .

ثانيا: الصندوق الاجتماعى للتنمية .

اسلفنا القول إنه قد أنشئ الصندوق بغرض علاج وتخفيف الآثار الضارة على الفقراء

والناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى .

ووفقا لقرار إنشاء الصندوق فإن الفئات المستهدفة من برامج الصندوق هى :

١- الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادى .

٢- الطبقات الكادحة ومحدودو الدخل .

٣- شباب الخريجين .

٤- العائدون من الخليج.

٥- المرأة .

٦- سكان المجتمعات الأقل نمواً .

٧- سكان المناطق المحرومة من الخدمات .

ويعتمد الصندوق فى تنفيذ مشاريعه على جهات وسيطة وكفيلة ومنفذة كأجهزة الوزارات والمؤسسات والشركات المصرية من القطاع العام أو الخاص إلى جانب الجمعيات الأهلية والشعبية . وكما توضح وثائق الصندوق فإن مهام الهيئات الكفيلة والوسيطة هى التعرف على احتياجات الجهات المستفيدة والمستهدفة وتحديد أولوياتها وإعداد المشارع المناسبة لها والإشراف عليها .

ومن هنا فإن الجمعيات الأهلية يمكن أن تكون وسيطا أو كفيلا للمشروع ، كما يمكن لها أن تقوم بدور المستفيد أو المنفذ له ، وفى الحالة الأولى فإنها تستفيد من دعم مالى يرتبط بحجم تمويل المشروع .

وينفذ الصندوق أهدافه عبر عدد من البرامج مايعنينا منها هو برنامج تنمية المجتمع والذى يخاطب المجموعات المحتاجة والمستهدفة من خلال نوعين من المبادرات :

١- انشطة الإنتاجية : حيث يقوم البرنامج بتمويل مشروعات الأنشطة الإنتاجية التى تطبقها مؤسسات خاصة وجمعيات أهلية أو فى بعض الحالات هيئات حكومية ويأخذ الدعم شكلين أساسيين هما الدعم من خلال الائتمان أما الشكل الثاني فيتمثل فى الدعم التدريبى (التسويق - المحاسبة - الإدارة) وتبلغ نسبة الفائدة بالنسبة للدعم المالى ١٠٪ ويتم زيادتها تدريجيا حتى تصل إلى معدل الفائدة فى السوق خلال فترة تنفيذ المشروع .

٢- تنمية اجتماعية : تتضمن الأتى :

أ- الصحة : ويتضمن برنامج دعم الهيئات والمراكز والجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال برامج تغذية الأم والطفل وبرامج الرعاية الصحية الأولية على أن لايتجاوز الدعم ١٨ شهراً.

بالإضافة إلى توفير المعدات والأدوية للقيام بحملات التطعيم فى المناطق المهددة بالأوبئة.

ب- التعليم : ويتضمن دعم مراكز تنمية الطفل من حضانات وغيرها وبرامج لمحو الأمية قصيرة المدي وبرامج التدريب العلمي التأهيلي للبالغين الذين لم يتجاوزوا المرحلة الثانوية.

أنشطة توليد الدخل ومستقبل عملية التنمية بالمشاركة :

إن مكمن الخطر على العمل الأهلى التنموى يمكن أن يأتى من البيروقراطية الحكومية المتسلطة ، أما الخطر الآخر فيكمن فى إمكانية أن يتحول دعم القطاع الأهلى إلى مجرد دعم لعملية الخصخصة، وبالتالى غياب الدور الفاعل والمستقل للقطاع الأهلى فى خلق ميكانيزمات مستقلة عن الحكومة والقطاع الخاص ، أى تعطيل إمكانية تحويله إلى قطاع ثالث حقيقى .

إن الدعم الدولى للجمعيات الأهلية سواء المباشر أو عبر الصندوق الاجتماعى يولّد مخاوف من إمكانية أن تنتقل هذه الموارد إلى البيروقراطية السائدة، خاصة فى ظل ضعف العمل الأهلى وعدم إطلاق حق تكوين الجمعيات وغياب أو ضعف المشاركة الشعبية فى العمل الأهلى ، أو إلى القطاع الخاص المنظم ، حيث يتميز هذا القطاع بقدرته على التعبير عن نفسه بصورة أوقوى وقدرته على استخدام البيروقراطية الحكورمية أو الحد من نفوذها عبر جماعات الضغط التى كونها لصالحه ، باختصار يمكن أن نقول إن الاغنياء أفضل تنظيما وأعلى تسييسا من الفقراء ، الأمر الذى يعنى إمكانمية أن ينعموا بالنصيب الأوفر من دعم الصندوق (يلاحظ أن القطاع الخاص والبنوك من الكفلاء أو الوسطاء المحتملين فى تنفيذ الصندوق لبرنامجه ، جنبا إلى جانب القطاع الأهلى).

وإذا علمنا أن الجمعيات الأهلية ، وبحكم التراث الطويل من خضوعها للبيروقراطية،، وعدم وجود كفاءات إدارية واقتصادية وفنية تسمح لها بأن تقوم بدور " المنظم الرأسمالى " ومعد دراسات الجدوى ومراقب تنفيذ المشروعات فإما أن ينتزع منها القطاع الخاص المنظم(أو

البنوك) دورها ككفيل أو وسيط ، لايبقى أمامها إلا أن تتحول هى ذاتها من منظمات أهلية إلى شركات خاصة أقرب إلى الشركات المساهمة التى تستهدف مصلحة أ.ضائها المالية بالأساس

وفى هذه الحالة تختزل قضية المشاركة الشعبية ، إلى مجرد أشراك المواطنين الفقراء فى الأسواق عبر تمكينهم من الوصول إلى مصادر الائتمان ، الأمر الذى يتيح لهم التحول إلى منظم صغير، وبالقطع فإن المشاركة فى الأسواق ليست هى البعد الوحيد للمشاركة الشعبية ، هذه المشاركة تعنى بالأساس قدرة الفقراء على التأثير فى الهياكل العامة للسلطة وصنع السياسات العامة المؤثرة على مختلف جوانب حياتهم ٠

خلاصة وتوصيات:

يشير واقع نشاط الجمعيات ومجالات اهتمامها إلي الاستنتاجات العامة التالية :

١- لازال النشاط السائد للجمعيات يسيطر عليه المنحى الخيرى الإحسانى ، القائم علي مساعدة المستفيد دون إشراكه فى تحديد الأولويات ورسم سياسة المؤسسة٠

٢- مع ازدياد اهتمام المؤسسات الدولية والحكومة المصرية بسياسات تلطيف حدة الفقر الناتج عن برامج التكيف الهيكلى، وأهم مكوناته معالجة مشكلة البطالة ، نلاحظ فى الاربعة أعوام الأخيرة، على وجه الخصوص، زيادة الاهتمام بأنشطة توليد الدخل ، إلا أن فاعلية هذه الأنشطة وبافتراض نجاحها فى تدعيم فرص العمل المنتج – لايعنى تدعيما للعمل الاهلى والمجتمع المدنى بقدر مايعنى تدعيم القطاع الخاص والخصخصة وآليات السوق الحرة ٠

٣- إن القيود القانونية والإدارية على عمل الجمعيات تؤثر على أحد أهم أركان العمل الاهلى وهو العمل التطوعى الهادف للصالح العام، والذى تتجاوز حدوده المصلحة الخاصة للافراد المشاركين فى الجمعية ٠وكما أن منع الجمعيات من مباشرة النشاط السياسى مع التوسع فى تفسير المقصود " بالسياسة" من قبل وزارة الشئون قد حد من إمكانية ازدهار تصورات وأفكار وسياسات بديلة فى مجالات العمل المختلفة والحوار مع الدولة بشأنها . وربما تشكل جمعيات رجال الأعمال ونوادى أعضاء هيئة التدريس جيلاً جديداً من الجمعيات التى تبلور مصالح وسياسات الفئات التى تمثلها فى مواجهة الدولة وبقدر كبير من الاستقلال . إلا أن الواقع الديمقراطى القائم لايسمح للعديد من الفئات والطبقات الاجتماعية بخلق جمعياتها الفعالة والمستقلة ٠

٤- رغم ادعاء قانون الجمعيات (القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤) معالجة قضية تنسيق الخدمات المختلفة بصورة تلغى تبعثرها وتشتيتها وتكرارها من خلال المواد التى تشير إلى إمكانية رفض الجمعية بسبب عدم وجود حاجة إليها في البيئة المحيطة ، إلا أن الواقع الفعلى يشير إلى استخدام هذه المادة بصورة تحكمية لمنع جمعيات بعينها من التواجد القانونى ، وتظل قضية تنسيق جهود الجمعيات خاصة، فى مجال التنمية الاجتماعية بحاجة إلى قدر أكبر من الاهتمام لتدارس الآليات المناسبة لتحقيقها التى لاتعمتد على نصوص تشريعية ملزمة لفرض التنسيق) ونقترح فى هذا الصدد أن تسعى الجمعيات القائمة والتى تتشابه فى الأهداف والمجالات ، إلى خلق أشكال من التعاون والتنسيق كمرحلة أولى عبر مؤتمرات موسعة على المستوى الوطنى والإقليمى ، وصولا إلى خلق كيانات مؤسسية مستقرة .

ونتصور أن يرتكز التعاون والتنسيق على المحاور الثلاثة التالية :

أولا : خلق شبكة معلومات حول المجالات المختلفة للنشاط الاجتماعى للجمعيات وبرامجها فى المجالات المختلفة .

ثانيا : التعاون لتيسير الوصول إلى مصادر التمويل.

ثالثا : الوصول إلى نوع من تقسيم العمل سواء على المستوي النوعى أو الجغرافى .

المراجع:

١- أشرف حسين ، "الجمعيات الأهلية والمعوقات القانونية لنشأتها ونشاطها" ضمن كتاب، "هموم مصر وأزمة العقول الشابة" ، تحرير أحمد عبد الله ، مركز الجيل للدراسات الشبابية ، ١٩٩٤.

٢- أماني قنديل ، "الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية فى مصر" ، ضمن أبحاث المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية " الثقافية السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير " ، ١٩٩٢.

٣- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠.

٤- د. فاطمة خفاجي ، الآليات التى تتيح للمرأة التقدم فى المنظمات غير الحكومية ، ورقة مقدمة لمؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ١٩٩٤.

٥- نشرة كاريتاس مصر ، العدد ٢٥ ،١٩٩٣.

٦- مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٩.

٧- وزارة الشئون الاجتماعية" المؤشرات الإحصائية فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية" ٨٩-١٩٩٠.

المراجع الانجليزية:

1-UNECA, Studies in Participatory Development, No.3.

2-UNECA, Studies in Participatory Developmen No4.

3-J, Clark,1991

IBN Khaldoun center , An Assessment of Grass Roots Paricipation In Egypts, Development, Cairo 1993 P.73.

5Nader Fergany , Urban Woman Work and Poverty Allevation in Egypt,Unpublished Research,1994.

6-SFD,Semi Annual Report, June 1994,

الجمعيات الأهلية شريك فى عملية التنمية الاجتماعية فى مصر

أنيس البياع*

يمتد تاريخ العمل الاجتماعى التطوعى في مصر .. منذ نشأة الحضارة على ضفاف النيل.. وبدايات تشكيل فجر الضمير.. وظهور الديانات الأولى .. لكن هذا التاريخ ظل يتشكل فى إطار جهود فردية غير منظمة .. وغير مستمرة . لكنه ساعد– بعد ذلك– على خلق بيئة صالحة لحركة الجمعيات – كمنظمات تطوعية مستمرة – فى العصر الحديث.. وكان طبيعياً أن تنشأ الجمعيات فى حضن الدعوة الدينية.. من ناحية وحركة الإصلاح الاجتماعى والسياسى من ناحية أخرى ، غير أن بصمات الدعوة الدينية كانت وربما ماتزال أكثر وضوحا عليها، خاصة مع بداية تشكيل ورسوخ مفهوم الجمعيات كمنظمات تطوعية ذات أهداف وأغراض معينة .

وقد بدأت البشائر الأولى لظهور الجمعيات بمعناها الحديث مع بدايات القرن التاسع عشر، حيث انشئت الجمعية الخيرية اليونانية الأولى فى الاسكندرية عام ١٨٢١ وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية ١٨٧٥ والجمعية الخيرية الإسلامية الأولى عام ١٨٧٨ والجمعية الخيرية الإسلايمية الحالية عام ١٨٩٢ التى تأسست بدعوة من الامام الشيخ محمد عبده.. ثم جمعية التوفيق القبطية لرعاية الفقراء ، ونشر التعليم عام ١٨٩١ .. وتوالى إنشاء الجمعيات كجمعية المساعى المشكورة ، العروة الوثقى ، المبرة ، المرأة الجديدة .. الخ .

* مدير الإدارة الاجتماعية فى دمياط وعضو مجلس إدارة وعضو مشارك فى العديد من الجمعيات المركزية والمحلية .

ومع نمو الوعى الاجتماعى وانتشار التعليم وتشكيل الأحزاب السياسية بدأت حركة الجمعيات تجتاز ميادين جديدة من ميادين العمل . فلم تعد تقصر نشاطها على المساعدات والبر بالفقراء ونشر التعليم .. بل دخلت فى الميادين والأنشطة البحثية والعلمية المتخصصة ..

كذلك انتشرت الروابط الاجتماعية لأبناء الأقاليم فى المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية فى محاولة لمد جسور الألفة والترابط والمساعدات المتبادلة - التى توارت فى زحمة الحياة وضراوتها فى المدن الكبرى .

وإذا كانت الجمعيات قد نشأت . فى البداية - كرد فعل على الحكم الاستعمارى وكتعبير شعبى عن رفض مخططاته فاحتلت قضية التعليم مثلا مكانة متقدمة على جدول الأولويات .. وإذا كانت قد حاولت أن تعمل فى مجالات كانت الحكومة قد أهلتها .. فإنها الآن بحكم ماحققته من انجازات شريك كامل فى عملية التنمية .

ويوجد فى مصر حاليا مايزيد على (١٣٥٠٠) جمعية موزعة على جميع المحافظات .. وتعمل فى شتى ميادين العمل الاجتماعى (المساعدات الاجتماعية - الأسرة - الطفولة - الأسر المنتجة - رعاية الفئات الخاصة - النشاط الثقافى والأدبى والعلمى والدينى .. الخ) .. بالاضافة إلى الجمعيات التى تعمل فى حقل التنمية الاجتماعية بصورة شاملة .,

ومع أنه لايوجد بين أيدينا الآن حصر دقيق لعدد أعضاء الجمعيات إلا أنها ولاشك تضم عدداً كبيراً من المواطنين سواء أكانوا أعضاء فى جمعياتها العمومية أو فى مجالس إدارتها .. بل إن هناك مايقرب من مائة ألف من الكوادر والقيادات الاجتماعية تعمل فى إطار حركة الجمعيات ممثلة فى عضوية مجالس الإدارات وتمتلك الجمعيات موارد مالية لايمكن التقليل من شأنها بالإضافة إلى الاصول الثابتة من عقارات وغيراها..

وبهذه المقومات يفترض على الأقل أن يصبح لها دور هام فى عملية التنمية الاجتماعية ...

وتركز هذه الدراسة على كيفية تحريك هذا الدور فى اتجاهه الصحيح، وعلى الإشكاليات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية والقانونية التى قد تصاحبها ، واتساقا مع ذلك فإن علينا. أن نرصد تطور مفهوم وفلسفة العمل الاجتماعى فى مصر ، فحتى بعد التحولات الاقتصادية والسياسية المهمة التى بدأت منذ أوائل السبعينيات وحتى الآن .. والتى بمقتضاها اتجه النظام إلى اعتماد السياسات الرأسمالية فى إطار الاقتصاد الحر .. وإعادة هيكلة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وفقا للسياسة الجديدة .. وماتبع ذلك بالضرورة من تشجيع المبادرات الخاصة وتخلى الدولة عن كثير من مسئوليات التنمية. الشاملة للمجتمع المصرى وفتح مجال

أوسع أمام الأفراد والهيئات للمشاركة فى عملية التنمية فى ظل المفهوم الرأسمالى ... أقول حتى بعد هذه التحولات سيظل الجمعيات دور كشريك فى عملية التنمية فمنذ الخطة الخمسية الأولي (١٩٦٠- ١٩٦٥) أسندت الحكومة لبعض الجمعيات الخاصة مهمة تنفيذ كثير من مشروعاتها بموجب " عقود إسناد" مثل مشروعات دور الحضانة ومراكز التكوين المهنى والأسر المنتجة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ... وغيرها .

حيث أدركت الدولة منذ زمن ليس بالقصير السمات التى تتميز بها الجمعيات عن المؤسسات الحكومية وقدرة الأولى على القيام بتنفيذ مشروعات تنموية . لما تتميز به من مرونة أكثر وقدرة على اكتشاف واحتياجات البيئة المحيطة .

ومن استعراضنا لخريطة الجمعيات الأهلية ... يمكن تقسيمها إلى جمعيات يقتصر نشاطها وخدماتها على أعضائها مثل الروابط الاجتماعية وجمعيات المساعدات المتبادلة . وأخرى يمتد نشاطها لمجتمعها الخارجي .. كما يمكن تقسيمها إلى جمعيات مركزية لها فروع بالمحافظات مثل جمعية الهلال الأحمر المصرى وجمعية حماية الطفولة .. وأخرى يقصر نشاطها على منطقة جغرافية معينة (محافظة - مدينة - حى - قرية).

وربما يكون من المفيد إلقاء بعض الضوء على حركة الجمعيات فى محافظة دمياط كنموذج للجمعيات فى مصر من خلال دراسة وصفية ميدانية قد تساعد على توضيح دور بعض العناصر التى ترتكز عليها حركة الجمعيات ودورها فى التنمية ... ومدى تأثير " البيئة المحيطة" فى تنامى أو انكماش هذا الدور .. وقد رأيت أنه من المفيد تصميم استمارة لجمع بيانات محددة يمكن أن تساعد على الإجابة عن بعض الفروض النظرية المتعلقة بالعضوية والتمويل وطبيعة النشاط .. الخ .

يبلغ عدد الجمعيات فى محافظة دمياط (١٧٩) جمعية منها (١٠٩) تعمل فى ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة . (٧٠) جمعية تعمل فى ميدان التنمية الاجتماعية .

ومن تحليل الجداول الملحقة يمكن أن نتوصل إلى بعض الحقائق منها :

١- ان نسبة جمعيات الرعاية إلى جمعيات التنمية تبلغ حوالى ٦٠٪.

٢- أن عدد جمعيات الرعاية المعانة (إعانة حكومة يبلغ ٤٥ جمعية من إجمالى عدد الجمعيات البالغ (١٠٩) بنسبة حوالى ٤١.٥٪ بينما تزداد هذه النسبة فى جمعيات التنمية

حيث بلغ عدد جمعيات التنمية المعانة (٦١) جمعية من إجمالى عدد جمعيات التنمية البالغ (٧٠) جمعية بنسبة ٨٧٪، وترتفع النسبة إلى حوالى ٩٠٪ إذا استبعدنا جمعيات التنمية التى أشهرت عام ١٩٩٤ ، ولم تدرج ضمن الجمعيات المقرر حصولها على إعانات لحداثة شهرتها..

٣- أن جمعيات الرعاية الاجتماعية التى تعمل فى حضر المحافظة تفوق مثيلاتها التى تعمل فى ريف المحافظة : ٨٣ جمعية من بين (١٠٩) جمعية .. بعكس جمعيات التنمية التى تصل فى القطاع الريفى إلى (٥٨) جمعية من بين (٧٠) جمعية بنسبة ٨٢.٥٪

٤- كما أنه يلاحظ أن الجمعيات الأهلية فى دمياط تعمل فى معظم ميادين العمل الاجتماعى ربما باستثناء ميدان " الصداقة بين الشعوب"

٥- من اللافت للانتباه أن هناك ميادين تحظى باهتمام أكثر من قبل الجمعيات مثل ميدان المساعدات الاجتماعية يلى ذلك ميدان الخدمات الثقافية والعلمية فمن بين جمعيات الرعاية الاجتماعية يوجد (٥٠) جمعية تعمل فى ميدان المساعدات بنسبة ٧١٫٥٪ وربما يفسر ذلك الطبيعة الخاصة للمجتمعغ الدمياطى (مجتمع حرفى وزراعى .. له طابع دينى مميز) .. تسود فيه قيم مساعدة الآخرين من ذوى الحاجة ... ومع ذلك فإن دمياط لاتتناقض كثيرا مع القاعدة العامة بالنسبة للجمعيات فى مصر .. حيث يعمل فى ميدان المساعدات الاجتماعية (٣٠٠١) من بين (٦١٦١) جمعية تعمل فى ميدان الرعاية الاجتماعية بنسبة تقترب من ٤٨٪.

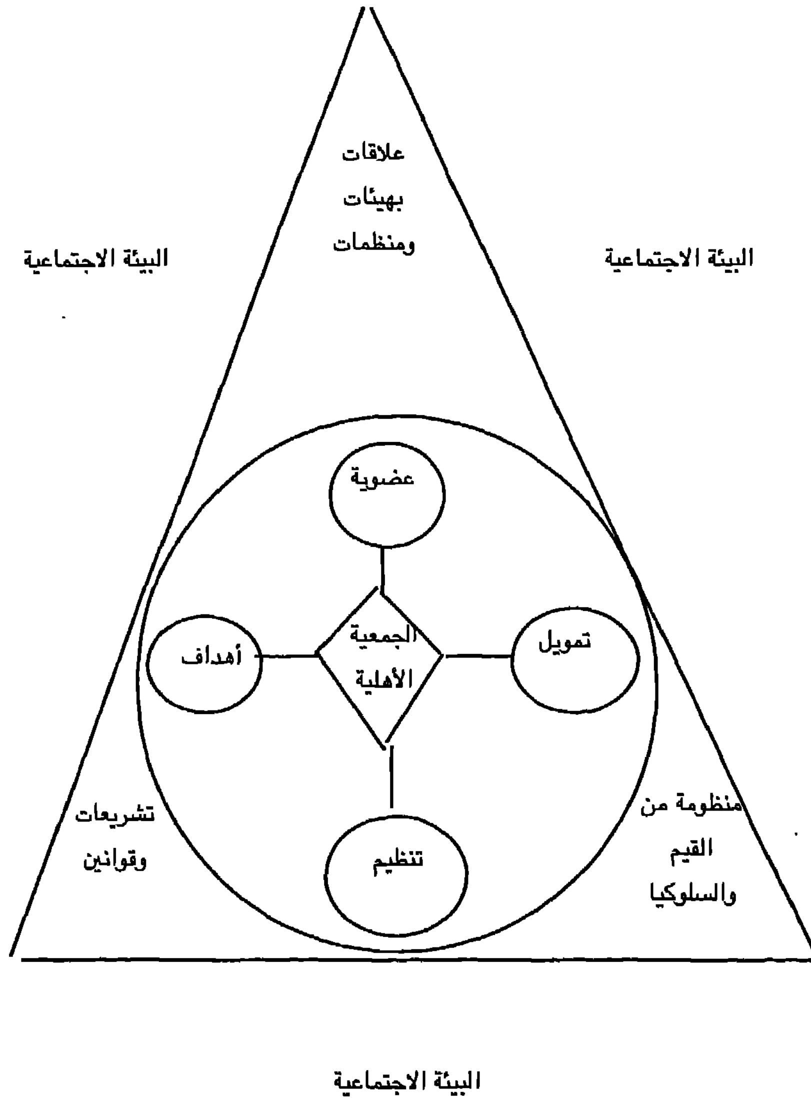
ديناميكية حركة الجمعيات الأهلية

لأن هذه الدراسة معنية بالأساس فى التعرف على العناصر والآليات التى تسهم فى فاعلية الجمعية الأهلية .. أو مايمكن تسميته بديناميكية حركة الجمعيات الأهلية .. باعتبار أن تلك العناصر تصل فى إطار من التفاعل والتكامل ... وهى من هذا المنظور " ظاهرة اجتماعية " تتشكل من خلال عمليات كثيرة موجهة ... وبالتالى فإنها لاتنشأ بصورة عفوية .. وإنما عبر جهد بشرى طويل .. وكنتيجة لحاجات إنسانية حقيقية ومتنامية ...

وربما يمكن رصد أهم العناصر أو المقومات التى تستند عليها الجمعية الأهلية في :

* العضوية
* التمول

ديناميكية حركة الجمعية الأهلية



* التنظيم
* الأهداف والأغراض

وسوف تتناول تلك المقومات بشيء من التفصيل بعد ذلك ..

لكن تلك المقومات والعناصر وإن كانت تشكل العمود الفقرى لأى جمعية .. إلا أنها فى حد ذاتها قد لاتكوين كافية ... إذ إن الجمعية الأهلية التطوعية تعمل داخل مجتمع إنسانى له سماته وقيمه وعاداته وأعرافه وقوانينه ومؤسساته وهيئاته ومنظماته الحكومية والأهلية ... وبالتالى يشكل مجتمع عمل الجمعية أو " بيئة عمل الجمعية " شرطا جوهريا لفاعلية المقومات والعناصر السابق الإشارة إليها ... وذلك ماسوف نتناوله أيضا ببعض التفصيل في الصفحات التالية من خلال استعراضنا لحركة الجمعيات فى محافظة دمياط .

الجمعيات فى بندر ومركز دمياط

استهدفت الدراسة التى أجريت على الجمعيات فى بندر ومركز دمياط (خلال شهر أغسطس ١٩٩٤) التعرف على بعض الدعائم الرئيسية التى نعتقد أن أية منظمة أهلية تعمل فى الحقل الاجتماعية لابد أن ترتكز عليها .. فبصرف النظر عن التعريفات المختلفة للجمعية الأهلية ، سواء أكانت تعريفات قانونية أو اجتماعية ، فإنها ترتكز على الدعائم الآتية :

* أهداف وأغراض واضحة
* حركة عضوية نشطة
* تنظيم داخلى مناسب
* التمويل

وهى دعائم تكمل بعضها بصورة ديناميكية وأى خلل فى عنصر منها قد يصيب المنظمة بالانهيار .. لذلك فإن تحليل تلك الدعائم أو العناصر للتعرف على مفرداتها أمر شديد الصعوبة.. فتحليل عنصر العضوية مثلاً (تطوعية أو ممثلين لهيئات) .. حجم العضوية (صغير أو كبير) ... خصائص العضوية (الثقافية – الاجتماعية ..) الخ . الأساليب المتبعة فى جذب العضوية للانضمام إلي الجمعية .. هذا التحليل مفيد لمعالجة بعض الإشكاليات المتعلقة بالعضوية كذلك الحال بالنسبة للتمويل ... العريف على مصادره ونسبة كل مصدر فى إجمالى الحصيلة العامة .. والشروط التى قد ترتبط ببعض أنوا ع التمويل ..

ويضم مركز وبندر دمياط أكبر عدد من الجمعيات الأهلية فى المحافظة باعتباره أيضا يمثل

التجمع الأكبر لعدد السكان حيث يوجد به (٩٠) جمعية منها (٦٨) جمعية رعاية ، (٢٢) جمعية تنمية، وقد أمكن دراسة بعض الأوضاع المتعلقة بعدد (٤٦) جمعية رعاية ، عدد (١٥) جمعية تنمية .. طبقا لما هو موضح بالجداول الاحصائية المرفقة ... التى أمكن استخلاص بعض النتائج منها :

١- العضوية

تمثل العضوية إحدى المقدمات الأساسية فى عمل أية منظمة تطوعية باعتبار أن العنصر البشرى هو فى النهاية المحرك الحقيقى لباقى العناصر الأخري، فهو إذن البداية لأى تفكير فى إنشاء المنظمة .. وهو الذى يحدد الأهداف والأغراض طبقا للدراسات العلمية وهو مصدر التمويل فى كثير من الأحيان ... كما أنه يضع التنظيم المناسب لعمل الجمعية ... وإذا كان القانون قد قسم العضوية إلى عاملة ومنتسبة ... فإن التقسيم الصحيح يجب أن يتجه إلى عضوية نشطة فاعلة، وأخرى تكتفى بالانتساب إلى الجمعية وسداد الاشتراك .. ومن الأمور التى لاحظتها من خلال الممارسة العملية أن نسبة كبيرة من الجمعيات لاتشرك العضوية العاملة فى أنشطتها المختلفة من خلال اللجان الفنية والنوعية ... وبذلك تنعزل العضوية عن المشاركة الحقيقية ... وتصبح فى بعض الأحيان مجرد شكل خارجى مما يفقد الجمعية أهم مقوماتها كجمعية " تطوعية " ... وتٌسير أمورها مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس إدارتها أو بعض الموظفين العاملين بها .

ومن تحليل حركة العضوية فى الجمعيات بدائرة بندر ومركز دمياط يمكن ملاحظة الآتى:

١- كبر حجم العضوية فى الجمعيات التى يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها مثل جمعية رابطة التعليم الابتدائى (٧٢٠٠) عضوا ، نادى الأطباء (٥٧٥) عضواً ، جمعية العاملين بمديرية الشئون الاجتماعية (٦٥٠) عضواً ، وكذلك الجمعيات الدينية ونقصد بها الجمعيات التى تعتمد فى برامجها على التعاليم الدينية أو حتى تلك التى تضع واجهة دينية .. مثل جمعية كفالة اليتيم (١٨٥٨) عضوا ، جمعية أنصار السنة المحمدية (٢٤٨) عضواً ، رغم أن هذه الجمعيات لاتختلف كثيراً فى برامجها عن باقى الجمعيات الأخرى .

بينما تقل العضوية فى الجمعيات ذات الأهداف والأغراض الاجتماعية العامة مثل جمعية الدفاع الاجتماعى ٢٢ عضواً ، اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء(١٠) أعضاء جمعية المرأة (٢٤) عضوة، جمعية الوفاء والأمل (٢٧) عضوا، وجمعية رعاية الطلبة (٢٧) عضوا .. الخ .. وذلك

بالرغم من أن نشاطها الواسع وامتلاكها لقدرات إدارية وتنظيمية ومالية لا بأس بها.

وربما يرجع ذلك لغموض بعض أهدافها بالنسبة للمواطنين العاديين ... أو لاختفاء الواجهة الدينية المباشرة التى لها تأثير بالنسبة للمصريين بصفة عامة لأفراد المجتمع الدمياطى بصفة خاصة .

٢- نسبة المسددين لاشتراكات العضوية السنوية ترتفع فى الجمعيات التى تخدم أعضاءها ربما بسبب أسلوب تحصيل الاشتراكات من المنبع أو للشعور بالانتماء إلى الجمعية ، كما ترتفع أيضا بالنسبة للجمعيات الدينية .

٢- القيادة

عادة يترك لقيادات الجمعيات (رئيس وأعضاء مجلس الإدارة) الدور الرئيسى فى إدارة العمل والتخطيط له .. وربما نجد أن عضو الجمعية العمومية يقف دوره عند حد سداد الاشتراك السنوى وحضور الجمعية العمومية .. مما يدفع إلى ترك مسئوليات تسيير أمور الجمعية إلى عدد محدود من (أعضاء المجلس أو هيئة المكتب فقط) .. وهذا يساهم فى عدم تجدد القياة ..

فمن بين (٦١) جمعية خضعت للدراسة .. يبلغ عدد أعضاء مجالس إدارتها (٥٣١) عضواً بلغ عدد الأعضاء الذين يحتفظون بعضوية مجلس الإدارة لمدة تقل على ٥ سنوات ٢٦٤ عضوا بنسبة ٤٩٪ ، والذين يحتفظون بعضوية المجلس من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات (١٢٩) عضواً بنسبة ٢٤٪ بينما من يحتفظون بعضوية مجلس الإدارة لمدة تزيد عن ١٠ سنوات (١٤٥) عضواً بنسبة حوالى ٢٧٪ وغالباً مايكون من بينهم القيادات الفعلية للجمعية .

كما تبين وجود (١٥٠) عضواً بنسبة تصل إلى حوالى (٣٦ر٨) يشتركون فى عضوية مجالس إدارات جمعيات أخرى .. أما بالنسبة لجمعيات التنمية فإن عدد أعضاء مجالس إدارتها المشتركين فى عضوية مجالس إدارة جمعيات أخرى محدود للغاية (٩) أعضاء من بين (١٢٤) عضوا بنسبة تصل إلى أقل من ٠.٨٪ وقد يرجع ذلك إلى أن معظم جمعيات التنمية تعمل فى الريف ... وعادة لاتوجد فى القرى المصرية سوى جمعية واحدة للتنمية وربما بعض جمعيات للرعاية فى بعض القرى فقط .

٣- التمويل

يمثل التمويل أحد المقومات الأساسية بالنسبة للجمعيات خاصة إذا كان من بين أغراضها تنفيذ مشروعات تنموية ذات طابع اقتصادى كمشروعات الأسر المنتجة أو مراكز المشروعات والتكوين المهنى ... أو فى مجال المساعدات الاجتماعية ... الخ .

و"التمويل " عملية اجتماعية بجانب أنها مصدر مالي للإنفاق على المشروعات ... ونعنى أنها عملية ذات أبعاد مختلفة ، ولها مفردات ذات بعد اجتماعي واقتصادى مثل : أسلوب التمويل ، مصادر التمويل ، نسبة كل مصدر من تلك المصادر إلى إجمالى الإيرادات العامة ، دور أعضاء المنظمة فى العملية ، مؤشرات انخفاض التمويل وارتفاعه ، وعلاقة ذلك بحجم المشاركة الشعبية فى المنظمة ، ماهى الشروط التى تفرضها بعض الجهات المشاركة فى التمويل ، ومدى تأثير تلك الشروط على تنفيذ المشروعات ؟ الخ . والتمويل بهذا التصور عملية مستمرة ومنظمة .

وفى دراستنا لواقع الجمعيات فى بندر ومركز دمياط ... أمكن ملاحظة أن الإعانات الحكومية أحد المصادر الأساسية للتمويل ، لكنها ليست المصدر الوحيد على كل حال، بل تمثل التبرعات وأجور الخدمات التى تقدمها الجمعيات مصدرا مهما ، غير أن دور الاعانات الحكومية أكبر بالنسبة لجمعيات التنمية فمعظمها تقريبا يحصل على إعانات حكومية سنوية .

ويلفت النظر ضآلة حجم التمويل من خلال " اشتراكات العضوية " رغم أن قانون الجمعيات قد وضعها على رأس مصادر التمويل.

٤- الأهداف والأغراض

تتنوع أهداف وأغراض الجمعيات الأهلية .. فبعد أن كانت قاصرة على أعمال البر والإحسان-كما سبق أن نوهنا فى صدر هذه الدراسة- أصبحت تشمل ميادين متعددة.. قد لايجمعها إلا أنها تمارس من خلال الجمعية كمنظمة تطوعية تشترك مع غيرها فى أن هناك إطاراً قانونيا عاماً يجمعهم ... وكلما كانت أهداف وأغراض الجمعية نابعة من حاجات حقيقية لدى أعضائها أو لبيئة عمل الجمعية كلما أدى ذلك إلى فاعلية دورها ..ويمكن أن نرصد بعض المؤثرات فى هذا الصدد.

* وضوح الأهداف والاغراض
* الاتساق وعدم التعارض مع القيم السائدة وأنماط السلوك
* أن تتبلور الاهداف والاغراض من خلال مناقشة وحوار ديمقراطى بين الاعضاء.. وأن تكون مرنة وقابلة للتطوير
* أن تتسلسل الأهداف والاغراض فى إطار سلم من الأولويات ... بحيث لاتضع الجمعية أهدافا وأغراضا تكون غير قادرة على تحقيقها، خاصة فى بدايتها ، وإذا كان هدف هذه

الدراسة البحث فى إشكاليات عمل الجمعيات كشريك فى عملية التنمية الاجتماعية ... فإنه من الملاحظ أن معظم الجمعيات تهدف إلى التنمية فى مجالات محددة ... حتى ولو لم تكن تعمل بصورة مباشرة فى ميدان التنمية الاجتماعية ٠

٥- التنظيم

ونقصد به مجموعة القواعد والإجراءات واللوائح التى تضعها الجمعية لتنظيم عملها تحقيقا لأهدافها ... وترجع أهمية التنظيم فى أنه يمكن أن يكون وسيلة منظمة ومناسبة لتحقيق تلك الأهداف .. لذلك نجد أن أهم مايميز النشاط الأهلى غير النشاط الحكومى هو المرونة التى يتسم بها النشاط الأول ... لذلك يعتبر ذلك من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع الدولة إلى إسناد بعض المشروعات الاجتماعية للجمعيات لإدارتها فقط حيث تمول بالكامل ماليا وفنيا من قبل الدولة ... وبالتالى فإن استجابة عنصر التنظيم للطبيعة المتغيرة والمتطورة لحركة الجمعيات أمر بالغ الأهمية .. ومن ثم يصبح التقيد ببعض اللوائح " النموذجية" التى تصدرها وزارة الشئون الاجتماعية يمثل بعض العقبات أمام إنطلاق حركة الجمعيات الاهلية ... خاصة وأن تلك اللوائح لم تضع مساحات كبيرة مفتوحة أمام الجمعيات للتحرك خلالها .. وربما يرجع ذلك أيضا إلى أن تلك اللوائح مستقاه من مواد القانون نفسه ... الذى يحتاج إلى تعديلات أساسية ..

كما يلاحظ أن القواعد والنظم المالية للجمعيات لاتختلف كثيرا عن النظم الحكومية ... والمفترض أن تكون تلك القواعد أكثر مرونة ويسراً وأن تكون للجمعيات العمومية الصلاحية فى اختيار أنسب القواعد والأجراءات التنظيمية ..

نتائج

من خلال العرض السابق .. ومن خلال قراءة البيانات الإحصائية المرفقة يتبين الدور الهام الذى تقوم به الجمعيات الأهلية كمشارك فى عمليات التنمية فى مختلف مجالاتها ... ولعلنا نستطيع أن نرصد أن الجمعيات فى محافظة دمياط استطاعت أن تنشىء دورا للحضانة فى معظم قرى المحافظة وأحياء المدن .. وعشرات من مراكز التكوين المهنى والأسر المنتجة والعيادات الشعبية ومراكز تنظيم الأسرة والأندية الثقافية الاجتماعية وأندية الأطفال والزندية النسائية ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية .. ومكاتب المراقبة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية .. لكن كل هذه المشروعات والإنجازات على طريق التنمية مازال الكثير منها يفتقر

إلى مضمون يحولها إلى مراكز تنمية حقيقية ذات طابع تطوعى وشعبى .

وربما يكون من المفيد أن نلقى بعض الضوء على إحدى الجمعيات العاملة فى حقل المساعدات الاجتماعية والتنمية، وهى جمعية "كفالة اليتيم" لنرى كيف أمكنها الاستفادة من البيئة الثقافية والاجتماعية وكيف أمكنها توظيف الدعائم الأساسية السابق الاشارة إليها فى هذه الدراسة .

جمعية كفالة اليتيم بدمياط

(ملاحظات حول دعائم عمل المنظمة الأهلية)

تاريخ الشهر : ١٩٨٩/٥/٢٥

حركة العضوية :

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
عدد الأعضاء	٢٦٢	٢٦٢	٣٥٤	٩٧٩	١٩٠٠	٣١١١

الإيرادات والمصروفات بالجنيه

السنة / البيان	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
إيرادات	–	٢٦٥٥٩	٢٨٠٩١	٧٢٨٨٠	١١٩٥١٤
مصروفات	–	١٤٠٥٦	٢١٣٠٠	٥٠٩٠٦	٨٤٨١٨

مجلس الإدارة : ١٢ عضواً (لايوجد ممثلون لهيئات الحكومية)

لجان فرعية فى القرى والأحياء: (٢٧) لجنة

أغراض الجمعية الرئيسية:

مساعدة فى فئة "الايتام " مساعدات نقدية وعينية ودائمة عن طريق " كفلاء" .. وهناك

نوعان من الكفالة : كفالة بالاسم أى يتعهد الكفيل بمساعدة حالة معينة طوال فترة زمنية محددة وتكون الجمعية هي الوسيط بين الكفيل والمكفول ... وكفالة عامة دون تحديد أسماء حيث يتم اختيار الحالات بمعرفة الجمعية عن طريق البحوث الميدانية الاجتماعية .

الجهاز الوظيفى :

محدود للغاية ٢ موظفين (كاتب) تعيين مؤقت

١ موظفة منتدبة فى الشئون الاجتماعية

بعد عوامل النجاح :

١- الوضوح الشديد فى أهداف وأغراض الجمعية

٢- اعتمادها على حركة المتطوعين .

٣- اعتماد النهج الديمقراطى فى الادارة ومشاركة أعضاء الجمعية العمومية عن طريق اللجان المختلفة .

٤- ارتباط نشاط الجمعية واسمها بالمعتقد الدينى والقيم الثقافية السائدة .

٥- اعتماد مبدأ أن من حق المتبرع للجمعية أن يحدد الحالات التى يقوم بمساعدتها . استنادا إلى أن البعض يريد أن يتحقق من أن قيمة تبرعه تذهب مباشرة لشخص أو أشخاص بعينهم .

٦- الثقة فى القائمين بالعمل بالجمعية .

٧- عدم اعتماد الجمعية على أية إعانات حكومية أو موارد أخرى . سوى اشتراكات وتبرعات الأعضاء.

عناصر تؤثر على دور المنظمات الشعبية في عملية التنمية .

إذا كان من المتفق عليه أن الجمعيات الأهلية هى منظمات شعبية تطوعية ذات تنظيم معين تهدف إلى العمل فى أوجه الرعاية أو التنمية الاجتماعية المختلفة .. وليس من أغراضها تحقيق الربح المادى.. فإنها بالتالى تعمل فى إطار محيط بشرى معين له خصائص ثقافية وسلوكية محددة، وأن تلك الخصائص الثقافية لها تأثيرها العام على نمو حركة الجمعيات أو اضمحلالها .. كذلك فإن الجمعيات تعمل فى إطار مجتمع له قوانينه بما فى ذلك التشريعات

التي ظهرت بعد ذلك لتنظيم عملها .. وهى قوانين قد تساعد المنظمات الشعبية فى عملها وقد يكون بعضها مقيدا لعملية التنمية . كما أن الجمعيات كمنظمات اجتماعية تطوعية ليست الوحيدة المعنية بعملية التنمية وإنما هناك مؤسسات أخرى حكومية إضافية إلا أن نشاط المنظمات التطوعية قد يتطلب التنسيق أو طلب العون والمساعدة من بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية .. لذلك فإن بحث العلاقات بين هذه العناصر جميعها والمنظمات الشعبية أمر بالغ الاهمية .

القيم الثقافية وأنماط السلوك:

كما سبق أن أشرنا فى هذا البحث.. فإن الجمعيات الأهلية فى مصر نشأت فى كنف دعوة الإصلاح الدينى من ناحية ودعوة الإصلاح الاجتماعى والسياسى من ناحية أخري ... لذلك اتسمت الجمعيات الأولى فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى بنزعة دينية تحض على الفضيلة ومساعدة الفقراء وذوى الحاجة ، والتعليم خاصة تعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن ، وإنشاء الملاجىء والعيادات الشعبية ، وبالتالى ظلت القيم الثقافية المرتبطة بالدين وثيقة الصلة بنزوع الأفراد للانضمام إلى الجمعيات، على هذا الأساس دون غيره نشطت الجمعيات التى تنشأ داخل دور العبادة أو حتى تلك التى تستخدم بعض الموروث الدينى (كفالة الأيتام – السنة المحمدية – البر بالفقراء)

وقد نشطت حركة العضوية والتبرع لمثل هذه الجمعيات أو لبعضها على الأقل تلك التى إستفادت من عناصر أخرى لنجاح العمل التطوعى .

النزعات الفردية والجماعية

يعتقد البعض أن ثمة فردية عند المصريين قد تحول بينهم وبين الحماس للعمل العام خاصة العمل المنظم ويستندون على رصد بعض الظواهر السلوكية التى قد تعبر فى مظهرها العام عن " الفردية" .. لكننى أتصور أن تلك الفردية ليست نزعة أصيلة ومردها عادة عدم الثقة فى الآخرين نتيجة خبرات سابقة .. لكن عندما تتوفر الثقة بالقائمين على إدارة المنظمة والإيمان بأهدافها .. فإن حاجز " الفردية" سرعان مايزول وقد أثبتت الوقائع ذلك :

الثقة

ونتيجة لخبرات طويلة ساد نوع من عدم الثقة والشك والريبة أحيانا بين المواطنين

والمنظمات والهيئات الحكومية من جراء البون الشاسع بين الأهداف المعلنة والمتحققة على أرض الواقع ... وأدى ذلك إلى شيوع حالة من اللامبالاة أحيانا لدى البعض ... ومع أنه من المفترض أن المنظمات التطوعية الأهلية غير الهيئات والمؤسسات الحكومية فإنه كثيراً مايحدث الخلط بينهما ... خاصة وأن بعض الجمعيات الأهلية يأخذ طابعا حكوميا – الموظفين – أسلوب الادارة ... الخ) . فخفوت الأمل فى إمكانية الإصلاح تولد عبر أجيال متتالية وتواريخ متلاحقة بحيث تحول إلى ظاهرة اجتماعية (تحتاج إلى دراسة خاصة) .. ولم ينعكس ذلك على دور الجمعيات فقط، بل أيضا امتد إلى التأثير على كثير من المنظمات غير الحكومية كالاحزاب السياسية وغيرها ..

إن إعادة بث روح الثقة فى إمكانية التغيير عن طريق العمل المنظم تتطلب جهوداً جبارة وبرامج خاصة .. على أنها لايمكن أن تحقق نجاحاً مهما إلا إذا قضينا على المسببات الحقيقية.. وكثيراً مالاحظت من خلال خبرتى العملية أن أعضاء الجمعيات العمومية عند مناقشتهم لجدول أعمال الجمعية العمومية السنوية يركزون فقط على البند الخاص بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة، ولاتكاد تجرى مناقشات حقيقية لباقى البنود كمشروع الميزانية والحسابات الختامية وخطة الجمعية لتحقيق أغراضها .. وتتحول كثير من هذه الاجتماعات إلى مباراة لمنح الثقة أو حجبها ... باعتبار أن هؤلاء الذين نمنحهم ثقتنا وتأييدنا سينوبون عنا فى تصريف الأمور ... ومن ثم لاداعى للدخول فى تفاصيل مناقشة الخطط والميزانيات وغيرها، مع أن تلك المناقشة التفصيلية لو تمت فإنها سوف تساعد القيادات التى منحها أعضاء الجمعيات ثقتها على العمل فى الاتجاه الصحيح .. وستحول دون انحرافها مادامت تجد نفسها دائما فى اختبار سنوى مبنى على أسس عملية وصحيحة ... ليس على عناصر تفضيل خارجية عن طبيعة ودور وأهداف المنظمة التطوعية ..

كما تدخل النظرة إلى المرأة ودورها فى المجتمع ضمن منظومة القيم والسلوكيات الاجتماعية، التى تؤثر بالضرورة على حركة الجمعيات فى مصر.. فما زال المجتمع يحدد أدواراً بعينها للمرأة .. والخروج عن تلك الأدوار هو الاستثناء، ويرتبط ذلك بطبيعة المجتمع (حضرى أو ريفى) .. وبطبيعة ثقافة المرأة ذاتها .. لذلك نجد أن الكثيرات من النساء لايقبلن على العمل العام .. يتضح ذلك من تدنى نسبة مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية .. بالرغم من التأكيد على وجود جمعيات نسائية وبروز قيادات نسائية في مجال العمل الاجتماعى .. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك ليس وقفا على الجمعيات الأهلية ،وإنما بالنسبة إلي المشاركة فى

العمل العام كالاحزاب السياسية مثلا... وربما تكون مشاركة المرأة أفضل بالنسبة للجمعيات الأهلية .. لما يقال من أن العمل الاجتماعى أقرب لطبيعة المرأة من العمل السياسى..

ويلاحظ أن نسبة كبيرة من النساء المنضمات إلى الجمعيات من ربات البيوت أو من العاملات فى أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية .

التشريعات المنظمة للنشاط:

بعد انتشار وتنامى حركة الجمعيات فى مصر وإنشاء أول مدرسة للخدمة الاجتماعية فى الاسكندرية عام ١٩٣٦، وأخرى بالقاهرة عام ١٩٣٧ وإنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى عام ١٩٣٦ ووزارة العمل والشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ .. صدر أو ل تشريع خاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وهو القانون رقم ٤٩ لـ ١٩٤٥ .. ثم عدل القانون بمرسوم بقانون رقم ٣٥٧ لـ ١٩٥٢ .. وكان أهم ماجاء فى هذا التعديل أن من حق وزير الشئون الاجتماعية حل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة مؤقت (فى أحوال معينة).. وعلى المجلس المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد فى ظرف ٦٠ يوماً من تاريخ نشر تشكيله لانتخاب مجلس إدارة جديد.

وخلال هذه ال فترة صدرت بعض القوانين المكملة مثل القانون رقم ٥٢ لسنة ٤٩ الخاص بالأندية والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصناديق الادخار والقانون رقم ٦٦ لسنة ٥٧ الخاص بالجمعيات الدينية والعلمية والأدبية والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بشهر الجمعيات والمؤسسات..

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ . وأهم ماجاء فيه من أحكام تنظيمية.

* النص على إنشاء إتحادات لتنسيق العمل بين الجمعيات .

* إعطاء الوزارة حق دمج أو تعديل أغراض الجمعيات.

* منح الجمعيات ذات النفع العام التى يصدر بها قرار من رئيس الجمعية بعض الصلاحيات والاختصاصات .

إلا أنه بعد التحول الاجتماعى والاقتصادى الذى حدث ابتداء من عام ١٩٦٠ وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . بدأ التفكير فى إصدار تشريع جديد، فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (مازال ساريا حتى الآن بعد صدور بعض التعديلات والإضافات

على مواده).. وأهم ما يلاحظ على القانون الأخير أنه منح الجهة الإدارية صلاحيات واسعة فى حل مجالس الإدارة وتشكيل مجالس إدارة مؤقتة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت المدة السابقة فى القانون ٣٥٧ لـ ١٩٥٢ ستين يوماً فقط .. كما أعطى لوزير الشئون الاجتماعية الحق فى حل الجمعية (المادة ٥٧ فى القانون ٣٢ لسنة ٦٤ (فى أحوال معينة).. وللجمعية ولكل ذى شأن أن يطعن فى قرار الحل أمام محكمة القضاء الإدارى ... بعد أن كان قرار الحل يتم عن طريق المحكمة بناء على طلب وزير الشئون الاجتماعية فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥.

كما منح الجهة الإدارية سلطات واسعة فى الاعتراض على قرارات الجمعية وإيقاف تنفيذها والحق فى دمج أكثر من جمعية ... وحق الجهة الإدارية بصورة مطلقة فى استبعاد من ترى استبعاده من أعضاء مجلس الإدارة .المادة (٥٥).

كذلك نص القانون على سلسة كبيرة من التعقيدات الإدارية مثل :

* ضرورة أن يعقد اجتماع شهرى للجمعية وأن يتم إخطار الجهة الإدارية به خلال أسبوع (لاتلتزم معظم الجمعيات بهذا النص).

* النص على حق وزير الشئون الاجتماعية فى تعيين ممثل للوزارة وممثل لكل هيئة من الهيئات الإدارية المعنية أعضاء فى المجلس بحيث لايزيد عددهم على نصف مجموع أعضاء المجلس (مادة ٤٨).

كما تضمن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤:

* انشاء اتحادات نوعية أو إقليمية بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة من ممثلين للجهات الإدارية المختصة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الاجتماعية بالإضافة إلى ممثلين عن الجمعيات (المادة ٨٣).

* إنشاء اتحاد عام للجمعيات تكون له الشخصية الاعتبارية ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية ويضم فى مجلس إدارته بالاضافة إلى ممثلين عن الاتحادات النوعية والإقليمية ممثلين عن الجهات الإدارية وعدداً من المهتمين بالمسائل الاجتماعية . ويكون لوزير الشئون الاجتماعية رئاسة المجلس (المادة ٨٥).

وأتصور أن تلك القيود التى فرضها القانون ٣٢ لسنة ٦٤ على حركة الجمعيات قد حالت دون انطلاق الجمعيات بالصورة التى تساعد على تأكيد دورها التنموى .. فالبعض قد ينأى

بنفسه عن الدخول فى منظمات فرضت عليها قيود إدارية كثيرة .. كما أن نصوص القانون قد سحبت من الجمعيات العمومية حقها الأصيل فى انتخاب مجالس الإدارة بمنح الجهة الإدارية الحق فى استبعاد من ترى استبعاده من أعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة دون أن يضع معايير وشروطا واضحة ومحددة للأعضاء الذين يجوز للجهة الإدارية استبعادهم .. ومن الملاحظ أن قانون المدعى العام الاشتراكى قد منحه أيضا حق الاعتراض على عضوية أعضاء مجالس إدارة المنظمات الشعبية، ومن بينها الجمعيات. ويرى البعض أنه رغم هذه القيود المفروضة على حركة الجمعيات فقد تنامى عددها حتى وصل إلى مايقرب من ١٣٥٠٠ جمعية وأن الهدف كان حماية الجمعية من الانحراف عن أهدافها أو تبديد مواردها، خاصة أن الدولة قد أسندت لها كثيرا من المشروعات لإدارتها بتمويل كامل من قبلها ... وأن تلك القيود لضمان تحقيق الأهداف والأغراض ... ويضيفون أنه من أجل تحفيف تلك القيود وعدم سيطرة الجهات الإدارية على مقدرات الجمعية فقد صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ والذى يحظر الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية المجالس الشعبية المحلية أو الجهات الإدارية المعنية بعمل الجمعية باعتبار تلك الجهات جهات رقابية .. وهو رأى لا أوافق عليه.

وأتصور أن القانون بوضعه الحالى قد وضع الجمعيات فى موضع التابع لجهاز الدولة بدلا من أن تكون منظمات شعبية تطوعية مكملة لدور الدولة فى التنمية .. كما أنه لم يحقق الهدف منه بمنع انحراف بعض الجمعيات عن مسارها .. إضافة إلى أن بعض نصوصه مطاطة وتسودها الإنشائية كما أن بعض النصوص الأخرى لاتنفذ مثل ضرورة إخطار الاتحاد الاقليمى بحركة العضوية كل ثلاثة أشهر أو النص على ضرورة عقد اجتماع لمجلس الإدارة مرة كل شهر ... ولم يترك القانون مساحات واسعة للوائح النظام الأساسى للجمعيات كى تضع مايناسبها من نظم وقواعد ماعدا أهداف وأغراض الجمعية وقيمة الاشتراك السنوى وشروط العضوية .

مؤسسات الدولة :

لاتعمل الجمعيات الأهلية بعيداً عن مؤسسات الدولة المختلفة ... وتربطها بتلك المؤسسات علاقات رسمية وغير رسمية. وفى عملية التنمية الاجتماعية لاتستطيع الجمعيات أن تنفرد باتخاد بعض القرارات، وإنما تعمل فقط وفق شروط ومناخ ثقافى ومنظومة قيم محددة ،وكذلك وفقاً لقوانين وقواعد تنظم علاقاتها بالهيئات الحكومية المختلفة ..

وربما يكون تأثير جهاز وزارة الشئون الاجتماعية على الجمعيات شديد الأهمية ... فالوزارة تمد الجمعية بالإعانات المالية والفنية .. فكلما تفهمت الوزارة طبيعة وظروف عمل الجمعية ساعد ذلك على قيام الجمعية بدورها .. ولاشك أن للقيادات الحكومية بصماتهم على العمل الاجتماعي للمنظمات الشعبية حين يمارسون دورهم بمرونة وفاعلية ... مقدرين المبادرات التى تقوم بها تلك المنظمات التطوعية .

وطبقا لما نص عليه القانون ... فقد منحت الجمعيات حق الإعفاء من الرسوم الجمركية على ماتستورده من مستلزمات إنتاج أو خامات أو أجهزة .. ومع ذلك فإن الجمعيات تتعرض لتعقيدات إدارية كثيرة تحول دون الاستفادة من هذا الحق.

ويفرض العمل على الجمعيات خضوعها لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات، ومع تأكيدنا على دور هذا الجهاز وأهميته .. إلا أن من الملاحظ أن لايكاد يفرق بين الجمعيات كمنظمات أهلية وبين الأجهزة الحكومية مما يضع الجمعية فى مآزق قانونية وإدارية كثيرة خاصة بالنسبة للنواحى المالية .. والأصل أن المرونة إحدى السمات التى تميز العمل الأهلى عن العمل الحكومى .

ويمكن القول إن الجمعيات الأهلية قد فرضت وجودها على خريطة المجتمع بمؤسساته المختلفة بما فيها المؤسسات الحكومية باعتبارها شريكا أساسيا فى عملية التنمية .

اقتراحات وتوصيات:

الجمعيات الأهلية الخاضعة للقانون ٣٢ لـ ١٩٦٤ هى أهم المنظمات غير الحكومية التى يمكن أن يكون لها دور مهم فى عملية التنمية الاجتماعية لاعتبارات كثيرة، فضلا عن أنها تشكل أهم القواعد الأساسية للمجتمع المدنى، وهى وثيقة الصلة بحركة المجتمع على كافة مستوياته، وبالتالى لايمكن تحسين شروط قيامها بدورها التنموى بعيداً عن ديناميكية التطور العام للمجتمع .. وطبيعة المتغيرات التى تحدث وكذلك دراسة خصائصه الذاتية ، فذلك كله مقدمة ضرورية لأى إصلاح لمسار حركة المنظمات الشعبية .. لأى خطط لتعميق دورها التنموى .. وكمقدمة ضرورية علينا أن نلاحظ :

– إشكاليات نمط التطور الاجتماعى الاقتصادى(غير المتوازن) فى المجتمع المصرى (الريف والحضر ، الأحياء المخططة والعشوائيات .. الخ).

– الطبيعة الديمجرافية

- منظومة القيم الثقافية والاجتماعية السائدة.
- تاريخ حركة التطور الديمقراطى والحقوقى فى مصر .

إن عملية التنمية الملقاة على عاتق المنظمات التطوعية عملية شاملة اجتماعية واقتصادية ، وبشرية وهى فى تفاعلاتها المستمرة تساعد على خلق قيم ثقافية واجتماعية جديدة .. وتساهم فى الوقت ذاته فى اكتشاف قيادات وكوادر قادرة على التأثير داخل المجتمع .. وعلى وضع قواعد راسخة لمجتمع مدنى مؤسس على حرية المبادرة فى ظل شيوع قيم وأساليب العمل الديمقراطى .

مبادىء أساسية :

١- التأكيد على مبدأ " التطوعية " كأحد المبادىء العامة المهمة لحركة المنظمات الشعبية ، ولايعنى ذلك الاستغناء عن العناصر البشرية المتخصصة والعاملة نظير مكافآت أو أجور.. إنما يكون التوجه العام مبنى على أساس تطوعى ورلا فقدت الجمعيات أهم ركائزها.

٢- الاستقلالية .. أى أن تعمل تلك المنظمات كمراكز للعمل التطوعى بصورة مستقلة عن الأجهزة والحكومية وعن رقابتها الصارمة .. وأن تكون قراراتها نابعة من احتياجاتها الفعلية.. ولايعنى ذلك بطبيعة الحال أنها تكون بعيدة عن الرقابة الحكومية وخارج دائرة القوانين العامة التى تحكم حركة المجتمع .

٣- الديمقراطية .. وهى لاتعنى فقط اعتماد " الانتخابات " كوسيلة لاختيار قيادات العمل التى تتولى إدارته .. ولكن مفهوم الديمقراطية أوسع من ذلك .. بحيث يشاع مناخ ديمقراطى عام داخل المنظمة ... يكون لكل الاعضاء دور ما فى صناعة القرارات والمشاركة فى تنفيذها.

٤- على الحركة التطوعية أن تتعامل مع حركة المجتمع بفاعلية ومرونة بحيث لاتسبقها بمراحل كبيرة .. ولاتتخلف عنها فى الوقت ذاته .. كأن تستخدم أساليب تقنية معقدة فى مناطق أكثر تخلفا دون مراعاة للأولويات .. مثلما يحدث فى بعض المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة من استخدام أجهزة الكمبيوتر فى دور الحضانة فى حين أن الأولوية كان يجب أن تخصص لتمويل الرعاية الصحية والاجتماعية للاطفال ... أو تهتم بنشر صناعات غير متوافرة خاماتها فى البيئة .

٥- مراعاة الظروف الخاصة للمجتمع المصرى (الكثافة السكانية - البطالة .. الخ) عند التخطيط لمشروعات المنظمات الأهلية ... بحيث تعمل تلك المشروعات على تشغيل أو تدريب

عمالة كثيفة مثل قيام استثمارات فى بعض المشروعات التى لاتحتاج إلا إلى عمالة محدودة للغاية ، وهناك أمثلة عديدة على ذلك .. كأن تقوم إحدى الجمعيات فى إحدى المحافظات بإنفاق استثمارات ضخمة لإنشاء مطبعة " أوفست" وأن يتم شراء مقص كهربائى بمبلغ مائة الف جنيه، فى حين أن المستهدف من التدريب لايزيد على ٣ أو ٤ من المعوقين .. أو مشروع إنشاء " مغسلة " تتكلف الآف الجنيهات ولايمكن أن يستوعب سوى عدد محدود من العمالة .

توصيات ومقترحات :

حركة إعلامية واسعة ... مسألة شديدة الأهمية والحيوية تستهدف التعريف بأغراض الجمعيات وأهدافها ووسائلها لتحقيق تلك الأهداف وشروط الانضمام إليه .. الخ وأعتقد أن ذلك مدخل ضرورى يسبق أى مقترحات أو توصيات أخرى .. خاصة بالنسبة للجمعيات المعنية مباشرة بتنمية المجتمع أو تقديم خدمات عامة لافراده ... وهى مسئولية الجمعيات ذاتها والاتحادات الإقليمية والنوعية التى تمثلها الدولة كذلك .. تلك الحركة الإعلامية المنظمة سيكون لها مردود مادى واضح خاص بالنسبة للعضوية والتمويل والمستهدفين من برنامج الجمعية .

التمويل : مازال يمثل إحدى إشكاليات المنظمات الشعبية التى عليها أن تجد المخرج المناسب له .. فإذا كان الأصل فى تلك المنظمات أن تعتمد على مواردها الخاصة ... سواء عن طريق التبرعات المنظمة أو اشتراكات الانشطة أو موارد المشروعات ... إلا أنه يظل للإعلانات الحكومية دور شديد الأهمية والحيوية ، خاصة أن الجمعيات الخاضعة للقانون ٣٢ لسة ١٩٦٤ تأخذ على عاتقها تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية المعتمد من قبل الدولة والمسند إليها لإدارته .. ومن ثم يصبح مطلوبا زيادة الدعم من قبل الدولة لمشروعات الجمعيات المختلفة .

كما يدخل فى باب التمويل ... ضرورة تنظيم عملية تصاريح جمع المال التى تمنح لبعض الجمعيات بناء على طلبها بحيث تسبقها حملات إعلامية كافية حتى لاتتحول إلى مجرد جباية ليس لها مردود اجتماعى .. إضافة إلى ضرورة التنسيق بين الجمعيات المختلفة وأن يتم توزيع التصاريح على مدار العام .. كما يدخل فى باب التمويل كذلك دور الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى وهو غالبا دور مفتقد وفى حاجة ماسة إلى طرقه بجدية ومثابرة .

البحوث والدراسات:

رغم توفر بعض الدراسات والإحصائيات عن حركة الجمعيات فى مصر إلا أن الامر

يستلزم دراسة مسحية شاملة للتعرف العلمى على واقع الجمعيات (إمكانياتها المادية والبشرية – الاصول الرأسمالية – الإمكانيات المتاحة – حجم العضوية ونوعها – المشكلات والصعوبات ... الخ) وهو أمر يجب أن يكون على جدول أوليات أعمال الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر ..

مبدأ العضوية المفتوحة:

من المهم وضع برامج لتشجيع العضوية الجديدة على الانضمام إلى الجمعية وتسهيل حصولها على استمارات القيد وأن تكون مهمة مجلس الإدارة هى دراسة مدى انطباق شروط العضوية من عدمه ، وأن لا يكون من حقه رفض أو تأجيل البت فى الطلبات المقدمة إليه مادام قد انطبقت عليها الشروط .

تعديل أساسى فى تشريعات عمل المنظمة:

فى القسم الثانى من هذا البحث أشرنا إلى أهم التشريعات التى صدرت لتنظيم العمل فى مجال الجمعيات والمؤسسات الخاصة والتى كان آخرها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولائحته التنفيذية وما أدخل عليه بعد ذلك من تعديلات وإضافات جزئية .

ومع أن التشريع وحده لايخلق فى ذاته حالة مثالية للجمعيات إلا أنني أتصور أهميته ودوره خاصة بالنسبة للأوضاع فى مصر " كدولة مركزية منذ أمد طويل ولعدم رسوخ مفاهيم العمل الاجتماعى فى ضمير المجتمع بعد .. رغم التاريخ الطويل والحافل الذى مر على حركة الجمعيات فى مصر .

ودون الحاجة إلى وقوف طويل ومتأمل أمام مواد التشريعات الحالية ... فمن الملاحظ أنها تنظر للجمعيات ككيانات غير كاملة الأهلية أو ربما نظرة ريبة وشك . لذلك فقد حفلت مواد القانون بكثير من الألفاظ مثل لايجوز للجمعيات .. أو يجوز للجهة الإدارية .. وفى اعتقادى أن القانون الحالى يمثل عبءً على حركة الجمعيات كما سبق أن أشرنا فى القسم الثانى من هذا البحث .. لذلك أرى ضرورة إصدار تشريع جديد يضع فى تصوره :-

(١) أن الجمعيات منظمات تطوعية مستقلة عن جهاز الدولة وإن كانت جزءا من النظام العام .

(٢) أن يكون القانون الأساسى للجمعية هو " نظامها" المعتمد من قبل المؤسسين لها لم

يتعارض مع القوانين العامة والدستور . فللجمعية أن تنص فى نظامها على وجود ممثلين لبعض الهيئات المعنية أو لاتنص ، وألا يفرض ذلك عليها ، كما يتضمن هذا النظام القواعد المنظمة لدمج الجمعية فى غيرها أو لتعديل أغراضها أو عدد جلسات مجلس الإدارة ... الخ بحيث يكون نظام الجمعية هو الفيصل فى أمور الجمعية طبقا لظروف كل جمعية فليس معقولا أن يشترط القانون بالنسبة لجميع الجمعيات أن تعقد اجتماعا شهريا لمجلس إدارتها ... وقد يكون مقبولا ذلك بالنسبة لبعض الجمعيات لكن ثمة جمعيات أخري ترى أن تكتفى باجتماع كل شهرين مثلا أو أقل من ذلك أو أكثر .

(٣) رفع القيود الإدارية عن الجمعيات مثل ضرورة إخطار الجهة الإدارية والاتحادات المختصة بصور من محاضر مجلس الإدارة – إلا إذا كان نظام الجمعية ينص على ذلك ... أو إخطار الاتحاد المختص بحركة العضوية كل ثلاثة أشهر .

(٤) رفع الحد الادنى لشهر الجمعية من ١٠ أعضاء إلى ٢٠ عضواً لضمان الجدية .

(٥) إلغاء حق الجهة الإدارية فى الدمج (المادة ٣٩ والمادة ٥٧) والحل على أن يكون الحل بقرار من المحكمة المختصة .

(٦) إلغاء المادة (٤٨) التى تنص على حق وزير الشئون الاجتماعية فى تعيين ممثل للوزارة ولكل هيئة من الهيئات الإدارية المعنية أعضاء فى مجلس الإدارة .

٧- إلغاء المادة (٥٥) التى تمنح الجهة الإدارية صلاحيات استبعاد من ترى استبعاده من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

(٨) إلغاء المادة (٥٦) التى تشترط موافقة الجهة الادارية قبل أن يعين مجلس الإدارة مديرا يفوضه للتصرف فى أى شأن من شئون الجمعية .

(٩) تعديل المادة (١٢) التى تعطى الجهة الإدارية حق رفض شهر نظام الجمعية " إذا كانت البيئة فى غير حاجة إلى خدماتها أو لوجود جمعيات أخري تسد حاجات البيئة فى ميدان النشاط المطلوب " إذ أن تحديد مدى حاجة البيئة إلى خدماتها مسألة تقديرية ولايجوز أن تبنى مواد القانون علي فرضيات واحتمالات.

(١٠) الاتحاد العام للجمعيات والاتحادات الإقليمية والنوعية :

ينظم القانون شهر اتحادات إقليمية على مستوى المحافظات وأخرى نوعية على مستوى ميادين العمل ... كما ينظم إنشاء الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .. ومهمة هذه الاتحادات فى الأساس التنسيق بين الجمعيات الاعضاء . وتقديم الدراسات والبحوث التى

تساعد على أداء رسالتها وبصفة عامة : الدفاع " عن الجمعيات فى مواجهة مايتعرضها من صعوبات ومشكلات . وكان من المأمول أن يتعاظم دور هذه الاتحادات بعد التوسع الرأسي والأفقى فى حركة الجمعيات ٠٠ خاصة أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٣ قد منحها اختصاصات وصلاحيات واسعة .. ومع ذلك لوحظ تدنى الدور الذى تقوم به ربما لبعض الاسباب منها :

* وإن كان يؤخذ رأيها - طبقا لنص القانون - فى كثير من الاجراءات المتعلقة بنشاط الجمعيات إلا إنه فى كثير من الاحيان يتم تجاهل دورها من قبل الجهة الادارية المختصة.

* أنه قد ان الاوان لتشكيل تلك الاتحادات بأسلوب ديمقراطى خاصة ما يتعلق بالاتحاد العام للجمعيات الذى يشكل بقرار جمهورى ومن الأفضل أن يتم تشكيل مجلس ردارته عن طريق الانتخاب الحر المباشر من ممثلين الجمعيات الاعضاء ٠

(١١) القانون ٣٦ لسنة ٩٤ .. وينص على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية وبين عضوية المجالس الشعبية المحلية أو العمل فى الجهات الإدارية المعنية بعمل الجمعية ... وربما كان الهدف منه هو عدم سيطرة بعض الاجهزة (الرقابية) على عمل الجمعية ضمانا لسلامة الإجراءات التى تتخذها .. مما يبدو من هذه الزاوية محاولة للتخفيف من هيمنة الجهات الإدارية على شئون الجمعية لكن هناك وجهة نظر أخري ترى أن القانون الجديد بوضعه الحالى مطاط وغير واضح ويفرق بين المواطنين ويتعارض مع مواد أخرى فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . فموظف الشئون الاجتماعية مثلا هو قبل كل شيء مواطن عادى من حقه المشاركة فى العمل التطوعى العام بل إن مشاركته قد تثرى عمل الجمعية وتجنبها الوقوع فى أخطاء ومحاذير .. والتخفيف من القيود المفروضة على حركة الجمعيات والصلاحيات الواسعة للجهة الإدارية كفيلان بالقضاء على أى استغلال قد يمارسه أعضاء مجلس الإدارة المنتمون إلى المجالس الشعبية أو الجهات الادارية ٠

ومن المثير للانتباه انتفاء دور الاتحاد العام للجمعيات فى التشريعات المتعلقة بالجمعيات والمؤسسات الخاصة فنجد أن وثيقة الجمعيات الاهلية المصرية إلى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤) قد طالبت بإلغاء القانون رقم ٣٦ لسنة ٩٤ .. حتى قبل تنفيذه .. مما يؤكد عدم وجود دراسات كافية وعدم أخذ رأى الجمعيات والمؤسسات الخاصة قبل إصداره ٠

(١٢) أن توجه الجمعيات الاهلية إلي خريطة الاولويات بالنسبة لمشروعات التنمية وأن يتم تشجيعها من قبل الدولة للدخول فى مجالات رئيسية مثل :

* حماية البيئة

* مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق نشر الصناعات الصغيرة (مشروع الأسر المنتجة بعد إعادة تقييمه وإزالة العقبات التي تعترضه).

خاصة وأن الجمعيات بالدخول القوى فى هذه المجالات ستتحمل عن الدولة جزءا من أعبائها ومسئولياتها ، وبالتالى فإن تمويل هذه المشروعات من قبل الدولة أمر بالغ الأهمية فى ظل حجم تلك المجالات واتساعها من ناحية .. ومشكلات التمويل بالنسبة للجمعيات من ناحية أخرى ..

وبعد؛

تلك كانت بعض المقترحات لتطوير عمل الجمعيات الأهلية - وإن كانت قائمة المقترحات والتوصيات أطول من ذلك بكثير - لكن أهم من ذلك فى رأيى أن تتشكل حركة قوية تضع الجمعيات على خارطة الحياة الاجتماعية والسياسية المصرية بالصورة اللائقة بها .. بالقياس للدور المتعاظم الذى يمكن أن تقوم به فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمع يتحرك فى اتجاه مزيد من الديمقراطية ومزيد من تثمين دور المبادرات التطوعية والخاصة .

الملاحق

توزيع إجمالى " رعاية + تنمية " حسب ميادين عملها فى ٩٤/٦/٣٠ (محافظة دمياط)

بيان عن حركة الجمعيات فى بندر ومركز دمياط (جمعيات التنمية)

الملاحق

توزيع إجمالى " رعاية + تنمية " حسب ميادين عملها فى ٩٤/٦/٣٠ (محافظة دمياط)

جمعيات تعمل فى	عدد الجمعيات	ميادين عمل الجمعيات (رعاية + تنمية)												
		رعاية طفولة وأمومة	رعاية أسرة	مساعدات اجتماعية	رعاية شيخوخة	رعاية فئات خاصة ومعوقين	خدمات ثقافية وعلمية	نشاط أدبى	إدارة وتنظيم	رعاية مسجونين	تنظيم أسرة	صداقة الشعوب	تنمية مجتمعات	دفاع اجتماعى	مجموع الميادين
ميدان واحد	١٧٢	٣	٥	٤٩	١	٥	٣١	٤	١	١	١	—	٧٠	١	١٧٣
أكثر من ميدان	٧	٣	٣	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧
المجموع	١٧٩	٦	٨	٥٠	١	٥	٣١	٤	١	١	١		٧٠	١	١٧٩

تراخيص جمع المال التى تم تصفيتها خلال العام المنتهى فى ١٩٩٤/٦/٣٠

البيان	عدد التراخيص التى تم تصفيتها	جملة الإيرادات بالجنيه	جملة المصروفات بالجنيه	صافى الحصيلة الحقيقية
جمعيات رعاية	٤	١٠٤٤٦٠	٢٢٣٤٩	٨٢١١١
جمعيات تنمية	—	—	—	—
المجموع	٤	١٠٤٤٦٠	٢٢٣٤٩	٨٢١١

تعقيب

د. محمود عبد الفضيل *

استمتعت بالعرض الذى قام به الزميلان مصطفى الجمال ود. أشرف حسين حول قضايا نظرية وتطبيقية بين النشاط الاهلى وعملية التنمية – الممارسات والمأذق.

هناك عدة قضايا أو إشكاليات مطلوب مزيد من الانتباه لها على مستوى النظر والتحليل. فهناك اشكالية رباعية الابعاد – إذا شئنا أن نقول ذلك– (النظام العالمى– الدولة– المجتمع المدنى– التنمية) هناك النظام العالمى الموجود والمحيط بما هو نشاط سواء الدولة اوأهلى. وهناك دور فاعل للتمويل الدولى والمفاهيم الدولية ، وعلاقة وثيقة بين التمويل والترويج لمفاهيم جديدة متعلقة بالنشاط الاهلى وبطبيعة ومستقبل عملية التنمية. مما يعنى أنه لايمكن تجاهل هذا البعد الدولى .

وأيضاً هناك علاقة بين الدولة والنشاط الأهلى. وهى ليست علاقة تشريعية فقط إنما هي علاقة تتعلق بالتوازن المطلوب من الدولة (علينا أن نحدد أية دولة؟) وبين المجتمع المدنى (أى مجتمع مدنى وبأى تركيب؟) وهناك اخيراً مفهوم التنمية (اى تنمية يتم فى إطارها كل ذلك؟).

أفضل أن أستخدم تعبير المنظمات الأهلية كتعبير مفاهيمي عن غير الحكومية. أولاً لأن تعبير "غير الحكومية" بللغة الانجليزية non governmentat طرح لأسباب أيديولوجية. إن كل ما ليس حكومى فهو جيد دون الاشارة إلى الطبيعة الاهلية لهذا النشاط وهى الاصل؛

إننا نكاد نبدأ من الفرا غ عندما نتحدث وكأننا أكتشفنا أن هناك نشاطاً أهلياً ومنظمات أهلية. رغم وجود تجارب سابقة فى مصر لتطبيق هذه المفاهيم المتعلقة بالنشاط الأهلى. ماذا عن تجربة طلعت حرب؟ ماذا عن تجربة الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧ لإنشاء مؤسسات اهلية سياسية واقتصادية واجتماعية، تلك التجارب التى كانت لها من العمق والريادة مايوجب على المهتمين على مستوى العالم أن ينهلوا منها ويتعلموا لا أن يعلموا. وقد كان العمل الاهلى قضية أساسية فى تاريخ مصر الوطنى. فتجربة مصر تجربة رائدة فى تاريخ النشاط الاهلى، حيث بنى الاكتتاب الأهلى صناعة كاملة ومجموعة من الأنشطة الأهلية إذاً ليس بجديد أن يندرج فى إطار الرؤية للمستقبل والتنمية. والأهلى هنا وبالمعنى الذى تحدثت عنه فى تاريخ مصر السياسي والاقتصادى من مصطفى كامل (الحزب الوطنى) إلى تجربة طلعت حرب ومابعده من مؤسسات أهلية وقطاع خاص له صفة الشعبية يتسم بصفتين تنقصنا هذه الأيام عندما نتحدث عن المشاركة الشعبية فى التنمية، وهى الأهلية والتأهيل وأقصد أنه ليس كل ماهو أهلى له الأهلية مباشرة، فالأهلية تحتاج إلى عملية تأهيل. فما هى شروط الأهلية؟ وماهى أساليب التأهيل حتى يكون الأهلى أهلياً حقيقياً ويشارك فى تنمية حقيقية؟ هذه قضية أساسية.

---

* أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

وقضية أخرى تتعلق بالتنمية والدولة فى ظل نظام عالمى يضغط إذاً ماطبيعة التنمية التى تتم فى إطار تلك العلاقة الثلاثية؟

معظم البلاد النامية- سواء مصر أو البلاد العربية (مدينة) وتحتاج إلى إعادة الجدولة دائماً، وبالتالى فهى معتمدة على التحويل الدولى وسوف تعتمد أكثر فى المستقبل على تدفق رأس المال الاجنبى، وبالتالى فهى تخضع للمشروطية. مشروطية ماهى معايير النجاح الاقتصادى؟. وكما ذُكر فى الورقة الاولى فإن هناك معايير للنجاح الاقتصادى تتمثل فى نجاح برامج التعريف فى مرحلة أولى لخفض عجز الموازنة وتصحيح التوازن الخارجى وانخفاض معدل التضخم. ولكن لاأحد يتحدث عن مؤشرات قياس التنمية الحقيقية فيما بعد الإصلاح.. إذاً مابعد هذا التتويج؟ مابعد تلك البنى المسماة مستقرة اقتصادياً؟

كل شيء يحدث فى ظل التكيف الهيكلى يؤدى إلى أضعاف مستقبل التنمية؛ من حيث الإنفاق على الخدمات، الإنفاق الاستثمارى وخلق فرص توظيف. بل إننا نشهد الآن مؤشرات تراجعية فهناك من تجربة مصر وبلاد كثيرة من مرحلة الانتقال- عملية تفكيك للبنية الانتاجية.. وتفكيك لعملية التنمية. أى أن توقف التنمية ليس هو القضية، بل الأخطر من ذلك مطروح وهو تفكك البنية الإنتاجية، وبالتالى اضطراب بنية الكسب ، فقد تفككت البنية الإنتاجية ولم يصبح هناك بنية إنتاجية واضحة؛ جزء أحق بالنظام العالمى وجزء آخر دخل مايسمى بالقطاع غير الرسمى وجزء آخر لاعلاقة له لابرسمى ولاغير رسمى- دخلنا فى عملية تفكيك للبنية الإنتاجية وبالتالى تفكيك بنية التكسب والرزق وتحولت العملية إلى أشكال من التسول. إن أخطر ما نواجهه هو كيف نقيس هذه العمليه التفكيكية والتراجعية للتنمية فى الوقت الذى يحدث فيه تثبيت هيكلى؟ ماهى مؤشرات النجاح؟ نحتاج إلى معايير واضحة وصريحة وجديدة وبعيدة عن الكلام النظرى والتقليدى الذى كان سائداً.. وهنا أيضاً هذه قضية .

وهناك قضية متعلقة بالنموذج التحليلى الذى نتحدث عنه والذى يجب أن يشمل هذه الابعاد أوالدوائر الأربع التى تحدثنا عنها؛ طبيعة العلاقة مع المراكز الرأسمالية المتقدمة، حيث لايجب إهمال هذا البعد. فهناك درجات حرية وأيضاً درجات جبرية .

ماهى حدود الجبرية والسقوف المفروضة (وهى مفروضة على أى نظام سواء كان متقدماً أوغير متقدم)؟ وهى هنا مفروضة على دولة مثقلة بقيود عديدة. ثم قضية طبيعه الدولة التى تحتاج إلى توقف طويل وتحديد لما هو التوازن المطلوب بين الدولة وبين المجتمع المدنى. والمجتمع المدنى، كما أشار د. مصطفى كامل، أنه أصبح مجتمعاً ثنائى البنية. أن الحديث عن المجتمع المدنى وكأنه أحادى البنية متخلف بالنسبة للواقع المصرى الذى نعيشه. وانا أعتقد أن المجتمع المدنى المصرى له ثلاثة مستويات واضحة جداً؛ المستوى النخبوى الذى نشهده فى هذه الندوة وغيرها، وهناك مستوى آخر وهو ينقسم إلى جزء إسلامى نشط قوى وجزء غير إسلامى ولكنه أهلى يتمثل فى كل ماتراه من أنشطة أهلية أخرى ، والتى ذكرها الاستاذ أشرف. فالمجتمع المدنى الذى يقال إنه مجتمع واحد هو مجتمع متعدد المستويات، ويجب أن ندرس هذه المستويات والعلاقة فيما بينها وهذا المجتمع المدنى أصبح مرتبطا بالمراكز الرأسمالية المتقدمة أيضاً، ومن هنا عندما نقول البعد الدولى، فلا نعنى الارتباط الحبلى بين الدولة والنظام الدولى فقط ، فالنظام الدولى له علاقة فاعلة بجزء من المجتمع المدنى الآن.

وهناك اجزاء من المجتمع المدنى تحول تحويلاً خارجياً صريحاً، وهو يروج المفاهيم ويصدر النشر ويخترق المجتمع المدنى وانا اسمى هذا «مجتمعاً مدنياً مفبركاً» .. بمعنى أنه مثل المبانى الجاهزة وليس مجتمع نبت طبيعى تطور كما تطور المجتمع المدنى فى مصر ١٩٠٧ بعد هزيمة العرابيين وحتى ١٩٤٦ ثم إلى منتصف الخمسينيات.. وهناك نوع من تنمية مفبركه وتحتاج هذه التعقيدات إلى نموذج تحليلى عميق وجديد.

وإذا تحدثنا عن المشاركة الشعبية فى هذا الإطار، فبأى معنى نقول إن هناك أزمة فى المشاركة؟ بمعنى توزيع الخيرات كما يقولون. إذن كيف يمكن ترجمة هذه الخبرات إلى ترجمة فاعلة وهنا نشتبك مرة أخرى مع العلاقة بالدولة وحدود الرؤية الدولية لهذا الهدف، حيث يمكن ترجمة المشاركة الشعبية، ومن هنا تطرح قضية؛ هل المشاركة مشاركة شكلية؟ ام هناك محاسبة حقيقية؟ أم هناك تمكين- كما يقال الآن- للمشاركة الشعبية هذه من أن تفرض نوعاً من الخبرات؟

القطاع غير الرسمى، كما ذكر مقتضباً أو كاملاً، كيف يُرى فى ظل النموذج التحليلى الذى تحدثنا عنه وإلى متى يستطيع غير الرسمى أن يستوعب كل سوءات ومشاكل الاقتصاد الرسمى؟ إلى متى سيصبح مستودعاً أومخزناً للخدمات؟ وهل لن ينفجر هذا المخزن فى يوم من الايام؟ فهو له حدود من النمو والاستيعاب. وأعتقد أنه قد تجاوز كل الحدود الآن.. وهذا أيضاً جزء من المأزق .

تبقى جمعيات العمل الاجتماعى الخيرى، والتى أشار إليها أ. أشرف بشكل جيد، وهى أقرب إلى الغوث الاجتماعى. أولا : جمعيات الرعاية الصحية وهى علاجية وليست وقائية مما يسبب أزمة فى الانتاجية حيث ان نشاطها علاجى ومتأخر. وثانياً؛ جمعيات نشاطها تعليمى، أى دروس تقوية كما ذكر، وهى تصب فى نفس البنية التعليمية المشوهة، والتى تستهدف اجتياز الامتحان وليس اكتساب مهارات جديدة تنمى القدرات، وثالثاً؛ جمعيات توليد الدخل التى تظل فى إطار الأسر المنتجه أو المشروعات الصغيرة أو الحرفيين، وهى عبارة عن عملية توليد دخل أو ارتزاق دون الارتباط برؤية تنموية واسعة.

خلاصة القول، أن هذه الانشطة التى عددها الأخ أشرف حسين سوف تذهب فاعليتها ويتبدد دورها جميعاً إذا لم تكن جزءاً من مشروع لتنمية جامعة، وإذا لم يكن هناك مناخ ديمقراطى يسمح لأن تكون هذه المنظمات فاعلة فى المشاركة. وبغياب هذين البعدين؛ أعتقد أن المنظمات أوالأنشطة الأهلية كلها سوف تدخل فى مأزق حقيقى وستصبح، كما ذكر ايضاً، عبارة عن ملحق هامش بعملية الخصخصة على المستويين الاقتصادى والسياسى ، ولن تستطيع ان تكون عنصراً فاعلاً أوحتى جماعة من جماعات الضغط التى ترقى إلى مستوى جماعات الضغط الكبرى مثل جماعات رجال الأعمال. وافتقاد التوازن بهذا المعنى خطير وضار . وعلينا أن نتأمل تحليليا فى كل ماقلناه من مقولات ونعمقها. وهذا ماسوف يرشد البحث الامبريقى أوالعملى، فيما بعد، حتى نصل إلى رؤية أكثر فاعلية وجدية.

تعقيب

د. جودة عبد الخالق

أود أن أشير إلى أننى لم تتح لى فرصة قراءة الأوراق. ولهذا سيكون تعقيبى مقتصراً على العروض التى قدمت الآن وفى الحدود التى سمحت بها حالة الإرهاق الذهنى التى أعانى منها الآن . وإذاً. فاسمحوا لى أن أبدى بعض الافكار التى تبدو غير منظمة.

.فى البداية يبدو لى أن هناك تشوشاً فى الرؤية فيما يتعلق والظاهرة التى نتحدث عنها والمسماة المنظمات الاهلية ، فحسب مافهمت من كلام أ. مصطفى الجمال فهو يعتبرها جزءاً من القطاع المسمى " بالقطاع غير الرسمى" .. وأنا أختلف مع ذلك . فالقطاع غير الرسمى فى أحد عناصر تعريفه يعنى إحدى الوحدات التى توجد خارج الأطر القانونية المعترف بها، ولكن القطاع الاهلى لايوجد خارج الأطر القانونية، وقد أشار د. مصطفى كامل إلى القانون ٣٢ الشهير أو الأشهر، وهو ليس المكون الوحيد فى الإطار القانونى . ولهذا فأنا أرى أنه يجب أن نفض الاشتباك منذ البداية بين القطاع غير الرسمى وبين المنظمات الاهلية.

وأيضاً، يجب نفض الاشتباك بين المنظمات الاهلية (بالمعنى المحدود فى ذهنى فى إطار مناقشة كهذه) وبين الاحزاب السياسية. وأنا هنا أختلف مع مايفهم من حديث أ. أشرف حول أن الجمعيات يجب أن تضطلع بدور تعبئة الفئات الاجتماعية. كلمة تعبئة كلمة سياسة بالدرجة الأولى . وإذا أردنا وضع النقاط فوق الحروف فإن الاحزاب ، بما فيها الحزب الذى أنتمى إليه شخصياً، ليس لها أمل فى الوصول إلى السلطة. ولكنها تراهن على ذلك وتسعى للوصول. وطالما أن هذا هو الأمر فأعتقد أنه ولابد من استبعاد أى حديث يتضمن أن الاحزاب تكون جزءاً من المنظمات. والاحزاب تنشغل بالسلطة فى المجتمع وتوزيع القيم به. ولا أعتقد أن المنظمات الاهلية تنشغل بذلك وإنما بمهام مختلفة.

وأنا أختلف أيضاً مع ماقاله د. محمود عبد الفضيل حول تجربة طلعت حرب. ومع تقديرى الشديد لتجربة طلعت حرب ، إلا أنه يكون من قبيل الخلط إذا فهمنا المنظمات الاهلية فى هذا السياق.

فأنا أضع تجربة طلعت حرب بوصفها مشروعاً اقتصادياً وطنياً، إن جاز التعبير، ولكن لاينطبق عليه أحد المعايير التى تميز المنظمات الاهلية وهى أنها كيانات لاتسعى إلى تحقيق الربح . وطبعاً كان مشروع طلعت حرب يسعى لتحقيق الربح على الاقل فى جوهره الاساسى، إن لم يكن بشكل كلى. وهذا لايقلل من شأن تجربة طلعت حرب. ولكنها لاترقى إلى مستوى الظاهرة التى نتحدث عنها.

ثانياً:– أعتقد أننا بحاجة إلى تأمل أننا ونحن نناقش هذا الموضوع ننطلق من نزعة عدائية تجاه الحكومة.

وأنا هنا لا أنادى بنزعة غير عدائية تجاه الحكومة بالضرورة . ولكن أقول علينا أن ندرك أن هذا مانفعله. وقد تكون هناك مبررات لهذه النزعة العدائية، أنا شخصياً أعتقد فى وجود هذه المبررات ولكن السؤال هنا هل يصلح هذا الوضع أن تصوراً قابلاً للبقاء ؟

بمعنى أنه لو انتفت مبررات العدائية للحكومة سيسقط الكثير من مكونات هذا الكيان ؟ وأعتقد أن هذه القضية تحتاج إلى كثير من التأمل وتوسيع للمنظور ليشمل الحالات التى تقوم فيها نزعة عدائية تجاه الحكومة والتى لاتقوم فيها مثل هذه النزعة (بصرف النظر عن مبررات ذلك). ماهى الاسس لهذا المنظور وكيف يكون ؟ هذه أسئلة أرميها إلى القاعة حتى نفكر فيها.

ثالثاً :- فيما يتعلق بالحصر فى الواقع. لابد أن أؤكد أن المسألة لها بعد دولى، وبعد محلى بالطبع، هذا البعد الدولى يجب أن نتوقف عنده بشىء من التمعن. حيث إنه يتسبب أساساً وعن طريق الفكر الوافد إلى الساحة المحلية فى تضخيم المنظمات غير الحكومية، إلى حد أنه جعل منها صناعة رائجة تتعارض فى بعض عناصرها مع جوهر فكرة المنظمات الاهلية. يجب أن نكون واضحين ونعترف بهذه الأمور وأقول هذا حيث إنه توجد ، وكما أشار د. محمود عبد الفضيل بصرف النظر عن تجربة طلعت حرب، توجد أمثلة كثيرة لمنظمات أهلية اضطلعت بمهام جليلة على الساحة المحلية. نذكر منها الجمعية الخيرية الاسلامية، قبل تصاعد مايسمى بالاتجاه الاسلامى أو الاسلاموى، والجمعية الخيرية الإسلامية لها أياد بيضاء فى نواح كثيرة فى مجال التعليم وفى مجال الرعاية الصحية وفى مجال الرعاية الاجتماعية، المثال الثانى على الجانب الآخر يتمثل فى منظمة الرعاية الكاثوليكية ورغم هذا فإن مايبدو أكثر ظهوراً الآن هو الجهات المرتبطة بالخارج، بشكل أو بآخر تحت مسمى المنظمات غير الحكومية، وأعتقد أنه إذا أردنا أن ننظر إلى المنظمات الاهلية على أنها هى الاشياء ذات المنبت الوطنى الاصيل، فعلينا مراجعة هذا الأمر؛ التمويل، وهو مايرتبط بالبعد الدولى، أصبح متاحاً الآن ولكثير من المنظمات . وهذا مايجب أن يثير علامات استفهام حول مجالات نشاط معينة تضطلع بها هذه المنظمات أو مناطق إقليمية محددة تمارس فيها هذا النشاط . وأنا فى الواقع لا أريد أن أكون أشد صراحة من ذلك، حيث من الجائز أن يكون مافى ذهنى ليس إلا حالة فريدة. وبالتالى يكون من الحكمة وضع المسألة على جدول أعمالنا حتى نتناقش فيها. وفى هذا السياق أستحضر النزعة العدائية من الحكومة وأتساءل هل تكون النزعة العدائية مبررة على طول الخط أم تكون غير مبررة فى المجالات المرتبطة بضبط إيقاع النشاط وضمان عدم اختراق المجتمع؟. وقد يرد البعض أن المجتمع مخترق بواسطة الحكومة ذاتها. وأنا أرى أن هذه قضية أخرى لا أناقشها الآن حيث إنى أفترض أن المجتمع غير مخترق بواسطة الحكومة وإلا فإن علينا أن نناقش ذلك فى مناقشة تسبق مانقوم به الآن.

هذه بعض الافكار التى عنت لى بعد متابعة المناقشة. وأشكر مركز البحوث العربية واللجنة الاقتصادية لافريقيا لدعوتى للمناقشة ، وأشكر الباحثين على الجهد الذى اضطلعا به فى إعداد هاتين الورقتين.

تعقيب

د.فاطمة خفاجى *

بداية، أحب أن أشكر الباحثين على بحثيهما الجيدين القيمين؛ الأستاذ أشرف حسين والأستاذ مصطفى مجدى، فقد بذل الباحثان مجهوداً كبيراً جداً وفعلاً كانت هناك ميزة للربط مابين الواقع النظرى والواقع التطبيقى . انا سأختار الإشارة إلى بعض النقاط المحورية فى الورقتين بدلاً من المواصلة فى تفاصيلهما أو التعليق عليهما. وكلما تطرقنا لموضوع الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية كان هذا مفيداً فى عملية النقاش بدلاً من الدخول فى التفاصيل.

النقطة الأولى التى أريد أن أثيرها، وقد يكون فى الورقتين محاولة للتركيز عليها إلى حد كبير. هى للسؤال ؛ ماهو الدور الذى نتوقع أن تلعبه المنظمات غير الحكومية؛ لأن تقييمنا عموماً لفشلها أونجاحها وتعثرها أوتقدمها فى أداء هذا الدور يعتمد أساساً، وكما أتصور كباحثة أوكعاملة فى هذا المجال ، على تحديدنا للدور الذى يفترض أن تقدمه.

وأدى هذا إلى خلط فى التوجه إلى الجمعيات لتكون بديلاً للدولة فى تقديم الخدمة الصحية العلاجية. وبهذا يحدث تنلفس. هل الخدمة العلاجية الحكومية أفضل أم أن الخدمة العلاجية الأهلية أفضل؟ فى حين أنه من المتصور أن يحدث تنسيق مابين الجانب الحكومى والجانب الأهلى، حيث أن هناك خدمة وقائية مهمة جداً وهناك خدمة علاجية أيضاً مهمة جداً. ويمكن تقسيم الأدوار مابين الحكومى والأهلى بدلاً من المنافسة أو التكرار أو إغفال جانب رئيسى وهو الصحة الوقائية.

الحقيقة، أننى ألاحظ أن ثمة خلطاً شديداً فى مصر، فقد أشير فى بعض الاحيان إلى المنظمات غير الحكومية على أنها منافس للمؤسسات الحكومية. أو تسد النقص فى مالاتستطيع الحكومة القيام به. وفى بعض الاحيان يتم الكلام عنها كأداة بلاسراع من الخصخصة ، وتكثر هذه الاحاديث الآن خاصة ونحن فى عملية تحويليه أوتحت التغيرات الهيكلية الاقتصادية . كما أننا نتحدث جميعاً عن تقلص دور الدولة وخاصة فى تقديم خدمات أساسية مثل الصحه والتعليم. وبهذا بدأ الحديث حول المنظمات غير الحكومية كبديل لتقديم هذه الخدمات.

فى أحيان أخرى – وأنا قد أميل إلى هذا الاتجاه– يتم الحديث عن المنظمات غير الحكومية– وخاصة

---

* مديرة قسم المرأة بمنظمة اليونسيف – القاهرة

الجمعيات الأهلية– على أنها تقدم أنماطاً أو نماذج ناجحه لمشروع أو برنامجاً أو نوعاً من الخدمة الناجحة. لأنها تقوم على أسس ناجحة، وتحاول ليس فقط أن تتبنى المؤسسات الحكومية هذه النماذج وتعممها، ولكن أيضاً أن يتم تغيير السياسات والاستراتيجيات حتى يمكن تعميم هذه البرامج أو الخدمات فعلاً . وأشعر أننا فى نقاشنا لهذا الموضوع نحتاج إلى توضيح ماهو المتوقع وماهو الدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات بشكل رئيسى .

النقطة الثانية التى أريد أن أثيرها هى العلاقة مابين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية. فعندما ظهرت موجة الحديث عن المجتمع المدنى ، ومن ثم المنظمات غير الحكومية فى مصر بدأت روح منافسة رهيبة. إلى الحد الذى وصل إلى أن دعوة فريق إلى نقاش تؤدى إلى عدم حضور الفريق الثانى ، وحتى تتمكن من الحوار مع الفريق الثانى لايجب أن يوجد الفريق الأول. وهكذا أصبح هناك جبهتان متصارعتان بدلاً من أن تكونا متكاملتين. أهمية التكامل والمساندة والتنسيق مابين الجانب الحكومى والمنظمات غير الحكومية هاماً جداً. وهذا لايبرر بطبيعة الحال سيطرة الجانب الحكومى على عمل المنظمات غير الحكومية بل على العكس يجب أن ييسر ويسهل عمل الجمعيات غير الحكومية. لأنه فى النهاية يجب أن يراها مساندة لدوره وليست عبئاً عليه. وإذا كانت فى بعض الأحيان تأخذ شكل جماعات ضغط وتحاول الحصول على مكاسب، وخاصة للفئات التى تخدمها، فإن هذا لايعد تهديداً للدولة بل على العكس تسهيلاً لمهمتها.

النقطة الثالثة، هى أننا نحتاج فى مصر لبحث العلاقة الثلاثية بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات المانحة وأتصور أن الهيئات المانحة – فى أحيان كثيرة– تتعامل مع الموضوع على أنه منافسة مابين الحكومة والهيئات الأهلية. فهى أحياناً تغدق على الجمعيات غير الحكومية وتقلص من المعونة الحكومية، أو تلعب دوراً ينم إلى حدما – عن كونهما حدين متنافسين. وهذا يتضمن خطورة شديدة . فحين لايكون للمنظمات غير الحكومية الموارد المالية الكافية، ثم تتم عملية الأغداق فى وقت قصير جداً بأموال كثيرة ممنوحة، فإن ذلك يقضى على المبادرات الشعبية وعلى الروح التطوعية ويفسد كثيراً من عمل المنظمات غير الحكومية. ولهذا يجب أن يكون هناك تعاون كامل ينشأ بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بدور كل منهما حتى تسد هذه الفجوة. ولا تكون هناك فرصة لتلاعب الهيئات المانحة فى إشعال شدة التنافس وعدم الثقة بين الجانبين.

رابع نقطة هى العلاقة بين المنظمات غير الحكومية النخبوية والمنظمات غير الحكومية القاعدية . وللأسف الشديد يوجد فى مصر فصل كبير جداً.

تخاطب المنظمات غير الحكومية النخبوية أوضاع ومكانة الفئة المستهدفة وتحاول من تغييرها. ويمكن أن نضرب مثلاً بالمنظمات التى تخاطب النساء. فالنخبوية

هى التى تحاول أن تغير من مكانة وأوضاع المرأة. وعلى المستوى القاعدى هناك جمعيات كثيرة تقدم خدمات للمرأة ولكن لاتخاطب أوضاعها او مكانتها. وغالبا ماتكون المرأة غير مشاركة فى تشكيل هذه الخدمة أو نوعيتها اوتطورها، وقد يكون أهم شيء بالنسبة للجمعيات الأهلية أن يحدث هذا التفاعل مابين القاعدة ومابين القمة. حيث أن العمل النخبوى من غير القاعدة لايمكن أن يسفر عن شيء . وإذا استمر نمط العمل

القاعدى وهو تقديم خدمة لايشارك متلقوها فى تشكيلها فإن هذا لن يخدم القضية أو الفئة المستهدفة.

.وأخيراً خامس نقطة هى أننى أتصور أن نمط المنظمات غير الحكومية الذى يجب أن نتوجه اليه هو المنظمة أو الهيئه الأهلية١٠٧١٠٧١٠٧١٠٧ التى تقدم خدمة وفى نفس الوقت تدافع عن الفئة التى تقدم لها الخدمة وتعمل على مشاركتها مشاركة فعالة، دون التركيز فقط على تقديم الخدمة. حيث أنه فى أحيان كثيرة تلعب الجمعيات دور جماعة ضغط للحصول على مكاسب أكثر للفئه التى تتوجه إليها.

تعقيب

هويدا عدلى رزق الله *

أنا سأثير بعض الافكار التى يمكن أن تلمس الورق المقدم من بعيد أو قريب ، ولكننى أعتقد أن هذا يقدم مايمكن أن ينطلق منه تقييم التجربة المصرية فى الجمعيات الاهلية . أول شىء ... هو أن ظاهرة الجمعيات الاهلية هى ظاهرة عالمية ، حيث إن مسألة تفعيل دور بارز للجمعيات الاهلية ليست ظاهرة ، قاصرة على الدول النامية . بل هى ظاهرة عالمية موجودة ، فى كل أنحاء العالم سواء الغرب أو الشرق أو الدول النامية . بالفعل هذه الظاهرة العالمية برزت نتيجة أزمتين يمر بهما العالم ككل . سواء كانت البلدان التى يطلق عليها البلدان المتقدمة فى الغرب أو البلدان النامية . الأزمة الأولى هى أزمة مشاركة ، بمعنى أن من يتابع الأدبيات الغربية التى تتناول نقد التجربة الديمقراطية فى الغرب ، يلاحظ أن هناك فعلا أزمة مشاركة موجودة حيث أصبح هناك ضعف في إقبال الجماهير على التصويت فى الانتخابات ، وأصبح هناك عدم ثقة فى الأحزاب السياسية وأصبحت الاحزاب السياسية تعبر عن نُخب سياسية محدودة للغاية . وأيضا هناك حالة السخط العام على الأشكال التقليدية أو الآليات التقليدية للمشاركة السياسية أو الشعبية، وكرد فعل على ذلك ظهرت الحركات الاجتماعية الراديكالية فى الغرب وانتشرت انتشاراً كبيرًا جداً ، وهذه الحركات ترفض كل الاليات التقليدية للمشاركة وتحاول أن تنحت نمطاً جديداً للمشاركة قائماً على أساس المشاركة القاعدية .. طبعا الدول النامية مع الفرق فى درجة التطور والخبرة أيضا تعانى من أزمة مشاركة وهذا يعنى أن أزمة المشاركة عميقة جدا ويزداد عمقها كلما مر الوقت ويمكن أن يكون البديل عن عقم المشاركة السياسية فى مصر هو أشكال العنف بأنواعها سواء كان عنفا جماعيا أو فرديا وعلى أساس ديني أو على أساس غير دينى فأصبحت القضية فى العالم ككل أننا نبحث عن أطر غير تقليدية للمشاركة السياسية . وأنا هنا عندما أقول المشاركة

* باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

السياسية ليس معنى ذلك؛ أنى أتحدث عن دور سياسى مباشر كالأحزاب ، بل أقصد بالسياسى الذى هو فيه إدارة الأشياء ٠فالناس تحتاج آلية غير تقليدية تثق فيها تعبر من خلالها عن نفسها وعن احتياجاتها وعن رغباتها وعن تفضيلاتها ٠٠ وهنا الجمعيات الاهلية أصبحت هى المرشح سواء كان فى البلدان المتقدمة أو فى البلدان النامية أن تلعب هذا الدور٠

.الأزمة الثانية التى أدت إلى بروز دور الجمعيات الأهلية هى أزمة التنمية ٠ وأزمة التنمية أيضا أزمة عالمية ٠٠٠ بمعنى حتى لو اختلفت تجلياتها فعلى صعيد البلدان المتقدمة ، وكما نعلم كانت هناك برامج الرفاهية الاجتماعية منذ عشرة أو خمسة عشر عاما وكان هناك حديث عن دولة الرفاهية وتوسيع الانفاق الحكومى والآن أصبح هناك انحسار لهذه البرامج أى لم يحدث إنجاز كامل لدولة الرفاهية التى كانوا يطالبون بها بالعكس ٠٠٠ الان نجد صعود اليمين للسلطة – نجد تخفيض الانفاق الحكومى ٠ فهم أنفسهم عندهم أزمة تنمية ، وإن اختلف شكلها عن أزمة التنمية التى عندنا نحن فى نفس الوقت ٠٠٠ فى الدول النامية أيضا الدولة تبعد عن الساحة الاجتماعية ٠٠٠ تقلص دورها الاجتماعى ٠ تتخلى عن سياسة التخطيط الشامل التى كانت تتبعها فى معظم بلدان العالم الثالث وبالتالى فإن الأزمة إذا سميناها بلغة علم السياسة ، فهى أزمة شرعية ٠٠٠ أن الدولة عاجزة عن أن تفى بمتطلبات وحاجات مواطنيها ٠

وأود أن أعلق على ماسمعناه الآن حول ظهور المنظمات غير الحكومية كرد على انسحاب – الدولة من المجال الاجتماعى ٠ وأن دورها هو تنفيذ جزء من خطة الدولة أو أن دورها هو سد الفراغ الذى تركته الدولة ٠ أنا لست ضد هذا ٠٠٠ لكن أنا قضيتى كيف يحدث هذا ؟ ماذا يكون شكله ؟

أولا أنا ضد أن تظل المنظمات الاهلية تعمل كمقاول من الباطن ٠ أنا عندما أقول إن الحكومة كانت تقوم بأدوار اجتماعية وتنمية ووو٠٠٠ الخ وأن هذه الادوار كانت فعلا تصل للناس وتصل للناس الذين هم فى قاع المجتمع غير القادرين على الحصول على عمل أو أن يأكلوا أو يشربوا ٠ هل معنى ذلك أفترض جدلا أو ضمنا– أن الحكومة كانت ناجحة جدا ، فلما انسحبت ظهر دور للجمعيات الاهلية ٠٠٠ لا ٠٠ هى لم تكن ناجحة ٠٠٠ هى يمكن أن تكون حققت فى فترات معدلات للنمو الاقتصادى ، لكن ليس للنمو البشرى ليس للتنمية البشرية ولهذا فإن على المنظمات غير الحكومية أن يكون لها منهج جديد فى الفكر فعلى سبيل المثال نجد فى امريكا اللاتينية وفى آسيا تجارب ناجحة جدا للمنظمات التطوعية... هم

رفضوا مناهج التنمية التى تطرحها الحكومة ·· التى تقيس النمو أو التنمية بمعدلات النمو الاقتصادى..... الخطة حققت معدل نمو اقتصادى لا أعرف ٧٪ أو ٥٪ هى ترفض ذلك وتبدأفى طرح فكر جديد حيث إن على المنظمات غير الحكومية أن تتبنى منهجا غير تقليدى للتنمية. الحكومات منهجها أدى إلى التعايش مع الفقر وليس التحرر منه · لكن المنظمات غير الحكومية تتبنى منظوراً لعملية التنمية حيث هى عملية السعي لتحسين المجتمع وتمكين الناس من تحسين طموحاتهم وتقويتهم وكذلك صياغة مصائرهم ··· ليس بإمدادهم بالمساعدات حيث لايقضى هذا على الفقر

والجزء الثانى الذى أود الحديث عنه هو أسلوب عملية التنمية الحقيقية التي تتم بواسطة الناس وليس من أجلهم وهنا تتعرض للمشكلة التى تؤدى إلى أزمة المشاركة وهى أن نتخيل عندما نقدم برامج رعاية اجتماعية للناس المستهدفين أننا نكون قد وصلنا إلى الناس فعلا ولكن هل حدد الناس احتياجاتهم ؟ تفضيلاتهم ؟ ماذا يريدون ؟ الناس لو شعروا أن هذه الجمعية جمعيتهم وهم الذين يحددون سياستها وهم الذين يشكلون أى هم يحققون مصالحهم فى تجمع ما وهذا يعبر عنهم تعبيرا حقيقيا ·· إذن هنا التنمية تحدث بواسطة الناس وليس من أجلهم · وهذا يمكن جوهر نموذج التنمية القائمة على الديمقراطية والذى بدأت تظهر كتابات كثيرة عنه ·سأعود للنقطة الأولى وهى انتقاد أن تقوم المنظمات الأهلية بتنفيذ جزء من خطة الدولة · أنا لست ضد أن المنظمات الاهلية تنفذ جزءا من خطة الدولة ، لكن أنا ضد أن ينحصردورها عند التنفيذ فقط ، بمعنى أن الدولة ترسم الخطة وتنزل إلى الجمعيات الاهلية وتقول أنا سأعطيكم بعض مسئوليات تنفذونها · أولا هذه الخطة نتاج عملية صنع السياسة فعملية صنع السياسة هذه لاتتم من فراغ هذه تتم نتيجة عمليات كثيرة معقدة ومركبة · يمكن أبسطها هو أن السياسات تظهر كنتيجة لتوازن بين المصالح... توازن بين جماعات المصالح فى المجتمع · فالأقوى والأكثر فاعلية هو الذى يؤثر على المخرجات أو السياسة التي تظهر فى النهاية وكذا فهل يمكن لهذه الجمعيات الاهلية وجماعات الناس المساكين الذين تعبر عنهم يمكنهم فعلاً الوصول لصانع القرار ؟ أنا أشك فى هذا ويمكن فى تجربة صنع السياسة فى مصر نجد وجوداً لجماعات المصالح القوية لكن جماعات المصالح الأضعف أو الجمعيات الضعيفة والتى ليست لها مصادر قوة هل لها وجود؟ ويمكن أن تمثل المقارنة بين جمعيات رجال الأعمال وبين التنظيم النقابى العمالى فى مصر ، خير دليل على ذلك · الاقوى هو الذى يحدد · وبالتالي فإن ما أتمناه بالفعل هو أن تقوم المنظمات غير الحكومية بتقوية أنفسها

بحيث يمكنها المشاركة فى عملية صنع السياسة وبالتالى تكون مشاركتها فى تنفيذ الخطة عملية طبيعية حيث تعبر عن فكرها بالأساس وليست مجرد مقاول يأخذ مقاولة من الباطن ولاشيء سوى ذلك٠

الشيء الثانى ٠٠٠ إنه لاشيء يعيب أن تعمل المنظمات غير الحكومية كجماعة ضغط وهناك نجد من التجارب التى مارست فيها الجمعيات هذا الدور فى بلدان الجنوب مثل الفلبين ٠ والمنظمات غير الحكومية فى تلك التجارب تقوم بحملات للدفاع عن قضايا معينة – مثل قضية الشركات متعددة الجنسية ودورها فى التنمية وقضية البان الأطفال ٠٠٠ الخ ٠ وهذه الحملات كان لها دور اجتماعى فعال ، ونجحت فى التأثير على صانع السياسة والوصول إلى حل وسط بما يحقق مصالح جمهورها الذى تقوم بخدمته وفى النهاية أقول إن العملية تحتاج منا أن تنظر إلى الموضوع برؤية شمولية وليس مجرد أن تشعر بالسعادة لوجود دور للمنظمات الاهلية هذا الدور والمعونات القادمة بل أن علينا أن نصل إلى المنهج الذى يجب أن يحكم هذا ويحدد مدخلاته ومخرجاته ٠

الفصل الثانى

خبرات الجمعيات الاهلية فى التنمية الريفية

- دور المنظمات الاهلية فى التنمية الريفية — د. إبراهيم محرم
- حركة الجهود الذاتية فى الريف - حالة الدقهلية — عبد المعطى عبد الكريم
- تجربة جمعية تنمية المجتمع المحلى بالبسايسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية — محمد محيي الدين الباسويسى
- جمعية الصعيد للتربية والتنمية — نادر حسن واصف

دور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية

د. إبراهيم محرم*

يقصد بالمنظمات الأهلية التجمعات الشعبية المنظمة في إطار رسمى معترف به قانونياً، ويؤسسها أبناء المجتمع المحلى عن اقتناع بحاجتهم إليها؛ كى تقوم بأدوار ووظائف اجتماعية معينة تشبع أو تسد حاجات تتطلبها مجالات حياتهم". ويحتشد على امتداد رقعة الريف المصرى أعداد ضخمة من المنظمات الأهلية غير الحكومية من بينها التعاونيات بأنماطها المختلفة وجمعيات تنمية المجتمع وجمعيات الرعاية الاجتماعية والخدمات الثقافية والخيرية والأندية النسائية ومراكز الشباب والنقابات والاتحادات والروابط، بل بدأت تظهر مؤخرا في القرية المصرية لجان للأحزاب السياسية.

وبحكم الثقل العددى والانتشار الجغرافى والتأثير الفعلى في جهود التنمية الريفية فإن أهم هذه المنظمات هى المجالس المحلية للقرى والتعاونيات الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع ومراكز الشباب. ووفقاً لأحدث البيانات الإحصائية المتاحة فإن عدد القرى الكبيرة (أكثر من خمسة آلاف نسمة) يبلغ نحو ٨٧٥ قرية، ويوجد في كل منها مجلس محلى قروى تتبعه القرى الأصغر حجماً المحيطة بالقرية الأم أو الرئيسية، بينما يبلغ عدد القرى المتوسطة الحجم (٢٥٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة) نحو ١٢٧٥ قرية، ومن ثم فإن جملة عدد القرى الكبيرة والمتوسطة معاً (٢٥٠٠ نسمة فأكثر) يبلغ حوالى ٢١٥٠ قرية وفي كل منها يوجد على الأقل جمعية تعاونية زراعية (حيث يصل جملة أعداد هذه الجمعيات في الريف المصرى إلى نحو ٢٢٠٠ جمعية)، وأيضا يوجد مركز شباب في شكل نادٍ تم إشهاره قانونياً (حيث يبلغ عدد هذه المراكز حوالى ٢٥٠٠ نادٍ ريفى). أما القرى الأصغر حجماً (أقل من ٢٥٠٠ نسمة) فإن عددها يبلغ نحو

* رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

٩٨٠٠ قرية، وغالباً ما تخلو من وجود منظمات أهلية عدا نحو ثلثها الذى توجد به جمعيات تعاونية زراعية، في حين أن التوابع مثل العزب والكفور والنجوع، والتى يقل عدد سكانها عن ٢٥٠ نسمة والتى يبلغ عددها الإجمالى في الريف المصرى نحو ٢٠ ألف تابع سكنى، فنادراً ما تتشكل فيها مثل هذه المنظمات الأهلية.

ومن حيث الطبيعة الخاصة ووظائف هذه المنظمات، فيلاحظ أن المجالس المحلية القروية تقتصر عضويتها على عدد محدود من الأعضاء (٩ - ١٦ عضواً) يتم انتخابهم بطريقة مباشرة من جميع الناخبين المقيدين في سجلات قيد الناخبين في نطاق القرية التى يخدمها المجلس المحلى والمهام الرئيسية لهذه المجالس هى الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع الخدمي في نطاق قرى المجلس المحلى. وبصفة أكثر تفصيلاً، فإن المجلس المحلى القروى يمارس: اقتراح خطة التنمية القروية ومشروع ميزانيتها - اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية لتحقيق التنمية، العمل على نشر الوعى الزراعى بما يحقق تحسين وتنويع الإنتاج، اقتراح إنشاء مختلف المرافق التى يحتاجها المجتمع المحلى، العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب، وإذا كان الدور الرقابى والإشرافى في مهام المجالس المحلية المنتجة، فإن الجناح التنفيذى لهذه المجالس يتمثل في الوحدات المحلية القروية والتى يرأسها رئيس هو موظف حكومى معين ويعاونه عدد من العاملين الحكوميين، وتقوم الوحدة المحلية بإدارة المرافق العامة في القرية وتنسيق جهود الخدمات الحكومية بها. غير أن عوامل مختلفة أدت إلى دخول المجالس المحلية والوحدات المحلية في مضمار إقامة مشروعات إنتاجية سلعية وخدمية اقتصادية الطابع يتم تمويلها أساساً من حساب أو صندوق الخدمات المحلية الذى هو المصب الرئيسى للموارد المالية المحلية التى يتم تجميعها أو تحصيلها وفقاً للقانون، بحيث تولت الوحدات المحلية تنفيذ وإدارة هذه المشروعات الاقتصادية تحت إشراف ورقابة المجالس المحلية.

وتعد التعاونيات الزراعية منظمات أهلية ذات نشاط اقتصادى بصفة أساسية، وينخرط في عضوية التعاونيات حائزو الأراضى الزراعية في نطاق القرية، وينتخبون فيما بينهم مجلساً لإدارة التعاونية، ويجتمعون مرة كل عام على الأقل لوضع الإطار العام لسياسة التعاونية وخطتها ومحاسبة مجلس الإدارة. وتتركز مهام التعاونيات الزراعية في تنظيم استغلال الموارد الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لحاجة أعضائها من بذور وأسمدة ومبيدات وميكنة وقروض وإرشاد زراعى، وتسويق منتجات أعضائها تعاونياً، والعمل على

تنمية البيئة الريفية، بالإضافة إلى إقامة المشروعات الزراعية التعاونية الإنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية.

أما جمعيات تنمية المجتمع المحلى فهى منظمات أهلية ذات نشاط اجتماعى بصفة أساسية، ونظرا للتخلف النسبى في مستوى الوعى بأهمية الخدمات الاجتماعية في الريف المصرى، فإن حجم عضوية جمعية تنمية المجتمع المحلى يقل كثيراً عند مقارنتها بالتعاونية الزراعية. وينتخب الأعضاء فيما بينهم مجلساً لإدارة الجمعية ويجتمعون كل عام على الأقل لوضع الإطار العام لسياسة الجمعية وخطتها ومحاسبة مجلس الإدارة. وتتركز مهام جمعية تنمية المجتمع المحلى في إنشاء دور حضانة الأطفال، مشاغل الفتيات، مراكز تدريب الصبية، فصول محو الأمية، مراكز تنظيم الأسرة، الندوات الثقافية والإعلامية. وفي السنوات الأخيرة (بداية من عام ١٩٧٧) اتجهت الجمعيات إلى تبنى مشروعات الأسر المنتجة، وهى مشروعات صغيرة مولدة للدخل لصالح الأسر محدودة الدخل في القرية. علاوة على اتجاه هذه الجمعيات إلى إقامة مشروعات اقتصادية في مجالات مختلفة مثل تربية الماشية والدواجن وإنتاج البيض وعسل النحل والتصنيع الغذائى والصناعات البيئية والحرفية بغية توفير تمويل لمشروعاتها الخدمية.

في حين أن مراكز الشباب يتم تكوينها أساساً من شباب القرية كمنظمة أهلية قطاعية ذات نشاط تربوى وترويحى بالدرجة الأولى، وينخرط في عضويتها شباب القرية من الجنسين وينتخبون فيما بينهم مجلساً لإدارة المركز ويجتمعون مرة على الأقل لوضع الإطار العام لسياسة المركز وخطته ومحاسبة مجلس الإدارة. وتتركز مهام المركز في توفير فرص ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية المتنوعة للشباب والتدريب على اكتساب بعض المهارات العملية في مجالات التنمية الريفية، ومؤخراً بدأت هذه المراكز في الدخول في مضمار تشجيع الشباب على إقامة مشروعات إنتاجية سلعية وخدمية اقتصادية الطابع والإشراف عليها مثل مشروعات تربية الدواجن وإقامة الصوب والمحميات الزراعية وإنتاج عسل النحل والبيض.

ويصعب الادعاء أن معظم الأنشطة التى قامت بها مختلف أنواع المنظمات الأهلية في الريف المصرى تعكس بوضوح المشاركة الشعبية بصورة فعالة وإيجابية. إذ يؤدى ضعف الممارسة الديمقراطية كسمة غالبة في جميع هذه المنظمات إلى سيطرة الأجهزة الإدارية العاملة بها مع نفر محدود من أعضاء مجالسها المنتخبة على معظم مسئوليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة مختلف هذه الأنشطة ومن ثم توجيه أغلبها بشكل أو بآخر لمصالح فردية أو عائلية

أوفئوية وليس للصالح العام.

ولأن مثل هذه المصالح الفردية أو الخاصة يمكن تحقيقها بصورة أسرع وأوضح من خلال الأنشطة الاقتصادية بصفة أساسية، فإن اندفاعاً قوياً نحو إقامة الأنشطة الاقتصادية قد بدا ظاهراً في مختلف أنماط المنظمات الأهلية الريفية سواء كان ذلك من مهامها الأساسية أم لا. ونظراً لكون مجال الاقتصاد الريفى محدوداً بطبيعته في موارده وأنشطته، فإن هذا التدافع أدى إلى تنافس شديد الحدة على الموارد الاقتصادية المحدودة وانقلب في أوقات كثيرة إلى صراع يهدر الموارد ويهدر فرص التنمية الريفية الحقيقية. ومن بين الأمثلة على ذلك مشروعات إنتاج الدواجن وتربية الماشية التى تشهد تنافساً حاداً في إقامتها بين مختلف المنظمات الأهلية كالمجالس المحلية وجمعيات تنمية المجتمع ومراكز الشباب في حين أن أى منها ليس من مهامه الأساسية إقامة هذه المشروعات والتى دخلت في منافسة مع ما أقامته التعاونيات الزراعية من مشروعات مماثلة.

وإلى جانب ضعف الممارسة الديمقراطية، فإن نسبة لا يستهان بها من قصور الاداء في المنظمات الأهلية وانصراف كثير منها عن أنشطتها الرئيسية بحثاً عن أنشطة تحقق منافع ذاتية أو فئوية تقع مسئوليته على تشتت الإشراف الحكومى عليها. إذ إن مهام الإشراف والرقابة الحكومية على أنشطة المنظمات الأهلية موزعة بين جهات مختلفة، فمشروعات المجالس المحلية يشرف عليها جهاز تنمية القرية، والتعاونيات الزراعية تخضع لإشراف إدارات التعاون التابعة لوزارة الزراعة، وجمعيات تنمية المجتمع يشرف عليها من خلال الإدارت الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ومراكز الشباب يشرف عليها من خلال مديريات الشباب والرياضة التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة كجهاز مركزى. وبالرغم من التوجهات الواضحة للقيادة السياسية للبلاد ، فلازال افتقاد التنسيق بين الوزارات والأجهزة المركزية قائماً، ويسعى كثيرون من مسئولى هذه الجهات إلى إثبات تواجدهم العملى وتبرير النمو الوظيفى لمؤسساتهم من خلال كم إنجازات ينسبونه إلى المنظمات الأهلية التى يشرفون عليها. وهكذا فعندما ترفع القيادة السياسية شعاراً حول تحقيق الأمن الغذائى ينبرى الجميع كل في قطاعه ليثبت للقيادة السياسية أنه الأكثر تمشياً مع توجهاتها طلباً للترفيع أو على الأقل تثبيت أوضاعه، ومن ثم تصدر التوجهات المركزية من مسئولى الوزارات والأجهزة إلى مسئوليها المحليين بسرعة الاستجابة لتوجهات القيادة السياسية وإقامة مشروعات لإنتاج الدواجن أو الثروة الحيوانية أو الصوب الزراعية على سبيل المثال؛ فتندفع التعاونيات

وجمعيات تنمية المجتمع والمجالس المحلية ومراكز الشباب في سباق محموم تغذيه سياط التعليمات الفوقية من جهة وتؤجج اندفاعه في تحقيق المنافع الذاتية والفئوية من جهة أخرى في إقامة وتشييد هذه المشروعات دون روابط تخطيطية منسقة فيما بينها بالرغم من أن جميعها تمارس نشاطها في حدود مجتمع ريفى صغير نسبياً، فتكون المحصلة غالباً مشروعات تولد ميتة لا تتوافر لها أسباب البقاء والاستمرار فضلاً عن أسباب النجاح الاقتصادى ذاته.

وتكشف هذه الأوضاع وغيرها الحاجة الماسة إلى تغييرات واسعة في هذه المنظمات الأهلية حتى تستطيع أداء دورها الجوهرى كأوعية اجتماعية لحشد وتعبئة وتنظيم جهود أبناء المجتمع في سبيل التنمية الريفية، مثل هذه التغييرات التى يجب أن تشمل- على الأقل- النواحى التالية:

أولاً: بلورة أدوار اجتماعية، متفق عليها لكل من هذه المنظمات الأهلية، تتناسب مع الأغراض أو الأهداف الاساسية التى تكونت لتحقيقها، مثل هذه البلورة يمكن أن تنتهى إلى تقسيم أو تخصيص للعمل يؤدى إلى أن يكون إنشاء وإدارة المشروعات التنموية الاقتصادية ذات العائد المالى هو مسئولية الجمعيات التعاونية، وأن يكون إنشاء وإدارة المشروعات التنموية الاجتماعية، أى غير ذات العائد المالى هو مسئولية جمعيات تنمية المجتمع المحلى، وأن يكون العمل القطاعى مع الشباب أو مع المرأة هو مسئولية الأندية الريفية والنسائية في إطار تثقيفى وترويحى، وأن يكون الدور الرقابى والإشرافى والتنسيقى بين مختلف الأنشطة التنموية من خلال الخطة المحلية للتنمية الريفية هو مسئولية المجالس المحلية، وأن يصبح حساب أو صندوق الموارد المحلية هو المصدر الأساسى لتمويل مختلف الأنشطة التنموية المحلية بمختلف أشكالها.

ولعل من أوجب النقاط التى تساعد على تنسيق العمل التنموى المحلى هى ضرورة وجود لجنة للتنمية المحلية تضم ممثلين لكافة المنظمات الشعبية القائمة في نطاق القرية يمكن من خلالها أن تطرح كل منظمة إمكانياتها ومقترحاتها، ومن ثم يسهل بناء خطة محلية للتنمية الريفية تتضمن أدواراً متناسقة ومتكاملة لمختلف المنظمات العاملة بالقرية، ويمكن أن تكون هذه اللجنة إحدى اللجان الرئيسية للمجلس المحلى المنتخب كى يضمن بها استقراراً تنظيمياً.

ثانياً: تأكيد الطبيعة الديمقراطية للعمل الشعبى في هذه المنظمات بما يحقق شعبية فعالة في جهود التنمية بكافة مراحلها. ولعل من أهم جوانب هذا التأكيد للطبيعة الديمقراطية العمل على ألا تكون هذه المنظمات الشعبية مجرد تنظيم للصفوة أو النخبة ذات القوة والنفوذ

ويقومون، كدائرة ضيقة ومحدودة، بتقرير شئونها ويتحملون وحدهم تبعات العمل ومتابعته في غياب أو تغييب للقواعد الشعبية العريضة لتلك المنظمات. وهو ما يتطلب توسيع دائرة المشاركة من خلال لجان للأنشطة المختلفة في كل منظمة تضم بعضاً من النخبة القائدة ممثلة في أعضاء مجالس الإدارة جنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين من الأفراد العاديين في المنظمة من غير أعضاء مجلس الإدارة. إن هذا يتضمن أن تكون عضوية لجان النشاط في الجمعيات التعاونية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى والأندية الريفية، بل والمجالس المحلية مفتوحة أمام مشاركة الأفراد العاديين من أعضاء التعاونية أو جمعية التنمية أو النادى أو ناخبى المجلس المحلى. وقد يبدأ هذا التحول من خلال النخبة القائدة ذاتها بأن تضم إلى عضوية اللجان الفرعية للنشاط من ترى أو تتوسم فيهم الأهلية لذلك من بين أفراد المنظمة العاديين، وفي مرحلة تالية قد يصبح انتخاب أعضاء هذه اللجان يتم من خلال القاعدة العريضة لأعضاء المنظمة هو أساس اختيارهم، وهو مايستكمل بأن يكون المقررون أو الرؤساء المنتخبون لهذه اللجان هم مباشرة الذين يتكون منهم مجلس إدارة المنظمة.

وإذا أخذنا مثالاً واحداً للفكرة السابقة، فإننا يمكن أن نجد الجمعية التعاونية الزراعية في القرية تضم لجاناً مختلفة مثل لجنة الميكنة، ولجنة توزيع مستلزمات الإنتاج ولجنة التسويق، ولجنة الدورة، ولجنة التمويل والاقتراض وهكذا، ويمكن أن تتشكل كل لجنة من ٥ – ٧ أعضاء، وبالتالى تصبح القاعدة المشاركة بشكل مباشر في إدارة الجمعية التعاونية أوسع نسبياً وتشمل ٢٥ – ٣٥ عضواً وليس فقط ٥ – ٩ أعضاء إذا ما اقتصرت عضوية هذه اللجان على أعضاء مجالس الإدارة فحسب كما هو الحال الراهن.

ولعل فكرة انتخاب أعضاء اللجان من القواعد مباشرة تساعد على مواجهة مشكلة غياب المعايير الموضوعية لدى الناخب عندما يطلب منه المفاضلة بين المرشحين العديدين لشغل عدد صغير من مقاعد مجلس الإدارة في المنظمة. فالناخب المستنير سوف يسائل نفسه عن ماهية الأدوار والمهام والوظائف التى سيقوم بها من ينتخبه، ثم يقارن بين هذه الأدوار والمهام وبين خصائص وقدرات المرشحين، وأخيراً يختار أكثرهم تمتعاً بالخصائص والقدرات الأكثر ملائمة للأدوار والمهام. غير أن تعدد وتنوع المهام والأدوار والمسئوليات المنوطة بمن يتم انتخابه تخلق بالتالى مشكلة تعدد وتعقد الخصائص والمواصفات المطلوب توافرها في هذا الشخص وهو ما يربك الناخب ويشتت طاقته وبالتالى يفقده إلى حد كبير فرصة إعمال أو الأخذ بالمعايير الموضوعية فلا يتبقى أمامه إلا الاختيار غير الموضوعى الذى قد يقوم على العلاقات

الشخصية والقرابية والجيرة التى تربطه مع المرشح أو أنصاره. أما عند اختيار المرشح لعضوية لجنة معينة فإن الأدوار تصبح أكثر تحديداً ووضوحاً، ومن ثم تصبح المواصفات المطلوبة في المرشح أكثر بلورة وتركيزاً فيسهل نسبياً على الناخب الاعتماد عليها في اختياره الموضوعى بين المرشحين. بالإضافة إلى توسيع قاعدة عضوية لجان الأنشطة بالمنظمة الشعبية، فإنه ينبغى أن تعقد كل لجنة مؤتمرات نوعية محلية يحضرها الأعضاء العاديون المعنيون بهذا النشاط المتخصص بصورة دورية، وهنا يصبح المؤتمر النوعى محدد الموضوع بطبيعته وليس مؤتمرا لمناقشة كل شئ فلا يصل إلى أى شئ.

ولعله من المفيد أيضاً في تدعيم الطبيعة الديمقراطية في المنظمات الشعبية أهمية رفع كفاءة أسلوب توفير المعلومات وتيسير تدفقها بما يتيح لأعضاء المنظمة أن يكونوا على علم بما يجرى فيها من أمور وتبسيط هذه المعلومات وخاصة المتعلقة بالرقابة المالية مثل التقارير الملحقة بالميزانيات العمومية والحسابات الختامية بما يتناسب مع المستوى الثقافى السائد في الريف. الأمر الذى يسمح بفرصة حقيقية أمام أعضاء المنظمة لمناقشة نتائج أعمالها وتقييم إنجازات المسئولين عنها.

ثالثاً: بلورة علاقة المنظمات الشعبية بالجهات الحكومية التى تراقب وتشرف وتوجه هذه المنظمات في شكل تنسيقى موحد تختفى معه الاختلافات القائمة بين توجهات الجهات الحكومية على المستوى المحلى وما تخلقه من صعوبات في التكامل بين الأنشطة التنموية. وهو ما يمكن التغلب عليه بإيجاد جهة حكومية واحدة على مستوى الإقليم أو المحافظة تقوم بمهام الرقابة والإشراف والتوجيه للمنظمات الشعبية في المحافظة وينبغى أن تضم أعضاء فنيين متخصصين من العاملين حالياً في مديريات التعاون والشئون الاجتماعية وشئون المجالس المحلية، وأن وحدة هذه الجهة وبالتالى توحيد قيادتها الحكومية سيخلق بالضرورة فرصاً أفضل لتكامل أنشطة المنظمات الشعبية على المستوى المحلى، ويمكن أن تنتهى هذه الجهة مركزياً في شكل وزارة دولة للمنظمات الشعبية تطويراً لوزارة الإدارة المحلية تجمع داخلها الخبرات الحكومية العليا تحت توجيه سياسى موحد من قبل وزير واحد. وبرغم بساطة هذا الرأى ومنطقيته فإن المتوقع أن تثير الأجهزة البيروقراطية اعتراضات متنوعة لعرقلته لما يترتب عليه من تصفية لكثير من أوضاعها الوظيفية المتميزة بغض النظر عن مدى ملاءمتها لحقيقة الدور الحكومى الذى يجب أن يكون متسقاً ومتناغماً في علاقته مع مختلف المنظمات الشعبية كى يدفعها بالتالى إلى تحقيق التكامل المرغوب في جهودها التنموية.

***

حركة الجهود الذاتية فى الريف
حالة الدقهلية

عبد المعطى طه عبد الكريم*

مقدمة البحث

إذا كانت حاجة المجتمع اليوم أصبحت ماسة إلى تدارس دور التنمية الشعبية، فلابد أن نسلط الضوء على جانب من أهم جوانب عملية التنمية الشعبية وهو دور الهيئات الأهلية فى هذا المجال ، والتى سار دورها جنباً إلى جنب بجوار الدور الحكومى، بل كان فى الكثير من الأحيان أسبق وأقدر من الدور الحكومى ، ويبقى أن يكون واضحاً منذ البداية أن قضية التنمية الشعبية قد تشعبت إلى جوانب الحياة ، حتى أكدت منظومة التنمية الشاملة من خلال الجمعيات الأهلية.

وإذا كنا بصدد دراسة موضوعية عن تجربة قرية (المقاطعة) دقهلية فلابد أن نضع فى الاعتبار البعد التاريخى لهذا الجهد الشعبى والذى تحقق من خلال قيادات طبيعية قد يعوزها العلم ولا يعوزها الانتماء والعطاء والفهم . وتأكد دائما أن بذل أقصى جهد ممكن يحقق أعلى قسط من العائد فى قضية التنمية .

ويكفى أن نعطى نتائج التنمية الشعبية فى (المقاطعة) من خلال الأرقام الآتية :-

(١) فى مجال المشروعات الصناعية والحرفية نفذت مشروعات أهلية بقيمة : ٣٠٠ر١٥٥ر٤ جنيه تحقق عائدا سنويا قدره ٣٠٠ر١٤٠ر١ جنيه.

(٢) فى مجال المشروعات المنفذة بالمشاركة الشعبية لأهل القرية: مشروعات قيمتها

* رئيس جمعية تنمية المجتمع المحلى بقرية المقاطعة - دقهلية.

٤٥٫٠٠٠ر٤ جنيه فى مجال الخدمات قيمة الجهود الذاتية للمواطنين .

(٣) فى مجال مشروعات الثروة الحيوانية والمناحل والثروة الداجنة نفذت مشروعات أهلية بقيمة المشروعات ٧٫٢٤٠٫٠٠٠ر جنيه ، وجملة العائد لهذه لمشروعات ٢٫٤٦٢٫٠٠٠ر جنيه سنويا .

والمقاطعة إحدى قرى جمهورية مصر العربية وتقع فى جنوب شرق مركز السنبلاوين محافظة الدقهلية ويرجع تاريخ أول تجمع بشرى لقرية المقاطعة إلى مايقرب من خمسمائة عام ويصل عدد سكانها مايقرب من ٢٥٠٠٠ نسمة والنشاط الرئيسى للسكان بها هو الزراعة حيث تبلغ مساحة الأرض الزراعية بها ٣٠٠ فدان .

ولقد بدأ التعليم بقرية المقاطعة مع إنشاء مدرسة المقاطعة الأولية عام ١٩٠٢ وتطور التعليم بها حتى وصل الآن إلى عدد ٦ مدارس ابتدائية ، ٣ مدارس إعدادية ومدرسة ثانوية عامة وثلاث مدارس فنية (صناعى بنين ، صناعى بنات ، تجارى) ومعاهد أزهرية (ابتدائى - إعدادى - ثانوي)، رياض أطفال عدد ٢ إحداهما تابعة لجمعية تنمية المجتمع المحلى والأخرى تابعة لوزارة التعليم.

المقاطعة قرية جاذبة لأبنائها لأنها مستكملة الخدمات والمرافق ، ويمارس أبناؤها العمل فى مجالات إنتاجية مختلفة بجانب النشاط الرئيسى لأهلها، وهو الزراعة حيث يقوم أبناؤها بإدارة كافة المرافق والخدمات والمصالح الحكومية بها من مستشفيات ومدارس وإدارات وغيرها .

كما توجد مشاريع إنتاجية أهمها مشاريع التريكو والنسيج والملابس الجاهزة ، وتربية الثروة الحيوانية ومزارع الدواجن والمناحل.

ولقد كانت المشاركة الشعبية فى التنمية دائما بها قائمة فى جانبها الأعظم من خلال المنظمات الأهلية حيث كانت بداية العمل الاجتماعى المنظم منذ ما يقرب من نصف قرن حيث أنشئت جمعية الإصلاح الريفى عام ١٩٤٤ م وسجلت تحت رقم ١٢ على مستوى المملكة المصرية فى ذلك الوقت.

وقد كانت هذه البداية المبكرة هى التى ساهمت فى ترسيخ مفاهيم العمل الأهلى العام حيث تطورت أشكاله حيث أصبحت جمعية المركز الاجتماعى عام ١٩٥٠ م وكانت امتداداً لجمعية الإصلاح الريفى، والتى أنشىء من خلالها العديد من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ثم تطورت إلي جمعية تنمية المجتمع عام ١٩٦٦ م التى مازالت تؤدى دورها حتى الآن .

ولقد أقامت الجمعية العديد من المشروعات الإنتاجية مثل : مصنع الكليم والسجاد، ومشغل لتدريب الفتيات على أعمال الخياطة وأعمال الإبرة والملابس ٠ وكذلك إنشاء منحل لإنتاج عسل النحل والطرود وإدارة وتنظيم مشروع الأسر المنتجة ٠

وفى المجال الاجتماعى أولت الجمعية رعايتها لهذا الجانب، فقد أنشأت داراً نموذجية للحضانة ونادياً نسائياً يهدف إلى إكساب المرأة الريفية المهارات والخبرات اللازمة والتى من خلالها يمكن تحقيق زيادة فى دخلها وزيادة فى دخل أسرتها ٠

ثم أقامت داراً للمناسبات يستفاد منها فى الأغراض الاجتماعية والثقافية المختلفة٠

ويرجع نجاح العمل الشعبى من خلال تطور منظماته الأهلية بقرية المقاطعة التى وصلت إلى مصاف المدن حتى تم ترسيخ مفهوم العمل الجماعى والتطوعى من خلال قيادات طبيعية تمارس دورها الواعى بتفاعل حى مع أهل القرية التى بلغت مساهماتها المادية ٤٫٤٥٠٫٠٠٠ جنيه خلال الفترة من (١٩٧٢ إلى ١٩٩٣) أى خلال واحد وعشرين عاما ٠ ومرفق جدول الجهود الذاتية (رقم ١١) تحقيقا لصالح الارتقاء بمستوى معيشة أهل القرية ولصالح المجتمع المحلى٠

نبذة تاريخية عن المشاركة الشعبية:

يرجع تاريخ المساهمة الشعبية فى العمل العام لقرية المقاطعة خلال خمسين عاماً إلى تاريخ إنشاء التجمع السكانى لقرية المقاطعة وحاجاتهم إلى تحقيق مستوي ملائم من الخدمات التى تمس حياتهم٠

وتطورت المساهمة الشعبية واتخذت شكلا منتظماً بداية من إنشاء جمعية الإصلاح الريفى عام ١٩٤٤ والتى جمعت جهود الأهالى ونظمت أفكارهم وحشدت مساهماتهم وسجلت هذه الجمعية تحت رقم ١٢ على مستوى المملكة المصرية وكانت تابعة لمصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية ، وتعتبر أول جهد شعبى عام ومنظم فى قرية المقاطعة٠

ومع تطور حاجة أهالى المقاطعة إلي إنشاء جمعيات تخدم مجالات أوسع أشهرت عام ١٩٥٠ جمعية المركز الاجتماعى والتى تطورت إلى جمعية تنمية المجتمع والتى أشهرت عام ١٩٦٦ م ، وأنشىء من خلالها العديد من المشروعات التى تخدم مصالح أعضائها ومصلحة المجتمع والارتقاء بمستوى أفراده ، وأنشىء كذلك العديد من الجمعيات التى تكاملت أدوارها مع دور جمعية تنمية المجتمع وكان منها الجمعية التعاونية الزراعية، والجمعية التعاونية للثروة

الحيوانية ، وجمعية الحج والعمرة ، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم، وجمعية موظفى الحكم المحلى الاستهلاكى ، وجمعية أبناء المقاطعة الفئوية لعمال الزراعة.

وقد ساهم أهالى المقاطعة بجهودهم الذاتية فى إنشاء المؤسسات التى تخدم مصالح أبنائها مثل إنشاء مركز للشباب ، وناد نسائى ، ولجنة للخدمة العامة، وغير ذلك من المؤسسات التى تساهم فى تقدم مجتمع القرية.

وإذا استعرضنا المجالات والإنجازات التى كان لها الأثر الكبير من خلال المشاركة الشعبية للمنظمات الأهلية السابق ذكرها فى المجالات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية خلال نصف قرن (١٩٤٤-١٩٩٤) نجد :

أولاً: مجال الخدمات الاجتماعية :

كانت البداية المنظمة للعمل الاجتماعى العام والذى استطاع أن يجمع المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية من خلال جمعية الإصلاح الريفى والتي أنشئت عام ١٩٩٤ واستمرت تؤدى دورها لمدة ست سنوات وإذا استعرضنا الخدمات التى كانت تؤديها والأنشطة المختلفة التي كانت تمارسها ودورها فى عملية التنمية ، نجد أمامنا تقريرا من تقاريرها يوضح كل ما سبق وهو : التقرير السنوى عن أعمال الجمعية عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ إبريل عام ١٩٤٧ مرفق رقم (١) يتضح مايلى :

(١) تشكيل أعضاء مجلس الإدارة بالانتخاب (ويتضح من استعراض التشكيل نوعية الأعضاء المنتخبين وتمثيلهم لمختلف العائلات + وجود مراقب للحسابات مختار من قبل الجمعية العمومية)

(٢) وجود لجان متعددة تتناول أوجه الأنشطة المختلفة للجمعية ومنها:

أ- لجنة البر والإحسان.

ب- لجنة المصالحات والشئون العمرانية

ج- لجنة الصحة.

د- لجنة الثقافة والرياضة والحفلات.

هـ - لجنة الاقتصاد والزراعة.

(٣) تزايد أعداد المشتركين فى عضوية الجمعية عاماً بعد عام (بلغ عدد المشتركين خلال العام المذكور ١١٧ عضوا مقارنة بعدد ٦١ عضوا العام السابق).

(٤) إيرادات الجمعية فى ذلك التاريخ ٤٠٩٫٦٧٠ جنيهاً مقارنة بالعام السابق ٩٦٫١٦٥ جنيهاً.

(٥) مصروفات الجمعية فى ذلك التاريخ ٣٨٥٫٥٥٥ جنيهاً مقارنة بالعام السابق ٨٣٫١٥٠.

(٦) من النشاطات التى كانت تمارسها الجمعية والمسجلة فى تقريرها مايلى :

١- القيام ببناء دورة مياه المسجد الكبير.

٢- شراء قطعة أرض لبناء الحوض الأول لسقاية المواشى.

٣- شراء ٥٠ فانوسا لإضاءة القرية صرحت لها مراقبة التموين بعدد ٢٥ صفيحة من الكيروسين لإضاءة القرية فأصبحت القرية حسب نص التقرير (تحاكى المدن فى منظرها وبهائها حتى استتب الأمن وقلت الجرائم).

٤- قيامها باستئجار دار خاصة بالجمعية عين لها فراش (عامل) لفتحها يحضر بها يوميا أمين صندوق الجمعية وسكرتيرها عضوا لجنة الصحة بالمناوبة لاستقبال الزائرين وفتح صندوق الإسعاف حيث تصرف جميع الاسعافات للفقراء مجانا وللمشتركين بثمن الشراء.

٦- قيام الجمعية بتكفين الموتى من الفقراء ومساعدة المحتاجين مساعدة مجدية.

٧- قيام الجمعية بدفع إيجار المنزل المخصص لمدرسة البنات الأولية والتي افتتحت عام ١٩٤٦ وهى المدرسة الأولية رقم ٢ بالقرية.

٧- بمناسبة شهر رمضان المعظم قامت الجمعية بإطعام مائتين من فقراء القرية.

٨- قيام الجمعية بإصلاح الطرق وبناء القناطر فى مدخل القرية مما يمكن سيارة الأمنيبوس من الدوران بالقرية فسهلت المواصلات للمواطنين.

٩- إحياء ذكرى ليلة المولد البنوى الشريف ومد الموائد للفقراء وتوزيع الصدقات على ثمانين عائلة فقيرة.

١٠- قيام الجمعية بإحضار كمية من الكتاكيت المنتقاه بلغت ٤٠٠ كتكوت لجهورن ومثلها فيومى من معمل التفريغ بأنشاص وزعت الجمعية منها ١٠٠ كتكوت على الفقراء.

١١- إصلاح جرادل الحريق وشراء جرادل حريق جديدة.

١٢- شراء اللوف والصابون وتوزيعها على الفقراء للاستحمام وغسل ملابسهم.

من الاستعراض السابق للنشاطات واهتمامات جمعية الإصلاح الريفى يتضح مدى الجهد المبذول والدور الهام والمؤثر الذى قامت به الجمعية فى تنمية المجتمع المحلى بقرية المقاطعة.

ومع تطور حاجة أهالى المقاطعة وتنوع المجالات التى تحتاجها التنمية المحلية ، والحاجة إلى

إطار جديد يستوعب المشاركة الشعبية فى التنمية أنشئت جمعية المركز الاجتماعى عام ١٩٥٠ م كتطوير لنشاط جمعية الإصلاح الريفى ، وبالفعل استكملت جمعية المركز الاجتماعى دورها : الاجتماعى – الاقتصادى – الإنتاجى – الصحى – الرياضى.

ويمكن إعطاء نموذج لنشاط الجمعية خلال هذه الفقرة من خلال محضر مجلس الإدارة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٠/٨/١٧ وأهم ما جاء فى جدول أعمال الجلسة المذكورة (مرفق رقم ٢) مايلى:

(١) انتخاب أعضاء ورؤساء اللجان المختلفة.

(لجنة الصحة والشئون العمرانية ، لجنة البر والإحسان ، لجنة المصالحات، لجنة المشتريات ، لجنة الاقتصاد والزراعة ، لجنة الثقافة والرياضة) ويتضح تنوع نشاط اللجان وزيادة عددها واتساع مجالات نشاطها.

(٢) من نشاط لجنة الصحة والشئون العمرانية :

شراء عدد ٦ براميل جامكسان لتعفير المنازل.

شراء عدد ٥ جالون فنيك.

شراء عفارات ظهر ورشاشة.

تصليح طلمبات المياه الجوفيه.

شراء أدوية غير موجودة بالصيدلية.

عمل نموذج لفانوس إضاءة وعمل مناقصة وشراء كيروسين الإضاءة.

المساهمة فى ترميم دورة مياه الجامع الوسطانى.

ب- من نشاط لجنة الزراعة.

شراء رشاشة ظهر.

شراء ٣ كيلو باريمول.

شراءة شيكارة قاتل سوس.

شراء كيلو فوسفيد زنك.

شراء ١٠ أرطال سلفات نيكوتين.

شراء صوف للكليم.

ج- من نشاط لجنة الثقافة والرياضة.

قيام الجمعية بتأسيس النادى.

شراء أدوات الالعاب لفرق النادى.

اشتراك اللجنة فى جريدة الاهرام ومجلة الهلال ومجلة الدكتور.

زيادة مرتب عمال النظافة وعامل الإضاءة (لاحظ وجود عمال نظافة للقرية).

ومن مجالات عمل جمعية المركز الاجتماعى والتى يتضح تنوعها وتوسع مجالاتها نلاحظ مايلى :

١- قيام لجنة الثقافة بتأجير أفلام سينمائية (التصديق على صرف مبلغ خمسة جنيهات من لجنة الثقافة لتأجير أفلام سينمائية ترسل بشيك باسم حضرة صاحب العزة مدير عام مصلحة الفلاح) محضر مجلس الادارة رقم ٣ لسنة ١٩٥١.

ب- قيام مجلس الادارة بصرف أجر الطبيب وذلك بشيك مستحق على البنك على أن يقوم أمين الصندوق بتحصيل قيمة الكشف فى العيادات الخارجية بواقع ثلاثين قرشا (٣٠ قرشا) على كل فرد متردد، يخص الجمعية منها عشرة قروش والباقى حق الطبيب (محضر مجلس الادارة رقم ٨ لسنة ١٩٥١).

ج- شراء مساحة عدد ٢ فدان لإقامة بناء المركز الاجتماعى وذلك من خلال المشاركة الشعبية فى مشروع بناء المركز الاجتماعى بواقع ٢ جنيه (جنيهين) عن كل فدان (محضر مجلس الادارة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢).

د- موافقة الأعضاء على إحضار الطلائق المعارة للمركز من وزارة الزراعة وتعيين عامل كلاف لها يتقاضى مكأفاة ٢ جنيه شهريا (محضر مجلس إدارة رقم ٩ لسنة ١٩٥١).

هـ- التعاقد مع طبيب بيطرى (تعاقدت الجمعية مع السيد الدكتور/ عبد المسيح وتفويض لجنة الاقتصاد بالتعاقد معه (محضرمجلس بإدارة رقم ٤ لسنة ١٩٥٥).

وقيام الجمعية بالتقدم بطلب الترخيص بادارة صيدلية المركز الاجتماعى (محضرمجلس إدارة رقم ٤ لسنة ١٩٥٦).

ز- قيام أعضاء الجمعية فى المشاركة فى العمل الوطنى والاستعداد للكفاح ضد المستعمر (قرار لمجلس إدارة جمعية المركز الاجتماعى بإرسال تلغراف شكر وتأييد للسيد رئيس الجمهورية على عمله الجليل بتأميم شركة قناة السويس وصموده أمام المستعمر الغاشم ونحن جميعا - شيوخا وشبابا - مستعدون للكفاح وبذل الدماء فداء للوطن (محضرمجلس إدارة رقم ٤ لسنة ١٩٥٦).

ح- قيام الجمعية بافتتاح مكتب بريد أهلى تابع لجمعية المركز الاجتماعي (محضرمجلس ادارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦١).

مما سبق يتضح مدى الجهد المبذول وتنوع مجالات ونشاطات جمعية المركز الاجتماعى التى استمرت حتى عام ١٩٦٦ إلى أن أنشئت جمعية تنمية المجتمع المحلى وقد بدأت مرحلة جديدة ركزت فيها على المشاريع الإنتاجية بعد إشهارها تحت رقم ١٢٧ عام ١٩٦٦ ويمكن استعراض نشاطاتها من خلال مايلى :

المجال الانتاجى:

١- الكليم : طورت الجمعية مصنعاً لإنتاج السجاد والكليم وتدريب الصبية وكان له دور كبير فى تدريب العديد من العمال الذين اكتسبوا مهارات وخبرات هذه الصناعة وأقاموا مشاريع خاصة بهم تقدر هذه المشاريع الخاصة (الأنوال) بنحو ٢٠ مشروعا.

بالإضافة إلى الهدف الأساسى وهو تدريب وتعليم واكتساب المهارات المتعلقة بهذه الصناعة هذا بالإضافة إلى المصنع التابع لجمعية تنمية المجتمع الذى يعمل بطاقة سنوية قدرها ٢٠٠٠ متر مربع قيمتها ٣٥٠٠٠ جنيه يسوق جزء منها داخل القرية والقرى المجاورة بالإضافة إلى مايسوق بمعارض الأسر المنتجة بالدقهلية .

ب- المنحل : أنشىء المنحل عام ١٩٥١ بعدد ٤ خلايا تطورت عام ١٩٧٤ فأصبحت ٢٢ خلية ووصل الآن إلى ٨٠ خلية.

ويهدف المشروع إلى إنتاج عسل النحل وبيع طرود وإكساب أهل المنطقة الخبرة المتعلقة بتربية النحل . وبالفعل وصل عدد المناحل داخل القرية إلى ٢٥ منحلاً أهلياً بجملة ٩٠٠ خلية وذلك نتيجة الاستفادة واكتساب المعرفة والخبرة من منحل الجمعية والاستفادة من العائد المجزى لهذا المشروع .

وقد بلغ صافى إيراد مشروع المنحل بالجمعية حوالى ٣٥٠٠ جنيه صافى ربح سنويا.

ج- المشغل : أنشىء المشغل عام ١٩٥٠ بهدف تدريب الفتيات على أعمال الإبرة والتريكو وإنتاج الملابس زيادة لدخول أسر الفتيات المتدربات . وقد تم تطوير هذا المشغل عام ١٩٩٢ م وذلك بإضافة ماكينات حديثة (خياطة - تريكو- سرفلة) وتعيين كوادر فنية وتنظيم دورات تدريبية لطالبات مدرسة المقاطعة الثانوية الفنية بنات تحقيقا للربط بين التعليم الفنى وخدمة البيئة وإعداد الخريجات كى تصبحن قوى إنتاجية حقيقية وإيجاد فرص عمل لهن.

ويقوم المشغل بتدريب الفتيات المتسربات من التعليم فى المجالات السابقة ، وتقوم الجمعية بالمساعدة فى تسويق المنتج من هذا المشروع لأهالى القرية والقرى المجاورة ومعارض الأسر

المنتجة بالدقهلية .

د- الأسر المنتجة:

تقوم جمعية تنمية المجتمع بدور مهم فى هذا المجال بترشيح الأسر المحتاجة والتى يمكنها القيام بعمل إنتاجي واختيار نوع النشاط الذى يناسبها ويمكن لها أن تقوم به من بين مجالات عديدة متاحة منها :

مشروع تربية الأغنام والثروة الحيوانية.

ماكينات الخياطة

خامات الكليم

مشروع تربية الدواجن

أدوات نجارة

مشروع مصنوعات الجريد

مشروع صناعة الاحذية

وقد بلغت قيمة مشروعات الأسر المنتجة خلال العشر سنوات الاخيرة مبلغ (٥ر٧٦٠٠٧ جنيه) وتقوم الجمعية بمتابعة هذه الأسر والإشراف على مشروعاتها والقيام بدور مهم لمساعدة هذه الأسر فى تسويق منتجاتها.

المجال الاجتماعى:

(١) دار الحضانة: تم تشغيل دار الحضانة منذ عام ١٩٥٠ مع بداية جمعية المركز الاجتماعى ، وتم تطويرها عام ١٩٩٠ إلى حضانة حديثة المبنى والأثاث وبها حديقة طفل . وتشمل الحضانة ٥ فصول ، وتم إمدادها بالخبرات الفنية اللازمة ، وكذلك تم تزويدها بالأجهزة والأدوات والألعاب اللازمة حتى أصبحت داراً نموذجية.

وهى تستقبل الأطفال من سن ٣ سنوات وحتى ماقبل دخول المدرسة الابتدائية ويبلغ عدد الأطفال بها ١١٧ طفلاً وتبلغ الإعانة السنوية للحضانة ٥٠٠٠ جنيه ومتوسط الاشتراكات السنوية ٤٥٠٠ جنيه بإجمالى قدره ٩٥٠٠ جنيه إلى جانب التبرعات العينية .

ب- النادى النسائى : أنشىء النادى النسائى فى ظل جمعية المركز الاجتماعى عام ١٩٥٢ بهدف إكساب المرأة الريفية المهارات والخبرات والتدريب على أعمال التعليب والتجفيف والتصنيع الغذائى.

ويعد النادى النسائى حالياً كوحدة إنتاجية لإنتاج العصائر والمربات وتجفيف الخضروات . ويقوم النادى بإعداد الوجبات الغذائية المقدمة لأطفال الحضانة . كما يقوم النادى النسائى بتنظيم رحلات متنوعة لزيارة المناطق السياحية والأثرية وكذلك رحلات ترفيهية إلى شواطىء مصر المختلفة ، ويقوم النادى بفتح فصول لمحو أمية الفتيات والسيدات الريفيات بالإضافة إلى قيامه بإعداد ندوات تتعلق بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والإشراف اليومي على دار الحضانة.

(ج) دار الضيافة والمناسبات:

تم البدء فى إنشاء دار المناسبات عام ١٩٨٢ على مساحة ٤٠٠ متر مربع ، تم بناؤها بالجهود الذاتية الخالصة لأهالى القرية ، وتم تشطيبها على مستوى جيد ثم فرشها بالأثاث المناسب وتقوم هذه الدار بدور مهم فى المجال الاجتماعى والثقافى على حد سواء . فتقام بها جميع المناسبات الاجتماعية (واجبات العزاء والأفراح) بأجر رمزى يتساوى فيه الجميع ويعود هذا العائد على الدار بالتطوير إلى الأفضل . وكذلك تقام بها جميع الندوات واللقاءات الثقافية والدينية.

وبلغت تكاليف إنشاء الدار وتأثيثها أكثر من ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه.وتعد دار الضيافة والمناسبات فى المقاطعة صرحا حضاريا ومفخرة مشرفة لجميع أهالى المقاطعة.

المجال الثقافى:

تقوم جمعية تنمية المجتمع بالمقاطعة بدور مهم فى تقديم الخدمات الثقافية حيث تقوم بتنظيم الندوات والمحاضرات فى مختلف المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والصحية والزراعية وغيرها .

فى مجال النشاط الدينى : تقيم الجمعية احتفالا سنويا بذكرى المولد النبوى الشريف وإحياء ليالى شهر رمضان المبارك وتنظيم مسابقات فى حفظ القرآن الكريم.

وفى مجال اهتمام الجمعية بالنشاط الثقافى : أقامت الجمعية مكتبة عامة يتردد عليها أبناء القرية، وتنظم مسابقات ثقافية وأدبية (شعر – زجل –قصة– مسرحية) بالتنسيق مع مركز النيل للإعلام بالإضافة إلى ثقافة وتربية الطفل بالتعاون مع بيت ثقافة المقاطعة الذى أنشىء عام ١٩٧٩ ليؤدى دورا عريضا وفعلا فى نشر الثقافة ويعتبر أول بيت ثقافة يقام فى قرية على مستوي ريف الدقهلية.

كما تقيم الجمعية العديد من الندوات التى تخدم مختلف المجالات والأهداف القومية فى المقاطعة بالاشتراك مع جامعة المنصورة ، ومديريات الثقافة والتعليم والزراعة والصحة والطب البيطرى وغيرها من الجهات التى تؤدى خدمات تتصل باهتمامات جمهور القرية . ومن النماذج المشرفة للندوات التى أقامتها جمعية المجتمع فى دار الضيافة والمناسبات مايلى :

(١) التنمية الريفية فى القرية المصرية : عقدت عام ١٩٨٥ بحضور محافظ الدقهلية وعميد كلية حقوق المنصورة ولفيف من المهتمين بهذا المجال.

(ب) التلوث وصحة البيئة : عقدت فى عام ١٩٩٠ بحضور أساتذة من جامعة المنصورة وحماية البيئة وباحثين من الطاقة الذرية بأنشاص .

(ج) التطبيق العملى حول استخدام الأعلاف غير التقليدية : عقدت عام ١٩٩٣ م بحضور رئيس قسم الإنتاج الحيوانى بكلية زراعة المنصورة ومديرية الطب البيطرى بالدقهلية بالاشتراك مع مركز النيل للإعلام .

(د) برنامج التنمية الزراعية الشاملة بمحافظة الدقهلية عام ١٩٩٣ بحضور الدكتور رئيس جامعة المنصورة والمهندس رئيس المجلس المحلى بالدقهلية والسيد/ سكرتير عام الدقهلية وأساتذة الجامعة والجهات التنفيذية وممثلى مؤسسة " فريد ريش ناومان الألمانية" (مرفق رقم ٣).

دور الجمعيات الأهلية فى قضية التنمية الشعبية بقرية المقاطعة .

(١) جمعية تنمية المجتمع ودورها فى حل مشكلات البيئة:

برزت مشكلة الصرف الصحى بالقرية كأخطر المشاكل التى تهدد صحة الإنسان والبيئة وتدمر ثروة أهل القرية المتمثلة فى مساكن القرية التى تعددت طوابقها وزادت كتلتها وذلك بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية وعدم قدرة السكان على تصريف مخلفات الصرف الصحى .

وأمام هذا الخطر الحقيقى بيئيا وصحيا واقتصاديا كان إحساس المواطنين بالمشكلة كبيراً ، وكان لجمعية تنمية المجتمع الدور الأكبر فى تنظيم المشاركة الشعبية فى مواجهة هذا الخطر مع معرفتهم بأن دور الدولة فى هذا المجال قاصر إلى حد كبير ، فقد تم تشكيل لجان شعبية

لوضع الخطوت العملية لمقابلة هذه المشكلة وقامت هذه اللجان بالاتى :-

(١) الاتصال بجهاز بناء وتنمية القرية بوزارة الإدارة المحلية ومحافظة الدقهلية وعرض المشكلة عليهم ودراسة حلولها .

(٢) عمل دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع الصرف الصحى بالقرية من خلال أحد بيوت الخبرة المتخصصة .

(٣) التحرك فى اتجاه تنظيم مشاركة الأهالى فى المشروع من خلال البدء فى شراء مساحة ٣ أفدنة لازمة لإقامة المحطة الرئيسية وكذلك محطتى الرفع اللازمتين للمشروع بمساحة ٥٠٠م لكل محطة .

وتم تحديد أسلوب جمع التبرعات والمشاركة الشعبية من خلال معايير وأسس اتفق عليها كما هو متبع فى كافة المشروعات الشعبية التى نفذت بالقرية (مرفق رقم ١٠).

أولاً: فتح حساب خاص بالمشروع فى بنك القرية خصص لهذا الغرض (حساب رقم ٤٧).

ثانياً: أن تتم المشاركة على أساس عدد الشقق فى كل مسكن من مساكن القرية .

ثالثاً: أن يقوم القادرون بسداد قيمة مساهمات غير القادرين كمشاركة اجتماعية وإنسانية لضمان اشتراك الجميع .

رابعاً: عمل لائحة خاصة بالمشروع وتم اعتمادها من المجالس المحلية بمختلف مستوياتها وتم بالفعل جمع المبلغ اللازم وتم شراء مساحة الأرض اللازمة للمشروع بمبلغ مقداره ٢٩٨٥٠٠ جنيه فقط (مائتان وثمانية وتسعون ألفا وخمسمائة جنيه مصرى).

وتم التبرع بالأرض للوحدة المحلية تمهيداً لإقامة المشروع (مستند رقم ٤) ومازالت الدولة حتى الآن تؤجل عاما بعد عام القيام بالدور الذى تعهدت القيام به وهو البدء فى المشروع مع استمرار مساهمة الأهالى فى تكاليف المشروع بنسبة ٢٥٪ من إجمالى التكاليف.

ب- دور جمعية تنمية المجتمع فى المحافظة على شبكة كهرباء القرية:

فى عام ١٩٨٨ ظهرت مشكلة تهالك شبكة كهرباء القرية وتكررت حوادث سقوط الأسلاك ، مما تسبب فى الكثير من حوادث الحريق وإصابة الإنسان ونفوق الحيوان ، وأدركت القيادات الشعبية من خلال تنمية المجتمع خطورة الأمر فبادرت بوضع خطة شعبية لتجديد عاجل لشبكة الكهرباء بالقرية بأسلاك مكسية وعوازل صينى جديدة وكلسونات وحوامل حديدية وشراء قطعة أرض لبناء حجرة لمحول جديد . وقد بلغت التلكفة الكلية لهذا المشروع ٨٦٠٠٠ جنيه جهودا ذاتية من الأهالى .

(٣) دور جمعية تنمية المجتمع فى مجال الاهتمام بالصحة:

من المجالات التى حظيت بالمشاركة الشعبية من خلال المنظمات الأهلية بقرية المقاطعة مجال الصحة ، وقد كانت المشاركة أوضح ما يكون، لما لها من أهمية قصوى ، ونرى ذلك من خلال الآتى:

أ- وفرت جمعية المركز الاجتماعى الأهلية بالمقاطعة مبنى خاصاً بالخدمة الصحية أقيمت به الوحدة الصحية الريفية منذ عام ١٩٥٢.

ب- وفرت جمعية المركز الاجتماعى مقراً لإقامة مركز لرعاية الأمومة والطفولة بالقرية يمارس نشاطه منذ عام ١٩٥٥.

ج- وفرت جمعية تنمية المجتمع مقرا لوحدة مكافحة الملاريا بالقرية تمارس نشاطها منذ عام ١٩٦٦ .

د- كانت المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية (جمعية تنمية المجتمع) لها الفضل فى العمل على تطوير الخدمة الصحية بالقرية من وحدة صحية ريفية بها طبيب واحد " ممارس عام غير متخصص" إلى مستشفى مركزى به عشرات الأسرة والأطباء المتخصصين ، فقد عبأت الجهود الشعبية والتى أسفرت عما يلى :-

شراء أرض لإقامة المستشفى بمساحة ٨٤٠٠ م من خلال تبرعات ومساهمات شعبية تلقائية وذلك عام ١٩٧٦م.

إقامة مبانى المستشفى بالجهود الذاتية فى معظمها حيث بلغت مساهمات الأهالى مبلغ ٧٢٠،٠٠٠ جنيه فى حين بلغت المساهمات الحكومية مبلغ ٧٨٠٠٠ جنيه لاغير .

وقد قام بالإشراف على إقامة المبنى لجنة شعبية أشرفت على تنظيم مساهمات الأهالى النقدية والعينية ومتابعة النواحى الفنية والالتزام بالمواصفات بالاستعانة بالمهندسين المتخصصين (صورة مرفقة لتشكيل اللجنة الشعبية المشرفة على إقامة هذا المستشفى) (مستند رقم ٥).

قيام أهل القرية بتوفير المعدات والأدوات الطبية اللازمة لأقسام الرمد- العلاج الطبيعى - العظام - بتكلفة ٩٠،٠٠٠ جنيه مشاركة شعبية وقامت الدولة بتجهيز باقى الأقسام بمعرفتها " صورة مرفقة رقم ٦ ".

تأكيداً للدور الشعبى فى تطوير هذه الخدمة واستكمالاً للمشاركة الشعبية لأهالى المقاطعة تم

إنشـاء جناح جديد على الفراغ المتواجد بداخل أرض المستـشفى بتكلفة ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وهذا الصرح ومافيه وحجمه وعدد أسرته يساوى مايوجد فى المستشفى الأساسى وهو الآن جاهز للافتتاح ليصبح إجمالى الأسرة فى مستشفى المقاطعة المركزى ١٧٠ سريراً.

(٤) دور جمعية تنمية المجتمع فى الاهتمام بمجال التعليم:

من أكثر المجالات التى حظيت بالمشاركة الشعبية من خلال المنظمات الأهلية لقرية المقاطعة مجال التعليم لما له من أثر فى رقى المجتمع وتنميته محليا؛ لهذا كان هذا المجال أقدم المجالات التى ساهم فيها أهل القرية لإدراكهم لدور وأثر التعليم على كافة المجالات وأنشطة المجتمع وتمثلت فى الآتى :

(١) شراء الأرض التى أقيمت عليها أول مؤسسة للتعليم بالقرية وهى مدرسة المقاطعة الأولية سنة ١٩٠٢ وأقامت المبنى عليها بالبغدادلى وتم إعادة بنائها عام ١٩٢٣ (مرفق رقم ٧).

(٢) من خلال جهود المشاركة الشعبية أقيمت مدرسة المقاطعة الابتدائية عام ١٩٥٠ وهى أول مدرسة ابتدائية تقام فى ريف السنبلاوين (مرفق رقم ٨).

(٣) قدم أهالى المقاطعة مساحة ٤٥٠٠م كجهود شعبية لإقامة مدرسة ثانوية عام سنة ١٩٧٢ وأقيم المبنى كاملاً من خلال المشاركة الشعبية بتكلفة قدرها ١٣٠٫٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠٠ جنيه مشاركة حكومية لبناء سور المدرسة.

(٤) قيام أهالى المقاطعة بالتبرع بمساحة ٢٠٠٠ متر مربع لإقامة معهد إعدادى ثانوى أزهرى بقرية المقاطعة عام ١٩٨٣ ، وكانت جميع مبانى المعهد بالمشاركة الشعبية بتكلفة قدرها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ساهم الازهر فيها بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه وتكلف الأهالى بالمبانى.

(٥) قام أهالى المقاطعة بشراء أرض لإقامة مدرسة ثانوية تجارية عام ١٩٨٢ وبلغت قيمتها (٧٠٫٠٠٠ جنيه) وأقيم المبنى على نفقة الحكومة .

(٦) قام أهالى المقاطعة بالتبرع بمساحة ٧٥٢٥ متراً مربعاً لإقامة مدرسة ثانوية فنية صناعية للبنات ، وساهم أهالى القرية فى إقامة منشآتها المختلفة بتكلفة إجمالية ..و٦٩٣ جنيه ساهمت الدولة فيها بملغ ٢٩٠٫٠٠٠ جنيه، وساهمت المشاركة الشعبية لأهل القرية خلال السنوات الماضية منذ إنشائها عام ١٩٨٥ وحتى الآن بمبلغ ٤٠٣٫٠٠٠ جنيه ومازالت مساهماتهم فى تأثيث الاقسام الفنية وعطاءاتهم لدفع مسيرة التعليم فى القرية مستمرة ومتزايدة (مستند رقم (٩).

ملحوظة: أنشئت مدرسة المقاطعة الثانوية الفنية الصناعية للبنات بقرية المقاطعة عام ١٩٨٥ فى بادىء الأمر كدار للمعلمين وكانت أول دار للمعلمين تنشأ فى قرية ثم تحولت فيما بعد إلى مدرسة ثانوية فنية للبنات.

(٧) بعد أن تم اعتماد إنشاء مدرسة صنايع ثانوية بنين بالمقاطعة تم إلحاقها على مدرسة المقاطعة الثانوية الفنية للبنات وقام أهالى القرية بجهودهم الشعبية بشراء ثلاثة أفدنة بمبلغ ١٨٠ر٠٠٠ جنيه لتنفيذ المشروع بواسطة الدولة.

هذه نماذج تمثل الكثير من المساهمات فى المؤسسات التعليمية والتربوية بالمقاطعة .

ويلاحظ أن مجال المشاركة الشعبية فى جهود التنمية المحلية بقرية المقاطعة لم يقتصر على مجال دون غيره ، فمعظم المؤسسات الخدمية والمصالح الحكومية التي تؤدى دورها لصالح أهل القرية والارتقاء بها كانت المشاركة الشعبية هى الأصل فى وجودها من خلال المساهمة فى توفير الأماكن الملائمة لها .

وتجهيزها بالاثاث ودفع إيجار المؤسسات المؤجرة مثل (مكتب القوى العاملة ، الوحدة البيطرية ، السجل المدنى ، مكتب التأمينات الاجتماعية ، مكتب التموين ، السنترال ، مكتب البريد).

دور المشاركة الشعبية

إذا كانت التنمية الشعبية بقرية المقاطعة خلال نصف قرن موضع الدراسة قد حفلت بالجهد الكثير فلا يمكن إغفال جهد أجيال الشباب وعطائهم وهم الذين استطاعوا أن يشكلوا عنصرا أصيلا فى النشاط الأهلى من خلال منظمته الأهلية فمنذ عام ١٩٤٦ ومن خلال فرع النادى التابع لجمعية الإصلاح الريفى فى ذلك الوقت والنادى الريفى التابع لجمعية المركز الاجتماعى ثم حاليا مركز الشباب المكثف التابع للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، كانت المشاركة الشعبية للشباب ثرية ومشرفة وأدخل العمل اليدوى كقيمة أصيلة ومهمة فى كل ماهو جديد على أرض المقاطعة ، فقدموا بسواعدهم مشروعات العمل اليدوى لإقامة القناطر وتوسيع مداخل القرية وغرس الأشجار ومد المواسير وإنشاء الطرق بين الأحواض الزراعية وردم البرك التى كانت منتشرة بين الكتلة السكنية وأقاموا عليها وغرسوا بها الأشجار ، كذلك قاموا بالمساهمة فى إقامة المساجد وأحواض سقى الماشية وطلاء مساكن القرية وتجميل مداخلها .

ومع ارتفاع نسبة الشباب المتعلم وإنشاء جامعة المنصورة فى أوائل الستينيات وتنفيذ

مشروع مديرى مشروعات الخدمة العامة الذى أقامته محافظة الدقهلية ومع قيام منظمة الشباب ودورها فى إبراز وتدريب القيادات الشبابية والمشاركة في مشروعات العمل المحلية والقومية والدولية وجد أبناء المقاطعة فيها أسلوب عمل جديداً فى مجال العمل الشعبي ، وساهم الشباب بجهوده فى إنشاء كل المشاريع وكان الجهد العضلى لايقل روعة عن الجهد المبذول فى العطاء المادى.

كذلك مجال البطولة والذى يشارك فيه مركز شباب المقاطعة بعضويته في الاتحادات المصرية على المستوى القومى وتقديم أبطال للمنتخبات القومية.

ونرى ثمرة جهد شبابنا فى شكل مشاريع مقامة تؤدى دورها فى كافة المجالات التى تفخر بها وكذلك عشرات من أبنائنا يحملون أعلى الشهادات فنفخر بأن من بين أبناء المقاطعة ثلاثين يحملون درجة الدكتوراه فى علوم شتى .

تأثير وجود جمعية تنمية المجتمع على الحالة الاقتصادية بقرية المقاطعة :

كان لوجود جمعية تنمية اهتمامات اقتصادية من خلال وجود مشاريع اقتصادية تابعة لها أثر كبير فى جذب انتباه القرية إلى أهمية إقامة مشاريع خاصة بهم بعد ما لمسوا نجاح المشاريع التى تدار من خلال الجمعية والتى تدر عائداً مجزياً ، تعمل فى مجال مختلف عما اعتادوه ومارسوه من قبل .

فقد أنشأ الأهالى العديد من مشاريع الثروة الحيوانية على أسس اقتصادية بأعداد تؤهلها كمشروعات متخصصة فقد ظهرت مشاريع تسمين المواشى ومزارع الألبان المتخصصة والبتلو (انظر جدول رقم ١٢)

وأقيمت مشاريع المناحل اقتداء بمشروع منحل جمعية تنمية المجتمع ووصل عددها إلى ٢٥ منحلاً تضم أكثر من ٩٠٠ خلية تنتج عسل النحل والطرود (انظر جدول رقم١٢).

كما أقيمت مشاريع الدواجن لإنتاج دواجن التسمين وأقامها أبناء المقاطعة سداً لحاجة ملحة إليها فى المنطقة ولكونها تحقق عائداً اقتصادياً مجزياً، وبلغ عدد هذه المزراع خمس مزارع تعمل بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ دجاجة (انظر جدول رقم ١٢).

ولم يغفل أبناء المقاطعة الجانب الصناعى فقد كانت بدايات اهتمامات جمعية الإصلاح

الريفى وجمعية المركز الاجتماعى بإقامة نول السجاد والكليم وشغل التريكو والإبرة هى البداية الحقيقية لإقامة ما يمكن أن نطلق عليه ، نهضة صناعية ، واهتماماً غير مسبوق على مستوى ريف مصر بالتنمية الصناعية ، فقد أنشئت مصانع النسيج الدائرى (التريكو) وبلغ عددها ٢٧ مصنعاً ومجموع آلاتها ٥٢ آلة والاستثمارات بها أكثر من ثلاثة ملايين جنيه .

كذلك أقيم العديد من ورش تجهيز الملابس وورش اللحام والحدادة ومصانع البلاط والبلاستيك والكاوتشوك.

الأدوار التى لعبتها الجمعيات الأهلية فى التنمية فى المقاطعة:

أولاً : دور الجمعية التعاونية الزراعية فى التنمية الأهلية:

يرجع تاريخ إنشاء الجمعية التعاونية الزراعية بشكلها الحالى إلى عام ١٩٥٣ وإن كانت موجودة قبل هذا التاريخ فى شكل تنظيمى يؤدى هذه المهام ومن خلال المنظمات الشعبية غير الحكومية (جمعية الإصلاح الريفى ومن بعدها جمعية المركز الاجتماعى) حيث فرضت طبيعة النشاط الزراعى وتنوعه محاصيل مختلفة لكل منها احتياجاتها .

ونرى الدور المهم الذى كان يقوم به الاخصائى الاجتماعى الزراعى من خلال عمله فى جمعية المركز الاجتماعى الأهلية ودوره فى نشر المحاصيل الجديدة والاصناف المنتقاه من البذور وعمل الندوات الإرشادية للزراع، وتطور هذا الدور واتسع انتشاره مع دور الجمعية التعاونية الزراعية والتى جمعت المزارعين لخدمة أهدافهم وهى زيادة صافى دخولهم وذلك من خلال السعى للحصول على مستلزمات إنتاجهم الزراعى من مصادرها الأساسية وبأقل الأسعار وبأفضل جودة ومساعدتهم فى تسويق محاصيلهم ونقل المعرفة والثقافة الزراعية من خلال ما توزعه من المجلات الزراعية والنشرات الإرشادية وماتنظمه من ندوات يحضرها المتخصصون.

وقد بلغ حجم العضوية بالجمعية الزراعية بالمقاطعة ٢٫١٠٠ عضو . والجمعية تخدم مساحة ٣٠٠٠ فدان حققت بفضل دورها زيادة كبيرة فى غلة الفدان مما كان له أثر كبير انعكس على زيادة دخل الأسر وتحسين مستواه .

وكان للجمعية الزراعية دور أخر لايقل أهمية عن دورها الاقتصادى فى خدمة ورعاية مصالح أعضائها ألا وهو الدور المتعلق بالناحية الاجتماعية

فمن المعروف أن العائد (صافى أرباح الجمعية) يوزع طبقا للقانون على نواح متعددة منها الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة ٠

وقد ساهم هذان البندان بالإضافة إلى البند الخاص بالعائد على معاملات جمهور الزراع المتعاملين مع الجمعية والذين تبرعوا بنصيبهم فى هذا البند منذ إنشاء الجمعية وحتى يومنا هذا فى المساهمة فى كافة المشاريع العامة التى ينعكس أثرها عليهم فى شكل إقامة المؤسسات التربوية والصحية والخدمية ، فقد ساهمت الجمعية بالدور الأساسى فى شراء الأراضى التى أقيمت عليها مدرسة المقاطعة الثانوية العامة والثانوية التجارية والمعهد الإعدادى الثانوى الأزهرى والثانوية الفنية ، حتى الأرض التى أقيم عليها مبنى نقطة الشرطة والسجل المدنى وملعب كرة القدم كان للجمعية النصيب الأكبر فى المساهمة فى شرائها٠

كذلك المساهمة فى مشروع مبنى مستشفى المقاطعة المركزى كانت الجمعية هى الدعامة الأساسية والوعاء الذى يتم من خلاله المساهمة فى جمع التبرعات على الحيازات الزراعية وعلى المحاصيل التسويقية٠

ومن الأمثلة الرائعة للجهود الذاتية : تنازل أطفال المقاومة اليدوية عن ٥٠٪ من أجورهم اليومية لتنفيذ مشروع المستشفى ٠

كذلك قامت الجمعية بدورها الاجتماعى والثقافى من خلال الاشتراك فى المجلات الزراعية المتخصصة وصحف التعاون . وساهمت فى نشر الثقافة الزراعية وإدخال محاصيل جديدة ، وكان للجمعية دور إيجابى فى زيادة الإنتاج وتنوعه٠

وقد قامت الجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٢/١٨ بإدخال أصناف الأذرة الهجين لأول مرة مغيرة بذلك أصناف الأذرة البلدية التى اعتاد الفلاحون زراعتها ، حيث تمت زراعة ٢٠٠ فدان فى ذلك العام أحدثت زيادة هائلة فى إنتاج الذرة ٠

وتجربة أخرى كان للجمعية الزراعية الفضل فيها حيث شجعت الزراع على تكثيف زراعتهم وتحقيق أكبر أستفادة ٠

فقد تمت زراعة ١٥٠ فداناً بمحصول الأذرة الهجين محملة على محصول الفول الصويا الذى تم زراعته فى المنطقة لأول مرة وحقق عائداً مجزياً للفلاحين وانتشرت هذه الزراعة تحت إشراف ومساندة المراكز الزراعية ووزارة الزراعة ٠

ومن جوانب تجديد مجالات الإنتاج للجمعية الزراعية : أقامت الجمعية مزرعة للدواجن إحساساً بدورها وإدراكاً منها لحاجة المنطقة لهذا النوع من الإنتاج وحققت الجمعية من خلال

هذه المزرعة التى أنشئت عام ١٩٨٢ عائداً اقتصادياً مجزياً يساهم فى تعميق الدور الاقتصادى للجمعية كذلك الدور الاجتماعى بتوفير اللحوم البيضاء لأهل القرية .

وبذلك نجد أن الدور الأهلى للجمعية التعاونية الزراعية كان مؤثرا فى حركة التنمية المتكاملة فى قرية المقاطعة.

ثانياً: دور جمعية الثروة الحيوانية فى التنمية :

إذا كانت جمعية الثروة الحيوانية قد أسست عام ١٩٨٢ فإن البعد الحقيقى للنشاط الأهلى فى هذا المجال ، قامت به جمعية المركز الاجتماعى بالمقاطعة منذ عام ١٩٥٠ ، والمتمثل فى جلب طلوقة من قسم تربية الحيوان بوزارة الزراعة لتحسين السلالات المنتجة ، كذلك زيادة مرتب الطبيب البيطرى للقيام بالإشراف والرعاية البيطرية للماشية ، وكذلك أجر الكلاف ، وهذا الجهد يؤكده محضر مجلس إدارة جمعية المركز الاجتماعى رقم ٩ لسنة ١٩٥١ ومحضر ١و٤ عام ١٩٥٥.

واستمراراً لدور الجهد الشعبى الذى بدأ عام ١٩٥٠ نجد أن دور جمعية الثروة الحيوانية والتى أسست عام ١٩٨٢ وعدد أعضائها ٤٨٦ يتعاظم دورها وتباشر نشاطها الأهلى من خلال مجلس إدارة أهلى منتخب لتؤدى خدماتها فى مجالات:

أ- توفير الأعلاف التقليدية من مصادرها بأقل الأسعار.

ب- توفير اللقاحات الصناعية بالتعاون مع الوحدة المحلية بالمقاطعة ومديرية الطب البيطرى بالدقهلية .

ج- توفير الأعلاف غير التقليدية بالاشتراك مع جمعية الثروة الحيوانية بالدقهلية .

د- التأمين لدى صندوق التأمين على الماشية لصالح أعضائها .

هـ- إقامة الندوات التثقيفية فى مجال تصنيع الأعلاف غير التقليدية بالاشتراك مع أساتذة كلية الزراعة بالمنصورة والطب البيطرى بالدقهلية .

وتساهم الوحدة المحلية بالمقاطعة ضمن مشروعات المشاركة الشعبية بتنفيذ مشروع (الأبقار الفريزيان الخليط) تقوم الوحدة المحلية بعقد اتفاق مع المربى الراغب فى نظام المشاركة وتسليمه رأساً من الماشية (فريزيان خليط) مقابل مقدم يبلغ ٢٥٪ من ثمن رأس الماشية وباقى الثمن يسدد على أقساط سنوية بفائدة رمزية.

ولقد بلغ عدد المشاركين فى هذا المشروع ١٩٠ عضواً يملكون ٥٧٠ بقرة (فريزيان خليط)

وأصبح المشروع من المشروعات التى تمثل نموذجاً ناجحاً فى مجال الثروة الحيوانية .

ثالثاً: دور النادى النسائى فى التنمية الشعبية فى مجال المرأة والطفولة :

إذا كان النشاط النسائى قد بدأ فى ظل جمعية المركز الاجتماعى عام ١٩٥٢ بهدف إكساب المرأة الريفية المهارات والخبرات ومحو أميتها ، فإنه قد تطور فى عام ١٩٦٦ حيث نظمت عضويته وتحدد له اشتراك سنوى لتأكيد جدية أعضائه واتسعت مجالات نشاطه والتى تشمل رعاية الأمومة والطفولة وتأكد جهد النادى النسائى فى هذا المجال من خلال:

– افتتاح مركزى رعاية الأمومة والطفولة بالمقاطعة أحدهما يتبع الجميعة المصرية لرعاية الأمومة (شئون اجتماعية) والثانى يتبع هيئة التنمية الدولية (مديرية الصحة).

وقد تم تأثيثهما على أعلى مستوى من حيث المعدات الطبية وأحدث وسائل تنظيم الأسرة ويؤدى هذان المركزان دوراً مهماً فى مجال رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة.

– القيام بعمل صناعات غذائية من مواد خام بالبيئة (مربات – مخللات – كيك بسكويت – تجهيز الوجبات الغذائية لدار حضانة الطفل التابعة للجمعية)

– إقامة ندوات توعية فى المجالات الثقافية والصحية والدينية.

– عمل رحلات ترفيهية وسياحية لعضوات الجمعية.

– الإشراف اليومى على دار الحضانة من قبل عضوات النادى.

يوجد من داخل مجلس الإدارة وعضوات النادى لجان متعددة :

لجنة الطفولة ، اللجنة الصحية، لجنة التدبير المنزلى، اللجنة الثقافية الاجتماعية.

والنادى النسائى به أثاث متكامل لتحقيق أغراضه حيث يوجد له مقر خاص به ثلاجة وبوتاجاز وفرن بالغاز وماكينة خياطة وخلاط ومكتبة نسائية للاطلاع.

وإن كل ما ذكر عن النشاط الأهلى فى مركز الشباب وجمعية تنمية المجتمع والنادى النسائى هو نماذج على سبيل المثال للنشاط الأهلى خلال ٥٠ عاما بقرية المقاطعة ، ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك أدورا أخرى فى مجال النشاط الأهلى تقوم به جمعية الحج والعمرة وجمعية عمال الزراعة والجمعية التعاونية الاستهلاكية وبيت الثقافة وكلها جمعيات ومؤسسات أقامتها وتديرها مجالس إدارات أهلية منتخبة ، ويمكن أن نلمس الأثر الكبير الذى حققته الجهود

الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية والتى حولها إلى وحدة تنموية بكل جوانبها الزراعية والصناعية والتربوية والخدمية ٠

رابعاً: دور جمعية تنمية المجتمع فى التنمية الثقافية:

أنشىء بيت ثقافة المقاطعة فى ١٩٧٩/١/١ . وحجم العضوية به ٢٥٠ بنادى الطفل ١٥٠ بالمكتبات العامة٠

مجالات الأنشطة : نادى طفل . نادى القرآن الكريم . نادى المسرح . نادى السينما . فنون تشكيلية . مكتبة عامة . مكتبة طفل . نادى موسيقى . نادى أدب وشعر . ألعاب ذهنية .نواة لمكتبة سمعية . قسم لتعليم الكبار٠

تم ترشيح بيت ثقافة المقاطعة (صيف ١٩٩٢) على مستوى الدقهلية لتنفيذ برنامج القراءة للجميع ٠ حصل اثنان من أعضائه تحت ١٢ سنة على المركز الأول ضمن العشرة الأوائل على مستوى الجمهورية وتسلم كل منهما جائزته من السيدة/ حرم رئيس الجمهورية فى الحفل السنوي الختامى بالقاهرة ٠

دور بيت الثقافة وأثره فى العملية الثقافية والفكرية :

تنمية الوعى الثقافى بالمجتمع المحلى . نشر الثقافة البيئية والصحية والوعى القومى والدينى ومحاربة التطرف والإدمان . تنظيم برامج محو الأمية والمسابقات الدينية والأدبية . المشاركة فى حل مشاكل المجتمع المحلى. التوعية بالمشكلة السكانية . إنشاء مكتبات بمساجد القرية . مساعدة الطلاب فى مختلف المراحل على استيعاب الدروس من خلال فصول التقوية .المشاركة فى مشروعات الخدمة العامة والنظافة وتوعية الأسرة . تنفيذ مشروعات محو الأمية خصوصا لقطاع السيدات .

وينظم ويدير هذا النشاط لجنة شعبية من أعضاء بين ثقافة المقاطعة٠

وإذا كان فى مصر مايقرب من ٢٨٠٠٠ جمعية أهلية تعمل فى مجال التنمية الشعبية لو استطاعت تنظيم جهودها وتحفيز أعضائها لتحولت مصر إلى دولة غنية ومتقدمة٠

مشاكل ومعوقات التنمية الريفية

عدم الاهتمام بتطوير وتنمية القرية٠

اتساع الفجوة بين الريف والحضر فى الاعتمادات٠

عدم وجود البنية الأساسية التى تقوم عليها عملية التنمية.

ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن خاصة المثقفين والمتعلمين

عدم وجود تكنولوجيا تناسب عملية التنمية بالقرية

قصور دور الأسر المنتجة نتيجة مشاكل شراء مستلزمات الإنتاج وتسويق منتجاتها.

عدم وجود هيئة تهتم بإقامة صناعات صغيرة وتطويرها فكل مايقام يتم بجهود فردية.

دور وهمى للصندوق الاجتماعى على أرض الواقع لحل مشاكل البطالة للشباب .

عدم وجود أماكن أو مساحات يقام عليها مشروعات أو توسعات تخدم التنمية بسبب محدودية الأراضى وقانون منع البناء على أرض زراعية.

عدم وفاء جهة الإدارة بوعودها أمام الجهود الشعبية .

عدم وجود إطار قانونى ينظم ويحمى الجهود الشعبية المشاركة فى التنمية المحلية من خلال تقنين جمع التبرعات وحماية القائمين على إقامة المشروعات من خلال اللجان المختلفة .

مشاكل واجهت نشاط الجمعيات الأهلية فى تأدية دورها فى التنمية المحلية:

(١) قلة الأعضاء المنتمين إليهما بالمقارنة بالعدد الذى يمكن أن ينضم إليها.

(٢) ضعف إمكانيات هذه الجمعيات وعدم ملائمة هذه الامكانيات لطموح أعضائها.

(٣) إحجام بعض الفئات عن المشاركة فى أعمال هذه الجمعيات بالإضافة إلى إبعاد القيادات الشعبية عن عضوية مجالس إدارة الجمعيات الأهلية.

(٤) عدم وجود بنية أساسية يمكن أن يقام عليها الكثير من المشروعات التي تخدم عملية التنمية (مياه صالحة للشرب – طرق – مواصلات لنقل منتجات المزارعين – كهرباء – مدارس بالقدر والنوعية الملائمة).

(٥) ضعف الإمكانيات المادية للغالبية العظمى من أهالى القرية واقتطاعهم من قوتهم للصرف على مجالات التنمية فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة .

(٦) قلة تأثير الدور الحكومى فى عملية التنمية وعدم وجود قنوات اتصال مع قنوات العمل الشعبى .

(٧) قصر دور الجمعيات الأهلية على المجالات التقليدية .

(٨) الجهات الإدارية التى تشرف على عمل الجمعيات الأهلية تعوق بإدارتها البيروقراطية عمل الجمعيات من خلال قوانين لم تتطور مع تطور الأوضاع الاقتصادية كذلك إبعاد القيادات الشعبية عن عضوية مجالس إدارات الجمعيات الأهلية .

(٩) عدم وجود كوادر فنية متخصصة يمكن أن تطور عمل الجمعيات حتى تكون قادرة على استيعاب عدد من طاقات الشباب ذوى التخصصات المختلفة .

(١٠) عدم وجود رؤوس أموال كافية للجمعيات الأهلية التى يمكن من خلالها إقامة مشاريع تدار على أسس اقتصادية سليمة .

المستندات المرفقة بالبحث

مستند رقم (١) التقرير السنوى عن أعمال الجمعية (جمعية الإصلاح الريفى) والحساب الختامى للسنة المالية المنتهية فى ١٩٤٧/٤/٣٠.

مستند رقم (٢) محضر مجلس إدارة جمعية المركز الاجتماعى رقم ٣ فى ١٩٥٠/٨/١٧.

مستند رقم (٣) نموذج أحد المؤتمرات الخاصة بالتنمية. أكتوبر ١٩٩٣.

مستند رقم (٤) عقد تنازل عن المساحة المخصصة لمشروع الصرف الصحى .

مستند رقم (٥) نموذج تشكيل لجنة شعبية لتنفيذ مشروع جهود ذاتية .

مستند رقم (٦) نموذج للتبرعات العينية لتجهيز بعض أقسام مستشفي المقاطعة المركزى بالمعدات والآلات.

مستند رقم (٧) عقد شراء قيراطين إضافة لأرض المدرسة الأولية التي بنيت عام ١٩٠٢ لإعادة بنائها عام ١٩٢٣.

مستند رقم (٨) صورة كتاب خاص ببناء مدرسة المقاطعة الابتدائية ١٩٥٠ .

مستند رقم (٩) نماذج من تبرعات أهلية لتأثيث الاقسام الفنية بمدرسة المقاطعة الثانوية الفنية بنات .

مستند رقم (١٠) خاص بأرقام الحسابات والمودعة بالجهود الذاتية ببنك القرية فرع المقاطعة.

مستند رقم (١١) بيان المشروعات المنفذة بالجهود الذاتية وتكلفتها (جدول)

مستند رقم (١٢) أ. مشروعات الثروة الحيوانية بقرية المقاطعة.

ب- مشروع تربية النحل بقرية المقاطعة

ج- مشروع الثروة الداجنة بقرية المقاطعة .

مستند رقم (١٣) جدول الصناعات الحرفية الأهلية بقرية المقاطعة

* * *

بحث عن تجربة جمعية تنمية المجتمع المحلى بالبسايسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

محمد محى الدين الباسوسي *

تمهيد

في مقدمة البحث يهمنا أن نؤكد الحقائق التالية ... أن الجمعيات المدنية هى أداة المواطنين لإنجاز ما تعجز الدولة عن أدائه، سواء في المجال الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى ... وأن المشاركة الشعبية في صياغة الحاضر والمستقبل على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تؤدى إلى خلق مجتمع وفرد قادر على تحمل مسؤلياته التاريخية تجاه عالمه ووطنه ... وأن المشاركة في صناعة القرار قد أصبحت على المستوى العلمى والعملى الأداة الوحيدة التى يمكن بها تقدم وتطور المجتمعات .. ونؤكد أن المشاركة الشعبية بأوسع مفهوم لها هى الوصفة الطبية الملائمة لخلق مجتمعات المستقبل ، وأن إطلاق حرية النشاط الأهلى والمدنى هى أداة المواطنين والسكان الأساسية للخروج من دائرة الفقر والتخلف إلى التنمية والحياة المدنية المستقرة ومن هذا المنطلق كانت فكرة مشروع البسايسة.

الهدف

الهدف هو إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق المشاركة الفعلية للأهالى أنفسهم ... وباستخدام الإمكانيات المتاحة.

* رئيس مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة التنمية الشعبية بمجلس محلى محافظة الشرقية

كيف؟

وذلك عن طريق الجلوس مع الأهالى وتحديد المشاكل .. ثم التعرف على أسباب المشكلة .. ثم وضع الحلول المناسبة .. ثم اختيار أفضل الحلول .. ثم تكليف فريق عمل من الأهالى المتحمسين لتنفيذ الحل.

البداية

كانت البداية في أواخر الستينيات (١٩٦٨) عندما اجتمع أهل القرية جميعا في مناسبة عيد الأضحى.. وفكروا في إنشاء صندوق اجتماعى هدفه تنفيذ المشروعات العامة بالقرية .. ومساعدة الأهالى المحتاجين ومواجهة الكوارث مثل (نفوق ماشية لأحد المواطنين أو حدوث حريق في المنزل أو وفاة عائل الأسرة ..).

ويمول هذا الصندوق من اشتراكات شهرية بمعدل ١٠ قروش لكل فرد بحد أدنى وتجمع هذه المبالغ من الأهالى بالبسايسة ومن أبناء البسايسة المقيمين في المدن وعن طريق هذا الصندوق تم إنشاء مسجد القرية، تجديد دار المناسبات، توسيع الطريق الموصل للقرية إلى عرض ٥ر٢ م لتستطيع السيارة النزول، وتوصيل مياه الشرب النقية بالجهود الذاتية فضلاً عن مساعدة الأهالى المحتاجين....

وفي عام ١٩٧٣ عاد للقرية أحد أبنائها أ.د/ صلاح عرفه محمد أستاذ العلوم بالجامعة الأمريكية بعد غياب دام سنوات، عاد وكله حنين وشوق للوطن الحبيب الذى تربى بين أحضانه .. وقد تأثر بما يفعله أهل البسايسة .. وبطموحهم المحدود .. وقرر أن يعيش بينهم .. وقاد مسيرة التنمية بفكره المتقدم والمتطور وتم مع الأهالى مواجهة المشاكل وحلها في حدود الإمكانيات المتاحة وحسب أهمية المشكلة.

أولاً : محو الأمية:

تم مواجهة محو الأمية وقام أبناء القرية المثقفين وفريق عمل من الجامعة الأمريكية بمحو أمية أهل البسايسة وخاصة الفتيات والسيدات وتعليم الأطفال اللغة الانجليزية - وتم شراء تليفزيون عام لأهل القرية يلتف حوله الأهالى للتسلية والتثقيف ويعمل بالطاقة الشمسية.

ثانياً: مسح صحى للأهالى:

تم إجراء مسح صحى للأهالى جميعاً وتحرير كارت صحى لكل مواطن عن طريق فريق طبى من السادة الأطباء المتحمسين للعمل الاجتماعى ومعالجة الأمراض المتوطنة (بلهارسيا، إسكارس، الانكلستوما) وتم عمل وعى صحى عام لأبناء البسايسة ولأبناء القرى المجاورة، وقد تم تخصيص يومين في الأسبوع هما الجمعة والأحد من كل أسبوع لهذه المهمة فضلاً عن توفير الأدوية اللازمة وخاصة للأهالى المحتاجين.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية:

بدأت التنمية الاقتصادية عندما طلبت الفتيات اللاتى تم محو أميتهن مهنة أخرى.. لمساعدة الأسرة في تكاليف المعيشة .. وتم إرسال فتاتين إلى مدينة القاهرة لمدة ٦ شهور تعلمتا مهنة صناعة التريكو والملابس الجاهزة وقد استضافهم الدكتور صلاح عرفه بمنزله بالقاهرة خلال هذه المدة .. وعادتا للقرية وتم شراء ماكينة تريكو + ماكينة خياطة .. وقامت الفتاتان بتدريب الفتيات الأخريات على هذه المهن.

وكذلك صناعة المكرميات والمفارش وفي خلال ٣ شهور تم تدريب عدد ١٥ فتاة من أبناء البسايسة والقرى المجاورة وأصبحن النواة لمركز التدريب والإنتاج للتريكو والملابس الجاهزة والأشغال اليدوية وفي خلال هذه الفترة حدث خلل للأسرة حيث انصرف البنات والصبية إلى المشروع لتعلم الحرف الأخرى مثل التريكو، صناعة الملابس، الأشغال اليدوية، صناعة الأثاث، الصناعات الحديدية .. حيث كان هؤلاء يساعدون الأب والأم في مهمة الزراعة ونظافة المنزل وتربية الأولاد - وقد تمت مواجهة هذا الخلل بشراء (فراز لبن تعاونى، ماكينة رفع للمياه ... بعض الآلات الحديثه للزراعة) وقابلتنا مشكلة التمويل.

رابعاً: المشاكل وحلها:

أ - مشكلة التمويل:

مشكلة التمويل هى من أهم وأكبر المشاكل التى واجهتنا، حيث بعد الأمية والمسح الصحى وتثقيف الأهالى وخاصة الشباب والفتيات ارتفع طموحهم وكثرت أحلامهم مثل (تملك ماكينة تريكو أو آلة رى حديثة أو جرار أو تملك الماشية أو توسيع المنزل وإعادة إنشائه أو تأثيث منزل

الزوجية وزواج الأبناء أو شراء الأرض المؤجرة أو شراء الأدوات الكهربائية ..)، وعندما عجزنا عن الاقتراض من البنوك بسبب عدم توفر الضمانات وارتفاع الفائدة لجأنا إلى حل ذاتي وهو إنشاء صندوق الادخار الجماعي وفكرة هذا الصندوق أن كل مواطن يدخر أي مبلغ يستطيع ادخاره في الشهر وفي نهاية العام يحصل المواطن على المبلغ الذى ادخره + ٣ أمثاله بدون فوائد على أن يسدد على ٣ سنوات .. وبذلك أمكن حل مشكلة التمويل .. وبضمان الجامعة الأمريكية.

ب - مشكلة المواصلات:

تبعد البسايسة بمسافة ١٢ ك عن مدينة الزقازيق و٥ ك عن مدينة القنايات و٣ ك عن قرية الطيبه الأم ويعانى الطلبة والموظفون من مشقة الانتقال للوصول للعمل أو المدرسة أو الجامعة وتم حل المشكلة بتزويدهم بعدد ٢٥ موتوسكل + عدد ٢٢٠ دراجة بالتقسيط على ٣ سنوات عن طريق صندوق الادخار.

جـ - عدم توفر العمالة الزراعية:

عندما اتجهت الفتيات للتدريب والإنتاج في مشروعات التريكو والملابس والأشغال اليدوية حدث خلل في العماله الزراعية؛ لأنهن كن يساعدن الوالد في الحقل والوالدة في المنزل وتم حل المشكلة بتوفير عدد ٥ جرارات + ٥ ماكينات دراس + ١٠ ماكينات رفع للمياه + ٥ فراز لبن عن طريق مشروع القروض ومشروع صندوق الادخار الجماعي.

خامساً: تأسيس الجمعيات:

في عام ١٩٨٣ تعددت الأنشطة وكان لابد من وعاء يحتويها ليسهل علينا التعامل مع المجتمع والحكومة والأجهزة الشعبية والتنفيذية ونظراً لأن المشروعات الموجودة هى مشروعات خدمية وإنتاجية فقد تم تأسيس وإشهار جمعية تنمية المجتمع المحلى بالبسايسه برقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٣م وكذلك الجمعية التعاونية الإنتاجية برقم ١ لسنة ١٩٨٣م.

سادساً : المشروعات وتقييمها:

أولاً : مركز التكنولوجيا الريفية المتكاملة للتدريب والإنتاج والصناعات الريفية IRTECTAP

أنشئ هذا المركز للمساهمة في البحوث وخاصة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة البيوجاز، وتنفيذ المشروعات التدريبية للشباب بصفة خاصة وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية

وإعداد النشرات والمجلات والتعامل مع الجامعات ومراكز البحوث ويدير المركز لجنة تنفيذية مكونة من مجموعة من الشباب الذين تم تدريبهم في الدورة الأولى ومهمتهم تنفيذ قرارات مجالس الإدارة ومتابعة الأنشطة وتقديم التقارير والإشراف الكامل على المشروعات.

ثانياً: مكتبة عامة:

وتضم ٥٠٠٠ كتاب (كتب ثقافية، دينية، حرفية، اجتماعية) وكذلك فيديو تعليمى وتدريبى وترفيهى للشباب والأطفال لتعليمهم الحرف، مراجعة الثانوية العامة، الإعدادية، أفلام هادفة لمواجهة انحراف الشباب، تنمية المواهب والقدرات لدى الأطفال وتشجيعهم للخلق والإبداع وإعدادهم للقيادة والإدارة المستقبلية.

ثالثاً: مركز تدريب الكمبيوتر:

ويضم عدد ١٠ جهاز كمبيوتر متنوع + ماكينة تصوير وطابعة. وتدير المركز إحدى الخريجات بمهارة عالية ويتم تدريب الشباب والطلبة والأهالى على الاستخدامات العصرية للكمبيوتر ويتم طبع وتصوير الرسائل العلمية. وقد تم تدريب ٢٥٠ من الشباب والأهالى والطلبة.

رابعاً: مركز تعليم اللغة الانجليزية:

ويقوم بالتدريب مدرسة إنجليزية متطوعة من جمعية V.S.O ويتم تعليم الشباب والأهالى والطلبة اللغة الانجليزية الصحيحة محادثة وكتابة ويبلغ عدد المتدربين والمتدربات ٢٥٠ من الشباب والطلبة.

خامساً: مشروع الادخار الجماعي:

أنشئ هذا المشروع منذ عام ١٩٨٣م بهدف حل مشكلة تمويل المشروعات للأعضاء والجمعيات ويبلغ جملة المبلغ المدخر والمتداول بين الأعضاء ٢٧٥ ألف جنيه لعدد ٢٨٤ عضواً.

سادساً: مركز تدريب وإنتاج الصناعات الخشبية:

ويهدف إلى تدريب الصبية المتسربين من التعليم وكذلك شباب الخريجين بجانب مساعدة الأهالى بإنتاج الأثاث المطلوب على أن يتم سداد ٥٠٪ من الثمن عند الاستلام والباقى يقسط لمدة عام بدون فوائد والمبلغ المتداول لهذا المشروع ٣٧٥٧٩ جنيهاً في ميزانية ١٩٩٣م وعدد الأعضاء الذين تمت خدمتهم خلال السنوات السابقة ١٥٠ متدرباً + تجهيز الأثاث لعدد ٤١٠ عضوا.

سابعاً: مركز التدريب وإنتاج الأشغال المعدنية:

والمبلغ المتداول في ميزانية ١٩٩٣م ١٦٫٠٠٠ ألف جنيه وتم تدريب عدد ٦٠ وتم تصنيع مشغولات معدنية لعدد ٣٥٠ عضوا - وتم تطويره لتصنيع خزانات مشروع البيوجاز.

ثامناً: مركز تدريب وإنتاج التريكو والملابس الجاهزة:

ويضم المركز عدد ٢٠ ماكينة تريكو + ١٢ ماكينة خياطة + ماكينة أوفر وملحقاتهم وتم تدريب ٣٥٠ من الفتيات والشباب وتم تمليك الراغبين منهم ماكينات عن طريق صندوق الإدخار الجماعى.

تاسعاً: مشروع شباب الخريجين

وجب علينا أن نواجه مشكلة البطالة في المجتمع من حولنا، لذلك تم دراسة وتنفيذ مشروع شباب الخريجين بتدريب الشباب على مرحلتين؛ المرحلة الأولى تهدف إلى إكسابهم مهارات عامة في مجالات (الكمبيوتر - اللغة الانجليزية - قيادة السيارات والجرارات - إعداد دراسات الجدوى - تخطيط وإدارة المشروعات - الفكر الإبداعى ومدتها ٥ شهور) والمرحلة الثانية ومدتها ٩ شهور) تهدف إلى إكسابهم مهارات خاصة في المجالات المذكورة + تكليفهم بإعداد دراسات جدوى لمشروع يرغب في تنفيذه حسب ميوله وقدراته... وعندما نتأكد من جدية واستعداد الشخص وقدراته يتم تمويل المشروع عن طريق الصندوق الاجتماعى - أو نساعده للحصول على وظيفة مناسبة في قطاع الأعمال فى العاشر من رمضان أو السفر للخارج وتم تدريب عدد ١٥٠ من شباب الخريجين على ٣ دفعات.

عاشراً: مشروع سوق الأسر المنتجة:

مجموعة من شباب الدفعة الأولى وعددهم ٥ أفراد تم توفير لهم مبلغ ٥٠ ألف جنيه لتوفير احتياجات الأهالي من الأجهزة المنزلية والملابس والمشغولات وتسويق منتجات الجمعية بالأسعار العادية وبالتقسيط على ٢٤ شهراً بدون فوائد وأصبح رصيدهم الآن ١٢٥ ألف جنيه منذ بداية المشروع في ١٩٩٣/٣/١م وقد خدم هذا المشروع ٢٥٠ عضوا.

حادى عشر: الطاقة الشمسية والبيوجاز:

اهتمت الجمعية والمراكز بنشر استخدامات الطاقة الشمسية والبيوجاز بعقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية (١٥ ندوة - ٥ دورات تدريبية - ٣ مؤتمرات) في القرى

بالشرقية والمحافظات الأخرى: أسوان، أسيوط، سوهاج، البحيرة، جنوب سيناء وتم تنفيذ عدد ١٠ وحدات بيوجاز + ١٠ سخانات شمسية وتجميع خلايا شمسية لتوليد الكهرباء من ضوء الشمس في البسايسة والمجتمع الجديد بجنوب سيناء.

ثاني عشر: مشروع مقر الجمعيات والمركز:

تبرع الأهالي بمساحة ٤٥٠ متراً أنشئ عليها مبنى مكون من ٣ طوابق يضم جميع الأنشطة بتكلفة بلغت ١٢٠ ألف جنيه. حصلنا على منحة ٥٥ ألف من الوكالة الأفريقية للتنمية ومبلغ قرض يسدد على ٢٠ عاماً والباقي من أرباح الجمعية وتبرعات الأهالي. ويضم المبنى مقراً للجمعيتين والمركز والأنشطة المختلفة.

ثالث عشر: مشروع الصرف الصحي:

تم إعداد دراسة جدوى عن طريق أكاديمية البحث العلمي في أحد المكاتب الاستشارية، ويشمل المشروع خط السحب وخط الطرد ومحطة الرفع ومحطة معالجة، وذلك للمحافظة على البيئة وإعادة استخدام المياه في الزراعة وتم الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية بتكلفة ١٢٥ ألف جنيه ساهم الأهالي بمبلغ ٥٠ ألف جنيه وساهم الصندوق الاجتماعي بمبلغ ٧٥ ألف جنيه وجاري تنفيذ المرحلة الثالثة محطة المعالجة بتكلفة ١٨٥ ألف جنيه تم تدبير مبلغ ٥٧ ألف جنيه – وتم تشغيل محطة الرفع بالطاقة الشمسيه وجاري تدبير المبلغ اللازم لاستكمال محطة المعالجة.

رابع عشر: ورشة الإصلاح والصيانة:

تم تنفيذ مشروع لإصلاح وصيانة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية لعدد من الشباب الذين تم تدريبهم، وكذلك إنتاج الغسالات العادية برأسمال قدره ١٠٫٠٠ آلاف جنيه

خامس عشر: مجتمع البسايسة الجديد برأس سدر:

بعد تدريب الدفعة الأولى من الشباب (٧١ شاب وفتاة)، ونظراً لتنمية الانتماء لديهم فقد قرروا البقاء في مصر الحبيبة واستصلاح مساحة من الأرض وزراعتها .. وقد وفرت الجمعية لهم مساحة ٢٥٠ فداناً في منطقة رأس سدر جنوب سيناء وتم سحب العينات من التربة والمياه وتحليلها لتحديد أنسب المحاصيل والأشجار وطرق الاستغلال وتقرر أن تستخدم الطاقات الجديدة والمتجددة في هذا المجتمع (البيوجاز، الطاقة الشمسية، الرياح) وتم تخصيص ٨٫٥ فداناً لكل شاب + ربع فدان لإنشاء المنزل والحظيرة والحديقة باستخدام طريقة المهندس حسن فتحى، وقد تم تشجير مساحة ٧ أفدنة بالجوافة + تشجير الحدود بـ ٥٠ ألف شجرة كازورينا + ٢٠٠ نخلة بالمدخل، وتم إنشاء استراحة مضاءة بالطاقة الشمسية. وتم حفر

عدد ١٠ آبار ارتوازية وشراء عدد ٧ ماكينات رفع مياه وجرار بملحقاته وزراعة ٥ أفدنة دراوة سكرية وأخرى برسيم حجازى، وتم حجز ٢٠٠ فدان أخرى في المنطقة المقابلة لإقبال الشباب على هذا المشروع.

سادس عشر: مشروع شباب الشرقية للمحافظة على البيئة:

تم إنشاء هذا المشروع لعدد ٩ أفراد من شباب الخريجين للعمل في مدينة الزقازيق بتجميع القمامة من المنازل في عدد ١٣ كيساً شهرياً مقاس ٤٠ x ٨٥ سم، ويتم توصيل أنبوبة البوتاجاز للمشتركين، وذلك مقابل ٢ جنيه شهرياً فضلاً عن مسح السلالم وتصنيف القمامة (مواد صلبة - بلاستيك) .. تشجير المنطقة وشراء زيت القلى لتصنيع الصابون ونقل المخلفات إلى المقلب العام بجوار مصنع الأسمدة الجارى إنشائه لاستخدام القمامة في صنع السماد ويبلغ عدد المشتركين من الأهالى في هذا المشروع عدد ٦٥٠ مشتركاً وعمر المشروع ٣ شهور ورأسماله ١٠ر٠٠٠ ألاف جنيه.

سابع عشر: مشروعات جارى تأسيسها وإشهارها:

١- شركة شباب الشرقية لخدمات البيئة والطاقة الشمسية ومن أغراضها توصيل الخدمات للمنازل وتوفير الأجهزة الكهربائية والمنزلية وتوفير السخانات الشمسية والخلايا الشمسية للأهالى ويعمل بالشركة١٥ من الشباب وعدد المساهمين ١٠٠ مساهم ورأسمال الشركة ٦٠ر٠٠٠ ألف جنيه.

٢- مصنع أخشاب برأسمال مليون جنيه لإنتاج خشب الكونتر والأبلكاش والقشرة باستخدام الأخشاب البلدية المنتشره في المنطقة مثل الكازورينا والكافور وجريد النخيل، وأخشاب شجرة الحور. ويساهم الجانب الألمانى بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه والباقى يتم توفيره بقروض للشباب ويبلغ عدد الشباب الذى يعمل بالمشروع حسب دراسة الجدوى ٤٠ شاباً إدارياً وفنياً.

دور الحكومة:

الحكومة والأجهزة التنفيذية هى الشريك الثانى لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة ونؤكد أن الحكومة تساعد تماماً الأهالى الراغبين في مساعدة أنفسهم وقد ساعدتنا الحكومة برصف الطريق الموصل للقرية بطول ٣٥٠ متراً وتوصيل المياه النقية وتوصيل الكهرباء، وأخيراً

تخصيص محول قوة ١٠٠ك.وات وتوصيل التليفونات والمساهمة في مشروع الصرف الصحى بمبلغ٥ آلاف جنيه وجارى البحث لتمويل محطة المعالجة بجانب فرش المسجد بالموكيت وتوفير الكتب الدينية بالمكتبة وتخفيض رسوم اشتراكنا في المعارض ٥٠٪ سنوياً.

دور السلطة التشريعية:

مازال هذا الدور غير واضح تماماً وخاصة التعديل الذى تم أخيراً في قانون الجمعيات وهو منع الجمع بين عضوية المجالس الشعبية وعضوية الجمعيات التطوعية وهذا يؤدى إلى حرمان العمل التطوعى من جهود الشخصيات العامة والمؤثرة والمتحمسة ويتنافى مع الخط العام للدولة وهو تشجيع إنشاء الجمعيات التطوعية ويتعارض مع سياسة الرئيس مبارك وهو تشجيع الجهود الذاتية وجهود الأهالى لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة.

دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المشاكل:

١- تحديد المشاكل التى يعانى منها المجتمع ومنطقة عمل الجمعية وترتيب هذه المشاكل حسب أولويتها.

٢- مساعدة الأهالى في التعرف على أسباب المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها واختيار أفضل الحلول التى يسهل تنفيذها باستخدام الإمكانيات المتاحة وتشكيل فريق عمل من المتحمسين لتنفيذ الحل.

٣- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الكبيرة، وتنظيم الجهود الذاتية مع الأهالى ثم تسويق المشروع لاستكماله عن طريق الحكومة والهيئات الأخرى.

٤- الاهتمام بالتدريب والتثقيف والتوعية أى الإعداد الجيد للإنسان لتحمل المسئولية ومواجهة المشاكل مع التركيز على الانتماء واحترام عنصر الإنسان وعنصر الوقت.

اقتراحات للتنسيق بين الجمعيات الأهلية:

١- تبادل الزيارات للتعرف على أسباب النجاح وكيفية مواجهة المشاكل.

٢- الاشتراك في الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل والملتقيات الفكرية.

٣- تبادل النشرات والخبرات.

٤- إعداد دليل للجمعيات النشطة وتوزيعه على الجمعيات بأسعار رمزية يوضح به أهم المشروعات التى يمكن تنفيذها وأسباب النجاح، وكيفية مواجهة المشاكل ووضع الحلول لها في حدود الإمكانيات المتاحة.

٥- إعداد نشرة شهرية توزع على الجمعيات.

٦- تشكيل لجنة، أى تنظيم يتولى التنسيق بين الجمعيات والاتصال بها ودعوة ممثليها للالتقاء لتبادل الرأى ودراسة أى اقتراحات تفيد العمل التطوعى،و إبداء الرأى في تعديلات القوانين وخلافه، وتستمد هذه اللجنة قوتها من تأييد الجمعيات التطوعية المتنوعة بحيث تمثل هذه الجمعيات تمثيلاً شرعياً أمام الحكومة والأجهزة التنفيذية والهيئات التطوعية الأخرى، وأخيرا الاهتمام بتحقيق الانتماء وعنصر الوقت والإنسان.

* * *

جمعية الصعيد للتربية والتنمية

نادر حسن واصف*

التأسيس:

جمعية الصعيد للتربية والتنمية هي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٤١. وعلى امتداد ٥٣ عاماً من التواجد في قلب صعيد مصر تعايشت جمعية الصعيد مع الفقراء في بيئات ريفية نائية وبالغة الاحتياج، تراكمت فيها لدى الجميعة بعض الخبرات (التنموية) في كيفية التضامن مع الإنسان في مسعاه للنهوض بحياته وبيئته.

اتسمت التجربة بالتطور التدريجى والتلقائى وارتكزت على إيمان أساسى وراسخ بأن بداخل كل إنسان طاقة نمو وقدرة على تجاوز صعوبات الحياة، فتحولت التجربة إلى حركة ديناميكية متفاعلة تبدأ بالإنسان الأكثر احتياجاً وتمضى معه رحلة اكتشاف إمكانياته بالداخل حتى يمكنه تغيير واقعه في الخارج.

منذ تأسست الجمعية كرست جهودها في مجال التعليم الأساسى إلا أنها تطورت تطوراً طبيعياً باتجاه تنمية الإنسان بكل أبعاده أفراداً وجماعات داخل المجتمعات المحلية المتصلة بها.

حجم العضوية:

إن المحرك والدافع الأقوى لاستمرارية جمعية الصعيد في رسالتها التربوية والتنموية داخل صعيد مصر هى تلك الروح الموجودة بين أعضائها والتى تسعى لتعميقها لدى العاملين بها

* نائب مدير قطاع تنمية البيئة بالجمعية.

على مختلف المستويات: في مقارها الأربعة (المقر الرئيسى للجمعية بالقاهرة ومكاتب الجمعية بالصعيد في محافظات: المنيا تأسس عام ١٩٨٣،أسيوط تأسس عام ١٩٨٥، سوهاج ١٩٩٢) وفي الميدان ٣٨ مدرسة و٧٣ مركزا تنموياً،ألا وهى روح العمل الجماعى والتضامن والعمل بروح الفريق الواحد المترابط، القادر على أتخاذ القرار وبناء المشروع وتحقيق الحلم.

لذا فنحن تعتبر العمل في الجمعية رسالة تهدف إلى التغيير ولتلبية الاحتياجات الهائلة.فبعد أن كان حجم العضوية بالجمعية يبلغ ٤٠٠ عضو وعضوة في الجمعية العمومية ينتخب منهم أعضاء مجلس الإدارة (١٢ عضواً) من الشخصيات العامة والتربويين وأساتذة الجامعة والأدباء والأطباء.

وبعد أن كانت الجمعية تعتمد على العمل التطوعى أساساً عند نشأتها أصبح عدد العاملين بمقارها الأربعة ٦٠ شخصاً من أجل إدارة ومتابعة عمل الجمعية الميداني، حيث يعمل بمدارس جمعية الصعيد المجانية الثمانية والثلاثين ٨٥ مدرساً و٣٣٧ مدرسة كامل الوقت بالإضافة إلى ٨٠ إداريًا و١٠٩ عاملاً، وفي المجال التنموى يتعاون معنا أكثر من ٣٠٠ قائداً ومنسق ومنسقة.

أهداف الجمعية:

- التنمية الشاملة للإنسان في الصعيد حتى يبنى كل إنسان نفسه ويساهم في بناء بيئته من خلال مدخلين أساسين هما: التربية بمفهوم التعليم الأساسى والتنمية المتواصلة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

مجالات النشاط والنتائج المحققة:

صعيد مصر هو ذلك الإقليم الجنوبى للبلاد الذى يغطى مساحة حوالى ١٢ ألف كيلو متر مربع ويعانى ظروفاً معيشية منخفضة، يأتى في المرتبة التالية لمحافظات الدلتا والبحر الأحمر من حيث معدلات النمو الاقتصادى. فالقطاع الصناعى لم يزدهر فيه بعد بالقدر الكافى لتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية كما أن الحضر فيه أقل من المناطق الريفية، لذلك فهو مؤهل أكثر من المناطق الأخرى للصناعات الصغيرة.

تعمل الجمعية في مجالى التربية والتنمية، ففى مجال التربية تملك الجمعية وتدير ٣٨ مدرسة ابتدائية مجانية خاصة غير معانة في ٥ محافظات هى: القاهرة (الشرابية)، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا والأقصر.

يعمل بها ٤٢٢ مدرساً ومدرسة وتضم ١١٥١١٤ تلميذاً وتلميذة (٤٤٪ بنات و٥٦٪ بنين) وتقدم إلى جانب المنهج المدرسى الرسمى برامج تربوية لتنمية ملكات الطفل الفنية والرياضية وبرامج صحية لرفع مستواه الغذائى والصحى وعلاج الأمراض المتواطنة والمنتشرة.

وفي مجال التنمية من خلال ٦ مجالات فرعية تتكامل فيما بينها باتصال شامل بالإنسان وبالبيئة وهى:

١- مكافحة الأمية: بدأ العمل فيه منذ ١٥ عاماً (٢٤ فصلاً للشباب - ٤٦ فصلاً للشابات - ١٢٣ منسقاً ومنسقة - ٢٠٥٠ مستفيداً ومستفيدة).

٢- تنمية المرأة الريفية: بدأ العمل فيه منذ ٢٥ سنة (في ٣٨ مركزاً - ١٠٠ قائدة).

٣- الصحة: بدأ العمل فيه منذ نشأة الجمعية (١٩ مستوصفاً - ٤٣ مركزاً للرعاية الصحية منها ٩ مراكز متخصصة لرعاية الأم والطفل - ١٠ قادة صحيين - ٣٠٠٠ مستفيد من مشروع التغذية - ٢٥٠٠ مستفيد من مشروع مكافحة القمل - ٧٥٠ مستفيدة من لقاء الأمهات - ٦٠٠٠ مستفيد من مشروع مكافحة أمراض العيون - ١٠٠٠ مستفيد من برنامج «من طفل إلى طفل» - ٣٠٠٠ متردد على المستوصفات).

٤- المشروعات الاقتصادية: بدأ العمل فيما منذ ٤٠ عاماً بمشروعات حرفية متناثرة: نسيج - خزف ثم تطورت لتشمل ٥٠٤ مستفيداً ومشروعاً في ٢٣ قرية.

٥- رعاية الشباب وتدريب القادة: بدأ العمل فيه منذ ٢٠ سنة (٢٩ مركزاً و٣٣ فرقة كشفية، ٢٤٠ قائداً وقائدة و٤٠٠٠ مستفيد ومستفيدة).

٦- التنمية الثقافية: بدأ العمل بها منذ ٥ سنوات (١٥ مكتبة ثقافية - ١٦ قائداً أو قائدة كأمناء مكاتب - ٢٠٠ متردد شهرياً).

بالإضافة إلى القوافل الثقافية السنوية التى تجوب قرى الصعيد.

* جمعية الصعيد تعى دورها في تنمية البيئة من خلال التنسيق مع المسئولين المحليين في تلبية احتياجات البيئة بالطريقة التى تساهم أيضا في إعطاء دور لقيادات من البيئة لها الدافع المعنوى الذى يؤهلها للالتصاق ببيئتها والنهوض بها ..بكل ما تتضمنه تلك العملية من حوار ودراسة أو تدريب فنى.

* تتواجد الجمعية في الصعيد من خلال مدارسها الابتدائية التى تتخذها ركيزة النشاط التنموى بدءاً بالطفل من بدايات تكوين وعيه ونموه، فتطرح بذلك إمكانية حل مشكلة الأمية قبل تواجدها، وتوفر للطفل - ذكراً و أنثى - مسلماً ومسيحياً - فرصة التعليم، وتوفر له

الرعاية الصحية بالوقاية والعلاج، وتتعرف على مشكلات أسرته خاصة على المستوى الاقتصادى حيث إن أكثر من ٦٠٪ من تلاميذ هذه المدارس يعيشون على حد الكفاف ودون مستوى الفقر. -

* إن نجاح المدرسة في أكثر من قرية نتيجة كونها أرضية لقاء لأهل البيئة: التلاميذ، وأولياء الأمور والمدرسين. ولقد كان النجاح مرهوناً بتجاوب المدرسين مع احتياجات تلاميذهم وبيئة مدرستهم... هذا التجاوب الذى يستغرق وقتاً وجهداً في الحوار والتدريب الفنى والإنسانى والذى فتح أمام المدرسين آفاقاً واسعة لتلبية احتياجات التلاميذ التربوية بجانب حاجتهم للتعليم الرسمى، فقام المدرسون بالعديد من الأنشطة التربوية الثقافية والرياضية وغيرها من الأنشطة المصاحبة للمنهج الدراسى والتى تهدف أساساً إلى تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة داخل التلاميذ وبكل ما أتاحه ذلك من ربط المدرسة بميول تلاميذها ومن ظهور مواهب تستحق الإشادة بها وتنميتها.

* إن مواجهة مشكلات التلاميذ في التحصيل العلمى والفقر والصحة قد ولّد بعض المبادرات الإيجابية والتجارب الرائدة مثل:

- عمل جماعات صحية يقوم فيها التلاميذ بتوعية زملائهم بالسلوكيات الصحية والتربوية السليمة (برنامج «من طفل لطفل»).

- تطبيق مشروعات تعليمية مثل: فتح المدرسة مساءً كمكان يستذكر فيه التلاميذ الذين لا يجدون مكاناً مناسباً في بيوتهم أو عمل دروس لتقوية التلاميذ الضعاف.

- تطبيق مشروع للتغذية خاصة مع الذين يعانون من سوء التغذية مع ٣٠٠٠ تلميذ وتلميذة، بالإضافة إلى تطبيق مشروعات صحية أخرى كالوقاية من أمراض العيون وعمل نظارات لضعيفى الأبصار وعلاج الأمراض المتوطنة، الالتهاب الكبدى الوبائى، هذا بجانب المساهمة في إجراء عمليات جراحية كاستئصال اللوزتين.

- عقد لقاءات مع أولياء الأمور للحوار حول مشكلات أبنائهم ومشكلات بيئتهم وكيفية حلها .. الأمر الذى خلق علاقة بين البيئة والمدرسة من أجل التعرف على مشكلات البيئة والمساهمة في حلها.

مصادر التمويل:

تعتمد الجمعية على التبرعات أولاً وأخيراً من خلال مصدرين:

- التبرعات الداخلية بفضل جهود ١٠٠ متطوع ومتطوعة في حملة سنوية لجمع المال للتضامن مع الصعيد والرغبة الصادقة في أن تكون آلامنا مشتركة واملاً في حياة سعيدة قادمة وتغطى تلك التبرعات التى تزيد عاماً بعد عام حوالى ١٣٪ من المصروفات الإدارية. أما الجزء الأكبر من التمويل فمصدره شركاء لجمعية الصعيد بالخارج بأوروبا وبكندا من الهيئات غير الحكومية الممولة من منطلق إحساسهم بالتطور الحقيقى الذى يحدث من خلال الأنشطة المختلفة وكذلك بناء على ما يحسونه من تغيير واضح أثناء زيارتهم للمواقع المختلفة بالصعيد.

الخبرة المتوفرة لدى القائمين على النشاط:

- إن مسيرة أكثر من ٥٠ عاما مضت في التربية والمدارس جعلت لدينا رؤية وتجربة رائدة علاوة على أن جميع القائمين من ذوى المؤهل والخبرة في مجال عملهم التربوى والتعليمى والتنموى مما يساعد على تطور العمل بمنظور تنموى وليس تعليمياً وخدمياً فقط مع إعطاء الفرصة كاملة للإبداع والتعبير عن الرأى والاستعداد الكامل لتكوين المواطن الصالح منذ الصغر.

التدريب الذى يتلقاه الأعضاء:

- يتلقى الأعضاء العاملون بالجمعية التدريب اللازم للعمل بأسلوب علمى وذلك من خلال المعاهد الدولية المتخصصة في التنمية وفي الصحة، وكذلك من خلال الجمعيات والهيئات والمؤسسات ومراكز التدريب التى تنظم الدورات بمصر وذلك في مجالات التخطيط والإدارة والتنمية علاوة على تعليم اللغات الاجنبية.

المشاكل الأساسية التى تواجه النشاط وتحد من الفاعلية:

- صعوبات مالية:

تعانى الجمعية منذ بضع سنوات من صعوبات تزداد حجما في تمويل مدارسها وبرامجها وذلك يرجع إلى عوامل نذكر منها:

١- التضخم السنوى وارتفاع الأسعار، وكذا زيادة الأجور بقرارات نلتزم بها بنسبة تصل إلى ٢٠٪ سنويًا، وتصدر الحكومة هذه القرارات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى بالحوار مع البنك الدولى وصندوق النقد.

٢- انخفاض مساهمات الهيئة الممولة التى تعانى أيضًا من ازدياد الركود الاقتصادى في العالم، وذلك بالإضافة إلى انفتاح تلك الهيئات على دول أوروبا الشرقية في مشروعات التنمية.

٣- عدم اقتناع الهيئات الممولة بالدور الريادى الذى يمكن أن تقوم به هيئة غير حكومية لتطوير التعليم الابتدائى في مدارس تتبعها وتخضع لرؤيتها التى تسمح باتخاذ مبادرات تنموية وبيئية من منطلق المدرسة النظامية. هذا بالإضافة إلى رسالتها الوقائية لمكافحة الأمية.

٤- المبانى التى يجب إنشاؤها لتنفيذ البرامج والمدارس الآيلة للسقوط التى سيعاد بناؤها وتتكلف كل هذه المبانى مبالغ طائلة يجب توفيرها.

٥- ضخامة ميزانية الجمعية (أكثر من ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى للعام ١٩٩٥/٩٤) تتطلب سياسة تمويلية وإعلاماً من نوع متميز ومكلف من حيث توفير المهارات والإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك.

معوقات التنمية:

١- انتشار التطرف وممارسة العنف مما يشكل عائقاً لمسيرة التنمية بكل أبعادها البشرية والاجتماعية والاقتصادية، فهو من العوامل النفسية التى تحبط الأهالى. ولا يمكن القيام بتنمية فعالة متواصلة في جو من التوتر والقلق، الجمعية تعمل على تخطى هذا الحاجز من خلال:

- التشجيع الدائم لشركائنا من القادة المحليين في الميدان على البقاء في مواقعهم والاستمرار في تطبيق برامج التنمية.

- التعاون المتنامى مع كل فئات المجتمع وتوعيتها لنكوِّن معا حائطا وطنياً منيعاً لمجابهة الإرهاب.

- التوسع في العمل مع الأجهزة الحكومية المحلية في مجالات عملنا من أجل الصالح العام لتبادل الخبرات وتنمية الثقة المتبادلة بين القطاعين الحكومى والأهلى.

٢- صعوبات استخراج التصاريح لبناء المبانى من مدارس ومراكز تنمية مما يعوق تنفيذ البرامج التى تلبى الاحتياجات الملحة للطبقات المطحونة.

دور الجمعيات الأهلية في مواجهة هذه المشاكل:

واقتراحات حول كيفية التنسيق بينها:

- يتضح الآن شيئا فشيئاً أهمية دور الجمعيات الأهلية وغير الحكومية في التغلب على تلك المشاكل.
- إن سهولة وصول الجمعيات الأهلية إلى فئات المجتمع كله بداية بالطفل يؤهلها لنقل خبراتها بما يسمح بتطبيق البرامج التنموية مع الجهات الحكومية.
- المشاركة الفعالة الإيجابية مع البيئة ومشاكلها وعلاجها يعتبر من أهم العوامل التى تجعل البيئة وفئاتها أكثر قرباً وتعاوناً مع الهيئات غير الحكومية.
- إحياء روح التضامن بين الناس في المشروعات المطبقة أو البرامج هى نوع من تدريب أهل البيئة على كيفية مواجهة مشاكل أكبر بنفس روح التضامن.
- إن تبادل الخبرات بين الجمعيات الأهلية وتكامل أنشطتها في ذات البيئة هو بالقطع وعلى جميع المقاييس لصالح البيئة وفئاتها وهناك العديد من الأمثلة:
- تتعاون الجمعية في المجال الصحى مع العديد من الهيئات في إقامة ندوات علمية وتوعية للعمال الصحيين وغيرهم.
- في مجال مكافحة الأمية والندوات المشتركة بين الهيئات من خلال اللجنة المسكونية لمكافحة الأمية والتى كان لها عظيم الأثر في تطوير برنامج «تعلم تحرر» وكذلك وضع كتاب الناشئين من قبل الجمعية.
- في مجال ترقية المرأة تم تبنى دعوة الجمعيات الأهلية المختلفة للحوار حول وضع المرأة وحقوقها القانونية تمهيداً للمؤتمر العالمى عن المرأة في بكين في سبتمبر ١٩٩٥.

* * *

الفصل الثالث

دور الحركة التعاونية والصناعات الصغيرة فى التنمية

- دراسة حول دور الاتحاد التعاونى الإنتاجى فى تنمية الصناعات الحرفية والصغيرة — محمد حسن السباعى
- دور الجمعيات التعاونية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على قضايا التمويل والتدريب والعضوية — مدحت أيوب
- مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية: قراءة تجربة جمعية رجال أعمال الاسكندرية — رفعت لقوشة
- تعقيبات : - د.أحمد حسن
  - د. محمد ماجد خشبة
  - على فهمى

دراسة حول دور الاتحاد التعاوني الإنتاجي في تنمية الصناعات الحرفية والصغيرة

محمد حسن السباعي*

أولا: دراسة وصفية عن واقع التعاون الإنتاجي في مصر

١- التعريف بالتعاون الإنتاجي:

التعاون الإنتاجي احد فروع القطاع التعاوني بجمهورية مصر العربية يعمل على تجميع طاقات المنتجين في مجالات الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية في جمعيات تعاونية إنتاجية ويتولى دعمهم فنيا - واقتصاديا وإداريا، وعلى الأخص في مجالات التمويل - والتوريد - والتسويق - والتدريب - والتنظيم - والتعاقد، وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء هذه الجمعيات بهدف رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي - ودعمهم للاقتصاد القومي.

والجمعيات التعاونية الإنتاجية منظمات أهلية ديمقراطية وهي أنقى منظمات القطاع الخاص ولا تتلقى أية إعانات أو دعم مالي من الدولة - وتقوم أساسا على الجهود الذاتية والتمويل الذاتي وتنشأ بإرادة الأفراد الحرة الذين يباشرون نشاطهم في مجال الصناعة الحرفية أو الخدمات الإنتاجية.

٢- البنيان التعاوني الإنتاجي:

طبقاً لأحكام قانون التعاون الإنتاجي رقم ١٠٠ لسنة ٧٥ يتكون البنيان التعاوني الإنتاجي

---

* سكرتير عام الاتحاد التعاوني الإنتاجي.

من:

١- الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية.

٢- الجمعيات التعاونية الإنتاجية الاتحادية.

٣- الجمعيات التعاونية الإنتاجية العامة.

٤- الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى.

ونعرض فيما يلى ... موجزاً للتعريف بوحدات البنيان التعاونى الإنتاجى وأهم اختصاصاته بدايةً بالاتحاد ، فالجمعيات العامة، فالجمعيات الاتحادية، فالجمعيات الأساسية.

أ- الاتحاد التعاونى الإنتاجى:

الاتحاد هو قمة البنيان التعاونى الإنتاجى - ومن مسئولياته نشر وتوسيع وتطوير الحركة التعاونية الإنتاجية، والإشراف على منظمات التعاون الإنتاجى وتوجيهها والدفاع عن مصالحها ، وقد حدد القانون اختصاصات الاتحاد على النحو التالى:

١- اقتراح السياسة العامة للتعاون الإنتاجى.

٢- حصر وتصنيف العاملين في مجال الصناعات الحرفية أو الخدمات الإنتاجية والعمل على تجميع كل فئة منهم في جمعيات تعاونية إنتاجية.

٣- حماية مصالح الجمعيات التعاونية الإنتاجية والدفاع عنها .

٤- نشر الثقافة التعاونية ودعم التنظيم التعاونى.

٥- إعداد القيادات التعاونية الواعية المؤمنة بالتعاون.

٦- تشجيع ورعاية الدراسات العليا في مجال التعاون الإنتاجى.

٧- تبادل الخبرات التعاونية في المحيطين الدولى والعربى.

٨- عقد الصلات مع الحركات التعاونية المماثلة في الخارج.

٩- إجراء البحوث والدراسات المتخصصة.

١٠- جمع البيانات والمعلومات عن الحركة التعاونية الإنتاجية واستخلاص النتائج.

١١- إصدار الصحف والنشرات التعاونية اللازمة للإعلام عن كل ما يتصل بالنشاط التعاونى الإنتاجى.

١٢- إنشاء وتملك وإدارة مراكز التدريب التعاونى والإشراف على تنفيذ خطط التدريب والثقافة التعاونية ودعم الأجهزة التى تقوم بذلك.

١٣- عقد المؤتمر التعاونى الإنتاجى ومتابعة توصياته والاشتراك في المؤتمرات التعاونية على جميع المستويات.

١٤- تمثيل جمعيات التعاون الإنتاجى في الداخل والخارج والاشتراك في المنظمات التعاونية الدولية.

١٥- التنسيق بين النشاط التعاونى الإنتاجى وسائر أوجه النشاط التعاونى الأخرى.

١٦- إعداد النظم الداخلية النموذجية للجمعيات التعاونية الإنتاجية وفق طبيعتها وظروفها.

١٧- إعداد اللوائح النموذجية والمالية والإدارية والتنظيمية اللازمة لحسن سير العمل بالجمعيات.

١٨- توجيه الجمعيات التعاونية الإنتاجية وتقديم المشورة الفنية التعاونية والقانونية لها وإرشادها إلى النظم المحاسبية والمالية والإدارية المناسبة ومعاونتها في تنظيم أعمالها وقيد حساباتها وإمساك وحفظ دفاترها ووضع حساباتها الختامية وميزانياتها.

١٩- العمل على فض المنازعات التى قد تنشأ بين الجمعيات أوبين أعضاء مجالس الإدارة في كل منها.

٢٠- إعداد التقرير السنوى بملاحظات الاتحاد ونتائج أعماله ومقترحاته.

٢١- تولى أعمال تصفية الجمعيات التى تنقضى أو تحل.

٢٢- تلقى محاضر اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية وما يصدر عنها من قرارات وفحص أعمال الجمعيات ومتابعة نشاطها.

٢٣- مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية والاتحادية في نهاية السنة المالية بمقر الجمعية، كما يقوم الاتحاد بفحص ومراجعة حساباتها الختامية والميزانية ومطابقتها على الدفاتر والتوقيع عليها بعد التأكد من صحتها.

ب - الجمعيات التعاونية الإنتاجية العامة:

تتكون الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة من الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية أو الاتحادية التى تمارس نشاطاً إنتاجياً واحداً على مستوى الجمهورية بهدف اداء الخدمات المختلفة للجمعيات المنتمية إليها وخاصة ما يلى:

١- حصر احتياجات الجمعيات من الخامات والمستلزمات واتخاذ الإجراءات المناسبة

لتوفيرها من مصادرها المباشرة بالداخل بسعر الجملة واستيراد غير المتوفر منها محليا من الخارج.

٢- إقامة المصانع لإنتاج المواد الأولية والخامات الوسيطة اللازمة للصناعات الحرفية التى تمارسها الجمعيات المنتمية إليها.

٣- تملك وسائل النقل اللازمة لتوزيع مستلزمات الإنتاج على الجمعيات ونقل الإنتاج لمنافذ التسويق.

٤- المساهمة في تصريف منتجات الجمعيات المنتمية إليها في الداخل والخارج من خلال التعاقد مع شركات القطاع العام الاستهلاكية أو الاشتراك في المعارض المحلية أو الدولية وتنظيم أساليب الدعاية والإعلام عن منتجات الجمعيات.

٥- إنشاء مكاتب الرسم والتصميم وإمداد الجمعيات الأعضاء بالتصميمات الصناعية اللازمة لتنمية وتطوير المنتجات وتحسينها لتوسيع مجالات تسويقها.

٦- إنشاء مراكز التدريب الحرفى لرفع المستوى الفنى لأداء الأعضاء والعاملين في الجمعيات.

٧- الاقتراض واقراض الجمعيات الأعضاء في إطار القواعد المنظمة لذلك.

٨- كما تتولى الجمعيات التعاونية الإنتاجية العامة مهمات الجمعيات التعاونية الإنتاجية الاتحادية في حالة عدم تأسيسها ومباشرتها لأغراضها.

والجمعيات التعاونية الإنتاجية العامة النوعية القائمة حاليا نوعان:

النوع الأول: جمعيات تعاونية إنتاجية حرفية:

١- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للأثاث والنجارة.

٢- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للأحذية والمنتجات الجلدية.

٣- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للملابس الجاهزة والمفروشات.

٤- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للنسيج والتريكو.

٥- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للصناعات المعدنية والهندسية.

٦- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للسجاد والكليم.

النوع الثانى: جمعيات تعاونية إنتاجية خدمية:

١- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للإنشاء والتعمير.

٢- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للنقل البرى للبضائع بالسيارات.

٣- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة لنقل الركاب بالسيارات الأجرة.

٤- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة لقبانى جمهورية مصر العربية.

٥- الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة للتصوير والطباعة.

٦- الجمعية التعاونية الإنتاجية لخدمات القطن والحاصلات الزراعية.

ج- الجمعيات التعاونية الإنتاجية الاتحادية:

أجاز قانون التعاون الإنتاجى رقم/ ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تأسيس جمعيات تعاونية اتحادية على مستوى المحافظة تتكون من جمعيتين تعاونيتين إنتاجيتين أساسيتين أو أكثر لها نشاط إنتاجي واحد في داخل المحافظة، بهدف مباشرة الأغراض المشتركة للجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل وذلك عن طريق الوسائل التالية:

١- التنسيق بين الجمعية التعاونية الإنتاجية الأساسية وتنظيم النشاط والإشراف عليه.

٢- توفير فرص العمل للجمعيات الأساسية والدفاع عن مصالحها.

٣- المساهمة في توفير التمويل لها.

٤- تقديم المعونة الفنية لها.

٥- توفير الاحتياجات وتوريدها لها.

٦- المساهمة في إنتاجها - وتصريف منتجاتها - والتعاقد لحسابها.

د- الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية:

تتكون الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية من عشرة أفراد على الأقل ممن يباشرون نشاطهم في فرع أو أكثر من فروع الصناعات الحرفية أو الصغيرة أو الخدمات الإنتاجية المتماثلة - وتباشر الجمعية النشاط المنصوص عليه في لائحة نظامها الداخلى وخاصة ما يلى:

١- تهيئة فرص العمل للأعضاء.

٢- توفير احتياجات الأعضاء من الخامات والمستلزمات والأدوات وقطع الغيار ... الخ.

٣- تسويق إنتاج الأعضاء من خلال المعارض الخاصة بالجمعية أو منافذ توزيع شركات القطاع العام أو غيرها.

٤- تقديم الإرشادات الفنية للأعضاء لتطوير الإنتاج وتجديده بما يتلائم مع أذواق المستهلكين.

٥- الاقتراض وإقراض الأعضاء أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأخرى للأغراض الإنتاجية وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

ثانياً: دراسة تحليلية عن أهم مجالات النشاط وحجم أعمال قطاع التعاون الإنتاجي ومشاكله:

أولاً: مجالات النشاط وحجم الأعمال وانجازات الاتحاد:

تسهم الحركة التعاونية الإنتاجية في تحقيق العديد من الإنجازات، كما تسهم في تحقيق خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك على سبيل المثال:

تضطلع الجمعيات التعاونية الإنتاجية الحرفية بتوفير العديد من المنتجات الضرورية اللازمة لجماهير المستهلكين من أثاث وأدوات منزلية وملابس جاهزة وتريكو وأحذية ومنتجات جلدية وسجاد وكليم ونجف ومنتجات خان الخليلى.وتتميز منتجات القطاع التعاونى الإنتاجى بجودتها وأسعارها المعتدلة وذوقها المناسب، حيث تلبى رغبات مختلف شرائح المستهلكين بتقديم الإنتاج الشعبى والمتوسط وأيضا المتميز.وتسهم جمعيات الإنشاء والتعمير بقدر كبير في أعمال التشييد والبناء ورصف الطرق وأعمال الرى والرصف والتوصيلات الكهربائية والأعمال المدنية المتكاملة.

وتسهم جمعيات نقل البضائع في نقل مستلزمات الإنتاج والمواد التموينية لمختلف المحافظات والمواقع استيراداً وتصديراً، وتضطلع هذه الجمعيات بنقل ما يزيد عن ٧٠٪ من إجمالى نشاط النقل على مستوى الجمهورية بأسطول السيارات المملوك لأعضائها وعددها حوالى ١٤ ألف وحدة نقل.

وتسهم جمعيات نقل الركاب بالسيارات المنتشرة في كافة محافظات الجمهورية في تيسير حركة انتقال المواطنين داخل محافظاتهم وخارجها بالسيارات المملوكة لأعضائها.

وتضطلع جمعيات القبانة على مستوى الجمهورية بوزن كافة المحاصيل المسوقة تعاونياً وغير المسوقة وتعتبر حكماً بين المنتج وأجهزة التسويق

وتضم الجمعية التعاونية الإنتاجية العاملة للقبانى : جمعية فريدة من نوعها هى "الجمعية التعاونية الإنتاجية لأعمال الوزن والمراجعة والخبرة الدولية (كوميبصل)" التى استطاعت أن تطور نشاطها في مجالات علمية وفنية وانتقلت من المستوى المحلى إلى المستوى الدولى من

خلال الفروع التى أنشأتها في الدول العربية والأوروبية والآسيوية، حيث بدأت أعمالها في الوزن والحصر والعد للصادرات والواردات وخاصة الأقطان التصديرية - وأضافت لهذا النشاط التقليدى نشاط التفتيش والمراجعة لكافة أنواع السلع المستوردة أو المصدرة وهى من الوظائف الهامة والحيوية التى تؤكد صلاحية المواد للغرض المزمع استخدامها فيه، وتعتبر حكماً محايداً بين الأطراف المتعاملة وتوفر للدولة الكثير من الوقت والجهد والمال من خلال ضمان وصول السلع بالمواصفات المتفق عليها عالمياً ومحلياً وتشمل عملية التفتيش والمراجعة المجالات التالية:

التفتيش الهندسى - التفتيش البحرى - التفتيش الزراعى والغذائى وللقيام بهذا الدور العلمى الرفيع قامت بإنشاء معامل التحليل الكيماوية والميكروبيولوجية المزودة بأحدث الأجهزة العلمية.

كما قامت هذه الجمعية بإنشاء المركز الدولى لدراسات التفتيش والمراجعة بالإسكندرية - لتخريج كوادر على أعلى مستوى من الكفاءة سواء من خريجى الجامعات المصرية من أبناء الوطن أو من أبناء الدول العربية الراغبين في اكتساب الخبرات العلمية والفنية في هذا المجال - كما أنشأت الجمعية مركز خدمة آخر للتحكيم التجارى بالإسكندرية للمساهمة في تسوية المنازعات في العقود التجارية الدولية بالسرعة المناسبة بتكلفة معقولة.

حجم الأعمال:

والجدول المرفق يوضح حجم نشاط كل قطاع من القطاعات التعاونية الإنتاجية الحرفية والخدمية على حدة عن السنوات ٩٠ - ٩١ - ٩٢ والذى يتبين منه أن حجم النشاط خلال السنوات الثلاث هو مبلغ ١٫٠٨٨٫٤٨٤٫٣٤٠ مليار وثمانية وثمانون مليون وأربعمائة وأربعة وثمانون ألف وثلاثمائة وأربعون جنيها.

إنجازات الاتحاد:

وباعتبار الاتحاد قمة البنيان التعاونى واضطلاعا منه بمسئولياته المتعددة، فقد قام في اطار اختصاصاته السابق الإشارة إليها والمحددة بالقانون بالعديد من الإنجازات نذكر منها على سبيل المثال:

١- في مجال الندوات التعاونية:

قام الاتحاد بعقد العديد من الندوات التعاونية التى شاركت فيها نخبة من القيادات الشعبية والتنفيذية التعاونية، دعى إليها بعض السادة الوزراء وكبار المسئولين بالوزرات والمصالح الحكومية والهيئات والشركات المعنية وأمكن من خلال هذه الندوات حل العديد من المشاكل بحلول غير تقليدية ومنها على سبيل المثال:

المحاسبة الضريبية للأعضاء أو الجمعيات - الضريبة على المبيعات - التأمينات الاجتماعية - التمويل والتسويق - الاستيراد والتصدير - الإدارة العلمية - التخطيط- نقل الركاب - دور التعاونيات في ظل المتغيرات - التكامل بين التعاونيات - البيئة - الجودة.

٢- وفي مجال التدريب والتثقيف التعاوني:

تم عقد مجموعة كبيرة من الدورات التدريبية لأعضاء مجالس إدارات الجمعياتالتعاونية الإنتاجية والعاملين بها استهدفت تعميق الوعى التعاوني لدى الأعضاء وزيادة معارفهم وتبادل الخبرات بينهم ورفع كفاءة الأداء وتطوير التعاونيات لتمكينها من أداء رسالتها واستمراريتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحول للأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

ويصدر الاتحاد مجلة التعاون الإنتاجى باعتبارها من أهم وسائل التدريب والتثقيف التعاونى لأعضاء التعاونيات والعاملين بها كما تعتبر المجلة أداة ربط جيد بين مختلف وحدات البنيان التعاونى الإنتاجي ووسيلة للتعبير عن إنجازات الحركة والمشاكل التى تواجهها.

ويتيح الاتحاد للعاملين بالجمعيات والاتحاد مجموعة من منح المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية لتكوين كوادر لإدارة الجمعيات إدارة علمية رشيدة.

٣- في مجال الإعلام والترويج للمنتجات الحرفية والتعاونية:

قام الاتحاد بالمشاركة مع الجمعيات التعاونية العامة المعنية بتنفيذ مجموعة من المعارض المحلية لعل أبرزها مشاركة الاتحاد في معرض الإنتاج من أجل التصدير عام ١٩٨٧، والذى شاركت فيه جمعيات المعادن والملابس الجاهزة والاحذية والتريكو والأثاث، وحاز إعجاب كبار المسئولين بالدولة والزوار.

وذلك فضلاً عن المعارض التى شارك فيها الاتحاد وجمعياته العامة بمحافظات بورسعيد - الدقهلية - الشرقية - المنيا - وأسيوط، في المناسبات القومية والتى أسفرت عن نتائج

إيجابية رغم حداثة التجربة للعديد من الجمعيات المشاركة مع تحقيق حجم لابأس به من المبيعات والتعاقدات بالإضافة إلى الإعلام عن منتجاتها.

وكان للمعرض المحدد الذى أقامه الاتحاد بمقره ١٠٦ شارع جامعة الدول العربية بالمهندسين للجانب الكويتى أثره الواضح في تمكين الاتحاد من عقد صفقة مع الاتحاد التعاونى الاستهلاكى الكويتى بحوالى نصف مليون دولا تم تنفيذها بكفاءة بمعرفة القطاعات المشاركة في مجال الملابس الجاهزة والتريكو والاثاث والمعادن والتى أبرزت قدرة القطاع على ارتياد مجال التصدير، وفتحت أمام أعضاء التعاونيات السير في هذا الطريق، الأمر الذى شجع التعاونيات وأعضاؤها على المشاركة في معارض دولية أخرى مماثلة بليبيا والسعودية وتونس ثم معرض بلغاريا الدولى في الفترة من ٩٣/١٠/١٠ إلى ٩٣/١٠/٢٠ وجارى الإعداد للمشاركة في معارض أخرى منها معرض برومانيا وآخر بالمجر.

وكان للمعرض الذى أقامه الاتحاد بالتنسيق مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى والجمعية التعاونية الإنتاجية لصناع الأثاث بالقاهرة ومقرها بفم الخليج يوم ٩ يناير ١٩٩٤ للمنتجات الحرفية التعاونية - ولشباب الخريجين الممولة مشروعاتهم من الصندوق الاجتماعى للتنمية، والذى تفضل السيد الدكتور **عاطف صدقى** رئيس الوزراء بافتتاحه وبصحبته الدكتور **محمود الشريف** وزير الإدارة المحلية والسادة محافظو الاسكندرية والاسماعيلية والقليوبية والمنوفية، والأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية بحضور قيادات الاتحاد التعاونى الإنتاجى برئاسة الاستاذ **سيد زكى**، وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى برئاسة الاستاذ **أحمد رأفت عبد الفتاح**، وكان لهذا المعرض دور كبير في الإعلام عن المنتجات الحرفية والتى شملت الأثاث والموبيليا والسجاد والكليم والنجف والأدوات المنزلية والملابس الجاهزة والنسيج والتريكو والأحذية والمنتجات الجلدية بمستوياتها المختلفة الشعبية والراقية مع تميزها بالجودة والأسعار التنافسية وتلبيتها لأذواق المستهلكين، حيث أشاد السيد الدكتور رئيس الوزراء بالإنتاج الحرفى التعاونى مؤكداً أن الصناعات الحرفية والصغيرة هى الفرصة الحقيقية للتقدم الاقتصادى ولإتاحة فرص عمل جديدة للشباب وتفضل سيادته بالموافقة على تخصيص عيد للتعاون الإنتاجى والحرفى يوزع فيه على القيادات الحرفية *والتعاونية المتميزة الأوسمة والنياشين وشهادات التقدير.*

٤- في مجال نشر الصناعات الحرفية وإتاحة فرص عمل جديدة:

شارك الاتحاد مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاونية الإنتاجية بدور رائد في مشروع نشر الصناعات الحرفية لإتاحة فرص عمل بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية لشباب الخريجين ولمن أضيروا نتيجة إصلاح المسار الاقتصادى، وذلك برعاية الدكتور **محمود شريف** وزير الإدارة المحلية حيث تقدم الاتحاد بمشروع متكامل لتوفير سبعين ألف فرصة عمل على مدار أربع سنوات في مشروعات حرفية جديدة أو بتطوير وتوسيع المشروعات الحرفية القائمة بتكلفة قدرت بحوالى ثمانية آلاف جنيه كمتوسط لفرصة العمل الواحدة وهى تعتبر تكلفة متواضعة بالمقارنة بتكلفة فرصة العمل في الحكومة أو القطاع العام التى تتجاوز أضعاف هذا الرقم.

ولقد دخل المشروع حيز التنفيذ الفعلى حيث قام الصندوق بتقديم قروض لمشروعات الشباب في ٢٦ محافظة قدرت بحوالى ٦٢ مليون جنيه، وفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأكثر من ٢٤ ألف شاب من شباب الخريجين الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة وفوق المتوسطة.

وإذا كان الصندوق الاجتماعى قد أخذ الجزء الأول من مشروع الاتحاد والجهاز بالنسبة للمشروعات الجديدة لشباب الخريجين إلا أنه للآن لم يدخل في تمويل الجزء الثانى من المشروع وهو تطوير وتوسيع المشروعات القائمة والتى يمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة بعد تدريبها بورش الأعضاء وتضمن لهم فرص عمل دائمة ومستقرة.

ويعتبر إسهام الاتحاد في هذا المشروع عملاً إضافياً تطوعياً كمساهمة منه في إتاحة فرص عمل لبعض شباب مصر الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل مناسبة لتخصصاتهم بعد تخرجهم بهدف المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة.

٥- في مجال إصلاح المسار الاقتصادى:

شارك الاتحاد من خلال بعض جمعياته الأساسية أو جمعياته الجديدة في شراء وحدات نقل الركاب المملوكة للمحليات والتى طرحتها للبيع تنفيذا لتوجهات الدولة نحو التخلى عن إدارة المرافق والمشروعات الصغيرة، وقد صدرت التوجيهات بإعطاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة لنقل الركاب الأولوية في شراء هذه الوحدات وإدارتها بالأسلوب التعاونى للتيسير على المواطنين وضمان انتظام وسائل الانتقال التى تمكنهم من الذهاب لمكان أعمالهم والعودة بتكلفة مناسبة، ومن ذلك:

أ - مشروع الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة لنقل الركاب بين مدينة السلام والعتبة بالقاهرة.

ب - مشروع الجمعية التعاونية الإنتاجية العامة لنقل الركاب بين الهرم ومدينة السادس من أكتوبر بمدينة الجيزة.

ج - مشروع الجمعية التعاونية الإنتاجية لنقل الركاب بالسيارات بمحافظة الغربية لتشغيل خطوط مينى باص بين طنطا ومراكز المحافظة المختلفة.

د - مشروع الجمعية التعاونية الإنتاجية لنقل الركاب بالسيارات بمحافظة أسيوط حيث قامت الجمعية بشراء وحدات نقل الركاب المملوكة للوحدات المحلية وقامت بتشغيلها اقتصادياً بكفاءة تامة وبتعريفة مناسبة تحت إشراف المحافظة.

هـ - تأسيس مجموعة جديدة من الجمعيات التعاونية الإنتاجية لنقل الركاب بمحافظة الدقهلية، حيث قامت هذه الجمعيات بتمويل من أعضائها بشراء وحدات نقل الركاب التابعة للمحليات واستطاعت أن تحل محل الوحدات المحلية في الإدارة والتشغيل الاقتصادى للسيارات بكفاءة تامة، وتقوم حالياً هذه الجمعيات بعمل "العمرات" اللازمة للسيارات المستخدمة نظراً لأن غالبيتها مستهلكة وفي حاجة مستمرة للإصلاح، واستطاعت هذه الجمعيات رغم هذه الظروف أن تقوم بسداد مقدم الثمن، الذى طلبته الوحدات المحلية والمقدر بنسبة ٢٠٪ من إجمالى الثمن بالإضافة إلى سداد مجموعة من الاقساط في مواعيدها بصفة منتظمة الأمر الذى يعطى مؤشراً جيداً على نجاحها.

٦- في مجال العلاقات العربية والدولية:

قام الاتحاد بالانفتاح على العالم الخارجى منذ عام ١٩٨٢، حيث شارك في عضوية الحلف التعاونى الدولى ليكون لمصر صوت مسموع ودور بارز بين التعاونيين على المستوى الدولى، ويشارك الاتحاد بقياداته الشعبية أو التنفيذية في اجتماعات الحلف السنوى ويدلى بدلوه في هذه الاجتماعات.

كما شارك الاتحاد في عضوية الاتحاد التعاونى العربى في عام ١٩٨٤، وعلى أثر الغزو العراقى لدولة الكويت الشقيقة عام ١٩٩١، أجمعت الدول العربية الأعضاء في الاتحاد على نقل مقر الاتحاد من بغداد إلى القاهرة، ثم أجمعت على انتخاب السيد الأستاذ **سيد زكى** رئيس الاتحاد العام للتعاونيات المصرى ورئيس الاتحاد التعاونى الإنتاجى رئيساً للاتحاد التعاونى العربى.

وترسيخاً للعلاقات التعاونية بين الاتحاد التعاونى الإنتاجى المصرى والمنظمات التعاونية في مختلف الدول العربية والدولية قام الاتحاد بعقد العديد من بروتوكولات التعاون مع الدول التالية لمدة ثلاث سنوات.

- بروتوكول للتعاون مع جمهورية ألمانيا.
- بروتوكول للتعاون مع جمهورية المجر.
- بروتوكول للتعاون مع جمهورية رومانيا.
- بروتوكول للتعاون مع جمهورية بلغاريا.
- بروتوكول للتعاون مع الجمهورية العربية السورية.
- بروتوكول للتعاون مع دولة الكويت.
- بروتوكول للتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى أثر انتهاء بعض هذه البروتوكولات بانتهاء مدة البروتوكول أو بسبب تغيير النظام السياسى ببعض هذه الدول على أثر تفكك الاتحاد السوفيتى واتجاه غالبية الدول للتحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى، قام الاتحاد بإجراء الاتصالات مع القيادات الجديدة خلال الاجتماعات الدولية السنوية أو الزيارات المباشرة لتجديد هذه البروتوكولات لاستمرار تبادل الخبرات وفتح مجال تسويق المنتجات التعاونية الحرفية المصرية، وقد شارك الاتحاد في الندوة الدولية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى عقدت في نهاية عام ١٩٩٣ بأنقرة بتركيا، وقام الاتحاد بتوجيه الدعوة لعقد الندوة التى تقرر عقدها لإعلان قيام منظمة البحر الأبيض المتوسط للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالقاهرة حيث تم عقد الندوة في شهر إبريل ١٩٩٤ بالقاهرة والإسكندرية وأعلن عن قيام هذه المنظمة واختيرت مصر مقراً لها.

كما اختير الأستاذ **سيد زكى** رئيساً لهذه المنظمة والأستاذ **محمد السباعى** سكرتيراً عاماً لها.

ثانياً: المشاكل والمعوقات التى تواجه التعاونيات الإنتاجية في المرحلة الحالية:

١- مشاكل تتعلق بالمحاسبة الضريبية.
٢- مشاكل تتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
٣- مشاكل تتعلق بسلب الجمعيات بعض الحقوق والمزايا المقررة لها.
٤- مشاكل تتعلق بالإدارة والتنظيم.
٥- مشاكل تتعلق بمواجهة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

ونلقى الضوء فيما يلى على هذه المشاكل:

١- فيما يتعلق بالمحاسبة الضريبية:

(١) فهى تنقسم إلى قسمين الأول يتعلق بالضرائب العامة على الأرباح التجارية والصناعية - الثانى يتعلق بالضرائب على المبيعات.

أ- بالنسبة للضرائب العامة فلازالت هناك خلافات بين المصلحة وبعض منظمات التعاون الإنتاجى وأعضائها في هذا الشأن بسبب عدم إمساك غالبية أعضاء هذه التعاونيات حسابات منتظمة يعول عليها لتقدير الدخول الحقيقية للأعضاء وتضطر المصلحة للتقدير الجزافى الذى كثيراً ما يكون فيه مغالاة في تقدير الأرباح وبالتالى لجوء الأعضاء للاعتراض والطعن وبالتالى طول فترة النزاع.

وكذلك إلزام الجمعيات بأعمال الخصم والإضافة من المنبع والتحصيل لحساب المصلحة طبقاً لأحكام المواد ٤٤، ٤٥ من القانون ١٥٧ لسنة ٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في حين أن أفراد القطاع الخاص غير مطالبين بنفس هذا الالتزام الأمر الذى خلق منافسة غير عادلة بين الجمعيات والقطاع الخاص وبالتالى، عزوف أعضاء التعاونيات عن التعامل معها مما أثر على موارد الجمعيات وقدرتها على تغطية التزاماتها قبل الغير والعاملين بها.

ب - وبالنسبة للضريبة على المبيعات المقررة بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١.

فقد أثارت العديد من المشاكل عند التطبيق لدى الجمعيات والأعضاء، أمكن حل بعضها من خلال دراسة المصلحة لطبيعة عمل ونشاط كل جمعية، وجارى دراسة بعض مشاكل التطبيق لإيجاد الحل المناسب لها خاصة مع قطاع النقل البرى للبضائع.

٢- مشاكل متعلقة بالتأمينات الاجتماعية:

تعانى بعض الجمعيات من عدم توافر السيولة وتتراكم عليها اشتراكات التأمين الاجتماعى ويترتب على ذلك إضافة فوائد وغرامات تأخير تزيد من العبء الملقى عليها - وتلجأ مناطق التأمينات بتوقيع الحجز على الجمعيات، الأمر الذى قد يضطرها لبيع بعض الأصول لسداد هذه المستحقات ويلزم النظر في إعفاء هذه الجمعيات من الفوائد والغرامات في حالة قيام الجمعيات بسداد هذه المستحقات أو جدولتها، ويقوم الاتحاد بالعمل على حل هذه المشاكل أولاً بأول بالتنسيق مع الهيئة.

٣- مشاكل تتعلق بسلب الجمعيات لبعض من حقوقها أو المزايا المقررة لها:

ومن ذلك جمعيات نقل الركاب حيث قامت غالبية المحافظات بسلبها حق إدارة المواقف، وبالتالى حرمانها من الموارد التى تحققها والممولة أصلاً من النسبة التى تستقطع من تشغيل السيارات المملوكة لأعضاء الجمعية أنفسهم والتى يجب أن تؤول إلى الجمعية ذاتها لتقديم خدمات للأعضاء وتغطية مصروفاتها وأعبائها الإدارية الأخرى، وهذا الأمر لم تستجب له غالبية المحافظات رغم صدور فتوى من مجلس الدولة بأحقية الجمعيات في إدارة هذه المواقف.

كما تلجأ بعض جهات الإسناد الحكومية إلى الإصرار على قيام الجمعيات بسداد تأمين ابتدائى ونهائى ودفعات تحت مسميات مختلفة رغم أن القانون قد أعفى الجمعيات من هذا التأمين بموجب أحكام المادتين ٤٠، ٤١ من قانون التعاون الإنتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥، والمادة ٥١ من القانون ٩ لسنة ١٩٨٣.

٤- مشاكل تتعلق بالإدارة والتنظيم:

الجمعيات التعاونية الإنتاجية منظمات اقتصادية اجتماعية وكغيرها من المنشآت لابد إن تتبع الأسلوب العلمى في الإدارة من خلال جهاز وظيفى محترف طبقا لمبدأ الفصل بين الملكية والإدارة - ولتنفيذ ذلك تحتاج إلى جهاز وظيفى متكامل يستطيع أن يضطلع بواجباته إلا أن ضآلة الموارد خاصة في بداية عهدها بالنشاط لا تتمكن من الاستعانة بالجهاز الوظيفى وتلجأ لقيام بعض أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الجمعية - تطوعاً مع عدم توافر الإمكانيات العلمية والإدارية التى تمكنهم من القيام بهذا العمل بكفاءة - وتعرضهم للوقوع في أخطاء جسيمة تعرضهم للمساءلة القانونية.

٥- مشاكل تتعلق بمواجهة المتغيرات المحلية والدولية:

نشأت التعاونيات الإنتاجية في ظل النظام الاقتصادى الموجه تحت رعاية الدولة وخصتها الدولة ببعض الإعفاءات والمزايا، الأمر الذى شجع على الانضمام لعضويتها للاستفادة من الخامات الجيدة والمدعمة وتسويق الإنتاج في منافذ القطاع العام، دون التعرض لاختناقات السوق ، قصرت نسبة كبيرة من الجمعيات نشاطها على توزيع هذه الخامات المدعمة وتحقيق فوائض من عملية الإتجار ،مكنتها من تحسين وتقوية أوضاعها نسبياً طوال فترة سريان هذا النظام.

وعلى أثر التطورات المحلية والعالمية وتوجه الدولة نحو اقتصاديات السوق وما استتبع

ذلك من تحرير التجارة ورفع الدعم عن الكثير من الخامات والمستلزمات والسلع، واجهت الجمعيات مصاعب كبيرة حتى أن بعضها قد توقف تماماً وأصبح مهدداً بالحل أو التصفية لعدم ممارسة النشاط الذى قامت عليه الجمعية، فضلاً عن المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية والعالمية بسبب السماح بفتح باب الاستيراد لمختلف السلع والمنتجات... ذات الجودة المناسبة والأسعار المنخفضة بالمقارنة بالمنتجات المحلية.

ثالثا: اقتراحات وتوصيات حول كيفية تطوير منظمات التعاون الإنتاجي:

قطاع التعاون الإنتاجي هو أحد القطاعات الإنتاجية في مصر كغيره من القطاعات يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية، ومن ثم وجب أخذ هذه المتغيرات وتأثيراتها المختلفة في الاعتبار عند وضع الخطط التى تستهدف تنمية هذا القطاع وتطويره.

وفي هذا الصدد يمكن إيجاز المحددات المؤثرة على التطوير بما يواكب توجيهات الدولة على النحو التالى:

١- فيما يتعلق بمشكلة البطالة:

يمكن أن يكون للقطاع دور إيجابى وفعال في المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال:

أ - التوسع المدروس في أنشطة التعاون الإنتاجى من خلال دعم الجمعيات الأساسية القائمة وإنشاء مزيد من الجمعيات الناجحة ويستتبع ذلك بالضرورة دعم وتطوير الجمعيات العامة.

ب - مد مظلة التعاون الإنتاجي إلى المناطق التى تعانى من قصور في النشاط الاقتصادى بوجه عام لتحقيق تنمية متوازنة جغرافيا.

ج- التركيز على الأنشطة كثيفة العمالة كلما كان ذلك ممكناً فنياً واقتصادياً.

د - توفير مزيد من فرص التدريب وبصفة خاصة الجانب الفنى منه للوافدين الجدد للقطاع من الخريجين أو غيرهم.

٢- في ظل آليات السوق والمنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية فإن الأمر يتطلب:

أ - رفع مستوى جودة المنتج التعاونى بشكل عام مع المحافظة على الميزة النسبية في

السعر.

ب - إعطاء نشاط الترويج والتسويق الداخلى والخارجى أهمية خاصة.

ج - إعطاء نشاط التعبئة والتغليف اهتماماً كبيراً في المرحلة القادمة ويمكن تبنى فكرة دراسة إقامة جمعيات أساسية خاصة لمزاولة هذا النشاط الحيوى.

د - ضرورة تواجد نوع من الإدارة على جميع المستويات الإداية وخاصة على مستوى الجمعيات العامة.

٣- تقوية الوضع المؤسسى للتعاونيات الإنتاجية وهذا يتطلب:

أ - تنقية العضوية من الكيانات الضعيفة والهزيلة.

- مزيد من التعاون والتكامل بين منظمات التعاون الإنتاجى وبينه وبين المنظمات التعاونية الأخرى سكانى وزراعى واستهلاكى وسمكى.

- تشجيع وتدعيم إقامة تجمعات تعاونية متكاملة للاستفادة من التسهيلات التى تقدمها الدولة.

٤- إعادة النظر في الإطار القانونى الذى يحكم القطاع:

بصدور قانون الأعمال العام - وقانون الاستثمار الموحد أصبح من الضرورى إعادة النظر في قانون التعاون الإنتاجى الذى مضى عليه حوالى عشرين عاماً لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حدثت على المساحة المحلية والدولية.

٥- الجانب التمويلى:

أ - الاهتمام بالتمويل الذاتى من خلال زيادة العضوية النشطة وتعديل قيمة المساهمة للأعضاء القدامى والجدد.

ب - تدعيم العلاقة بين أجهزة التمويل خاصة الميسرة بما في ذلك الصندوق الاجتماعى للتنمية وصناديق الخدمات بالمحافظات.

ج - التعرف على مصادر التمويل التى تتيحها بعض المنظمات الدولية والصنادي لأجنبية على شكل منح أو قروض بشروط ميسرة للصناعات الحرفية والصغيرة وإعداد الدراسات بالمشروعات المطلوب تمويلها.

٦- تنويع النشاط:

في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية ودخول التكنولوجيا بمختلف مستوياتها في أغلب مراحل الإنتاج أصبح من المناسب أن تعيد الجمعيات النظر في الأنشطة الحالية وأساليب

الإنتاج المستخدمة والدخول في صناعات غير تقليدية مثل الصناعات المغذية لإنتاج المكونات لبعض الصناعات الهندسية للسيارات والثلاجات والغسالات والبوتاجازات والدراجات وغيرها.

٧- المساهمة في الحد من آثار تلوث البيئة:

تضمنت خطة الاتحاد في المرحلة الحالية إثارة الوعى لدى الحرفيين أعضاء المنظمات التعاونية الإنتاجية للاهتمام بالحد من تلوث البيئة وحمايتها باتباع أساليب ووسائل الإنتاج النظيفة بقدر الإمكان باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة والتخلص من العوادم والمخلفات بأسلوب علمى يسهم في الحفاظ على البيئة من التلوث ويزيد دخل هذه المخلفات بإعادة تصنيعها أو التخلص منها بأسلوب علمى وذلك من خلال:

١- استخدام التكنولوجيا الأقل تلويثاً للبيئة.

٢- ترشيد استخدام الموارد كالمياه والطاقة والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

٣- الاهتمام بالصيانة الدورية للآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة بالورش والمصانع الصغيرة.

٤- اتباع تعليمات السلامة والصحة المهنية من حيث التهوية والحرارة والنظافة والإضاءة واتساع المكان ... الخ.

٥- قيام الاتحاد بوضع خطة إعلامية عن حماية البيئة في قطاع التعاون الإنتاجى مواكبة لخطة الدولة ومتكاملة معها وعقد بعض الندوات المتعلقة بهذا الخصوص.

٦- الاهتمام بالتوعية والتدريب لقيادات القطاع الحرفى والتعاون الإنتاجى بالتنسيق مع الأجهزة المختصة والجمعيات العامة المعنية.

٧- الالتزام بالتشريعات والنظم البيئية.

* * *

بيان بحجم نشاط القطاع التعاونى الإنتاجى
عن الفترة من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢

م	اسم القطاع	حجم النشاط بالجنيه			
		عام ١٩٩٠	عام ١٩٩١	عام ١٩٩٢	الاجمالى
١	الاثاث والنجارة	١١٧٣١٥٣١	١١٩٣٨٧٩٣	١٣٠٨٤١٦١	٣٦٧٥٤٤٨٥
٢	الاحذية والمنتجات الجلدية	١٢٦٠٥٧٩٩	١٢٥٣٢٣٢٠	١٢٥١٦١٥٣	٣٧٦٥٤٢٧٢
٣	الصناعات المعدنية والهندسية	١٨٧٨٤٠٦٦	١٦٧٢٧٢٢٤	١٧٠٦٠٦٤٨	٥٢٥٧١٩٣٨
٤	السجاد والكليم	٥٩٧١٨٤١	٥٩٧١٨٤١	٦٨٣٧٠٩١	١٨٧٨٠٧٧٣
٥	الملابس الجاهزة	١٠٦٧٨٤١٩	١٧٨١٨٨٧٩	٦٥٦٣١٨٩	٣٥٠٦٠٤٨٧
٦	النسيج والتريكو	٩٢٩٩٢٦٢٩٩٢	٥٦٩٦٧٥٥٧	٦٢١٠٩٣٨١	١٨٢٠٦٩٠٩١
٧	الإنشاء والتعمير	١٥٣١٥٣	٧٣٨٢٧٤٦٥	٨٩٣١٧٩٤٤	٢٣٥٣٠٠٦٣٦
٨	نقل البضائع بالسيارات	٧٢١٥٥٢٢٧	١٢٩٧٨١٤٥٠	١٤٩٣٠٥٢٥١	٤١٧٤٨٢٣٥٦
٩	نقل الركاب بالسيارات	١٣٨٣٩٥٦٥٥	٤٢٤٩٥٣٠	٤٧٧١٦٨٩	١٣٣٠٣٦٤٣
١٠	القبانة والتخليص الجمركى	٤٢٨٢٤٢٤	١٢٢٧٥٩١٣	١٢٣٢٤١٥٠	٣٥١٦٢٦١٠
١١	خدمات القطن والحاصلات الزراعية	١٠٥٦٢٨٤٧	٢٢٢٨٧٥٠	٤٠٤٣٢٧٧	١٠٣٢٦٠٨٨
١٢	التصوير والطباعة	٤٠٥٤٠٦١	٧٦٥٥٧٤	٧٢١٥١٢	٢٢٥٢٥٢٢
١٣	الجمعيات المتنوعة	٧٦٥٤٣٦	٥٠٩٧٣٧٦	٤٠٠١٧٠٢	١١٧٦٥٤٣٩
	الإجمالى	٢٦٦٦٣٦١	٣٥٠١٨٢٣٧٢	٣٨٢٦٥٦١٤٨	١٠٨٨٤٨٤٣٤٠

الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى
إدارة المراجعة والتصفية

دورالجمعيات التعاونية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على قضايا التمويل والتدريب والعضوية

مدحت أيوب *

المشاركة الشعبية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها

فرض تعبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية نفسه فى أدبيات العلوم الإنسانية، وبرامج المنظمات والحركات السياسية والاجتماعية المحلية والاقليمية والدولية بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين تزايدت أعداد الدول حديثة الاستقلال ليعبر عن مجمل الأفكار والأنشطة التى تؤدى بالمجتمع إلى عبور الفجوة التى تفصله عن الدول المتقدمة.. هذه الدول المتقدمة أعطت للدول المتخلفة صوراً لمستقبلها سواء من حيث شروط الحياة، أو تنظيم الإمكانيات البشرية والمادية وحشدها واستغلالها، أو الأخذ بأسباب التقدم سواء ارتبط هذا بارتفاع نسبة الصناعات التحويلية أو تنوع الموارد أو التشغيل أو تقليل أسباب التبعية ، أو تعلق بعلاقات الإنسان ببيئته بالمفهوم الشامل لهذه البيئة ، أو كل هذه الأمور معاً.

وقد كان هناك باستمرار نماذج للتقدم تود الدول المتخلفة اللحاق بها وتمثلت هذه النماذج فى غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا ونيوزيلندا ، حيث ارتبط الارتفاع فى مستوى المعيشة على المستويين المجتمعى والفردى بزيادة استخدام قدرات المجتمع وتنوعها وتوافر قاعدة تكنولوجية متطورة .

وإذا كانت دول ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث قد دخلت كلها فى سباق بعد الحرب العالمية الثانية فى مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية تطلب منها استخدام كل ماتستطيعه من إمكانيات وظروف لإنجاز هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنه فى خلال

---

* مدير عام الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى .

هذه الفترة الزمنية الممتدة قد أتيح لبعض منها بعض موارد الثروة الهائلة ولكن غير المتجددة كالدول النفطية والدول التى اعتمدت على تصدير العمالة إلى هذه الدول ، بينما أمكن لبعض آخر الأخذ بأسباب التنمية الشاملة فنوعت وعظمت إمكاناتها وعضدتها ورفعت درجة الاستفادة منها كمجموعة النمور الآسيوية والدول اللاحقة، بينما ازدادت كثيراً واتسعت الفجوة التى تفصل بين باقى الدول المتخلفة ودول العالم المتقدمة.. ويتم هذا فى وقت أصبح إيقاع التقدم فيه سريعاً فى هذه الدول حتى أنه قد جرى تطور فى دور هذه الدول من دول صناعية إلى دول منتجة للتكنولوجيا ، وحتى أمكنها أن تعيش ثلاث ثورات علمية فى وقت واحد ، ثورة المعلومات، ثورة الاتصالات وثورة الهندسة الوراثية ، وفى الوقت الذى قادها إدراك ووعى صناعة التقدم إلى تنظيم استخدام جهودها معاً من خلال تكتلات اقتصادية عملاقة، وجدنا تجمع (النافتا) الذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والتجمع الأوروبى، وتجمع الآسيان، إن هذا الإدراك والوعى ذاته قد قاد الشركات الخاصة إلى التكتل بالإضافة إلى الدول حتى وجدنا الشركات المتعددة الجنسية تكاد تسيطر على الإنتاج والتجارة الدولية لكثير من السلع وحتى وجدنا بعض هذه الشركات تفوق أرقام مبيعاتها الناتج القومى الإجمالى لكثير من الدول.

وإذا كانت التطورات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمى قد أفضت إلى سقوط مبدأ التخطيط المركزى وسيادة القطاع العام أو القطاعات المملوكة للحكومة لتفسح المجال أمام السوق وآلياته، ويؤدى هذا إلى تراجع دور الدولة فى مجالات الإنتاج والتنظيم والتوزيع، بل أصبح من شروط التعاون الدولى خصخصة الإطارات الوطنية ليتحول العالم بذلك إلى قرية كبيرة يسودها نظام اقتصادى واحد يقوم على المبادرات الفردية وقوى العرض والطلب والأثمان ، إن كل هذه الظروف تضع على كاهل الدول المتطلعة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبئاً خاصاً، فضلا عن مصاعب وإشكاليات التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومن الدور الكامل للدولة إلى الدور الكامل للأفراد، لأنه يصبح أمام هذه الدول طريق وحيد لإمكان إنجاز طموحها التنموى ، هذا الطريق هو توظيف أسلوب الاعتماد الجماعى على الذات من خلال التنظيمات غير الحكومية.. فهذه التنظيمات وهى تكاد تكون صورة تجميعية للعمل الخاص، وقد أخذت بمبادىء الحياد السياسى والدينى هى المرشحة أكثر من غيرها لإمكان أن تخوض عملية إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تجميع جهود الأعضاء الصغيرة بمفردها الكبيرة بتجميعها معاً وتوظيفها فى الاتجاهات المختلفة للتنمية.

ومع مطلع القرن الحالى حين كانت مصر خاضعة للاستعمار البريطانى وحيث لم يكن هناك أى دور تقريباً للدولة فى تحسين شروط الحياة للمصريين شهدت مصر ميلاد أول جمعية تعاونية بغرض توفير احتياجات أعضائها من السلع الاستهلاكية بعيداً عن استغلال الوسطاء، وفى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٩ أنشأ عمر لطفى شركة التعاون المالى فى القاهرة على غرار بنك التعاون فى إيطاليا، وكان هدفها قبول الودائع وتسليف أعضائها تعاونياً، وحتى وفاة عمر لطفى فى ٤ نوفمبر ١٩١١ كان قد أسس ١٧ نقابة زراعية كان نشاطها الإقراض والتوريد وبيع المحاصيل وإمداد أعضائها بالبذور والأسمدة والمواشى والآلات وإنشاء المخازن، واعتبرها جميعات تعاونية متعددة الاغراض وأعطاها شكل الشركات المدنية لسهولة تكوينها دون حاجة إلى أمر من الحكومة بإنشائها ، وكان فى مقدمتها نقابة شبرا النملة ونقابة فشيل مركز طنطا وكوم النور ومحلة دياب، كما كانت قد تأسست ١٧ جمعية أخذت اسم شركات التعاون المنزلى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وفى أوائل ١٩١٢ تأسست أول جمعية تعاونية عامة، الهدف منها توحيد الحركة التعاونية فى مصر وإعطائها شكلاً مركزيًا فى القاهرة؛ لكى تقوم بالدعوة إلى نشر التعاون وتعليم الوسائل الاقتصادية والتجارية التى تعين الأعضاء على الحصول على احتياجاتهم ودعم التعاونيات مادياً وبشرياً.. وفى سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة مشروع قانون العمل بديلاً عن مشروع الجمعية الزراعية ، وكونت الجمعية التشريعية لجنة برئاسة سعد زغلول لدراستها، وتحت ضغط آثار الحرب أصدرت الحكومة قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٧ ليكون أول قانون للتعاون فى مصر يعترف بالجمعيات التعاونية ويمنحها الشخصية المعنوية ويتيح لها سبل الاقتراض والعمل.

إن هناك إذن حركة تعاونية وليدة تحشد الجهود الشعبية فى مضمار التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وإن كانت هذه الحركة قد صادفت صعوبات جمة من أبرزها عدم تشجيع الحكومة وحداثة عهد الشعب بالتعاون، وضعف التمويل ، إلا أن هذه الحركة أخذت تتنامى فمهدت الطريق نحو التدريب والمعرفة وأقامت مراكز التدريب التعاونى فى الأربعينيات بمعظم المحافظات ، ثم انتشرت معاهد التعليم التعاونية ملحقة بالجامعات ، وحتى عام ١٩٢٢ وكثمرة لجهود الرائد التعاونى عمر لطفى وقبل أن يوجد قانون للتعاون كانت النقابات الزراعية قد بلغ عددها (٤٤) نقابة استهدفت تحسين المحاصيل باختيار البذور الجيدة وتخليص الفلاحين من الوسطاء والمرابين، وتنمية المحصول باستخدام الطرق الفنية اللازمة واتخاذ كل مامن شأنه تنمية المزارعين وإبعاد الضرر عنهم ، وتنامى عدد الشركات التعاونية الزراعية بعد صدور

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ حتى بلغت ٢٤٤ شركة فى نهاية ١٩٢٥ ، ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٧ لجميع الجمعيات التعاونية بأنواعهاالريف والحضر، جمعيات تعاونية زراعية ، جمعيات لتسويق الخضروات بالإسكندرية وشبين الكون والفيوم ، جمعيات مركزية لتسويق وتصدير البصل بجزيرة شندويل، اتحادات تعاونية للقمح والذرة ، جمعيات منزلية فى خدمة المستهلك، وفى ظل هذا القانون ظهرت صحافة تعاونية إقليمية ببعض المراكز إلى جانب صحيفة التعاون الحكومية ، وظهر رأى عام تعاونى عند تعديل القانون فى ١٩٤٤، وحتى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ كان عدد الجمعيات التعاونية المسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ عدد ٢٠٣ جمعية، والآن " ١٩٩٤" أى بعد ٨٦ عاماً من تأسيس الحركة التعاونية المصرية ١٩٠٨ على يد رائدها عمر لطفى أصبحت هذه الحركة تضم ١٧١١٥ جمعية تعاونية عضويتها ١٣.٦٤٩ مليون أسرة تعاونية فى مختلف الأنشطة التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية والثروة المائية.

ففى مجال النشاط التعاونى الزراعى يوجد ٦٥٧٠ جمعية عضويتها ٤.٣ مليون عضو يبلغ إنتاجه الزراعى ٨ مليارات جنيها علاوة على ٥٠٠ مليون جنيه استثمارات فى مشروعات التصنيع الزراعى والأمن الغذائى.

وفى مجال النشاط التعاونى الاستهلاكى يبلغ عدد الجمعيات ٨٤٠٠ جمعية عضويتها ٦.١٠٦.٧٠٠ عضو ومبيعاتها نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى.

وفى مجال النشاط التعاونى الإنتاجى الحرفى ٣٦٥ جمعية عضويتها ٧٦٩ ألف عضواً إنتاجهم السنوى ٥٠٠ مليون جنيه.

وفى النشاط التعاونى الإسكانى ١٤٥٩ جمعية تضم ١.٥ مليون أسرة قامت ببناء ١٢٠ ألف وحدة سكنيه تكاليفها ١.٤ مليار جنيه بالإضافة إلى مشروعات فى مجال القرى السياحية التعاونية .

وفى مجال النشاط الغذائى السمكى يوجد ٩١ جمعية تضم ٨٦٢٣٤ عضواً يملكون ٢٦٦٩٩ وحدة صيد آلية وصناعية وينتجون أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج السمكى.

وفى المجال الخدمى توجد جمعيات تعاونية طلابية وجمعيات تعاونية للسياحة والادخار والتأمين والعلاج والصيدلة ، وتوجد ثلاثة معاهد تعاونية عليا تمنح درجة البكالوريوس كما توجد مؤسسة صحفية تعاونية قومية وثلاث جمعيات تعاونية علمية، وينظم النشاط التعاونى فى مصر الآن عددٌ من القوانين هى :

قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥.

قانون التعاون الإنتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥.

قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠.

قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢.

تعاونيات الثروة المائية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣.

الاتحاد العام للتعاونيات رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤.

بالإضافة إلى قانون الجمعيات التعاونية التعليمية.

أى أن هذه الحقبة الزمنية الممتدة من أوائل القرن الحالى قد أثمرت عن وجود قوى تعاونية منتشرة فى المجالات المختلفة بالنشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وأنجزت فى هذه المجالات رغم الصعوبات الجسام التى واجهتها.

وتبرز حاجة المجتمع المصرى لجهود هذه القوى أكثر فى ظروف المجتمع الحالية والتى تتسم بالآتى :

١- مصاعب مرحلة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق، ومن الجدير بالذكر أن شركات القطاع العام قد تحولت إلى قطاع أعمال " ٣٩٩ شركة" فى ١٩٩١/٦/٣٠ إجمالى أصولها ٦ر١٤٨ مليار جنيه وتساهم بـ ٦ر٤٠٪ من مجمل الإنتاج المحلى وحجم العمالة بها أكثر من مليون وثمانمائة ألف عامل أى بنسبة ١٠٪ من حجم العمالة على المستوى العام، ورأس مالها (٢ر٩مليار جنيه، واحتياطيها ٥ر٧ مليار جنيه) ويتضمن برنامج الخصخصة المعلن فى يناير ١٩٩٣ وغطى خمس سنوات وينتهى ٩٧/٩٦ أن يتم بيع ٨٥ شركة حتى نهاية ٩٤/٩٣.. وأولى مصاعب وإشكاليات التحول ارتفاع نسبة عدم التأكد على المستويين العام والخاص ، مما يؤدى إلى بطء الإجراءات وتراجع معدلات النمو، هذا فى الوقت الذى يزداد فيه السكان وتزداد احتياجاتهم ، ويتم هذا فى ظل درجة ركود عالية تسبب فيها الارتفاع المستمر فى الأسعار نتيجة الارتفاع فى التكلفة والارتفاع فى الطلب .

٢- إن الاقتصاد المصرى مازال يعتمد أساساً على أربعة أعمدة لايسيطر عليها وهى النفط وتحويلات المصريين وقناة السويس، والسياحة ، وقد رأينا كيف قد تأثرت هذه الموارد بسبب حرب الخليج وأعمال العنف التى أثرت على النشاط السياحى. ومن الجدير بالذكر أن قيمة صادرات البترول (خام ومنتجات) قد بلغت ٣ر٦٢٦٨ مليون جنيهاً مصرياً ١٩٩١ من اجمالى ٧ر١١٧٩٤ مليون جنيهاً مصرياً هى كل قيمة الصادرات السلعية المصرية.

وبلغت رسوم المرور فى قناة السويس فى نفس هذا العام ٥٧٠٧ر٩ مليون جنيه مصرى ، وبلغت الايرادات السياحية ٤٣٧٥ر٥ مليون جنيه مصرى، وبلغت تحويلات العاملين بالخارج ٥٤٦٧ر٤ مليون جنيه مصرى .

٣- وجود فجوة كبيرة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية نتيجة لضعف التوجه التصديرى للصناعات المصرية وارتفاع نسبة الاعتماد الخارجي لإشباع الاحتياجات ، فبينما بلغت حصيلة الصادرات ١٥٥٤ر٦ مليون جنيه مصرى فى ٩٢/٩١ بلغت المدفوعات عن الواردات فى نفس هذا العام ٣٣٠٧٤ر١ مليون جنيه مصرى .

٤- ارتفاع فى نقص تشغيل الموارد خاصة الموارد البشرية يؤكد ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا حيث يوجد فائض من خريجي هذه الجامعات والمعاهد عجز الاقتصاد المصرى عن استيعابه ، فتراكم منذ ١٩٨٢ وتشير الارقام الرسمية إلى أن أرقام المتعطلين قد تجاوزت ١ر٥ مليون متعطل فى سن الإنتاج، ويتواكب هذا مع نقص استغلال الأراضى الصالحة للزراعة وموارد الثروة البحرية والإمكانيات الصناعية وتستطيع المنظمات التعاونية كمنظمات اعتماد جماعى على الذات لا تحتاج إلى أن تفرد لها أعباء فى ميزانية الدولة أن تجسد المشاركة الشعبية فى إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يؤازرها فى ذلك ميراث الخبرة الطويل الذى اكتسبته، غير أن ذلك يتطلب مايلى :

١- خلق حالة من الوعى المجتمعى بالحاجة إلى هذه المنظمة وبجدواها وبأنه يمكنها أن تقوم بمالا يوجد حافز لدى القطاع الخاص على القيام به ، ومما لا توجد إمكانية لدى القطاع الحكومى على إنجازه مثل الجمعيات الاستهلاكية فى القرى وتجمعات العاملين فى الصحارى والمنازل .

٢- إعمال مبدأ التعاون بين التعاونيات وهو مايمكّن التعاونيات الزراعية والحرفية والسمكية من تسويق إنتاجها من خلال الجمعيات العامة من تعظيم رقم أعمالها بالتزام جمعياتها بالعمل معها .. إن إعمال هذا المبدأ من شأنه تحويل القوى التعاونية باتحادها معاً إلى قوى اقتصادية ضاربة ، إذ إنه من الأسباب الرئيسية لضعف الفاعليات التعاونية غياب التنسيق بين وحدات القطاع التعاونى الواحد فضلاً عن القطاعات المختلفة وضعف التعاملات البينية.

٣- إعمال المواد المعطلة فى التشريعات التعاونية بدءاً بمواد الدستور ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١ التى نصت على رعاية الدولة للمنشآت التعاونية بكل صورها وحمايتها للملكية التعاونية أسوة بالملكية العامة والملكية الخاصة، وضمان الإدارة الذاتية لها بعيداً عن السيطرة والتسلط

الحكومى ، إلى المواد ٢١ (خروج التعاون الاستهلاكى من بنوك القطاع العام) والمادة ٢٢ (إعانة الدولة لوحدات التعاون الاستهلاكى) والمادة ٢٨ (مزايا تتمتع بها التعاونيات الاستهلاكية أسوة بشركات القطاع العام من مواد القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الاستهلاكى) . وإصدار قانون التعاون الموحد لمعالجة الثغرات الحالية فى التشريعات التعاونية الستة تأكيداً لديمقراطية وشعبية التعاون ولإطلاق طاقات الإدارة والمسئولية الذاتية للتعاونيين.

٤- توفير إطار تمويلى ملائم يجمع مدخرات المنظمات التعاونية فيه ويوفر لها احتياجات التمويل، وكانت فكرة بنك التعاون قد طرحت منذ فترة لهذا الغرض ومازال عدم إنجازها يمثل عقبة كبيرة أمام الوحدات التعاونية إذا أخذنا فى اعتبارنا أن قاعدتها وحدات صغيرة لاتستطيع التعامل مع البنوك التجارية العادية .

٥- تضافر الاتحادات التعاونية فى إنشاء بنك قومى للمعلومات التعاونية يتضمن كل البيانات والإحصاءات عن مختلف أوجه النشاط التعاونى لتوفير الأساس العلمى السليم للقرارات التعاونية .

٦- الاهتمام بتنمية القوى البشرية التعاونية وإعدادها الإعداد التعليمى والتدريبى السليم من خلال خطة عمل مشتركة بين الاتحاد العام للتعاونيات والمعاهد التعاونية العليا والجمعيات العلمية التعاونية .

٧- إعادة النظر فى الكيانات التعاونية الحالية، ودمج التعاونيات فى وحدات اقتصادية مناسبة لمواجهة منافسة القطاع الخاص فى ظل التحرير الكامل للاقتصاد وتيسير إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين التعاونيات .

٨- توحيد الرقابة التنظيمية على الاتحادات التعاونية المركزية فى الاتحاد العام للتعاونيات مع التمسك بالرقابة المالية التى يتولاها الجهاز المركزى للمحاسبات وتحديد قواعد الوقاية على الجمعيات التعاونية وتنظيمها على النحو الذى لايخل باستقلالها .

دور التمويل فى تحقيق فاعلية المشاركة الشعبية :

لازمت مشكلة التمويل الوحدات التعاونية منذ قيامها وظلت تمثل لها عنق الزجاجة إلى يومنا هذا ، ولا نبالغ إذا قلنا إن توفير حل هذه المشكلة كان من شأنه أن يجعل من التعاون القطاع الاقتصادى القائد لمسار المجتمع المصرى ، والمنظمات التعاونية التى تقوم على تجميع صغار المنتجين فى قطاعات الإنتاج المختلفة الزراعية والصناعية كان بإمكانها تكوين قاعدة

تكنولوجية واسعة كانت ستطور تكنولوجيا محلية توظف الإمكانات المصرية المختلفة فى إنتاج المتطلبات اللازمة لإشباع الاحتياجات كما تعكسها التعاونيات الاستهلاكية ، والتى تضم بدورها المستهلكين من محدودى الدخل والفقراء الذين وجدوا فى التعاون ملاذا لهم من الأسعار العالية واستغلال الوسطاء ولما كانت هذه التعاونيات الاستهلاكية تقوم على إشباع الاحتياجات وليس بغرض الربح، فكانت ستكفل بالتحامها مع التعاونيات الإنتاجية زراعية وصناعية حسن استخدام الموارد ... أى أنه بهذا الالتحام كان سيتحقق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحدودة ويقل الفقر، وقد كان بمقدور هذا الإنجاز أن يتيح كميات من السلع للتصدير كما يقلل الحاجة إلى الاستيراد مما يضيق فجوة الصادرات/ الواردات وتحسين وضع موازين المدفوعات وتقليل الحاجة إلى الديون الخارجية .

وقد كان بإمكان حل مشكلة التمويل القضاء على الآثار السلبية لتفتيت الحيازات الزراعية التى بلغت ٥ر٢ مليون حيازة مقسمة إلى ستة ملايين قطعة فى حيازة ثلاثة ملايين وربعمائة ألف فلاح... إن نموذج الفلاح الصغير ضعيف الإمكانيات هو السائد فى القرية المصرية (٩٥٪ من الزراع المنتجين) ويساهم هذا الفلاح الصغير بتربية رأس أو اثنين من الماشية، ولكنه يواجه صعوبات ضخمة للحصول على الأعلاف البيطرية (إجمالى ملكيات الفلاحين الصغار ٩٨٪ من رؤوس الماشية التى تضم نحو ٩ ملايين رأساً).

وإذا كان قانون التعاون الزراعى ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ قد حرص على وجود بنيان فرعى مستقل للثروة الحيوانية لرعاية وتربية الماشية والدواجن وهو الجمعية العامة للثروة الحيوانية وفى ظله ارتفع عدد جمعيات الثروة الحيوانية التى تضمها الجمعية العامة من ٢٢ جمعية سنة ١٩٧٧ إلى ٦٤٩ جمعية فى أواخر الثمانينيات تضم أكثر من نصف مليون فلاح ، إلا أن تعاونيات الثروة الحيوانية وعلى قمتها الجمعية العامة ركزت خدماتها على كبار المربين، وانتهت التعاونيات لتصبح تعاونيات عائلية، بل إن الجمعية العامة للثروة الحيوانية دخلت هذه مشروعات طموحة لتأسيس شركات غير تعاونية كشركة الإسماعيلية للمجازر الأهلية والشركة الوطنية للألبان والشركة الوطنية للأعلاف، وظلت مشكلة التمويل قائمة أمام قاعدة المزارعين الكبيرة، وقد انعكست مشكلة التمويل فى ضعف السيطرة وزيادة المصروفات وخاصة بعد أن زادت أسعار الأعلاف المدعمة من ١٢٠ جنيهاً للطن عام ٨١ إلى ٢٢٥ جنيهاً فى عام ٨٨، وارتفعت أسعار الأعلاف غير المدعمة من ١٦٠ جنيهاً للطن إلى ٢٧٥ وارتفعت أسعار الفائدة إلى أكثر من ١٥٪.

وفى هذا الشأن نجد لزاماً أن تحول القروض الممنوحة للثروة الحيوانية من قروض قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة ، ورفع الفئة التسليفية عن الرأس الواحدة بما يساير الزيادة فى المصروفات ... إن هذا سيساهم كثيراً فى توفير المنتجات الحيوانية من اللحوم والألبان ومنتجاتها والدواجن ويضيق كثيراً من الفجوة الغذائية القائمة .

وإذا كانت التعاونيات الزراعية عموماً تستطيع القيام بدور رئيسى بوضع برامج التجميع الزراعى والتركيب المحصولى على مستوى القرية، وتضع الدورة الزراعية موضع التنفيذ بما يتناسب وظروف القرية ونشر خدمات الميكنة الزراعية وتطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة، وتطوير وسائل الرى والصرف دفعاً بالإنتاج الزراعى إلى أعلى ، فإن هذا الدور لايمكن أن يتم مع استمرار مشكلة التمويل دون حل.

وإذا كانت التعاونيات الاستهلاكية تستطيع ضبط الاستهلاك بما يقلل من واردات السلع الغذائية لترشيد الإنفاق العائلى ومن ثم الحد من التضخم، فإن فاعليتها فى هذا الشأن تظل محدودة أيضاً مع استمرار مشكلة التمويل .

ورغم وجود هذه المشكلة فإننا نجد أن الإنتاج الزراعى يتم من خلال ٦٦٣٠ جمعية تعاونية على امتداد القرى ، كما أن ٤٠٪ من الوحدات السكنية سنوياً يتم تنفيذها بمدخرات أعضاء التعاونيات الإسكانية ، وبلغت مدخرات الفلاحين فى بنوك القرى فى مستهل التسعينيات ١ر٥ مليار جنيه ، وقامت التعاونيات الزراعية بتنفيذ أكثر من ٥٠٠ مشروع بالجهود الذاتية فى مجال الأمن الغذائى فى الإنتاج الحيوانى والنباتى ، كما نجحت التعاونيات فى تصدير إنتاجها من البطاطس والموالح والبصل والخضر والصناعات الحرفية وأن تحقق أرقام صادرات بلغت ١ر٨ مليار جنيه سنوى.

وفى التقرير الذى أعدته اللجنة المالية الاقتصادية بمجلس الشورى والذى قدم للمجلس فى مارس ١٩٩٢ ، أوضح التقرير أن إجمالى الإنفاق الاستهلاكى القومى بشقيه العائلى والحكومى قد ارتفع من ٣١ مليار جنيه فى ٨١-٨٢ إلى أكثر من ٤٠ ملياراً فى ٨٩- ٩٠ بنسبة ٣ر٥٪ سنوياً أى بما يفوق تزايد السكان الذى بلغ ٢ر٨٪، وطالب التقرير بضرورة ضبط الاستهلاك. وتعاونيات المستهلكين هى السلاح الحاسم لتحقيق هذا الغرض، غير أن مشكلة التمويل وقفت عائقا أمام هذه الجمعيات، بل أدى استمرار هذه المشكلة مع ضعف الوعى التعاونى إلى توقف كثير منها عن النشاط .

ومن المعلوم أن الهدف من التعاونيات الاستهلاكية تحقيق وفرة فى السلع وحماية المستهلك

من سلسلة الوسطاء والغش والسوق السوداء، كما تهدف إلى تنقية التعامل من الاستدانة وتداول السلع الضارة وتسعى إلى تحقيق سيطرة المستهلكين على الأسواق ، وتضم التعاونيات الاستهلاكية فى مصر التعاونيات المنزلية فى المدن والقرى، والجمعيات الفئوية فى البنوك والشركات والوزارات والمصالح، والجمعيات المدرسية، والجمعيات المتخصصة فى الخدمات كالنقل والعلاج والتوفير والتسليف غير الإنتاجى والتأمين، والتعاون الاستهلاكى يختص بتلبية كافة احتياجات الإنسان من مأكل ومشرب وملبس وأدوات منزلية ، وسائر الخدمات الصحية والثقافية... ويمكّن التعاون الاستهلاكى عضو الجمعية من قوى شرائية أكبر وهو يعتبر رأس المال خادماً وليس سيداً، ومن أبرز مميزاته أن الأرباح التى تكونها الجمعيات تعود إلى مشتركيها بعائد معاملات.. ورغم أن خريطة التعاون الاستهلاكى فى مصر تضم ٨٤٠٠ جمعية ينتظم فيها نحو ستة ملايين عضو، فإن البنيان بصفة عامة ضعيف ويفتقر إلى المقومات الأساسية ، ففى مواجهة ٤٠ مليار جنيه هى حجم الاستهلاك القومى فإن نشاط التعاون الاستهلاكى ينحصر فى رقم أعمال قدره ٤٠٠ مليون جنيه ، ويضم نحو ٨٥٠٠ من العاملين ... إن فجوة الإمكانيات / الأهداف فى التعاون الاستهلاكى نتاج مباشر لأزمة التمويل .

وحين توافرت حلول لهذه المشكلة تمكنت جمعية صغيرة فى قرية هى قرية أجهور بمحافظة القليوبية من أن تنفذ مشروعات عديدة لخدمة المجتمع بلغت تكاليفها ٣٧٦٦١٩ جنيهاً فى مقدمتها معهد الشيخ على نور الدين الدينى بمرحلتيه الابتدائية والإعدادية، ومسجد الشيخ عطية البرهامى، ومعهد دينى آخر للفتيات، وخزان تكرير مياه الشرب بالقرية، ومقر للجمعية الخيرية، ومكتب للبريد والهاتف، وشراء أرض لبناء مستشفى تخصصى، وقصر للثقافة ومعهد دينى وثلاجة تبريد سعة ٢٥ طناً، كما تمكنت من مد خدماتها لأكثر من ٢٧ قرية وعزبة مجاورة.

وقد تعددت مطالب التعاونيين المصريين بأن تقوم الدولة بتوفير المال والقروض اللازمة لجميع القطاعات التعاونية الزراعية والإنتاجية، والاستهلاكية، وفى عام ١٩٨٠ اعتمدت الدولة مبلغ ٢٥ مليون جنيه بفائدة ميسرة للتعاون الاستهلاكى إلا أنه تم التصرف فيها بشركات الأمن الغذائى، وعندما اعتمدت اعتماداً جديداً لقروض التعاون الاستهلاكى وضع بنك التنمية والائتمان الزراعى قيوداً كثيرة على الصرف مما أدى إلى عدم استخدامها واضطرت التعاونيات الاستهلاكية إلى الحصول على قروض بفائدة تصل إلى ١٥٪ من البنوك التجارية مما أدى إلى ارتفاع أسعار البيع فى هذه الجمعيات وحاد بها عن هدفها فى خدمة أعضائها .

وقد أصبح مسلماً به أن توفير التمويل اللازم للجمعيات التعاونية وأعضائها من أبرز أهداف التعاونيات فى أنحاء العالم.. وطبقاً للقانون لابد أن تسعى الجمعيات للحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية اللازمة لها بصفتها الاعتبارية ولأعضائها الراغبين فى التعامل معها وهذا يتطلب مايلى:-

١- تحديد العلاقة بين الجمعيات الزراعية وبنوك القرى على أن يكون تعامل هذه البنوك مع الجمعيات التعاونية كشخصيات معنوية دون الأفراد فى الإقراض المالى والتحصيل .

٢- وضع أساليب مبسطة للائتمان التعاونى فى التسليف والتحصيل.

٣- دخول الجمعيات العامة مجالات استيراد مستلزمات الإنتاج والأسمدة والمبيدات والتقاوى وقطع الغيار والآلات طبقاً لاحتياجات الجمعيات وأعضائها .

٤- تخصيص حصص من المستلزمات الزراعية التى تقوم مصانع شركات قطاع الأعمال العام للتعاونيات لتوزيعها على الأعضاء .

٥- قيام الجمعيات بقبول ودائع ومدخرات أعضائها نظير فائدة معقولة .

٦- حصر الجمعيات الكبيرة لتقوم بدور البنك لاعضائها فى صرف مسلتزماته الإنتاج والسلف النقدية للأعضاء كمرحلة أولى تتلوها باقى الجمعيات .

٧- جذب الأعضاء للتعامل مع الجمعيات من خلال الخدمات الممتازة التى تقدمها لهم.

٨- البدء فى إعداد بطاقة المعاملات الخاصة بأعضاء الجمعيات بصورة مبسطة للعمل على ضبط حسابات الفلاحين وكذلك السجلات والنماذج الحسابية اللازمة.

إن الأهداف التمويلية للحركة التعاونية الزراعية من خلال الظروف الاقتصادية الحالية لن تتحقق إلا من خلال بنك تعاونى متخصص يتولى التمويل ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التعاونية وذلك طبقاً لما هو موجود فى عدد كبير من بلاد العالم.

وقد دعت التشريعات التعاونية إلى ذلك، والمطلوب لتأسيس البنك التعاونى اتخاذ الخطوات اللازمة من دعوة كافة القطاعات التعاونية الزراعية والإسكانية والاستهلاكية والإنتاجية من خلال اتحاداتها المركزية لبحث تأسيس بنك تعاونى مشترك إما كبنك جديد أو بتحويل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى .

وقد انتهت دراسات البنك الدولى للإنشاء والتعمير بشأن مشكلة التمويل للتعاونيات المصرية إلى أن التعاونيات الزراعية تفتقد التمويل اللازم للاستثمار فى العمل، وخاصة عند انسحاب بنك التنمية والائتمان الزراعى تماماً من عملية توزيع مسلتزمات الإنتاج، كما أنه

لايوجد لدى هذه التعاونيات الأصول الضرورية للحصول على قروض بنكية، وأنها لاتكفى لتغطية مصروفاتها ، وأشارت الدراسة إلى تشجيع هيئات الادخار التعاونية لتنمية رأس المال وتقديم الائتمان للاغراض التى لاتمولها مؤسسات التمويل الرسمية، وتطوير مشروعات الإدخار لجمع الودائع من جميع سكان الريف، كما دعت الدراسة إلى إنشاء صندوق لضمان وإقراض التعاونيات التى لديها عمليات قادرة على الاستمرار مالياً، ولكنها لاتملك أصولاً كافية لتقديمها كضمان للحصول على تمويل بنكي، ويجب إنشاء هذا الصندوق من الميزانيات المخصصة وأموال الهيئات والمنح، وأن يدار بواسطة لجنة إدارية .. ولاحظت الدراسة أنه يتم بالفعل إنشاء صناديق خاصة بواسطة التعاونيات المركزية المتعددة الأغراض على مستوى المحافظات تقوم بإقراض تعاونيات أخرى بتلك الأموال الفائضة لديها ويمكن لهذا الصندوق أن يقوم بمهمة صندوق الضمان .

إن توفير التمويل اللازم لمشروعات الجمعيات التعاونية على اختلاف قطاعاتها سيمكِّن هذه الجمعيات كمنظمات شعبية من الانطلاق فى مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوضح التجارب الناجحة للجمعيات التعاونية فى مصر أن هذه الجمعيات قد استطاعت بشكل أو بآخر أن تتخطى عقبة التمويل .

فالجمعية التعاونية المنزلية للعاملين بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى قد استطاعت أن تحقق أرقام أعمال أخذت فى الزيادة السنوية المطردة حتى بلغت نحو ٧٠ مليون جنيه فى نهاية ١٩٩٣، وكانت هذه الجمعية قد تأسست عام ١٩٣٥، وقامت منذ إنشائها بخدمة العمال وأسرهم اقتصادياً واجتماعياً حيث توفر لهم كافة السلع الاستهلاكية بالاسعار التعاونية بعيداً عن استغلال حلقات الوسطاء ، وكان عدد أعضاء الجمعية ٢٢ عضواً فقط،وقد وصل الآن عدد الأعضاء أكثر من ٣٥ ألف عضو، وأصبحت الجمعية تضم أكثر من ٤٠ فرعاً وتنتشر هذه الفروع فى محافظات الغربية ودمياط والدقهلية والقاهرة، وأنشأت هذه الجمعية أربعة مخابز ومصنعاً لتعبئة الشاى كما قامت بتوفير أتوبيسات وميكروباصات لنقل العاملين وأبنائهم وأسرهم وقامت بإنشاء مصايف للعاملين وأسرهم برأس البر وجمصة ومرسى مطروح ، كما تساهم الجمعية فى تكاليف علاج الأعضاء وإعانتهم عند الكوارث وتساهم فى دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والخيرية فى دائرة نشاطها وتقوم بتوزيع نحو ٧٪ من قيمة المبيعات بعائد معاملات للأعضاء على مشترياتها .

ومن هذه الجمعيات أيضاً الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس والتى

تأسست فى عام ١٩٣٦، وتعتبر الآن بحق عملاق الحركة التعاونية الزراعية المصرية، وهى تقوم بتوفير التقاوى المنتقاه ذات الإنتاجية العالية والملائمة لظروفنا وتسويق المحصول تعاونياً ثم تخزينه بثلاجات الجمعية المنتشرة وتصديره إلى الخارج بدرجة عالية من الجودة مما أكسب البطاطس المصرية سمعة عالمية ممتازة، وقد ارتفع رأس مال هذه الجمعية من ١٣٦ جنيه سنة ١٩٣٦ إلى ١ر٧ آلاف جنيه سنة ١٩٨٧ وتجاوزت الاحتياطيات أكثر من ٥ر٥ مليون جنيه والأصول الثابتة أكثر من ٥ر١٠ مليون جنيه والمخصصات أكثر من ٥ر٨ مليون جنيه ، كما تمكنت هذه الجمعية من امتلاك سعات تتسع إلى ٣٣ ألف طن ومحطات للفرز والتبريد والتعبئة للتضدير حتى بلغ حجم معاملاتها سنوياً أكثر من ٢٠ مليون جنيه .

وفى مجال الإسكان نجد الجمعية التعاونية المشتركة للإسكان التعاونى بالجيزة التى أنجزت المشروع الكبير للإسكان التعاونى بمحافظة الجيزة فى أربعة مواقع، وجمعية "الأفق للإسكان التعاونى بالجيزة"والتى أنجزت أول مشروع لإسكان حديثى الزواج.

ويتضح من الخبرة المصرية فى التعامل مع مشكلة التمويل فى التعاونيات مايأتى :

١- إنه قد تم على فرض أن الدولة لم تفعل شيئاً حيال هذه المشكلة، وأنه لابديل للاعتماد الجماعى على الذات وهى نتيجة ينبغى التركيز عليها وتطويرها .

٢- إنه يساهم كثيراً فى الحد من المشكلة عن طريق تجميع الوحدات الصغيرة فى كل قطاع فى منظمات مندمجة قوية .

٣- إن التعاون بين التعاونيات من شأنه أن يقلل من الآثار السلبية لنقص التمويل .

٤- إنه لابديل عن بنك للتعاون كحل جذرى لمشكلة التمويل فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى .

دور التدريب فى تحقيق فاعلية المشاركة الشعبية :

تلمست الحركة التعاونية فى مصر وهى أحد التنظيمات البارزة فى مجال المشاركة الشعبية، الطريق نحو التعليم والتدريب والمعرفة لشئون التعاون فأقامت مراكز للتدريب التعاونى فى الأربعينيات بمعظم المحافظات ، وسميت تلك المراكز بأسماء المحافظة التى تخدمها ثم انتشرت معاهد التعليم التعاونى ملحقة بالكليات إلى أن استقلت بشخصيتها كمعاهد للتعليم التعاونى ، بل إن الاهتمام بالتدريب التعاونى قد جاء متزامناً مع بداية نشأة الحركة فى أوائل القرن الحالى .. يشهد بذلك التقرير السنوى عن أعمال نقابة شبرا النملة

الزراعية إلى جمعيتها العمومية عن عام ١٩١٠ وهى السنة الأولى لهذه النقابة إذ يتبين منه دور القيادات الشعبية من مجلس الإدارة ورئيس الجمعية فى الإرشاد ونقل الخبرات والتجارب إلى باقى الأعضاء.

ونظراً لما للتدريب من أهمية قصوى فى ترقية أداء التنظيمات التعاونية، وجعلها أكثر جدوى لأعضائها وللمجتمع الذى يحيط بنشاط الجمعية قد استقر التدريب والتعليم التعاونى كأحد المبادىء الأساسية فى الحركة التعاونية وهى :-

١- باب العضوية المفتوح.

٢- ديمقراطية الإدارة .

٣- توزيع العائد على المعاملات.

٤- العائد المحدود على رأس المال.

٥- الحياد السياسى والدينى .

٦- نشر التعليم والتثقيف التعاونى .

٧- التعاون بين التعاونيات .

وتنص كل قوانين التعاون التى تنظم أنشطة القطاعات المختلفة فيه على دور أساسى للاتحادات الإقليمية والمركزية فى تدريب أعضاء التعاونيات، فنجد القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ على سبيل المثال يقضى بأن يؤسس فى كل محافظة اتحاد إقليمى يقوم بكافة الأنشطة التنظيمية الخاصة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية على مستوى المحافظة فضلاً عن القيام بأعمال المراجعة المالية وكذلك القيام بأعمال التدريب.

وخصصت هذه القوانين نسبة ٥٪ من صافى ربح كل جمعية تعاونية لتمويل نشاط التدريب على المستويين المحلى والمركزى، وكانت مطالب تطوير أداء التنظيمات التعاونية مرتبطة باستمرار بالمطالب الداعية إلى إنشاء مراكز تدريب ومدارس متخصصة لإعداد وتدريب العاملين فى مختلف فروع التعاون.

وإذا كانت تجارب مناهج التنمية على المستوى العالمى قد بينت أن المنظمات التعاونية الشعبية بوصفها منظمات ديمقراطية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية هى الطريق المناسب للتنمية الشعبية بكل آفاقها ، فهى منظمات يتم تكوينها بصورة اختيارية وتدار ذاتياً ، وتعتمد فى مشروعاتها وعملها على الموارد والجهود الذاتية، وقد أدى هذا إلى انتشار هذه المنظمات عالمياً، وتمكنت من الارتقاء بمستوى معيشة مجتمعها فى المناطق الحضرية والريفية من خلال

ماتستهدفه من إنتاج لإشباع الاحتياجات دونما استهداف الربح، فإن هذه المنظمات لاتستطيع أن تنهض بمسئوليتها بدون أن يكون أعضاؤها والعاملون فيها على دراية تامة بأساليب إدارة وتشغيل منظماتهم سواء اشتمل هذا على الأمور الإدارية والمالية والتنظيمية والتجارية أو تعلق بالأمور الفنية إلى كافة الأنشطة التى يتسع لها العمل التعاونى .

ويعتبر التدريب والتعليم والتثقيف التعاونى من أبرز مهام وأهداف الاتحاد العام للتعاونيات انطلاقاً من المحاور الآتية :-

أ- تنمية القوى البشرية فى مجال التعاون.

ب- التوعية الشعبية بأهداف التعاون.

ج- إعداد قادة التعاون فى المستويات المختلفة.

د- دعم التعليم التعاونى.

هـ- رعاية برامج التثقيف والإعلام التعاونى.

و- تنفيذ خطة الإعداد ونشر البحوث والدراسات التعاونية.

ويتولى الاتحاد العام للتعاونيات بصفة عامة ما يلى :

١- وضع استراتيجية قومية للتدريب التعاونى طويلة المدى من خلال جهد مشترك مع لجان التدريب بالاتحادات التعاونية المركزية لإيجاد فكر ومنهج تدريبى موحد.

٢- إعداد وتأهيل القيادات التعاونية من خلال التدريب أو الدراسات التدريبية المتخصصة.

٣- عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية التعاونية ومناقشة القضايا التعاونية البارزة.

٤- التنسيق بين مراكز التدريب التعاونية فى مختلف أنشطة القطاع التعاونى والعمل على دعمها وتطويرها .

٥- نشر الوعى التعاونى لأن العضوية الواعية المستنيرة المؤمنة بأهداف التعاون هى الأساس والمنطلق لتطوير وازدهار الحركة التعاونية.

٦- إيجاد صلات مع المعاهد التعاونية لتوجيه التعليم التعاونى لخدمة أهداف الحركة التعاونية.

٧- إنتاج الوسائل التدريبية بكل صورها المختلفة طبقاً لأحدث التطورات العصرية.

٨- المساهمة فى إعداد المدربين المتخصصين من بين القيادات التعاونية والشعبية والفنية.

٩- إنشاء مكتبة تعاونية تزود بكافة المراجع العربية والأجنبية .

١٠- إنشاء مركز معلومات لخدمة كل قطاعات الحركة التعاونية.

١١- إنشاء مركز وثائقى للحركة التعاونية المصرية وتدوين تاريخها وتخليد ذكرى الرواد التعاونيين.

١٢- وضع خطة لإعداد الدراسات والبحوث التعاونية المتخصصة التى ترتبط بمشاكل كافة أنشطة القطاع التعاونى من خلال العلماء والخبراء المتخصصين والعمل على نشرها فى كتيبات كوسيلة من وسائل التثقيف التعاونى .

١٣- رصد جوائز مالية سنوية لأحسن خمسة بحوث للتعاونيين.

١٤- رصد جوائز لأصحاب الرسالات العلمية لدرجتى الماجستير والدكتوراه فى نطاق الدراسات التعاونية وكذلك الأوائل فى المعاهد التعاونية .

١٥- إصدار مجلة تعاونية متخصصة كل ثلاثة شهور تعبر عن جميع أنشطة القطاع التعاونى وتعكس نشاط الاتحاد العام للتعاونيات.

١٦- الاستفادة من المؤسسات والمنظمات التعاونية الدولية ومنظمة العمل الدولية واليونيسكو والحلف التعاونى الدولى والاتحادات التعاونية العامة المماثلة للحصول على الدعم الفنى والمادى والتدريبى للنهوض بالتدريب التعاونى فى مصر.

١٧- تأسيس نادى ثقافى تعاونى لتوثيق العلاقات بين أسرة الحركة التعاونية المصرية وتنظيم موسم ثقافى سنوى يتضمن المحاضرات المتخصصة فى كل فروع التعاون.

١٨- العمل على استرداد مركز التدريب التعاونى بسيدى بشر بالإسكندرية والذى أنشأته الحركة التعاونية فى مطلع الستينيات .

١٩- تأسيس معهد مركزى قوى للتدريب التعاونى للقيام بمهمة التعليم والتدريب الراقى وفتح أبوابه للحركات التعاونية العربية والإفريقية .

٢٠- دعم مراكز التدريب القائمة بالاتحادات المركزية بالوسائل الفنية والمناهج ووسائل التدريب المحلية .

٢١- العمل بالاتفاق مع وزارة التعليم لإدخال تدريس التعاون فى مناهج التعليم المختلفة .

٢٢- إقامة المسابقات والمعارض التعاونية داخلياًوخارجياً.

وإذا كانت التنمية الزراعية الطموحة قد أصبحت قضية حياة أو موت لكل مجتمعات العالم الآخذة فى النمو ومنها مصر، وإذا كانت التجربة قد أثبتت فاعلية الاعتماد على المنظمات التعاونية الشعبية الديمقراطية للفلاحين كإطارات مناسبة لحشد الطاقات والجهود للمزارعين

لتنفيذ هذه التنمية، حيث أصبح التعاون الإنتاجى هو الطريق الوحيد تقريباً للارتفاع بدخل الفلاح والقرية المصرية، فإن ذلك يتعذر تنفيذه بدون تنمية للقوى البشرية التعاونية ، وهو مايتم من خلال التربية والتعليم والتوعية الإعلامية الكاملة .

إن التوعية العامة لأهالى الريف، بمختلف وسائل الإعلام، بماهية التعاون ، وما يحققه لهم من خير والتركيز بصفة خاصة على أعضاء الجمعيات العمومية للتعاونيات- قد أصبحت ضرورة لاتحتمل التأجيل ويقع عبء خاص على وسائل الاتصال الجماهيرى فى هذا الشأن ، وفى مقدمتها الإذاعتان المسموعة والمرئية نظراً لارتفاع نسبة الأمية فى الريف ، ولا جدال أن التنمية الثقافية وهى دور هذه الوسائل قد أصبحت بُعداً مكملاً وأساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن جهود هذه التنمية تشمل كذلك المرأة كمنتج ومستهلك فى نفس الوقت ، وفى مجال الإعلام التعاونى والتثقيف التعاونى تصدر فى مصر عدة إصدارات (تعاون الزراعيين - مجلة التعاون الإنتاجى - مجلة برج التعاون - صوت التعاون - تعاونيات - المجلة المصرية للدراسات التعاونية) كما نود أن ننوه إلى أنه كان من أبرز المشروعات التى استطاعت جريدة التعاون إنجازها مشروع محو الأمية، وذلك بإصدار ملاحق أسبوعية خاصة تتضمن أحدث الطرق العلمية المبسطة لنشر القراءة والكتابة بين جماهير الفلاحين وقد أحرز هذا المشروع نجاحا كبيراً ولعب دوراً لايستهان به فى محو أمية الآلاف من فلاحى مصر، وساهم فى تعزيز جهود الدولة الرامية إلى المحو الكامل للأمية فى مصر. واستطاع الإعلام التعاونى الزراعى فى مجال التدريب أن يحقق الآتى فى مصر :-

١- نشر كل ماهو جديد من قرارات وتوصيات فى الاتحادات التعاونية للاعضاء .

٢- إلقاء الأضواء على التجارب التعاونية الرائدة والمشكلات التى تواجه التطبيق .

٣- الدعاية للحركة التعاونية .

٤- مناقشة مشاكل التعاون واقتراح حلول علمية لها .

٥- تعريف كل تعاونى بحقوقه وواجباته وتعميق شرح المفاهيم والمبادىء التعاونية .

٦- القيام بدور الاتصال بين القاعدة والقمة التعاونية وتقريب الأفكار بين أعلى مستوى فى البناء التعاونى وبين الجمعيات المحلية .

٧- القيام بدور مهم فى الرقابة على الجمعيات لكشف أى انحرافات تقع فيها الجمعيات .

٨- اجتذاب عناصر جديدة نشطة وقيادية للحركة التعاونية .

٩- المساهمة فى عمليات التدريب التعاونى والتثقيف المستمر للأعضاء بتقديم كل ما هو جديد فى مجال التطبيق التعاونى .

١٠- الاستعانة بالكوادر التعاونية الشعبية فى التحرير والتعبير عن آراء القاعدة التعاونية.

وقد أولت الأمم المتحدة اهتمامها بالتدريب والتعليم التعاونى ، فقد دعت من خلال منظمة العمل الدولية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة بغرض نشر المعلومات التعاونية بخصوص المبادىء التعاونية والإمكانيات المتاحة والحدود التى تعمل فى نطاقها التعاونيات ، وليس المطلوب هو قصر الفكر التعاونى على المدارس والمعاهد التعاونية فقط، بل يجب أن يمتد الفكر التعاونى ليشمل إدارات ومراكز التعليم العليا العامة والكليات وخاصة كليات التربية التى يتخرج فيها المدرسون فى المراحل المختلفة، وأيضا المدارس الزراعية ومراكز تدريب العمال والمدارس الثانوية ومدارس التعليم الأساسى .. كما أنه لايمكن إغفال تشجيع طلبة المدارس والكليات على تكوين مجموعات تعاونية متعددة الأغراض . وأثر ذلك لتشجيع المزارعين على التعاون فيما بينهم ، كذلك يمكن تشجيع المؤسسات العمالية على العمل على تحقيق خطة تزيد من فاعلية التعاون، وأيضاً يمكن تبنى خطة على المستوى المحلى لتعريف الشباب بمبادىء التعاون وطرق العمل وإمكانيات تحقيق الحركة التعاونية لأهدافها ... كما أنه يجب تبنى خطة إعلامية يمكن من خلالها إعداد محاضرات ومؤتمرات ومجموعات نقاشية وجولات، وزيارات للجمعيات التعاونية وكذلك خطط إعلامية تساهم فيها الصحف والإذاعة والتليفزيون وأفلام السينما ووسائل التعليم الاخرى ... ولابد من مراعاة التدريب الفنى والتدريب على مبادىء التعاون فى المنشأة التعاونية لمن يزاولون الإدارة والذين سيزاولون الإدارة مستقبلاً والكوادر الإدارية بالجمعية ... ويجب على المعاهد التعاونية أن تمد التعاونيات بالمختصين وأن تسير هذه المعاهد وفق احتياجات تلك الجمعيات واحتياجات الدولة مع ضرورة وجود برامج خاصة للتدريب العملى .

والحلف التعاونى الدولى وهو أقدم هيئة تعاونية دولية تأسس سنة ١٨٩٥ ويضم فى عضويته ١٦٤ تنظيماً تعاونياً من ٧٢ دولة، وهذه التنظيمات تضم ٧٠٤٦٥٦ جمعية ينتمى إليها ٥٠٠ مليون عضو ... هذا الحلف حددت المادة الأولى من قانونه أهدافه وأبرز وظائفه ، وقد كان على رأسها نشر مبادىء التعاون وأساليبه فى أنحاء العالم ، ومن أبرز لجانه المجموعة الاستشارية الدولية للتدريب التعاونى ويتفرع عنها :-

١- هيئة الخدمات الاستشارية للوسائل التعليمية التعاونية.

٢- قسم التعليم التعاونى .

٣- لجنة التنمية التعاونية .

وكنتاج لنشاط الحلف بعد مرور هذه الفترة الطويلة من إنشائه نجد أن النظام التعاونى فى أمريكا وأوروبا قد حقق تقدماً مذهلاً واستفاد فى تطوره من نتائج الثورة التكنولوجية والإدارية المعاصرة . أما فى العالم الثالث فالنظام التعاونى رغم أهميته فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لايزال متعثراً ومتخلفاً ويواجه الكثير من الصعوبات والمشاكل نتيجة لتأخر نشر الوعى التعاونى والنقص الشديد فى إعداد الكوادر المؤهلة.

وتؤكد الدراسات العلمية أن من أبرز أسباب تعثر الحركة التعاونية المصرية غياب عامل التدريب التعاونى بصورته الصحيحة التى تمارسها التنظيمات التعاونية المتقدمة، والحقيقة أن التجارب أثبتت أن التدريب التعاونى السليم هو الضمان لوضع الأساس السليم لحركة تعاونية ناجحة ، وأن غياب التدريب التعاونى يؤدى إلى فشل وجمود الحركة التعاونية... تؤكد الدراسات التعاونية على النتائج الآتية :-

١- أن التدريب والتعليم لايضمنان وحدهما نجاح الحركة التعاونية ولكن الحركة تصاب حتماً بالفشل الذريع بدونهما .

٢- أنه بدون تثقيف الفلاحين لايمكن تطوير الإنتاج الزراعى فى أى من بلدان العالم .

٣- إذا كان التعليم مرغوباً فيه من الجنس البشرى فإنه بالأحرى ضرورى جداً للتعاونيين.

٤- إعداد التعاونيين يجب أن يسبق إنشاء الجمعيات التعاونية .

٥- تشير الخبرة التعاونية أنه من الأفضل أن يكون للمنظمة التعاونية رجال مستنيرون بلا رأس مال أفضل من أن يكون رأس المال بدون رجال مستنيرين.

٦- وإذا كان التدريب التعاونى أكثر ضرورة لمصر من أى بلد من بلاد العالم فإنه هنا فى مصر أكثر ضرورة في الريف عن المدينة ، فالقرية تضم الغالبية العظمى من سكان مصر ، وهى التى تعانى من الأمية والأمراض الاجتماعية ، وبدون التدريب التعاونى لن نصل إلى إعداد قيادات واعية ومؤمنة وقادرة على قيادة وإدارة التعاونيات الزراعية .

وبدون تدريب تقف مهارات العاملين عند حد معين لاتتعداه وتظل تدور فى فلك ضيق لاتخرج عنه وبدون التدريب يمكن أن تختلط الاختصاصات بين السلطات وتتشعب وتضيع الحقوق وتهمل الواجبات... كما أنه بدون التدريب تتوارى القيم والأخلاقيات التعاونية وتحصر الحركة التعاونية نشاطها فى أضيق الحدود وتبعد عن مجالات التوسع والخلق والابتكار .

ونود أن ننوه إلى أنه يقف فى مقدمة أسباب نجاح الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى دور التدريب والتثقيف التعاونى المستمر، وهو الذى

أبعد هذه الجمعية عن الوقوع فى أزمة قيادة العمل رغم أنها جمعية قديمة، فقد كانت باستمرار قادرة على دفع عناصر جديدة لتولى قيادات الأنشطة المختلفة للجمعية على امتداد هذه الفترة الزمنية الطويلة ... يقابل هذا تدهور نشاط جمعية كالجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة الإسماعيلية رغم أنها كانت من الجمعيات الرائدة بسبب أزمة التدريب .

العضوية ودورها فى تحقيق فاعلية المشاركة الشعبية:

يعتبر باب العضوية المفتوح، وهو المبدأ الأول فى الحركة التعاونية، حجر الزاوية فى تمكين الحركة التعاونية من إنجاز التنمية الشعبية سواء عن طريق حشد الطاقات البشرية وتدريبها وتنظيمها أو عن طريق تجميع المدخرات الصغيرة، أو تكوين قاعدة تكنولوجية محلية، وفى مصر يعمل التعاون الإنتاجى الحرفى على تنظيم تنمية طاقات الإنتاج فى الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية ويتولى دعمها فنياً واقتصادياً وإدارياً، وعلى الأخص فى مجالات التمويل والتسويق والتدريب والتنظيم وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية .. ويعمل التعاون الإنتاجى الحرفى على تجميع القوى العاملة فى مجال الصناعات الحرفية بهدف رفع مستوى المعيشة لصغار الحرفيين ، حيث تعتبر الصناعات الحرفية من أهم الميادين لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة ، حيث يمكن عن طريقها تجميع الشباب بعد تدريبهم وإعدادهم فنياً فى جمعيات تعاونية تحقق لهم الكثير من المزايا التعاونية والإنتاجية .

وتضم هذه الجمعيات التعاونية المنتجين أو العمال الحرفيين المشتغلين بالصناعات الحرفية والريفية ، وكذلك الجمعيات التى تضم فئات العمال الذين يمتهنون مهناً مختلفة بهدف تنظيم العمل فيما بينهم بطريقة تحقق العدالة وتكافؤ الفرص فى العمل أمام كل منهم .

وبهذه المنهجية يمكن تحويل مشروع الأسر المنتجة الذى يضم مليون أسرة إلى جمعيات تعاونية للاستفادة من مزايا النظام التعاونى بعد أن نجحت تجربة تعاونيات الأسر المنتجة فى محافظة الشرقية .

إن الحركة التعاونية إذ تستطيع امتصاص جزء ليس بيسير من العمالة العاطلة من خلال البنيان التعاونى الحالى بأنشطته المتعددة والذى يضم حوالى ١٧ ألف جمعية تعاونية فى مجالات الإنتاج والتسويق ، وعن طريق إقامة وتأسيس جمعيات تعاونية للشباب فى مختلف المجالات وخاصة مجال مشروعات الصناعات الحرفية والصغيرة والريفية من خلال حصر علمى دقيق للخدمات والاحتياجات والإمكانيات والتدريب والإعداد على غرار ماتم فى مجال

توزيع الأراضى غير المستصلحة على الشباب فى إطار تعاونى .

وتظهر تعاونيات المشروع الصناعى فى صورة من الصور التالية ، وقد تختلف فى العضوية ورأس المال ، وأسلوب العمل ولكنها تتفق فى كونها وحدات للإنتاج تؤدى وظائفها فى ظل مبادىء ونظام التعاون.

١- المجتمعات التعاونية التى تتكون من أعضاء عمال يعملون معاً على وجه المشاركة فى مصنع مملوك لهم ، ويمكن أن يكون هذا الأسلوب أحد أساليب الخصخصة.

٢- الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض التى تنشأ من صغار الحرفيين وصغار المشتغلين فى الصناعة وتتولى توريد مايحتاجون إليه من مستلزمات وسلف وإرشاد وتسويق وخدمات مهنية فنية الغرض منها حمايتهم ومضاعفة إنتاج مشروعاتهم الفردية.

٣- الجمعيات التعاونية الزراعية التى تضيف إلى أغراضها وظائف التصنيع فى منطقة عملها .

٤- الجمعيات التعاونية المتخصصة فى الصناعات الريفية .

٥- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التى تنتج منفردة أو مشتركة مع غيرها من الجمعيات أنواعاً من السلع التى تتولى توزيعها لأعضائها.

٦- الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التى تنتج بعض مستلزمات البناء والتشييد.

٧- الجمعيات التعاونية المركزية فى انتاج السلع الغذائية وأدوات المطبخ والراديو والسيارات والملابس بأنواعها .

وقد أخذت الدول النامية بأسلوب إنعاش الصناعات الحرفية والصغيرة والريفية ونشر التعاون الإنتاجى لنجاحها فى إقامة المشروعات الصناعية واستخدام وتدريب أعداد كبيرة من القوى العاملة وغمر الأسواق بالمنتجات والسلع منفردة أو متعاونة مع المشروعات الصناعية الكبرى المتعاونة.

وتكتسب هذه الصناعات أهميتها؛ لأنها تعتمد على المواد الخام المحلية ، كما أنها تنتج مطالب المستهلكين ابتداء من السلع الغذائية إلى مجموعات من السلع تختلف فى نوعها ومقدارها من دولة إلى دولة فى مجالات إنتاج الملابس والغزل والنسيج والتطريز والسجاد والأحذية والصناعات الجلدية ثم مجموعة السلع المعدنية والهندسية ومستلزمات البناء والمصنوعات الخشبية والزجاج والخزف والطباعة والصناعات التقليدية التى تعتمد على المهارات الموروثة .

ومن خصائص هذه الصناعات أنها تعتمد على خامات محلية وخاصة من قطاع الزراعة كما أنها تعتمد على عمالة متفاوتة فى الحجم ويسهل تمويلها دون مساهمة من الحكومة ودون البحث عن رءوس أموال أجنبية .

وتعتبر تنمية الصناعات الحرفية الصغيرة عاملاً مساعداً فى حشد المدخرات واستمالة المستثمرين دون مشقة، مما يؤدى إلى خلق طبقة ممتازة من رجال الصناعة المحليين.

ويتركز الدور الذى تلعبه التعاونيات الإنتاجية والحرفية فيما يلى : -

١- مد السوق المحلية فى مختلف المنتجات بالجودة الممتازة والأسعار المناسبة .

٢- الإسهام فى التجارة الخارجية بإعداد المنتجات والسلع القابلة للتصدير بالمواصفات المطلوبة.

٣- تقديم الخدمات المتنوعة كإصلاحات الأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها .

٤- إتاحة فرص العمل للعاجزين والمعوقين فى إطار تعاونى .

٥- أنها تسهم بنسبة كبيرة فى المشروعات الحيوية التى تستجيب لمتطلبات المواطنين وهذا يقلل فى ذات الوقت من معدل استيراد السلع المماثلة لها ، وبذلك تساهم فى موازنة الميزان التجارى .

٦- أنها تتيح الفرص لامتصاص أعداد متزايدة من العمالة باستمرار وتضاعف عدد العمال الصناعيين وترفع كفاءتهم .

٧- أنها تدعم وتنوع الهيكل الصناعى وتدفع عجلة التصنيع وتزيد الإنتاج الصناعى فى الدولة وتساهم فى خلق قاعدة تكنولوجية محلية .

والميادين المتاحة لتكوين جمعيات تعاونية للشباب بعد التدريب والتحويل الفنى والتأهيل هى:-

١- المنسوجات والملابس، الغزل والنسيج والصباغة والجوارب والسجاد والكليم .

٢- الأشغال المعدنية والكهربائية والحدادة وقطع الغيار والخراطة والأثاثات المعدنية.

٣- إنتاج مواد البناء وتشتمل فى ذات الوقت على أجزاء المنازل الجاهزة وتنفيذ عمليات التشييد فى الموقع.

٤- صناعات الأخشاب ابتداء من زراعة الأخشاب إلى الأشغال الرفيعة وفى الحفر على الخشب.

٥- إنتاج الأغذية وتصنيعها ، المخابز، الجزارة، التعبئة والتغليف، والمشروعات الخفيفة كإنتاج الصلصة.

٦- أعمال الفخار والزجاج وذلك من الخامات المحلية والمستوردة التى تتم معاملاتها وتحويلها فى الموقع.

٧- الطباعة وتجليد الكتب والنشر وامتلاك مراكز إصدار الصحف والمراجع وأدوات المدارس.

٨- الجلود وتجارة الأحذية والحقائب والسيور.

٩- التعدين فى حدود عمليات غير عميقة .

١٠- الصناعات التقليدية بما فى ذلك الخزف والصينى المزركش والحلى.

ولكى يتم بلورة وتنظيم هذه الاتجاهات يتعين أن يتم مايلى :-

١- أن يعد الاتحاد التعاونى الإنتاجى المركزى خريطة متكاملة للمشروعات الإنتاجية الحرفية والصناعات الصغيرة ومشروعات التصنيع الريفى ، من خلال لجنة متخصصة من الخبراء ودراسات جدوى مبسطة عن كل مشروع، ويتم الإعلان عن هذه المشروعات ويفتح باب إقامة هذه المشروعات من خلال تجميع الشباب طبقاً لتصنيف الرغبات فى جمعيات تعاونية .

٢- الاستفادة من كليات الهندسة والزراعة والمعاهد والمدارس الصناعية فى تدريب الشباب على المهن المختلفة التى سيتم تأسيس التعاونيات على أساسها.

٣- إنشاء صندوق تعاونى وطنى لتمويل مشروعات الشباب التعاونية فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة وتخصيص اعتماد له أسوة بقروض تعاونيات الإسكان على أن تسدد على ٣٠ سنة بفائدة ميسرة مع دعم الصندوق بنسبة من المنح والقروض الأجنبية الميسرة .

٤- الاستفادة من تجربة الهند واليابان وألمانيا فى هذا المجال بما يتلاءم مع الواقع المصرى .

٥- إنشاء مركز دائم للتدريب والأبحاث يتبع الاتحاد التعاونى الإنتاجى لتقديم المشورة وبرامج التطوير لجمعيات الشباب التعاونية .

٦- تأسيس جمعية تعاونية عامة للتسويق من جمعيات الشباب فى مختلف الأنشطة لتتولى عملية توزيع الإنتاج داخليا وخارجيا.

٧- تخصيص مناطق بالمدن الجديدة (المناطق الصناعية) بسعر رمزى أو تأجير لمدة ٥٠ عاما للمشروعات التعاونية الإنتاجية الحرفية للشباب .

٨- حصر وتصنيف شباب الجامعات والمعاهد الذين يلتحقون بمعاهد التحويل الفنى والتدريب التابعة لوزارتى القوى العاملة والإسكان وجهاز التعاون الإنتاجى والصناعات الحرفية وتأسيس جمعيات تعاونية تسويقية لهم طبقا للتخصصات.

٩- إعفاء مشروعات الشباب التعاونية من الضرائب لمدة ١٠ سنوات أسوة بالمشروعات الاستثمارية .

١٠- إجراء مسح شامل للقوى العاملة الحرفية التى تبلغ أكثر من ثلاثة ملايين وتنظيمها فى جمعيات تعاونية نوعية لامتصاص جزء من العمالة المتعلمة كفرصة للتدريب العملى ولحماية الحرف التقليدية من الاندثار والعمل على تطويرها .

وعن طريق باب العضوية المفتوح يستطيع التعاون الإسكانى أن يحل مشكلة الإسكان فى مصر عن طريق تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها فى مجال الإسكان، وتوفير أراضى مناسبة للبناء من خلال الأولويات التى تمنحها الدولة للجمعيات وفقاً لما يقضى به قانون التعاون بتخصيص حصص من الأراضى التى يتم التصرف فيها بالبيع بالتقسيمات التى يتم توفيرها بالمناطق المعمورة حالياً، وكذا بالمدن الجديدة للجمعيات التعاونية، وأيضاً عن طريق الحصول على مستلزمات البناء من مصادرها الرئيسية بالقطاعين العام والخاص بأسعار الجملة، والمساعدة فى إعداد التصميمات والرسومات والدراسات الفنية والهندسية والاستفادة بمزايا الحجم الاقتصادى للمشروع بما يساهم فى خفض تكلفة الوحدة السكنية للأعضاء المستفيدين من المشروع التعاونى . والحصول على قروض ميسرة بفائدة مدعمة ولمدة طويلة من ٣٠ إلى ٤٠ سنة ، وذلك من حصة هيئة تعاونيات البناء والإسكان ، وإمكانية الاستفادة من خدمات الجمعيات المشتركة والاتحاد التعاونى الإسكانى بتوفير الكوادر الفنية والخبرات التى تضمن خدمة أعضاء هذه الجمعيات .

وفى القطاع الزراعى نجد أنه لابديل عن التجمعات التعاونية للنهوض بالقرية المصرية والزراعة المصرية وإلا استمر التعرض للآثار السلبية المترتبة على تفتيت الحيازات الزراعية نتيجة للتوارث وصغر حجم الملكية ، والواقع الحالى للحركة التعاونية الزراعية رغم أنها تضم حوالى أربعة ملايين عضو تؤكد أنها تقوم على عضوية ضعيفة غير واعية ليس لها انتماء حقيقى للفكرة التعاونية وهناك انفصام بين الأعضاء والجمعيات التعاونية .

من ثم فإن المهمة الأولى هى إعادة الثقة فى التعاونيات الزراعية وتعميق الوعى بالمبادىء الأساسية للتعاون وأساليبه وأهدافه وهى مهمة صعبة وشاقة تحتاج إلى جهود كبيرة ومركزة وعليها سيتوقف نجاح العمل التعاونى ، وهذه المهمة هى بالأساس الهدف الأول للاتحاد التعاونى الزراعى المركزى، والجمعيات العامة المركزية علاوة على أنها مهمة الصحافة التعاونية وكافة أجهزة الإعلام والمعاهد التعاونية .

ويتم تحقيق هدف التوعية التعاونية من خلال مايلى :-

١- وضع خطة زمنية لتدريب أعضاء مجالس الإدارة فى جميع مستويات البنيان التعاونى الزراعى ابتداء من الجمعية المحلية حتى الاتحاد المركزى.

٢- تطوير برامج وأساليب التدريب التعاونى لتخدم أهداف الاستراتيجية التعاونية وخطة العمل وتتفاعل مع المتغيرات الجديدة بعيداً عن الأساليب والموضوعات التقليدية.

٣- تشكيل لجنة عليا للإشراف على التدريب التعاونى الزراعى وتتولى وضع البرامج والأساليب تحت إشراف الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى .

٤- تنفيذ خطة زمنية للتدريب السريع لأعضاء الجمعيات العمومية من خلال الندوات التعاونية وهذه الندوات ضرورية لبعث الحياة والانتماء بين أربعة ملايين فلاح لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة وأهدافها وأساليبها ونتائجها بالنسبة لجماهير الفلاحين والقرية.

٥- الاهتمام بدور الصحافة التعاونية فى التثقيف ونشر الوعى التعاونى بين القاعدة التعاونية العريضة .

٦- تخصيص برامج متخصصة فى الإذاعة والتليفزيون لخدمة أهداف المرحلة التعاونية الجديدة للمساهمة فى تعميق الوعى التعاونى

٧- الاستفادة من إمكانيات ودراسات وأبحاث المعاهد التعاونية لتطوير التعاون الزراعى وتحقيق أهدافه .

٨- الاستفادة من المنح والمساعدات المتاحة للتدريب والتثقيف التعاونى وتوفير الوسائل العصرية الحديثة للتدريب .

٩- تنظيم رحلات للفلاحين لزيارة النماذج التعاونية الناجحة فى مجال مشروعات ومراكز البحوث والمعارض المتخصصة.

١٠- توسيع قاعدة الزيارات بالمعارض للبلاد المتقدمة للاطلاع على التجارب التعاونية الرائدة .

١١- طبع كتيبات صغيرة مبسطة لنشر المبادىء والفكر التعاونى والثقافة الزراعية الحديثة بين جماهير الفلاحين.

ومن الجدير بالذكر أنه يحد من فاعلية مبدأ العضوية المفتوح فى تمكين الحركة التعاونية من إنجاز التنمية الشعبية : التدخلات الحكومية التى تلغى مبدأ استقلال التعاونيات وتجعل منها كما لو كانت مشروعات حكومية تدار بالأساليب البيروقراطية، وقد أكدت على ذلك دراسات البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن التعاونيات الزراعية فى مصر .

إن الحركة التعاونية حركة اعتماد جماعي على الذات وهي حركة شعبية غير حكومية أساساً، الغرض منها خدمة أعضائها من خلال إدارتها ديمقراطياً وهي ليست مجالاً للكسب والتربح بحكم العائد المحدود على رأس المال والصوت الواحد لكل عضو، وهي تعمل من منطق إشباع الاحتياجات ، ومن ثم فإن فرض الوصاية الحكومية عليها يفقدها طبيعتها ودورها وهو ما أدى في الفترة السابقة إلى تشويش صورة الحركة التعاونية في أعين المواطنين، وأسند فشل الإدارة الحكومية إلى المنظمات التعاونية ذاتها وإلى الفكرة ذاتها وهو أمر ينبغي تسليط الضوء عليه إذ إن الفكرة التعاونية مازالت تمثل البديل الاجتماعي الجاهز لغياب دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، بما يؤدي إلى إنجاز التنمية وإمكانية إشباع الاحتياجات لجماهير الأعضاء استناداً لإمكانيات محدودة وهو ما لاتستطيعه المشروعات الحكومية أو الفردية .

اقتراحات لتطوير الأداء التعاوني :

أولا : فيما يتعلق بالمبادىء التعاونية :

١- رغم أن مبدأ باب العضوية المفتوح من أهم المبادىء التي تجسد ديمقراطية الحركة التعاونية، ومن ثم يعتبر باب مساهمتها الرئيسي في إنجاز التنمية الشعبية ، فإن التجربة المصرية قد بينت أن هذا المبدأ ينبغي ترشيده ، حتى تضم الجمعيات العمومية للجمعيات التعاونية على اختلافها أعضاء يمتلكون حداً أدنى من الوعي التعاوني ، وفي هذا الشأن يتعين أن يسبق اكتساب العضوية الكاملة في المنظمة التعاونية كمية من التثقيف التعاوني لتعريف من يرغب دخول هذه المنظمة بماهية التعاون وأهدافه وكيفية تسيير المنظمات التعاونية وجدواها ، إذ إن هذا العضو من الممكن أن تؤدي به العملية الديمقراطية إلى أن يصبح عضواً بل رئيساً لمجلس إدارة جمعية تعاونية تتعامل في ملايين الجنيهات ومع عشرات الآلاف من الأعضاء ، فإذا لم يكن لدى هذا العضو دراية وإلمام بالحركة التعاونية فإنه يمكن أن يحيد بمنظمته عن الطريق السليم، وربما يكمن في هذه النقطة بالذات السبب الرئيسي وراء إخفاق آلاف الجمعيات ، فقد أخفقت الجمعيات العمومية في أن تدفع لمجالس الإدارة أعضاءً يستطيعون قيادتها وإدارتها كما أخفقت في الرقابة السليمة على هذه المجالس؛ لأنها لاتملك أدواتها وكانت النهاية الطبيعية هي حل وتصفية هذه الجمعيات ، ومن الجدير

بالذكر أن الجمعيات التعاونية حين تنشأ وتمارس نشاطها يكون صاحب المصلحة فى استمرارها ليس مجلس الإدارة المنتخب، إذ إن هذا المجلس يقوم بنشاطه متطوع بدون أجر، وإنما أصحاب المصلحة هم من ناحية العاملين بالجمعية الذين ترتبط معيشتهم باستمرار الجمعية أو انتهائها، فهؤلاء مصلحتهم الأكيدة فى استمرار الجمعية ونشاطها، ولكنهم ليسوا أصحاب قرار فيها، إذ إن القرار لمجلس الإدارة وحده، ومن ناحية أخرى جمهور المستهلكين الذين يستطيعون الاستفادة من هذه الجمعية إذ يضطرون للتعامل مع الجودة الأقل والأسعار الأعلى التى تقدمها لهم المنظمات الأخرى العاملة فى السوق سواء كانت منظمات عامة أو خاصة .

إن الجمعية العمومية الواعية إذن هى صمام الأمن لاستمرار الجمعية لنشاطها على أساس سليم ولن يتسنى هذا إلا إذا تم اكتساب العضوية على مرحلتين :-

أ- مرحلة أولى يكون العضو فيها منتسباً بمجرد تقديمه لطلب الانضمام ودفع الاشتراك .

ب- مرحلة ثانية ويكون فيها العضو مكتسباً العضوية الكاملة بعد اجتيازه التدريب الأساسى .

كما أنه ينبغى أن يضم مجلس إدارة الجمعية فى غالبيته العاملين فى الجمعية. فهؤلاء مصلحتهم أكيدة فى نشاط الجمعية وتنميتها وتطويرها وإبعادهم عن مجالس الإدارات (التجربة المصرية) من شأنه أن يحدث انفصاماً فى كيان الجمعيات التعاونية إذ يصبح أصحاب المصلحة فى استمرارها ليس لديهم قرار، ومن ليس لديه مصلحة فى استمرارها هو صاحب القرار .. إن هذه النقطة بالذات قد ضربت الحركة التعاونية فى مقتل حتى أنه يتسارع الآن معدل هبوط نشاط الجمعيات على كافة المستويات وتشهد القطاعات والمحافظات حل وتصفية الجمعيات بالمئات سنوياً بعد أن كان هذا حدثاً نادراً .

٢- فيما يتعلق بالفائدة المحدودة على رأس المال .. إذ إن هذا المبدأ وإن كان يحد من تعريض التعاونية لأن تكون مجالاً للاستغلال الرأسمالى ، إلا أنه فى نفس الوقت يمثل عقبه أمام دور الجمعيات فى حشد المدخرات الصغيرة للقطاع العائلى التى وجدت فى البنوك مجالا أفضل لتوظيف أموالها، ووجدت الجمعيات التعاونية نفسها أمام مشكلة تمويل حادة أرجعتها فى كثير من الأحيان إلى التعامل مع البنوك بأسعار الفائدة المرتفعة ، بينما كانت تستطيع تحاشى ذلك إذا وجد الأعضاء الذين لديهم حافز على توظيف مدخراتهم من خلال الجمعية التعاونية، وحتى يتم ذلك ينبغى ربط العائد على رأس المال بنشاط الجمعية صعوداً أو هبوطاً ،

إذ إن من شأن ذلك جعل الأعضاء يحرصون دائماً على نشاط الجمعية لأنهم من وراء هذا النشاط سيجنون ثماراً أفضل، كما تحفزهم على أعمال الرقابة من خلال جمعياتهم العمومية بشكل أدق على تصرفات مجلس الإدارة لنفس الأسباب... وفى مصر نجد أن تجربة توظيف الأموال قد بينت أنه بالإمكان حشد المدخرات بسرعة إذا وجد المدخرون الذين لديهم حافز على الإدخار.. ولاشك أن تنوع نشاط القطاعات التعاونية فى مصر وتباين أحجامها يمكنها من إجراء حشد المدخرات بصورة أفضل من هذه الشركات .

٣- فيما يتعلق بمبدأ التعاون بين التعاونيات.. فإنه لفاعلية هذا المبدأ يتعين أن يحترم كل قطاع تعاونى حدود اختصاصاته فلا يتعدى على اختصاص القطاع الآخر، بمعنى أنه لامبرر لقيام الجمعيات التعاونية الزراعية بنشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بينما توجد جمعيات استهلاكية فى نفس المكان، ولاينبغى للجمعيات الاستهلاكية أن تقوم بنشاط الجمعيات الإنتاجية وتضاربها فيه .. ويقابل هذا أنه ينبغى أن ينص فى النظم الأساسية، ويراقب ذلك الاتحادات التعاونية والاتحاد العام والجهاز المركزى للمحاسبات، على إعطاء أولوية مطلقة للقطاع التعاونى فى تعامل التعاونيات، إذ ينبغى أن تعطى الجمعيات الاستهلاكية فى مشترياتها أولوية مطلقة لتوزيع منتجات التعاونيات الزراعية ، والسمكية والإنتاجية ، وأن تقوم بنقل مستلزماتها عن طريق جمعيات النقل وأن تعطى الجمعيات الإسكانية أولوية فى تسويق وحداتها للتعاونيات الأخرى ، وهكذا، ثم يتطور إعمال هذا المبدأ إلى التعاون بين التعاونيات فى الإقليم ، فإذا كانت جمعية استهلاكية فى مصر ترغب فى استيراد سكر مثلاً، وكانت توجد جمعية إنتاجية فى السودان تنتج هذا السكر فينبغى منحها أفضلية على أى مصدر آخر مادامت قد تساوت الأسعار والجودة ، إن هذا المبدأ يجعل المجتمع بالكامل فى حركة واحدة ويدعم التجارة البينية بين تعاونيات الإقليم ويقلل من ثم من مساحة العجز الواقعة فى الميزان التجارى .

ثانياً: فيما يتعلق بالتطبيق التعاونى :

١- وقف اتجاه حل وتصفية الجمعيات وهو مسئولية الاتحادات الإقليمية والمركزية، فهذه الجمعيات قد قامت لخدمة تجمعات معينة، ومادامت هذه التجمعات مستمرة فى البقاء فلا ينبغى حل وتصفية الجمعية ... إن مبررات التوقف عن النشاط ومن ثم خسارة الجمعية

لاينبغى أن تؤدى إلى إلغاء الكيان ذاته ، ويجب دراسة الأسباب التى أدت إلى هذا التوقف وهذه الخسارة ومعالجتها بعيداً عن التصفية .. إذ إن التصفية من شأنها أن تؤدى فى النهاية إلى وفاة الحركة كلها ، وفى اعتقادى أن ارتفاع معدلات التصفية راجع إلى أن مجالس الإدارة المنتخبة لهذه الجمعيات لامصلحة لها فى استمرارها ، فإذا كان العاملون بالجمعية هم أعضاء مجلس الإدارة ومن ثم سيفقدون وظائفهم ومصدر رزقهم إذا أغلقت الجمعية أبوابها فإنه محال أن يسلكوا الطريق الذى يؤدى فى النهاية إلى التصفية .. ومن الممكن أن يكون دمج الوحدات التعاونية القريبة من بعضها لخلق كيانات اقتصادية قوية من بينها أفضل كثيرا من اللجوء إلى التصفية والإغلاق النهائى ... ومن الجدير بالذكر أن الاتجاه لحل وتصفية الجمعيات يعقد مشكلة البطالة بدلا من أن يساهم فى حلها إذ يؤدى إلى تشريد العاملين فى هذه الجمعيات وإضافتهم إلى صفوف العاطلين.

٢- الحجم الاقتصادى الأمثل للجمعية التعاونية .. ويعنى هذا عدم إعطاء شهادة ميلاد لجمعية جديدة دون أن تكون لديها الحدود الدنيا اقتصادياً للنشاط والاستمرار ، إذ إن قيام الجمعيات على أساس هش يجعل موتها سريعاً، ومن الممكن أن يكون هناك حد أدنى للعضوية ورأس المال فيما عدا حالات المجتمعات البعيدة والمنعزلة ، فإذا استحال توفير حد العضوية الأدنى ورأس المال من الممكن أن يكون الكيان الجديد ملحقاً أو فرعاً لكيان قائم بالفعل .

٣- عدم الاعتماد على الدعم الحكومى ... من المعلوم أن الحركة التعاونية المصرية وإن كانت قد ازدهرت كثيراً فى الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات من هذا القرن، فلم يكن هذا راجعاً إلى مقومات ذاتية فى الحركة ، ولكنه كان راجعاً لاحتضان الحكومة للفكرة التعاونية كوسيلة مجانية تقريباً تمكنها من توزيع الدعم بمختلف أنواعه سواء كان سلع استهلاكية أو دعم مستلزمات إنتاج ، ورأت الحكومة حينئذ أن الأسلوب التعاونى هو الأنسب لإمكانية انتشاره فى كل التجمعات البشرية من ناحية، ولأنه يستهدف الربح ويقوم على التطوع ولن يكلفها ، فلما رفعت الحكومة يدها عن الدعم وجدت هذه الجمعيات نفسها معلقة فى الهواء إذ انقطع سيل السلع التى كان تحصل عليه، وانقطعت المزايا التى كانت توفرها لأعضائها ، ووجد هؤلاء الأعضاء فى المنافذ الأخرى الخاصة والعامة منافساً جيداً لجمعياتهم فضلوه عليها ، ومن ثم كانت توقف كثير من الجمعيات عن النشاط وإغلاقها وحلها ... إلا تلك الجمعيات التى نوعت نشاطها ونوعت الخدمات التى تقدمها للأعضاء دونما انتظار لدعم حكومى ، ونخص بالذكر الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة مصر للغزل والنسيج

بالمحلة الكبرى وجمعية محافظة المنوفية ، وجمعية محافظة القليوبية ، وجمعية محافظة دمياط وجمعية ألمونيوم نجع حمادى.

٤- عدم الخلط بين التثقيف التعاونى والتدريب التعاونى ... فبينما التثقيف التعاونى يؤدى إلى زيادة وعى الفرد فإن التدريب التعاونى ينمى قدراته، وإذا كانت القوانين المنظمة لنشاط قطاعات التعاون فى مصر قد حرصت على التدريب التعاونى فنصت على تخصيص نسبة ٥٪ من صافى أرباح الجمعيات للإنفاق منها على التدريب التعاونى .. ثم جاءت النظم التعاونية فجعلت هذه النسبة تقسم مناصفة بين الاتحادات الإقليمية والاتحاد المركزى ، قد كان الغرض من ذلك تنمية قدرات أعضاء الجمعيات التعاونية ، فإذا كانت هذه الأموال قد استخدمت بالفعل فى هذا الشأن لكان أمامنا الآن قاعدة تعاونية مدربة وقادرة على الاستمرار بمنظمتها تحت أسوأ الظروف ... فإن هناك فى التطبيق خلطاً قد حدث بين التثقيف التعاونى، الذى اتجه الإنفاق إليه والتدريب التعاونى الذى حرم الإنفاق منه.

إن التدريب يتعين أن يتجه إلى هدف محدد وهو خلق قاعدة تكنولوجية محلية تتطور مع الزمن لتكون بديلاً عن التكنولوجيا المستوردة بمعنى أن التدريب ينبغى أن يركز على فنون الإنتاج وتطوير المنتج، ووسائل إنتاجه بأقل التكاليف ، كما ينبغى أن يركز التدريب على نظم الإدارة والمحاسبة وفن البيع وأساليب العرض والدعاية .. الخ وكل مايتصل بتسيير المنظمات التعاونية .

٥- الإسراع بإنشاء بنك التعاون.. حيث يتم تجميع حسابات الجمعيات التعاونية على اختلاف قطاعاتها فى هذا البنك، كما يمارس نشاط البنوك التجارية ، ويكون هذا البنك مصدراً لتمويل أنشطة الجمعيات بأسعار خاصة بالفائدة لكل قطاع .

ومن المعلوم أن هناك تقريباً ضرورة حتمية لإنشاء هذا البنك ، حيث إن السمات والخصائص المميزة للزراعة المصرية مثلاً، والتى تشكل الظروف الموضوعية الحاكمة للإنتاج الزراعى ، والآثار المتوقعة نتيجة تخلى الدولة عن مهامها وفقاً للسياسة الزراعية، تحتم ضرورة توفير مصدر ائتمان زراعى مستقر لحماية الإنتاج من أى آثار ضارة بفعل الأزمات الاقتصادية الدورية والقوى التلقائية العفوية المسيطرة على آليات السوق ونتيجة لتقلبات الظروف الطبيعية .. إن حتمية الائتمان الزراعى ترجع إذن إلى سمات وخصائص الزراعة المصرية (صغر الحيازات وموسمية الدورة الزراعية إلى إلغاء الدعم والتسعير إلى إلغاء تقرير مقررات الأسمدة ومستلزمات الإنتاج وسيكون لهذه السياسة آثار ضارة نتيجة لندرة الأراضى

والمياه ووجود عجز شديد فى السلع الغذائية واتجاه أسعارها إلى الزيادة المستمرة ، نتيجة لارتفاع تكلفة الاستيراد والإنتاج ويمكن أن ينشأ البنك التعاونى إما كبنك جديد ينشأ له فروع بالمراكز والقرى والمحافظات ، وإما بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى، الطريق الثانى أسهل لانتشار هذا البنك فعلاً وتعدد فروعه (٢١ محافظة بجميع مراكزها وقراها ، ويملك البنك حالياً ٢١ بنك محافظة و١٥٩ فرعاً بالمراكز و٧٨٤ وبنكاً للقرية و٤٣٣٦ مندوبية بالقرى و٤٥٧ شونة و١٨٠ محطة آلات زراعية) كما أن لديه الكادرات اللازمة للعمل لبنك ١٦ ألف عامل وموظف)، ويمكن بسهولة زيادة رأس مال هذا البنك (٦٢ مليون جنيه) عن طريق مساهمة المنظمات التعاونية والمزارعين أنفسهم ، كما أن هذا البنك يملك خبرة تاريخية؛ حيث أنشأ فى مستهل هذا القرن، وتكون مهام البنك بعد تحويله إلى بنك تعاونى وتوفير الائتمان التقليدى بسعر فائدة منخفضة للوحدات التعاونية ، وإنشاء قسم تسويق خاص به يساعد فى التأكد من جدوى المشروعات التعاونية، كما يقوم بتمويل الأبحاث العلمية التى تطور أداء القطاع التعاونى .

* * *

مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية: قراءة تجربة جمعية رجال أعمال الأسكندرية

د. رفعت لقوشة *

فى هذه الورقة سوف نحاول أن نطرح قراءة تحليلية لتجربة جمعية رجال أعمال الإسكندرية فى مجال التنمية وتوفير فرص العمل من خلال رعايتها لمشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية، ولسوف تتطرق الورقة – أولاً – إلى التعريف بالجمعية وهيكلها التنظيمى ، ثم تنعطف – ثانياً– إلى الأهداف المعلنة للجمعية والتطورات التى لحقت بها فى سياق ارتباطها بالمشروع، وبعدها تتوقف – ثالثًا– أمام واقع المشروع بمقدماته ونتائجه ، لتقترب – رابعاً– من الآلية المالية للمشروع بمنطق الحركة الحاكم وبمضاعفات الآثار المواكبة، وتمضى – خامساً– إلى رصد أزمة الركود التى تحاصر المشروع بعد سنوات النجاح والخيارات المطروحة للإفلات من الأزمة ، ثم تنتهى – أخيراً– إلى توصيات تخص بنية المشروع وضماناته الاجتماعية.

أولاً – الجمعية : مقدمة فى التعريف

تأسست جمعية رجال أعمال الإسكندرية فى ١٩٨٨/٣/١٣ تحت اسم جمعية نادى رجال الأعمال، وتم إشهارها برقم ٩٥٢ لسنة ١٩٨٨ والمنشور بجريدة الوقائع فى عددها ٨٤ والصادر فى ١٩٨٨/٤/٧ ، وجاء التأسيس وفقا لأحكام القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ولقد وقع على وثيقة التأسيس عدد ١٨ عضوا ، ثم توسعت الجمعية فى عضويتها بعد

* مدير مركز البحوث بجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية –ستاذ بجامعة الاسكندرية

ذلك .. ليصل عدد الأعضاء إلى حوالى ٣٠٠ عضو فى عام ١٩٩٤.

والعضوية فى داخل الجمعية لاتقتصر فقط على رجال الأعمال، ولكنها تمتد أيضا إلى قيادات القطاع العام وقطاع البنوك وإن كانت نسبتهم ضئيلة إلى مجمل عدد الأعضاء ، وتنقسم العضوية وظيفياً إلى :

١- العضوية العاملة.. ويتمتع بها العضو الذى يشارك فى تأسيس الجمعية أو تقدم بطلب التحاق وقبله مجلس الإدارة ، ويكون له حق حضور الجمعية العمومية وكذا حق الترشيح لعضوية الإدارة .

٢- العضوية الفخرية: ويتمتع بها العضو الذى يقرر مجلس الإدارة ضمه لما له من خدمات للجمعية سواء كانت مادية أو معنوية ، ولايكون له حق حضور الجمعية العمومية أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة .

وتشترط العضوية العاملة فى العضو أن يكون حسن السمعة وأن يحظى بتزكية اثنين من الأعضاء العاملين ولاتسقط العضوية عنه إلا بالوفاة أو الاستقالة أو التأخر فى سداد الاشتراك السنوى لمدة ثلاثة شهور من تاريخ إخطاره باستحقاق السداد.

وتتكون الجمعية العمومية من كل الأعضاء العاملين الذين أوفوا بسداد الاشتراكات السنوية ومضت على عضويتهم ستة أشهر على الأقل ، وتقوم الجمعية بانتخاب مجلس الإدارة والمكون من خمسة عشر عضواً ومدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات ، على أن يتجدد انتخاب الثلث دورياً كل عام ، ويحق لمن انتهت عضويته أن يعيد ترشيح نفسه لدورة أخرى ، وينعقد المجلس مرة كل شهر كحد أدنى ، ويعتبر العضو مستقيلاً من المجلس إذا تخلف عن حضور أكثر من نصف عدد جلساته خلال العام بدون عذر مقبول، وينبثق عن المجلس لجنة تنفيذية تتكون من رئيس الجمعية ونائبه والسكرتير وأمين الصندوق وأحد أعضاء المجلس، للاضطلاع باختصاصات المجلس وبتفويض منه، وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل أسبوعين وتعرض قراراتها أولاً بأول على المجلس.

ثانياً - الجمعية : الأهداف المعلنة والتطور الكيفى

ينص البند الثانى من الباب الأول لوثيقة التأسيس على الأهداف التالية للجمعية :

١- تقديم المساعدات الاجتماعية .

٢- عقد الاجتماعات لتبادل الآراء والمشورة.

٣- عقد الندوات والمحاضرات.

٤- دراسة المشاكل التى تعترض رجال الأعمال ورعاية مصالحهم .

٥- خدمة المجتمع.

٦- المساهمة فى المشروعات لخدمة الاقتصاد القومى .

٧- تنظيم الرحلات للخارج والداخل .

٨- تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجى .

كما نص البند الخامس من الوثيقة على مصادر الموارد المالية للجمعية على النحو التالى :-

١- اشتراكات الأعضاء .

٢- التبرعات والهبات .

٣- حصيلة إيرادات الحفلات.

٤- الإعانات الحكومية.

٥- الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس الإدارة.

ومن الواضح أن أهداف الجمعية فى باكورة الإنشاء هى صورة نمطية لمثال العديد من الجمعيات التى تأسست تحت مظلة القانون لسنة ١٩٦٤ ، والتى تضفى الصبغة الاجتماعية على الأهداف وتؤكد على الجهد التطوعى للأعضاء ، كما أن الموارد المالية للجمعية هى صورة مكررة للمفردات التقليدية التى اصطلحت عليها وزارة الشئون الاجتماعية .

إلا أنه وبعد عامين من التأسيس ، طرأ تطور كيفى على الجمعية بموجب التعديل فى نظامها الأساسى ، وجاء التعديل بناء على اقتراح الجمعية العمومية غير العادية فى ١٩٩٠/٢/١٠ وتم إقراره رسمياً فى ١٩٩٠/٣/٦، وبموجب التعديل حملت الجمعية اسم " جمعية رجال أعمال الأسكندرية "بدلاً من جمعية نادى رجال الأعمال بالإسكندرية "، ولم يكن تعديل المسمى مجرد مواءمة شكلية، بل كان يوحى بما هو أبعد من ذلك .. ولذا فلقد ارتبط بتعديل آخر فى قائمة الأهداف ، والتى استطالت بأهداف إضافية :

١- إصدار الصحف والمجلات .

٢- إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة داخل وخارج جمهورية مصر العربية .

٣- مد نشاط الجمعية إلى خارج محافظة الأسكندرية .

٤- حق الجمعية فى الاقتراض والإقراض .

ودلالة الإسقاط لكل هذه الأهداف الإضافية ... هى إعلان صريح بتحول الجمعية إلى

مؤسسة وسيطة تعمل فى إطار علاقات السوق، ولم يأت هذا التطور الكيفى من فراغ، ولكنه ارتبط تزامنياً مع تصديق الجمعية على خطاب الاتفاق مع هيئة المعونة الأمريكية فى ١٤ أبريل ١٩٨٩ ، بشأن قيام الأخيرة بتقديم التمويل المالى لمشروع تنمية المنشآت الحرفية والصناعات الصغيرة تحت رعاية الجمعية ، حيث تضمن الاتفاق بملاحقه المتعددة أن تقوم هيئة المعونة الأمريكية بتخصيص مبلغ عشرة ملايين دولار كمنحة لاترد للجمعية، وعلى دفعات متتالية لمدة سبع سنوات اعتباراً من عام ١٩٨٩ ، على أن يخصص منها ٢٠٪ لتغطية تكاليف الإنشاء والتشغيل للمشروع .

.وحول هذا المشروع تبلورت تجربة الجمعية فى مجال التنمية وتوفير فرص العمل ، كما تبلور أيضا دورها كمؤسسة وسيطة تدير أنشطتها بأموال الغير.

ثالثًا - مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية : المقدمات والنتائج

لقد كان مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية " ، هو نسخة مكررة لنموذج اعتمدته هيئة المعونة الأمريكية فى عديد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، حيث احتكمت قواعد النموذج إلى الضوابط التالية :

١- توجيه التمويل إلى الأنشطة الإنتاجية - السلعية .

٢- حصر التمويل فى دائرة النشاط الحرفى وفى دوائر الصناعات الصغيرة .

٣- ترجيح الثقل النسبى للقروض قصيرة الأجل التى تستهدف تمويل رأس المال العامل .

٤- التسلسل التدريجى فى قيمة القروض ومدة السداد.

٥- اعتبار البنوك المحلية هى الحلقة الوسيطة فى صرف وتحصيل القروض.

٦- اعتماد أسعار الفائدة السائدة فى البنوك لإقراض المنتفعين وبدون أى دعم .

٧- حرمان العميل من حق الانتفاع بالتمويل فى حالة تقاعسه عن سداد القرض .

وفى حقيقة الأمر، أن دور الجمعية كمؤسسة وسيطة فرض عليها بالضرورة بناء نظام لإدارة التمويل وارتكز هذا النظام إلى قاعدة مثلثة الأبعاد:

أولاً :

أن يتم توجيه التمويل إلى نشاطات قائمة بالفعل ويملك أصحابها خبرة ميدانية لاتقل عن عام ، على أن تتدرج هذه النشاطات فى إطار التصنيف المعيارى للمنشآت الحرفية (المنشآت

التى تستخدم حتى ٥ عمال) وللمنشآت الصناعية الصغيرة (المنشأة التى تستخدم ٦-١٥ عاملاً)٠

ثانيا :

تكوين شبكة من " أخصائى التنمية " ، والتى تضم مجموعة من الأفراد ذوى المؤهلات الدراسية العالية (بكالوريوس وليسانس) ، ويعهد إليهم بمهام اختيار عملاء المشروع واقتراح قيمة القرض المناسب ومدة السداد، ومتابعة انتظام السداد وتقديم أى معونة يحتاجها العميل وتقييم الأداء ٠

ثالثا :

الإسراع بإجراءات صرف القرض، فالقرض الأول لاتتجاوز مدة إجراءات صرفه حوالى ١٥ يوماً من تاريخ أول اتصال بالعميل ، والقروض اللاحقة لاتستغرق إجراءاتها أكثر من ٣ أيام ، مع ملاحظة أن قيمة القرض للورشة الحرفية يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه ويزداد للمنشأة الصناعية الصغيرة من ٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جنيه، ومدة السداد هى من ٤ إلى ١٢ شهراً ، وقد تمتد فى حالات استثنائية إلى ١٨ شهراً٠

ووفقاً لهذا النظام ارتفع معدل السداد إلى حوالى ٩٨ر٥٪، وهو معدل يمثل نجاحاً إجرائياً لدورة تشغيل الائتمان ، يضاف إلى نجاحات إجرائية أخرى على مستوى معدلات أداء المشروع ، فالمؤشرات الإحصائية تقول : (١)

١- إجمالى القروض الممنوحة = ١٦ر٠٨٨ر٠٠٠ جنيهاً٠

٢- عدد المنشآت المستفيدة = ٤٧٢٦ منشأة (وتتوزع مابين أنشطة : الملابس الجاهزة - المنتجات الجلدية- المنتجات الخشبية - المنتجات البلاستيكية- الصناعات الغذائية - الصناعات المعدنية - الحرف اليدوية)٠

٣- عدد القروض الممنوحة = ٨٠٤٤ قرضاً ٠

٤- عدد فرص العمل المحققة = ٩٥٠٠ فرصة عمل٠

٥- نسبة زيادة الأرباح = ٧٨٪٠

---

(١) المهندس نبيل الشامى (المدير التنفيذى للمشروع) مشروع جمعية رجال أعمال الإسكندرية لتنمية المنشآت الصغيرة والحرفية مارس ١٩٩٣٠

٦- نسبة زيادة العمالة =٣٨٪٠

٧- نسبة زيادة أجر العامل = ٢٨٪٠

٨- متوسط قيمة الأصول الرأسمالية للمنشأة = ١٠٠٠٠ جنيه.

وهكذا فإننا نستطيع أن نستنتج ثلاثة تقديرات أولية :

أ- متوسط قيمة القرض = ٢٠٠ جنيه.

ب- نسبة زيادة إنتاجية العمل = ٢٨٪ [٢] وهى نسبة مكافئة لنسبة زيادة أجر العامل .

ج- متوسط تكلفة فرصة العمل = ١٦٩٣ جنيها. لقد نجح المشروع بالفعل فى خفض تكلفة فرصة العمل، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن قيمة الأصول الرأسمالية للمنشآت المستفيدة تبلغ فى المتوسط حوالى ١٠٠٠٠ جنيه ، وأن متوسط قيمة القرض المخصص لزيادة رأس المال العامل هو ٢٠٠٠ جنيه، فإننا ننتهى إلى تقدير تقريبى مؤداه أن المشروع قد حقق وفراً فى تكلفة الفرصة الواحدة بحوالى ١٥٪ من حوالى ٢٠٠٠ جنيه تقريباً قبل المشروع إلى حوالى ١٦٩٣ جنيهاً بعد المشروع)، وهذا الوفر ينسجم تماماً مع طبيعة الوحدات المستفيدة (الحرفية والصناعية الصغيرة) كوحدات مكثفة للعمل لا لرأس المال.

هذا الوفر - من زاوية أخرى للرؤية - هو الذى يفسر لماذا تطابقت نسبة زيادة الإنتاجية ونسبة زيادة الأجر، حيث ساهم الوفر فى زيادة معدل العائد على رأس المال بحوالى ١٨٪ ومن ثم .. انتفت الحاجة إلى توليد الزيادة فى الربح من حاصل الفرق بين النسبتين .

وبالإجمال .. فلقد حقق المشروع نجاحات ملحوظة على مستويات الأداء المختلفة، إلا أن هذه النجاحات ليست مرسلة بإطلاقها إلى مالا نهاية ، وهى وحدها لاتكفى للوعى بصيرورة المشروع ، إذ تبقى آليته المالية هى أداة الوعى لسببين رئيسيين:

١- أن المشروع - وبرغم طبيعته الاجتماعية - يسلك فى إطار علاقات السوق، وبالتالى فهو يسعى إلى تحقيق فوائض أرباح متراكمة ترتهن بها سلباً أو إيجابياً إمكانية استمراره فى المستقبل.

٢- أن الآلية المالية للمشروع هى التى تحكم - بالفعل - نسبة توزيع القروض بين المنشآت الحرفية من ناحية .. والمنشآت الصناعية الصغيرة من ناحية أخرى ، وهذه النسبة هى المدخل إلى إدراك أزمة الركود التى يقترب منها المشروع .

---

(٢) ٢٨٪ $\frac{١٫٧٨}{١٫٣٨}$

رابعاً - الآلية المالية للمشروع : منطق الحركة

تعتمد آلية المشروع على إيداع قيمة منحة المعونة الأمريكية كوديعة دولارية فى أحد البنوك بسعر يعادل سعر الفائدة على الدولار فى الأسواق العالمية ، ثم الاقتراض من البنك - بضمان الوديعة - مايعادل حوالى ٩٥٪ من قيمة الوديعة بالجنيه المصرى وبالسعر الجارى للفائدة الدائنة على أن تقوم إدارة المشروع بإعادة القروض إلى العملاء بنفس السعر بعد إضافة ٢٪ كمصاريف إدارية.

وفى إطار هذه الآلية .. يتأكد مجددا دور الجمعية كمؤسسة وسيطة لاتلتزم بأى دعم اجتماعى لعملائها ، ولكنها على المستوى الاجتماعى - الوظيفى تلعب دور "مستخلص ائتمان " يوفر على عملائه من الحرفيين وصغار الصناع مشقة الحصول مباشرة على القروض من البنك .. نظير عمولة تقرر دفترياً بحوالى ٢٪ من قيمة القروض مع إمدادهم ببعض المعونات الفنية الخاصة بكيفية إمساك الدفاتر المحاسبية والتعامل مع الضرائب والتعامل مع الجهات الإدارية .. الخ .

ولكن فى حقيقة الأمر فإن معدل العائد الصافى للمشروع يتجاوز كثيراً العمولة المقررة (٢٪) ، لأن المشروع يقترض من البنك بفترة سداد لمدة عام ، ثم يقوم بإقراض عملائه بفترات سداد تصل فى الغالب إلى أقل من عام إذ تتأرجح بين ٤و١٢ شهراً ، وبالتالى فهو يستفيد من عوائد تدوير القروض خلال العام المالى ، وعملية " التدوير" هى الجزء المتمم لآليته المالية ، فهى مصدر فوائضه المالية المتراكمة (٣) .

---

(٣) يمكن تقدير معدل العائد الصافى للمشروع الذى تتراكم به دورة القروض ، عبر مدخلين للتحليل، وكلاهما -والتبسيط الحسابى يتضمن افتراضاً مؤداه: أن المؤسسة الوسيطة تقترض من البنك بحوالى ١٨٪ ، ثم تعود بدورها إلى إقراض عملائها لفترة ٤ شهور - على سبيل المثال مع تحميلهم ٢٪ كعمولة قرض، والمدخلان ينظمان هكذا :

المدخل الأول:

ويفترض أن سعر فائدة الإقراض للعملاء يعادل : ١٨٪ × ٪ + ٪ = ٨٪ ، وأن الفوائد المتصلة من الإقراض لايعاد تدويرها مرة أخرى وعندئذ فإن :

معدل العائد الإجمالى للمشروع = ٣× ٨٪ = ٢٤٪

وبالتالى معدل العائد الإجمالى للمشروع = ٢٢٤٪-١٨=٦٪

المدخل الثانى :

ويفترض أن سعر الإقراض للعملاء يعادل : ١٨٪ × ٤/١٢ ٢٪ = ٨٪ وأن الفائدة المتحصلة من الإقراض يعاد تدويرها مرة أخرى ومن ثم فإن :

معدل العائد الصافى للمشروع ٢٣ر٢٥٪ -١٨٪ = ٣٣ر٧٪

وفى كل الأحوال ، فإن معدل العائد الصافى للمشروع يتجاوز دائما المعدل الدفترى المقرر (٢٪)

هذه الفوائض المالية المتراكمة والتى يتم ضخها من خلال الآلية المالية للمشروع ، هى إحدى أولويات إدارة المشروع ، لسببين رئيسيين :

١- أن الجمعية كمؤسسة وسيطة تعمل فى إطار علاقات السوق ، لاتستطيع أن تسقط معيار الربح من حساباتها .

٢- أن الفوائض المالية المتراكمة سوف تعزز من فرص المشروع للتوسع فى حجم الإقراض بما يتجاوز قيمة المعادل بالجنيه المصرى للوديعة الدولارية .

ولأن المشروع يسعى إلى تحقيق فوائض مالية متراكمة من خلال دورة " تدوير القروض " فإن خطوطه التمويلية انحازت عملياً إلى المنشآت الحرفية (والتى تستخدم حتى ٥ عمال) على حساب المنشآت الصناعية الصغيرة (والتى تستخدم من ٦ إلى ١٥ عاملاً)، وكان للانحياز مبرراته الضمنية التى تجعل من المنشآت الحرفية بمثابة العميل المفضل للمشروع :

١- أن المنشآت الحرفية أكثر حاجة لتمويل رأس المال العامل نظراً لضعف احتياطياتها النقدية، وبالتالى فهى أكثر رضوخاً لشروط التمويل لفترات أقل من عام .

٢- أن الدورة الإنتاجية للمنشآت الحرفية أقصر نسبياً ، وبالتالى تسمح بتدوير القروض بعدد من المرات يفوق العدد المقابل فى دورة نشاط المنشآت الصناعية الصغيرة .

وليست هناك بيانات مكتملة تفصح عن نسب التمويل المقارن داخل المشروع ، ولكن المؤشرات الإحصائية للمشروع والتى سبق ذكرها ، قد تساعدنا على كشف النسبة التقريبية عبر موازنة التحليل ، والمؤشرات تقول :

١- إن حجم القرض المرخص للحرفيين يتراوح بين ٥٠٠ جنيه و٣٠٠٠ جنيهاً، بمتوسط ١٧٥٠ جنيه .

٢- أن حجم القرض المرخص به لأصحاب المشروعات الصغيرة يتراوح بين ٥٠٠٠ جنيه و٢٥٠٠٠ جنيه بمتوسط ١٥٠٠٠ جنيه .

٣- أن المتوسط العام لقيمة القرض هو ٢٠٠٠ جنيه .

ومن ثم ، فإن موازنة التحليل تقودنا إلى التداعى التالى :

١- إذا افترضنا أن نسبة المنشآت الحرفية المستفيدة من القروض إلى إجمالى عدد المنشآت المستفيدة هى (هـ) بينما نسبة منشآت الصناعات الصغيرة المستفيدة من القروض إلى إجمالى عدد المنشآت المستفيدة هى (ل) حيث : هـ + ل=١

٢- فإن :

۲۰۰۰ =هـ × ۱۷٥۰ + ل × ۱٥۰۰۰

أو :

۲۰۰۰ = هـ × ۱۷٥۰ + (۱– هـ) ×۱٥۰۰۰

وبالتالى :

۲۰۰۰= ۱٥۰۰۰ –۱۳۲٥۰ × هـ

وعندئذ :

هـ = ۱۳۰۰۰ ÷ ۱۳٥۲۰ = ۹۸٪

أى أن حوالى ۹۸٪ من الوحدات المستفيدة من قروض المشروع ، هى وحدات تندرج تحت مظلة المنشآت الحرفية ، وهى نسبة طاغية بكل المعايير ، إلى الحد الذى يسمح مجازا بإعادة توصيف المشروع ، باعتباره مشروعاً لتنمية المنشآت الحرفية .

ووفقاً للتقدير السابق ، فإنه يمكن القول بأن حوالى ٤٦۳۰ منشأة حرفية قد استفادت من المشروع وحصلت على قروض تقدر بحوالى ٤ر۱۳ مليون جنيه ، بينما لم يستفد منه إلا حوالى ۹٦ منشأة صناعية صغيرة تدفقت إليها القروض بحوالى ۷ر۲ مليون جنيه ، وهكذا جاءت خطوط التمويل لتنحاز بنسبة ٥ : ۱ لصالح المنشآت الحرفية.

خامسا – المشروع وفرص العمل الجديدة : أزمة الركود وخيارات الانفراج

انحياز المشروع إلى المنشآت الحرفية كانت له شواهد فى مجال توظيف العمالة فإذا كانت المؤشرات الإحصائية لأداء المشروع تقرر أن معدل التوظيف ازداد بحوالى ۳۸٪ وبعدد فرص عمل محققة تبلغ حوالى ۹٥۰۰ فرصة عمل ، فإن هذا يعنى وبعملية حسابية بسيطة أن حجم العمالة داخل المنشآت المستفيدة بلغ قبل المشروع حوالى ۲٥۰۰۰ عامل، فإذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد المنشآت المستفيدة من المشروع هو ٤۷۲٦ منشأة ، فإن كل منشأة – بالتالى – كانت تضم فى المتوسط حوالى ٥ عمال قبل المشروع، وهو متوسط يتصل بالنشاط الحرفى بأكثر مما يتصل بالنشاط الصناعى الصغير ، وبعد المشروع .. يرتفع حجم العمالة فى المنشآت المستفيدة إلى حوالى ۳٤٥۰۰ عامل، ويزداد بالتالى متوسط التوظيف داخل المنشأة الواحدة إلى حوالى ۷ عمال ، وهو متوسط مازال يدور فى فلك المنشآت الحرفية ولايبتعد عنها . وكل ذلك يطرح بالضرورة السؤال التالى : هل مازال المشروع قادرا على خلق مزيد من

فرص العمل فى ظل انحيازه للمنشآت الحرفية تزاوجًا مع آلية مالية تضخ الأرباح عبر دورة تدوير القروض ؟ والإجابة أقرب إلى النفى ببرهان الاستدلال:

١- لأن المنشآت الحرفية المستفيدة لن تطلب مزيداً من العمالة ، فلقد اقتربت من الحدود القصوى لطاقة التشغيل ، واستطاعت أن تصل إلى سقف الإنتاج من خلال مضاعفة رأس مالها العامل فى ظل الظروف التكنولوجية المتاحة، إذ ازداد حجم إنتاجها بحوالى ٧٨٪ لتنخفض تباعاً للنسبة رأس المال الثابت / الإنتاج من ٢ إلى ١ر١ والمنسوب الأخير لنسبة لايمكن الدفع به إلى حدود أدنى فى إطار الشروط الفنية الحاكمة للإنتاج الحرفى .

٢- وبالتداعى ... فإن هذه المنشآت لن تعمد إلى التوسع فى طلب قروض لتمويل رأس مالها العامل، لتتراجع بالتالى معدلات " تدوير القروض" وهى المصدر الرئيسى للارباح المتراكمة فى حافظة المشروع ، ويبدو عندئذ المشروع مهدداً بالركود.

ولامفر أمام المشروع للإفلات من نقطة الركود وتحرير قدراته لخلق مزيد من فرص العمل ، إلا بحسم موقفه إزاء ثلاثة خيارات :

١- القبول بمنطق التطور الطبيعى للمنشآت الحرفية والتى تتحول بمقتضاه إلى منشآت صناعية صغيرة ، وعندئذ فإن الحاجة تلح على تطوير خطط التمويل بالتوسع فى منح القروض طويلة الأجل للإحلال والتجديد والإضافة الرأسمالية ، وفى ظل هذه الحالة فإن فرص العمل سوف تتضاعف بالاحتمال المرجح (٤) ، وبدلاً من أن يعتمد المشروع - عندئذ على ضخ أرباحه من خلال دورة " تدوير القروض" فإنه يمكن له أن يضخها من خلال دورة تسويق المنتجات، إذ يتحول إلى مشروع متعدد الخدمات .. ويعمد إلى لعب دور وسيط التسويق من خلال إقامة المعارض والاتصال بالعملاء وفتح أبواب التصدير ، وبناء شبكة وظيفية تربط الصناعات الكبيرة والمتوسطة بالصناعات الصغيرة كروافد مغذية .. الخ كما يعمد أيضا إلى لعب دور الوسيط التكنولوجى من خلال إقامة مراكز التدريب وإعداد كوادر الخبرة لنقل التكنولوجيا إلى الصناعات الصغيرة وتطوير مفاهيم ادائها . فى مقابل حقوق مالية قد تصل من ١٠ إلى ٢٠٪ من قيمة القرض.

٢- أن ينتقل المشروع بمسرح عملياته الجغرافية إلى خارج مدينة الإسكندرية ، ويعمد إلى

---

(٤) باعتبار أن الحد الأقصى للعمالة الحرفية هو ٥ عمال وأن مستوى التوظيف فى المنشأة الصناعية الصغيرة يبلغ فى المتوسط ١٠ عمال.

تقديم قروض رأس المال العامل إلى مستفيدين جدد يقعون داخل حزام المنشآت الحرفية فى المحافظات القريبة من الإسكندرية ، مثل محافظة البحيرة [٥].

٣- أن يتحرر المشروع من التزاماته المبدئية فى قصر التمويل على الأنشطة الإنتاجية السلعية ، ويلحق الأنشطة الخدمية بقائمة اهتماماته ، وعندئذ يبدأ فى تقديم القروض إلى المنشآت الخدمية الصغيرة، وهى بطبيعتها منشآت لدنة يتسع نسيجها لامتصاص أعداد متزايدة من العمالة وبتكلفة منخفضة ، كما أن دورة رأس مالها سريعة ، ومع ارتفاع معدل السرعة تزداد حاجتها إلى قروض رأس المال العامل، وتتراكم - بالتالى - أرباح دورة تدوير القروض .

سادساً - الحاصل التحليلى : توصيات أخيرة

إن الحاصل التحليلى الذى خلصت إليه هذه الورقة ، يقودنا إلى اشتقاق توصيتين بدءًا من معطيات تقدير الموقف ، هكذا:

١- إن ملف "الصناعات الصغيرة" مازال معلقًا ، فالمشروع لن يقترب من الملف .. كما أن بعض الخيارات المطروحة (الخيار الثانى والخيار الثالث) تلتف من حوله، ومن ثم .. فالأمر قد يقتضى التوصية بخلق مشروع مواز لرعاية عملية تحويل المنشآت الحرفية إلى صناعات صغيرة وتوفير خطوط الائتمان والمعونة الفنية اللازمة ، وهى ليست عملية سهلة ولكنها عملية مركبة :

أ- فالصناعات الصغيرة على عكس المنشآت الحرفية تتسم بنظام عمل مؤسساتى (انتظام دورى فى العمل - إجازات مدفوعة الأجر - تأمينات اجتماعية ... الخ) وبالتالى فإن تكلفة العمل فيها أعلى نسبياً من تكلفة العمل فى المنشآت الحرفية حيث تقترب النسبة بينهما فى المتوسط العام إلى حوالى ١:٢ وهى نفس النسبة التى ينبغى أن تتماثل بالمطابقة مع حد المقارنة الإنتاجية للعمل فى كل منهما .

ب- والصناعات الصغيرة تنتج وفقا للتوقع (على عكس المنشآت الحرفية تنتج وفقاً للطلبية) وبالتالى فهى فى حاجة إلى نظام فاعل للتسويق بمنافذ تصريف متجددة ، وأيضا فى

(٥) لعلنا نتذكر هنا أن أحد الأهداف التى الحقتها الجمعية بقائمة أهدافها المعدلة فى ١٩٩٠/٣/٦ كان ينص على مد نشاط الجمعية إلى خارج محافظة الإسكندرية.

حاجة إلى خطوط توريد منظمة للموارد الخام والوسيطة، لأنها لاتحتمل الفجوة الزمنية فى دورة تجدد المخزون .. وبعكس المنشآت التى تبدو أكثر مرونة فى مواجهة الفجوة .

ج- والصناعات الصغيرة تتطلب استثمارات طويلة المدى فى الأصول الرأسمالية ، وبالتالى فهى تسهيلات ائتمانية ترخص بفترة سماح .

٢- أن تنمية المنشآت الحرفية أفقياً بزيادة عدد المنشآت المستفيدة من رعاية المؤسسات الوسيطة ، أو رأسياً بتحويلها إلى صناعات صغيرة ، تستوجب تأمين ضمانات اجتماعية تحول دون انزلاقها إلى محاذير الاقتصاد الرمادى ، وبالتالى .. فإن التوصية تلح على إحكام الرقابة على هذه المنشآت من خلال المنظمات غير الحكومية التى تولى رعايتها للحقوق الاجتماعية - المدنية مثل حقوق العمل وحقوق المستهلك .. الخ ، والتوصية بإحكام الرقابة تجد صداها فى حيثيات الإسناد:

أ- إن شروط العمل التى تواكب تنمية المنشآت الحرفية قد تبدو مخلة بضمانات حقوق العمل ، فهذه المنشآت لاتتضمن نظام عمل مؤسسياتى ، فليست هناك - وكما سبق القول - إجازات مدفوعة الأجر ، وليس هناك انتظام دورى فى دولاب التشغيل ، كما أن التأمينات الاجتماعية للعمل ليست موضوعًا لمبادأة الالتزام ، وبالإضافة إلى ذلك .. فان الزيادة المحققة فى حجم العمالة داخل هذه المنشآت .. ربما تضمنت الصبية دون سن الخامسة عشر ، وكل ذلك يبرر الاستدعاء الرقابى لمنظمات غير حكومية ترعى حقوق العمل .

ب- أن اعتماد المنشآت الحرفية على الاقتراض بسعر الفائدة السائد ، يمثل بالنسبة لها عبئاً إضافياً على تكلفة التشغيل ، وربما يحاول البعض تعويض هذا العبء فى مواصفات الجودة القياسية للمنتج، ومن ثم تبرز أهمية الضمان الاجتماعى للمنظمات غير الحكومية الراعية لحقوق المستهلك .

* * *

تعقيب

د. محمد ماجد خشبة*

١- محمد حسن السباعي:دراسة حول الاتحادالتعاونى الإنتاجى

أولاً : ملاحظات عامة:

- تتصدر إنجازات الاتحاد التعاونى الإنتاجى : القيام بالندوات التعاونية ثم التدريب والتثقيف التعاونى . وهو أمر يحتاج إلى مناقشة.

فالملاحظ أن النشاطين المذكورين هما من الأنشطة المساعدة ولايعبران عن المهام الاستراتيجية للاتحاد بموجب القانون ، وخاصة تطوير الخطط والسياسات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوى والذى يمر بأزمة حقيقية بالفعل .

- غابت الإنجازات فى مجالات حيوية وأكثر أهمية مثل :

* حصر وتصنيف العاملين فى مجال الصناعات الحرفية أو الخدمات الإنتاجية ، وهو مايسهل تشخيص البيئة المستهدفة لتفعيل التعامل معها.

* نشاط التدريب والبرامج الفنية.

* نشاط البحوث والدراسات المتخصصة

وقد يرجع غياب الأنشطة الهامة إلى هشاشة البنيان التنظيمى للاتحاد التعاونى الإنتاجي ، وعدم توافر الخبرات والأفراد اللازمين لتنشيط أدواره المتعددة .

- غاب البعد الاستراتيجى أيضا فى الحديث عن المشاكل فى الورقة ، فقد تقدمت المشاكل الضريبية ومشاكل التأمينات ومشاكل العلاقة مع المحافظات .

وهو الأمر الذى انسحب بدوره على الاقتراحات والتوصيات المطروحة لتطوير التعاون الانتاجى . فقد جاءت التوصية بضرورة إعادة النظر فى الادخار القانونى الذى يحكم القطاع فى مرتبة متأخرة فى حين أنها الأكثر أهمية للتعاون الانتاجى واستمراره .

---

* خبير معهد التخطيط القومى .

– ورغم الحاجة إلى تطوير الإطار القانونى المذكور الذى مضى عليه عشرون عاما ، وهو ما نتفق مع الورقة تماماً فيه ، وندعو لاعتباره أولوية قصوى ، رغم ذلك لم تطرح الورقة مؤشرات أو اتجاهات عن آفاق هذا التطوير المطلوب والذى ينشط من دور التعاون الإنتاجى فى ظل المستجدات الجديدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الساحتين المحلية والدولية كما أشارت الورقة.

– يجب الإشادة باهتمام الاتحاد التعاونى الإنتاجى بالمساهمة فى الحد من تلوث البيئة وإثارة الوعى لدى أعضاء المنظمات التعاونية الإنتاجية للاهتمام بالحد من تلوث البيئة واستخدام أساليب ووسائل الإنتاج النظيفة.

ثانيا : ملاحظات خاصة بمشروع نشر الصناعات الحرفية لإتاحة فرص عمل جديدة:

– الدخول إلى مجال جديد وإضافى – كما تصفه الورقة – كان يحتاج إلى توافر قدرات (احترافية) إلى حد ما فى مجالات : دراسة الحاجات، الإقراض ، التدريب الفنى والإدارى، المتابعة ، التقييم ، وغيرها.

فهل كانت هذه القدرات الاحترافية لدى الاتحاد التعاونى الانتاجى بما يكفل إدارة فعالة للمشروع وتحقيق نتائج مستهدفة بالفعل؟ لا أعتقد ذلك .

– تنبهت دراسة معهد التخطيط القومى عن المشروع والتى تمت لصالح الاتحاد ، لهذه القضية وطرحت بدائل متعددة أفضلها إنشاء " صندوق لتمويل التعاون الإنتاجى" يأخذ على عاتقه إدارة المشروع وتقديم الخدمات الموازية بأسلوب احترافى وبالتنسيق مع الاتحاد وجهاز الصناعات الحرفية. ولم يأخذ بهذا الاقتراح.

– بغض النظر عن الأسلوب المتبع فى إدارة المشروع فإن الممول الرئيسى له وهو الصندوق الاجتماعى للتنمية قد أبدى تحفظات عديدة على هذا الأسلوب فى ندوات بمعهد التخطيط القومى ، وقد أشارت الورقة إلى ما ينبىء بوجود خلاف بالفعل حيث امتنع الصندوق عن تمويل الشق الثانى من المشروع والخاص بتمويل التوسعات .

– لم توضح الورقة أية تفاصيل جوهرية عن المشروع ومعايير التقدم أو النجاح أو التراجع حتى يمكن استخلاص دروس مستفادة من التجربة وقواعد تقييمها .

– هناك بعض التساؤلات الإضافية.

* ماهي حدود العلاقة بين الاتحاد وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى فى إدارة

المشروع مع العلم أن الثانى مسئول عن رقابة الأول؟

* ماهى قواعد الإقراض ؟ هل درست الحاجات المحلية ، هل قُدمت أفكار جديدة أو مشروعات جديدة؟

* ماهو شكل المعونة الفنية والإدارية المصاحبة؟

* ماهى معايير كفاءة الحكم على جدوى المشروع؟

٢- د. رفعت لقوشة: مشروع تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية

- الورقة تمثل نوعاً من المراجعة الذاتية الرفيعه، وهو أمر حيوى للغاية من أجل استخلاص الدروس والتعلم من التجربة.

- تثير الورقة - مجدداً - تساؤلات كثيرة حول مفهوم المنظمات الأهلية غير الحكومية هلى هى: منظمات تطوعية، منظمات تنمية قطاع خاص، منظمات أهلية، أو منظمات تطوعية خاصة. أم غير ذلك؟ أم كل ذلك؟

- وترتبط التساؤلات السابقة مباشرة بإشكالية تحديد ما هو أصلى وما هو فرعي. ما هو أساسى وما هو ثانوى في الأهداف المخططة لهذه المنظمات.

فبعد تعديل النظام الأساسى لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية عام ١٩٩٠ تمحور الاهتمام حول آلية الاقتراض أو الإقراض وحول دورها الجديد كمنظمة وسيطة تعمل بنظام علاقات السوق. فماذا عن أهدافها الأساسية الأولى مثل: تقديم المساعدات الاجتماعية، خدمة المجتمع، دراسة مشاكل رجال الأعمال، تنمية العلاقات التجارية.

وما هو الوزن النسبى للاهتمام بين الأهداف المعلنة؟ وهل يخدم بعضها البعض الأخر، أم يحل محله وينفيه؟

- حيث لا يمكن أن نتعامل مع التجربة بمنطق (مع) أو (ضد)، فإننا بحاجة إلى طرح تساؤلات مفاده: هل يحتاج مجتمع الأعمال الصغير السكندرى بالفعل إلى هذا النوع من المنظمات الوسيطه أم لا. ؟

فالبنوك الوطنية متخمه بالأموال التى لا تجد سبيلاً إلى الاستثمار. فهل يكون الحل في

تجربة أو تجارب مشابهة لتجربة جمعية الإسكندرية. أى تواجد منظمات وسيطه لديها المعرفة المزدوجة. أى المعرفة بظروف مجتمع الأعمال الحرفى و الصغير المحلى من جهه، وأساليب وإمكانات التعامل مع البنوك التجارية من جهه أخرى.

– وفي هذه الحالة هل يوجد ما يمنع أن تتحرك الجمعيه، وغيرها إلى منظمات أهلية من نوع جديد لديها قدر معين من الاحتراف لآداء مثل هذا النشاط الوسيط وتنمية قدرات موازية في دراسة المنشآت، البحوث، التدريب الإدارى والفنى، طرح المشروعات، البحوث والتقييم وخلافه.

– هنا نطرح أيضاً تساؤلاً عن جدوى وكلفة الإقتراض من مصادر خارجية بالقياس إلى المصادر الداخلية التى قد تشمل البنوك وأخرى كالصندوق الاجتماعى للتنمية.

– في إطار إشارة الورقة لتحيز التمويل إلى النشاط الحرفى على حساب الصناعات الصغيرة. هل يمكن اعتبار أرقام العماله المحققه (٩٥٠٠ فرصة عمل) أرقاماً فعلية أم مؤقته وكيف تم التحقق من ذلك في ضوء إشارات الورقة إلى:

* ارتفاع رقم المنشآت المستفيدة (٤٦٣٠ منشأة حرفية).
* عدم وجود نظام عمل مؤسسى وضمانات اجتماعية للعاملين بهذه المنشآت.
* احتمال شيوع تشغيل الصبية والأطفال دون الخامسة عشر.

– قضية الشفافيه. هل يعلم المستفيد أن الجمعية تمارس نشاطاً ربحياً بالدرجة الأولى وتتكسب منه عائداً صافياً يتجاوز كثيراً العمولة المقدره وهى ٢٪.

– قضية التمييز والحوافز للخروج من ركود محتمل للمشروع. لماذا لا تلجأ الجمعية إلى اختيار أفضل المتعاملين من المنشآت الحرفيه ومنحهم امتيازات إضافية مثل: مبلغ القروض، شروط السداد، فترة السماح، تقديم معونة فنية وإدارية أو خلافه لتشجيعه إلى الانتقال إلى مرحلة مشروع صناعى صغير؟.

– قضية التقييم. من يقوم بعملية التقييم؟ وما هى معايير النجاح والفشل. وهل هى معايير مالية بحته؟

أن الورقة تتحدث عن احتمالات لإهدار المواصفات القياسية واعتبارات الجودة في المنشآت المقترضة نتيجة عبء الاقتراض بسعر الفائدة السائد.

هنا. هل يعبر الإنجاز الحسابى عن نجاح للجمعية؟ هذا إذا علمنا أن الإنجاز المذكور قد يتحقق على حساب إهدار اعتبارات اجتماعية أصيلة خاصة بحقوق المستهلك، وأحياناً بسلامته.

* * *

تعقيب

د٠ أحمد حسن *

الحقيقة لن أضيع الوقت فى الشكر فالوقت قصير والشكر موصول للجميع ٠

نحن بصدد مقابلة هامة بين نوعين من المنظمات المسماة بغير الحكومية ، المنظمات التعاونية متمثلة في التعاونيات الإنتاجية ٠ أو مايطلق عليها أحيانا بالتعاونيات الحرفية – على جانب، وجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية على الجانب الآخر : أهمية المقارنة أن كلا النوعين من المنظمات يعمل فى مجال واحد ويتعامل مع فئة واحدة من المواطنين أو من المنتجين المصريين وهم فئة الحرفيين٠

العرض الذى طرحه الأخ **محمد رزق** نيابة عن الأخ العزيز **محمد حسن السباعى** يعطينا تصوراً لبنيان هرمي أو هيكل تنظيمى للتعاونيات الحرفية أو التعاونيات الإنتاجية ٠ وعرض علينا مجموعة هائلة من الانشطة والأعمال التى يناط بالتعاونيات الإنتاجية على المستويات التنظيمية المختلفة أداءها ٠

الأخ العزيز د٠ رفعت *لقوشة* طرح تجربة جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية . فيما يتعلق بتنشيط أو بتعزيز العمل الحرفى لفريق من الحرفيين بالاسكندرية ٠٠٠ لو أردنا أن نرصد البعد الاجتماعى أو التغلغل التنظيمى فى المجتمع لوجدنا أن الاتحاد التعاونى أو المنظمات التعاونية الإنتاجية لديها قدرة على ربط مستويات مجتمعية مختلفة ومستويات مختلفة للعمل بين قاعدة المجتمع الحرفى وبين قمة الأنشطة التى يمكن أن تعود بالنفع على المجتمع الحرفى ماديا أو اقتصاديا واجتماعيا وبشريا من حيث التدريب والتوعية.. والخ ٠ وأيضا يمكن أن توجد نوعاً من الربط بين الاقتصاد القومى ككل وبين الحرفيين أو العمل الحرفى ، وهى تستطيع أيضا فى إطار قدرات تنظيمية معنية وفى إطار تشريع أو حدود تشريعية معنية ، أن تربط هذا النشاط بخارج حدود الوطن ٠فى حين نجد أن دور جمعية رجال الأعمال فى الاسكندرية محصور فى نطاق جغرافى وفى مستوي محدد الأثر أو المحتوى الاجتماعى ٠

* أستاذ بمعهد التخطيط القومى٠

وهذا له أهمية خاصة ونحن بصدد الحديث عن دور المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية . إن المحتوى الاجتماعى للنشاط التعاونى - أو نشاط الاتحاد التعاونى - واضح بشكل يستطيع الانسان أن يلمسه وهذا مستمد أساسا من الفكرة التعاونية التى انحاز إليها في حين أن هذا البعد الاجتماعى يكاد يكون غائبا تماما فى تجربة جمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية .

وأنا أقرأ ورقة زميلى العزيز أ. د. **رفعت لقوشة** - التى أعدها بحرفية شديدة جديدة وبأستاذية أعهدها فيه دائما - طرحت على نفسى سؤالا أطرحه عليه الآن .. ترى لو كان لبنك التنمية الصناعى أن يقوم بنفس الدور الذى قامت به جمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية ولنترك جانبا ما يقال عن بيروقراطية القطاع العام وبيروقراطية الأجهزة الحكومية ماذا يمكن أن يحدث ؟ أو ماهو الفرق فى النتائج التى كانت يمكن أن تترتب على قيام بنك التنمية الصناعى بهذا الدور بديلا عن جمعية رجال الأعمال فى الاسكندرية ؟

د. **رفعت لقوشة** أثار أيضا فى ثنايا ورقته . أن خبراء التنمية الذين أوجدهم مشروع جمعية رجال الأعمال فى الاسكندرية هم الذين يختارون الزبائن أو العملاء . وأنا أفضل هنا لفظ أو تعبير الزبون أو العميل المفضل وليس المستفيد المفضل لأن المستفيد الأول والأكبر هو جمعية رجال الأعمال وليس الزبون - فهنا أتساءل هل الجمعية تسعى إلى الزبون مثلها مثل أى مشروع تجارى يروج له ؟ ولى ملحوظة أخرى وهي أنه إذا اعتبرنا أن جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية وفى حدود النشاط الذى تقوم به مؤسسة تحويلية مثلها مثل أى بنك أو صندوق - وهذا ما أعتقد فى صحته فإن المؤشر على نجاح إدارة مثل هذا النوع من المؤسسات هو نسبة السداد ، ونسبة السداد هنا عالية جدا - وهنا أيضا أعود إلى المقارنة مع بنك التنمية الصناعى . وماهى الضمانات وحدود استخدام الضمان الذى تفرضه الجمعية ؟ هو طبعا أشار إلى ضعف الموقف التساومى للحرفيين بالقياس إلى أصحاب الصناعات الصغيرة فى مواجهة الجمعية فما هى الشروط أو الضمانات التى تحصل عليها الجمعية ضمانا للسداد؟ وماهى الحدود القانونية لاستخدام هذه الضمانات والتى كان من شأنها أن تضمن أو تحقق هذه النسبة العالية من السداد فى الوقت الذى نعلم أننا كمواطنين مصريين دائما نطمع فى الحكومة . قرض بنك التنمية الصناعي ، قرض بنك التنمية والائتمان الزراعى ... نماطل فى سداده ، وعلى أن يأتى يوم وتعفينا الحكومة من السداد أو تخفض من نسبة القرض وهكذا ... أى هذه لابد أن نأخذها فى الاعتبار .

أيضا هنا الجهد الذى قامت به وحدود النجاح الذى حققته جمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية يلقى بمسئولية أو يلقى بتبعة – على الاتحاد التعاونى الانتاجى . الزبون أو الزبائن الذين تعاملوا مع جمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية هم حرفيون فى معظمهم أو ٩٨٪) منهم كما تشير ورقة أد. **رفعت لقوشة** مامعنى هذا فى وجود هذا الهيكل التنظيمى الهائل وهذا الحجم الضخم من النشاط والحجم الذى يمارسه الاتحاد التعاونى الانتاجى والذى يتعامل أساسا وجمهوره الحقيقى هم الحرفيون . هناك خلل بالتأكيد . هناك خلل فى العلاقة بين التنظيم التعاونى الانتاجى وبين جمهوره الأصيل . وهذا الخلل أتاح الفرصة لجمعية رجال الأعمال لأن تصل إلى هذا الجمهور. هناك حاجة غير مشبعة لدى هؤلاء الحرفيين لم تستطع التعاونيات الإنتاجية أن تقوم بها مما أتاح الفرصة أمام مؤسسة غير تعاونية وفى المرحلة التى نعيشها أزعم أن مستقبل الاقتصاد المصرى معلق برقبة التعاون بفصائله المختلفة إنتاجى أو حرفى زراعى ، صناعى ، ، استهلاكى . خط الدفاع الأول عن الضعفاء والفقراء من المنتجين والمستهلكين هو التعاون فى مواجهة القطاع الخاص ، والذى أميل إلى اعتبار جمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية ضمن وحداته . وبالتالى طبعا أنا سأعدد وبسرعة بعض المزايا التى ينطوى عليها التعاون .. فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية التى أشار إليها الأخ **محمد رزق** ، أقول إن حدود الديمقراطية فى التعاونيات واسعة وأنه يمكن بممارسات تشريعية أو بتخفيف القيود التشريعية وبتدريب وتوعية التعاونيين أو أعضاء التعاونيات أن تحقق مصلحة فعلية لعضو التعاونية حيث إنه مهما أعطى لتعاونيته سيعود إليه كل ماأعطاه ويزيد من خلال ما يسمى بالعائد على المعاملات المنتج يتعامل مع التعاونية . يأخذ منها ويعطيها . ومن خلال الأخذ والعطاء يتكون فائض فى التعاونية ، ونحن كتعاونيين لانسميه ربحا .. لأننا لانميل إلى تحقيقه أو لا نعمل على تحقيقه من الغير ، وإنما هو فائض من ثمن إنتاجنا أو فائض من ثمن استهلاكنا كان سيحصل عليه غيرنا نحتفظ به لأنفسنا وهو جزء من حقنا نحميه بتكتلنا تعاونيا . وكل من يساهم فى عمل التعاونية مستهلكا أو منتجا يحصل على عائد يتناسب مع مساهماته . وهذا يضمن أنه ليس هناك استغلال ومن الجانب المتعلق بالبعد الاجتماعى فإن التعاونيات لاتحمى الجمهرة العريضة من المنتجين والمستهلكين من استغلال الآخرين وحسب بل هى أيضا تكفل تنمية المجتمع – وهذا أيضا جزء فى تشكيل وفى تكوين الفكرة التعاونية نفسها – أن التعاونية تضخ تمويلا وخدمات للخدمات العامة فى بيئة عملها .

* * *

تعقيب

علي فهمي*

١- أنيس البياع ، الجمعيات الأهلية شريك فى عملية التنمية الاجتماعية فى مصر

٢- مدحت أيوب ، دور الجمعيات التعاونية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على قضايا التمويل والتدريب والعضوية

تمهيد للتعقيب على الدراسيتين

الأمر اللافت للنظر فى الورقتين الماثلتين أنهما نحتا نحو تقديم بيانات عيانية مباشرة عن الواقع المدروس ، بدون تحليق بعيد فى فضاء المفاهيم والقضايا النظرية .

وقد يعد البعض من الباحثين المتشددين فى قضايا المنهج ، هذا المنحى الواقعى بدون توسيد نظرى مكين ، يعدون هذا عيباً خطيراً . بيد أننى - على العكس- أعد هذا ميزة كبرى، حيث إننا نحتاج - كباحثين عشنا أعواما طوالا - فى قضايا النظر والجدل - نحتاج إلى مادة خام، مباشرة الاقتراب إلى الواقع المعاش.

فأشد مانحتاج إليه الآن هو التخلى - جزئيا - عن التشدق النظرى العقيم والدخول فى متاهات نقاشية نتيجة قراءات مبتسرة فى الغالب لأدبيات مبتسرة أحيانا . علينا أن نجرب الاقتراب المباشر من الواقع ، عن طريق هؤلاء الذين يعملون ويواجهون المشاكل اليومية . أما التوجهات النظرية والمنهجيات الشكلية ، فأمور نعرفها جيدا ونعلمها أيضا ويمكن معالجتها - بيسر وبهدوء- بعد أن نعرف أكثر وبطرق مباشرة عن الواقع .

ليس المطلوب أن يتحول الجميع إلى باحثين ، بل إن هذا ليس ممكنا، وبخاصة فى ظروفنا الراهنة ، بعد أن تحول كل من لاعمل له يشغله إلى باحث

فكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

* مستشار اجتماعى وقانونى - المركز القومى للبحوث الاجتماعية

ومن هنا تأتى أهمية الورقتين الماثلتين . والتى سوف نعقب على مابعض ماورد بكل منهما على التوالى :-

١- أنيس البياع ، «الجمعيات الأهلية شريك فى عملية التنمية الاجتماعية فى مصر»

مايهمنى التركيز عليه فى هذه الورقة ، هو ما أوردته من بيانات عن الجمعيات الأهلية بمحافظة دمياط ، باعتبار أن الأستاذ معد الورقة ممن يعملون بالميدان الاجتماعى بدمياط . فعدد الجمعيات بهذه المحافظة ١٧٩ جمعية منها ١٠٩، تعمل فى ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة ، بينما سبعون جمعية تعمل فى ميدان التنمية الاجتماعية . ويلاحظ أن جمعيات الرعاية الاجتماعية التى تعمل فى حضر المحافظة تفوق مثيلاتها التى تعمل فى ريف المحافظة : ٨٣ من بين ١٠٩ ، بعكس جمعيات التنمية التى تعمل أكثر فى القطاع الريفى : ٥٨ جمعية من بين ٧٠ جمعية .

كما يلاحظ أن نسبة عالية من بين جمعيات الرعاية الاجتماعية تعمل فى ميدان المساعدات الاجتماعية (خمسون جمعية).

ويلاحظ أيضا كبر حجم العضوية فى الجمعيات التى يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها مثل جمعية رابطة التعليم الابتدائى ، بينما تقل العضوية فى الجمعيات ذات الأهداف والأغراض الاجتماعية العامة كالدفاع الاجتماعى ومعونة الشتاء وجمعية المرأة وجمعية الوفاء والأمل ونحو ذلك .

كما تقرر الورقة - بوضوح - أن عضو الجمعية العمومية يقف دوره عند حد سداد الاشتراك السنوى وحضور الجمعية العمومية ، مما يدفع إلى ترك مسئوليات تيسير إدارة الجمعية إلى عدد محدود وأعضاء مجلس الادارة أو هيئة المكتب فقط. كما تبرز الورقة أن الإعانات الحكومية تشكل أحد المصادر الهامة للتمويل .

ولعل هذه الملامح الأساسية عن الجمعيات بدمياط تكون مشابهة للملامح الأساسية التى تسم الجمعيات الأهلية فى مصر بعامة . فمن واقع بعض الدراسات التى قمنا بها وقام بها غيرنا فى السنوات الأخيرة ، نكاد نلمح هذه الملامح نفسها. وحول هذه الجزئية سوف نركز تعقيباتنا.

فعلى الرغم من كافة القيود التى يكبل بها قانون الجمعيات الشهير (٣٢ لسنة ١٩٦٤) النشاط الاجتماعى الأهلى الذى تمارسه الجمعيات الأهلية فى مصر، والتى تعرضت له الورقة

بالتفصيل ، وعلى الرغم من ضرورة الضغط فى سبيل إلغاء هذه القيود وإحداث التعديلات التشريعية المطلوبة ، فإن واجبنا أن نواجه بعض الأمور المعوقة الاخرى والتى لها علاقة مباشرة بالثقافة السائدة وبالممارسات الغالبة.

فنحن نزعم أن جدارا كثيفا من عدم الثقة يحول دون المشاركة الشعبية الفاعلة فى أنشطة الجمعيات الأهلية فى مصر ، حتى وإن انضم الشخص إلى عضوية جمعية ما . فسرعان ما تتجسد عدم الثقة التاريخية التي يشعر بها المواطن العادى نحو الاجهزة البيروقراطية ، فى أعضاء مجلس إدارة الجمعية ، وسرعان مايشير العضو العادى بالرغبة فى الانسحاب والاكتفاء – فى أحسن الفروض – بمواصلة دفع الاشتراك السنوى وشهور الجمعية العمومية بل إن الواقع يشهد بأن تجميد عضوية أعضاء مجلس الادارة وهيئة المكتب لسنين قد تطول كثيرا ، قد يؤثر فى زيادة فجوة عدم الثقة هذه ، بل قد يغرى بفساد هنا وهناك.

ونعتقد أن عدداً – ربما يكون كبيراً– من المتصدرين عضوية مجالس إدارات العديد من الجمعيات هم من المستفيدين فعلا من مثل هذه العضوية .

وإذ يكون ذلك ، فإن تركيزنا يجدر أن ينصب على أن تشمل التعديلات التشريعية المطلوبة عدم السماح بعضوية مجالس الإدارات لأكثر من فترة واحدة ولربما يكون فى هذا تشجيع على تنشيط المشاركة الفاعلة للاعضاء من ناحية ، ولتنشيط العضوية بمزيد من الانضمام إلى الجمعيات كما يجدر التركيز على إيجاد مصادر أخرى للتمويل بجانب المعونة الحكومية ، ولوأننا نتوجس كثيرا من ميدان حصول الجمعيات مباشرة على تمويل من جهة أو من أخرى ، ويجدر أن يرتبط التمويل بصندوق قومى يقوم على تمويل الجمعيات تصب فيه كافة مصادر التمويل المتاحة ، وأن يقوم بتحديد أنصبة التمويل المخصصة لكل جمعية بحسب أنشطتها كما تكشف عنها التقارير الدورية لأجهزة الصندوق .

٢– مدحت أيوب ، دور الجمعيات التعاونية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على قضايا التمويل والتدريب والعضوية .

أشهد أن هذه الورقة عمقت معرفتى بموضوع بالغ الأهمية وهو موضوع الحركة التعاونية فى مصر ، فبرغم عضويتى فى الجمعية العملية للتعاونيين المصريين، وبعض قراءاتى حول موضوع الحركة التعاونية ، فإن خبراتى العمالية والميدانية ماتزال قاصرة فى هذا الموضوع . ومن هنا فإننى أقدم الشكر الشخصى للاستاذ معد الورقة.

ولقد حفلت الورقة بالكثير من التفاصيل ، المتعلقة بتاريخ الحركة التعاونية فى مصر ،

والتطور التشريعى الذى صاحب هذه الحركة ، وأهم المنعطفات التى تعرضت لها الحركة ، والأزمات التى واجهتها وتواجهها . كما عرضت الورقة للكثير من الاقتراحات المفيدة والتى نراها جديرة بالاخذ بها ، وأغلبها قابل للتطبيق فى الواقع.

على أن الجزئية التى أراها أجدر بالطرح هنا ، تتعلق بإشكالية. أراها هامة ومن الواجب أن تطرح بصراحة وبدون حساسيات . هذه الجزئية تتعلق بتدخل الدولة فى الحركة التعاونية وبهيمنتها عليها فى أحوال كثيرة . هذه الجزئية تتعلق - فى تقديرنا - بموضوع أكبر سبق أن عرضنا إليه فى التعقيب على الورقة الأولى ، وهو موضوع فجوة الثقة ، بيد أن الوضع هنا معكوس . فالدولة هنا لاتثق فى قدرة الحركة التعاونية على الانفراد بمقرراتها ومسيراتها لماذا؟ لابد من طرح هذا التساؤل ، القضية معقدة ومتشابكة ، هل أن التجربة التاريخية الطويلة نسبيا تشير إلى بعض أوجه الخلل أو بعض ضروب الفساد التى حدثت وتحدث فى مسيرة الحركة التعاونية ؟ أم أن هذا الخلل وهذا الفساد (إن كان ثمة) قد حدث نتيجة تدخل الدولة بأجهزتها البيروقراطية العتيقة وغير المؤهلة؟

إن جدار عدم الثقة هنا يكمن فى جانب الدولة ؟ والأسباب الحقيقية الكامنة يجدر الكشف عنها والمصارحة بها ومن ثم التصدى لمعالجتها. الورقة لم تتناول هذا ، وإن كانت قد سلطت أضواء قوية ومفيدة على ملامح الحركة التعاونية والعقبات التى تواجهها . ونأمل أن تتصدى دراسات ميدانية نزيهة ومحايدة لمحاولة الاجابة عن كل مايتصل بجزئية عدم الثقة هذه والتى أشرنا إليها .

* * *

الفصل الرابع

دور الجمعيات الأهلية فى التنمية الاجتماعية

الجمعيات الأهلية النسائية ودورها فى التنمية	عزة عبد المحسن خليل
المنظمات غير الحكومية : "إشكالية العلاقة مع الجماهير" خبرة من تجربة ميدانية (حى عين الصيرة)	د. عماد صيام

الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة

عزة عبد المحسن خليل *

شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً فى معدلات الفقر وتدهوراً فى الأحوال المعيشية فى دول العالم الثالث عقب أزمات اقتصادية متتالية ، سواء خلال محاولات الاستقلال الاقتصادى لأنظمة حركات التحرر أو خلال ما عرف بعد ذلك بالانفتاح الاقتصادى ثم تطبيق برامج التكيف الهيكلى . ورغم تنوع المحاولات تفاقمت أزمات التنمية بشكل حاد كان من مظاهرها الافقار المتزايد للريف وظهور جيوش من المهمشين المبعدين عن دائرة الانتاج فى المدن مع مزيد من التفاوت بين الدخول إزاء تضخم نسبة السكان تحت خط الفقر (والذين كانت نسبة النساء بينهم عالية - فيما عرف بظاهرة تأنيث الفقر) وعجز الحكومة عن تلبية الحاجات الأساسية للقطاعات الواسعة من الجماهير . وإزاء ذلك ازداد تداول الكثير من المفاهيم المرتبطة بالتنمية ، واتسع نطاق اعتماد هذه المفاهيم كسبل لتحديد بدائل من قبل العديد من الأطراف سواء فى الشمال أو الجنوب . وفى هذه المساحة المتسعة تباينت أوجه تشخيص التخلف ورصد أسبابه وبالتالى مفهوم ووسائل التنمية .

ولسنا هنا بصدد نقد بعض هذه المفاهيم أو تأييد البعض الآخر ، ولكن سوف نركز على مفهوم التنمية البشرية المعتمد الآن من قبل المنظمات الدولية والكثير من الدول والذى أصبح يتردد بإلحاح فى الفترة الأخيرة ، فى محاولة لتلمس شروط تطبيقه الناجح فى الواقع ، والتى تتضمن المشاركة الشعبية وبالتحديد مشاركة الجمعيات الأهلية والمرأة من خلالها . وهذا يتطلب منا أولاً التعرض لمفهوم التنمية البشرية ومحاولة تحديد أى دور للمشاركة

* باحثة بمركز البحوث العربية

الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية يتوافق معه، وثانياً : المنظمات الأهلية النسائية والتنمية ، وهذا يتطلب تحديد ماذا نعني بتنمية خاصة للمرأة ثم وضع المرأة فى الجمعيات الأهلية فى مصر بشكل عام ، وأوضاع الجمعيات الأهلية النسائية فى مصر بشكل خاص.

أولا : مفهوم التنمية البشرية ودور الجمعيات الأهلية

تطور هذا المفهوم عبر العديد من المفاهيم " من مفهوم النمو الاقتصادى إلى مفهوم تنمية رأس المال البشرى إلى مفهوم تلبية الحاجات الأساسية ثم الرفاهية، وأخيراً مفهوم التنمية البشرية والتى يعرفها أحد تقارير التنمية البشرية للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة على أنها " عملية توسيع اختيارات الناس" (١) . وحتى يمكن توسيع هذه الاختيارات يجب توفير المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى إتاحة السلع والخدمات والمعارف لتلبية هذه الاختيارات التى يمتد مجالها ابتداء من الاحتياجات المعيشية من طعام وشراب ومسكن وتعليم وصحة وبيئة نظيفة ... الخ إلى الرغبة فى المشاركة فى كل ما يجرى فى المجتمع أى التواجد الفعال فى عملية اتخاذ القرار .

وعلى هذا فالتنمية ليست مجرد زيادة الدخل والثروة فقط بل أن جانبيها الأهم هما تشكيل القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوى المعرفة والمهارات من ناحية وانتفاع الناس بهذه القدرات المكتسبة، سواء للتمتع بوقت الفراغ أو للأغراض الانتاجية أو فى الشئون الثقافية (٢) . بمعنى توفير حياة كريمة وطويلة ومنتجة لكل الناس.

١- المشاركة الشعبية فى التنمية

اذا سلمنا باستهداف عملية التنمية "لكل الناس" فمن البديهى الا نتوقع نجاح صيغة للتنمية يحددها المجتمع الدولى وتقوم الدولة بتنفيذها فى تجاوز " للناس" على سبيل المثال ، ففى السيق التاريخى للعلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة ، لابد أن ينبع تصور كل مجتمع للحياة الكريمة والطويلة والمنتجة لكل افراده من داخل المجتمع نفسه، بل ومن قبل فئات الجماهير التى تمثل الغالبية العظمى منه . وعلى هذا فمن الضرورى أن تحدد التنمية أهدافها بحسب الاحتياجات الداخلية للمجتمع ، وانطلاقا من الاعتماد على الذات ، ولأن محور هذه التنمية هو الإنسان فيجب أن تعتمد على مبادرات الجماهير الخلاقة وأن يوزع مردودها بشكل عادل على صانعيها . ويجب أن تتلاءم هذه التنمية مع الظروف المحددة

للمجتمع المطبقة فيه. وعلى آليات الاستراتيجية التنموية المعتمدة تغيير هذه الظروف إلى الأحسن تبعاً للاحتياجات التى تقررها الجماهير المستهدفة والمشاركة (٣).

فالتنمية تتحقق من القرار والخبرة والتصور الجماعى للشعب المتوافق مع بيئته الثقافية ومهاراته وحاجاته وتطلعاته . ولن يتم هذا دون أن تشارك الجماهير والأفراد فى صنع القرارات المتعلقة بالتنمية ، أى بحياتهم وأوضاعهم وسبل تطويرها . وعلى هذا فالتنمية لاتتم دون المشاركة الشعبية وهذه المشاركة لن تتم إلا بالمشاركة فى إتخاذ القرار.

واذا كان جوهر التنمية بالمشاركة الشعبية هو تعبير كل فئة من فئات الجماهير عن احتياجاتها ومطامحها وانخراطها فى تحقيق ذلك، فمن البديهى أن يتناقض هذا المفهوم مع استبعاد أو تهميش إحدى هذه الفئات وهى المرأة. ومن هنا ندرك جوهرية تمكين المرأة من ابراز صوتها وابداعاتها الخلاقة ومشاركتها.

٢- دور الجمعيات الأهلية فى التنمية بالمشاركة الشعبية

وإذا كانت الجمعيات الأهلية أحد مكونات المجتمع المدنى الذى تمثل مؤسساته الساحة التى تدور فيها التفاعلات والصراعات الاجتماعية ، والغير متعلقة بالربح (غير انتاجية أو تجارية) ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية (أى النشاطات السياسية المباشرة) تعريف تحديد الجمعيات الأهلية على أنها المؤسسات الطوعية الديمقراطية الغير مستهدفة للربح ، والتى تسعى لتحقيق التنمية فى المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفيه أو بحثية أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة فى تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات(٤) .

وبالتالى فإن دور الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية يكمن فى تأمين مجال يتيح أن تنطلق فيه أفكار وتصورات نابعة من الاحتياجات الفعلية للقطاعات الواسعة من الجماهير وأن تصاغ بدائل للسياسات على أساس تلبية هذه الاحتياجات والحوار مع الدولة أو الصراع بشأنها/ أى أنها تشكل جماعات ضغط معبرة عن الجماهير. أى أنها تشكل رؤية بديلة للتنمية تستخلصها من خبرتها فى العمل وسط الفقراء (٤) . ومن البديهي الإشارة هنا إلى وجوب استقلالها التام عن الدولة حتى تقوم بهذا الدور.

وتساهم الجمعيات الأهلية فى تأسيس نظام ديمقراطى عن طريق تدريب الجماهير واشراكها فى عملية اتخاذ القرار وخلق الآلية التى تتيح استمرارية ذلك دون أى ممارسة ابوية

تفرغ دورها من مضمونه.

وتقوم الجمعيات الأهلية بلفت الانتباه إلى أى تحيز تمارسه الدولة فى توزيع الخدمات ويأتى على حساب الريف أو الاحياء الفقيرة فى المدن . أو ضد قطاعات معينة من الجماهير مثل النساء . ومن ثم فإن إقامة مشروع أهلى للتدريب أو لتقديم خدمة ليس تعبيرا عن مدى احتياج هذه المنطقة أو الحى لهذا النوع من الخدمات وحسب وإنما فتحا لمجال مطالبة الأهالى بتعميمه على المستوى القومى . -

٣- إشارة إلى أوضاع عملية التنمية والمشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية فى مصر

طبقا لتقديرات البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، احتلت مصر المكانة الرابعة والعشرين بعد المائة من بين مائة وثلاثة وسبعين دولة وذلك فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (٥) ويشير هذا الوضع المتدهور إلى مدى الاحتياج لأوسع مشاركة من أجل تطويره .

أما عن الجمعيات الأهلية فى مصر فلقد بلغ العدد الاجمالى لها ١٢٨٣٢ جمعية عام ١٩٩٠ . ومنها ٩٥٥٦ جمعية رعاية اجتماعية و٣٢٧٦ جمعية تنمية بنسبة حوالى ٢٥٪ . تبلغ الجمعيات الدينية ٤٣٪ من اجمالى الجمعيات (٣٤٪ إسلامية ، ٩٪ قبطية) (٦) وبالنسبة للتوزيع على الريف والحضر نجد أن نسبة الجمعيات فى الحضر ٦٨ر٣٪ (فى القاهرة وحدها ٢٦ر٨٪ من الجمعيات) وفى الريف ٢٧ر٨٣٪ و٣ر٨٤٪ فى المجتمعات الصحراوية والمستحدثة .(٧)

ودون استطراد فى تناول أوضاع الجمعيات الأهلية – حيث لا مجال هنا لذلك – نجد هناك عاملين مرتبطين بالوضع يمثلان عقبتين فى طريق انجاز مشاركة شعبية فعالة وهما :

أ) الوضع الديمقراطى وعلاقة الدولة بالجمعيات الأهلية : وهنا يجب الإشارة إلى السيادة التاريخية لمناخ تسيطر فيه الدولة على كل منابر الاتصال بالجماهير وتقليص حرية التعبير والتنظيم وأحادية الدور السياسى أو هامشية دور الاحزاب السياسية ، هذا المناخ توافق مع سيطرة الدولة على نشاط هذه الجمعيات .ويتجلى هذا فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى سن فى عهد النظام الناصرى والذى حكمته فلسفة العلاقة الأبوية بين الدولة والتنظيمات الأهلية ، وفى ظل نظام اجتماعى ذو وجه مغاير لما هو قائم الآن. وقد ترتب على ذلك اكساب هذه المنظمات لهيكل هرمى متزايد، وسيطرة الدولة عليه كلما اقترب من قمته (٨)وفى ظل هذا

السياق التاريخى تكونت علاقة حذر وعدم ثقة بين الجماهير والحكومات ، بل وانسحب ذلك على عدم ثقة الجماهير فى فعالية مبادراتها الجماعية ، وأثرت النسبة الكبيرة من الفقراء الاهتمام بشئون قوت يومها وانعكس هذا أشد ماينعكس على المرأة المحملة بأعباء تنوء عنها ساعات يومها الأربع وعشرين.

ب- الديمقراطية الداخلية للجمعيات : تشير الدراسات إلى أن الهيكل الداخلى للجمعيات يتم انتخابه من مجموع المساهمين ومن هؤلاء يتم تشكيل هيئة المكتب الفنى . ولكن ما مصير هذا الهيكل فى الممارسة؟ ونعتمد فى الاجابة على ذلك على ماذكر فى الدراسات من الخبرات العيانية المباشرة من أن معظم التقارير الدورية التى ترفع للجمعيات العمومية تميل إلى العروض الكمية دون تفاصيل الأداء، وأن المناقشات التى تدور فى مثل هذه الجمعيات العمومية هى أقرب إلى الأداء الشكلى . وتؤكد بعض الدراسات محدودية دوران النخبة أو تداول السلطة داخل مجالس إدارات الجمعيات . فضلاً عن انخفاض نسبة المتطوعين فى مقابل ارتفاع العمالة بأجر (وأغلب هذه العمالة موظفون منتدبون من وزارة الشئون الاجتماعية أو خريجو جامعات مكلفون بالخدمة العامة) حيث يبلغ عدد العاملين بأجر ١٣ موظف لكل جمعية فى المتوسط (٩)

وغنى عن البيان هنا أن هذين العاملين السابقين كفيلان بافراغ التنمية بالمشاركة الشعبية من أى مضمون لها كما أن ذلك يشير أيضا إلى أن الطموح إلى تحقيق هذه الصيغة من التنمية يقوم على ساقين من امكانية تغيير المناخ الديمقراطى واتاحة اقصى ديمقراطية داخلية

ثانيا : المنظمات الأهلية النسائية والتنمية

وكما اشرنا سابقا فإن الجهود التنموية لايمكن لها أن كثمر دون التوقف والانتباه إلى التمييز القائم عند توسيع فرص الاختيارات أمام الناس بسبب من الاختلاف فى النوع. حيث لايمكن حفز طاقات وابداعات الجماهير اذا ما كان تقسيم الادوار الاجتماعية قائما على التمييز النوعى . فلايمكن استهداف تعظيم الطاقات فى الوقت الذى كحبط فيه ابداعات المرأة ومحاولاتها للوجود الخلاق بحصار امكانياتها فى أدوار اجتماعية محددة وحرمانها من كل ماعداها . فى نفس الوقت الذى يتم فيه غبنها فى تقدير ماتقوم به فعلا وفى اخذه بعين الاعتبار الاجتماعية ، ومايترتب عن ذلك من الحرمان من المزايا الاجتماعية التى يتمتع بها الرجل.

١- ماذا نعنى بتنمية خاصة بالمرأة

وهنا نحاول تحديد ماذا تعنى تنمية المرأة ، وفى هذا السياق نستعرض المداخل التى قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، الأمم المتحدة ، كمداخل لدراسة تنمية المرأة :

- المدخل التقليدى : ويعنى الانتصار للجنس والدفاع عن الكيان النسائى.
- المدخل الديموجرافى الجزئى: من منظار الحجم الأمثل للسكان وهو يتناول بعداً واحداً وهو البعد الكمى ويستتبع ذلك للدعوة إلى تنظيم الأسرة .
- المدخل الاقتصادى (قوة العمل) : ينظر إلى المرأة ضمن عناصر الانتاج التى تسهم فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وتولد الدخل القومي .
- مدخل تقسيم العمل (اتخاذ القرارات) : قياس دور المرأة من خلال مدى مشاركتها فى اتخاذ القرار فى الأسرة والمجتمع .
- المدخل التربوى : تنمية المرأة معتمدة على تنمية مهاراتها وقدراتها من خلال التربية والتعليم والتدريب.
- المدخل التكاملى الشامل: ويأخذ فى الاعتبار الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والتربوية - بربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع بشكل عام . وتميل دراسة اللجنة إلى تبنى هذا المدخل .

وهنا نود أن نؤكد أن تنمية المرأة لاتعنى مجرد اللحاق والتساوي مع الرجل فى أنماط تنمية استهلاكية أو استمتاع بسلع وخدمات، أو الطموح إلى شهادات من نظام تعليمى لايتيح مجال الابداع والتجديد والثقة بالنفس والاعتزاز بالهوية بل فى تمكينها من الادوات التى تكسر بها القيود التى تحول دون إحقاق حقها الكامل، لممارسة مختلف شئون الحياة بطولها وعرضها ، وحفزها على أداء واجباتها فى المشاركة الايجابية ، وتمكينها من القدرة اللازمة للمشاركة إلى جانب إتاحة الفرص والمجالات للمشاركة على مختلف المستويات (١٠).

وهكذا فإن لتنمية المرأة أبعاد متجادلة لن يتحقق أحدها دون الآخر ؛ البعد الأول - هو فى إطلاق كل طاقاتها وإزاحة العقبات التي تعيقها عن المبادرة والإبداع والمشاركة الايجابية المتساوية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية على كافة المستويات. وهو ماسوف تعود ثماره على المجتمع فى حفز عملية التنمية.

والبعد الثاني – هو تحرير المجتمع من الوعى الزائف بوضع المرأة وامكانياتها وقضاياها وذلك يعني تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى المفاهيم الاجتماعية وتحرير المرأة من الوضع التابع الأدني والصورة الهزيلة المفتقرة إلى المواهب والقدرة على الابداع والثقة فى النفس.

البعد الثالث؛ ويتمثل فى إزالة العقبات أمام المرأة لتنظيم نفسها فى منظمات دفاعية تتبنى عن طريقها تغيير أوضاعها بما يتوافق مع رؤيتها الخاصة لمصالحها وحاجاتها وأوضاع مجتمعها .

البعد الرابع ؛ فى تحرير المجتمع من آليات القهر وعدم المساواة ـ مالك/معدم وحضر/ ريف ورجل /أمرأة) التى تنال منها المرأة الحظ الأوفرمن المعاناة نظراً لوقوعهافى تقاطع قهر أكثر من أية فى نفس الوقت.

٢- الأوضاع الاجتماعية للمرأة

وحتى نتفهم مسار الأبعاد المختلفة لتنمية المرأة علينا أن نتأمل الارضية التى ستنطلق منها هذه العملية . وهذه الأرضية هى الأوضاع الاجتماعية الراهنة التى تحكم حياة المرأة .

الجانب التشريعى:

– مازالت المرأة تعانى من التمييز على مستوى التشريعات وخاصة فى مجال الأحوال الشخصية حيث ينفرد الزوج بحق الطلاق . أخذاً فى الاعتبار ان الاجراءات المعقدة والمهينة الواجبة عند طلب المرأة للطلاق تؤدى إلى إلغاء حقها الفعلى فى ذلك). ويقع نفس التمييز فى الأحكام الخاصة بالخيانة الزوجية التى يفرق القانون تقريبا بين مرتكبها اذا ماكان رجلا أو أمراة كما يتضح التمييز أيضا فى حالة قوانين الميراث(١١) .

وقانون الاحوال الشخصية ليس المثال الوحيد على التمييز ضد المرأة فى التشريع حيث يقع هذا التمييز فى القوانين التى تنظم الانتقال ومغادرة البلاد . ويتضح ذلك حيث ينفى قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ (المادة٢١) على أنه لايجوز منح الزوجة جواز سفر أو اضافتها على جواز سفر الزوج إلا بموافقة كتابية منه ." واجاز للزوج منع زوجته من السفر فى أى وقت سواء برفض الموافقة الكتابية على السماح لها باستخراج جواز سفر أو سحب هذه الموافقة (١٢) . وهذا يتسق مع رؤية المشرع للمرأة كقاصرة وأدني من أن تتحمل

مسئولية تصرفاتها ويجب دائما أن يراجع فى شأنها ولى أمرها (الرجل) · مثلها فى هذا مثل ناقص الأهلية الذى يجب أن يقدم ممثله القانونى إقراراً مماثلاً·

اما قانون الجنسية : رقم ١٩٧٥/٢٦ فهو مثال واضح على التمييز ضد المرأة . فالقانون نص على :

– حصول كل من كان أبوه مصريا على الجنسية المصرية تلقائياً سواء كان الطفل مولوداً فى الخارج أو فى الداخل ·

– وإذا كانت الأم مصرية وكان الأب مجهول أو مجهول الجنسية أو لاجنسية له وكان الأبناء مولودين فى الداخل تحق لهم الجنسية ·

– أما ابناء الأم المصرية من زوج اجنبى فلا يحق لهم الحصول على الجنسية المصرية سواء ولدوا فى الخارج أو الداخل (١٣)

ويعانى الكثير من المصريات من الأوضاع المأساوية الناتجة عن تطبيق هذا القانون الذى يفرض على الأم المصرية صعوبات مادية لرعاية أطفالها المصريين من حيث المواطنة والاجانب من حيث الجنسية (صعوبة تصريح الاقامة ودخول المدارس الخاصة ودفع المصروفات للمدارس والجامعات بعملات اجنبية والحصول على إذن عمل)·

فضلا عن ما يمثله ذلك من ظلم فادح للتفرقة بين مواطنى البلد الواحد في الحقوق تبعاً للجنس في مخالفة واضحة لكل من الدستور المصري ومواثيق حقوق الإنسان·

(ب) المرأة والعمل ·

تجدر الإشارة هنا إلى الاحصائيات حول نسبة عمالةالمرأة لاتعبر بدقة عن مدى مشاركة المرأة فى الحياة الاقتصادية . فإذا كانت الاحصاءات تشير إلى نسبة عمالة ضئيلة فإن ذلك لايتوافق مع الدور الضخم الذى تقوم به المرأة إذا ماتم حساب العمالة فى القطاع غير الرسمى (الذى تقوم فيه المرأة بالدور الأكبر لاعتماده على العمالة غير الماهرة المتوفرة وسط النساء)· فضلاً عن العمل المنزلى غير مدفوع الأجر وبالتالى الغير محسوب · وأيضاً إذا وضعنا فى الاعتبار أن ٢٠٪ من الأسر المعيشية تقوم بإعالتها المرأة حسب ما أشارت إليه بعض الدراسات·

وهذا يعنى أن مشاركة المرأة كبيرة ولكن ماتقوم به يندرج تحت انماط العمل المتدنية التى تضعها فى المستويات الأدنى من الهرم الاجتماعى وهو ما أشارت إليه الدراسات تحت عنوان " تأنيث الفقر" .

وإذا ماتناولنا ماتشير إليه الاحصاءات عن نسب عمالة المرأة نجد أن :

أولاً :- تشغل النساء ١٧٪ فقط من الوظائف الحكومية (تمثل النساء ٥٠٪ من السكان) .

- تشغل النساء ١٥٪ من إجمالى قوة العمل المصرية فى القطاعين العام والخاص .

- عدد الإناث العاملات ٨ر٢٪ من مجموع الإناث فوق سن السادسة وعدد الذكور العاملين ٣ر٥٩٪ من مجموع الذكور فوق سن السادسة (١٤)

نستخلص من الأرقام (مع الأخذ فى الاعتبار انها لاتتضمن العمالة في قطاع العمل غير الرسمى) أن المرأة أقلية من مجموع العاملين.

ثانياً: توزيع النساء على مجالات العمل يوضح تركزهن فى المجالات الخدمية والإدارية والتدريس.

نسبة العاملات فى مجال التأمين (٧ر٤١٪) السياحة الطيران (١ر٤٠٪) الشئون الثقافية والإعلام (٢ر٣٩٪) والمشتريات الحكومية والتجارة الداخلية (٧ر٣٠٪) والخدمات المالية (٩ر٢٧٪) والخدمات الإدارية (٤ر١٩٪) والإسكان والبناء (٧ر١٨٪) كما تمثل المرأة ٩٧٪ من المدرسين فى المدارس الابتدائية (١٥)

ثالثا: بعض مجالات العمل يكون وجود المرأة فيها رمزياً كالدفاع ومجالات اخري

مغلقة أمامها مثل القضاء؛ فالبرغم من أن قانون السلطة القضائية لم يحظر اشتغال المرأة بالقضاء إلا أن العرف والتقاليد القضائية قد جريا على عدم تعيين المرأة فى مناصب القضاء وقدساير قضاء مجلس الدولة وجهة النظر التي تحظر على المرأة تولى منصب قضائى (١٦) ، كذلك اتجه العديد من احكام القضاء الى السماح للزوج بالحق فى منع زوجته من العمل.

وفى دراسة اجرتها د. غالية حمد الله عن اعلانات الوظائف الخالية بجريدة الأهرام وجدت إن إعلانات وظائف الخدمات تمثل ٩٠٪ من مجموع الإعلانات التى تطلب نساء للعمل ، وأن

نسبة كبيرة من هذه الاعلانات تضمنت عبارة " مطلوب حسناوات" ، ومن هذه النسب يمكن أن يتضح لنا كيف يرى المجتمع عمل المرأة (١٧)٠

(ج) المرأة والتعليم

يتجلى التمييز فى الحق فى التعليم بين البنات والبنين فى المجتمع المصرى فى :-

أولاً : عدم تساوى الفرص التى تقدمها الأسرة لتعليم كل من الأبن والأبنة خاصة فى مراحل التعليم العليا ٠

-نسبة الإناث إلى مجموع الطلاب فى المرحلة الابتدائية ٤٢٪ والمرحلة الثانوية ٣٩٪ المراحل التعليمية مابعد الثانوى ٣٤٪ (١٨)٠

ثانياً : التوزيع النوعى للدارسات يشير إلى تكدسهن فى الدراسات فى الاقسام الإنسانية إذ تبلغ نسبة التحاقهن بها ٤٦٪ بينما تنخفض هذه النسبة فى أقسام العلوم البحتة والتطبيقية مثل أقسام الرياضيات والكمبيوتر التى تبلغ النسبة بها ١ر٥٪(١٩)٠

ثالثاً : إن مفهوم تعليم المرأة ينحصر فى أن الهدف منه هو تمتعها بقدر من المعرفة يهيئها لأن تكون أما ومديرة للأسرة ومواطنة صالحة ، وفى احسن الاحوال للحصول على وظيفة فى حالة اضطرارها للعمل للحاجة ٠ ولايتعامل المجتمع مع تعليم المرأة على أنه حق من حقوقها أو شرط لانضاجها واستكمال جوانب شخصيتها ٠

٣- المرأة فى الجمعيات الأهلية

ينسحب تدنى مشاركة المرأة فى الحياة العامة على وضع مشاركتها فى العمل الأهلى ٠ فعلاقة المرأة المباشرة بالمؤسسات الاجتماعية عموما ضعيفة، إذ من المعتاد أن ينوب عنها الرجل فى ذلك . وهذا هو الوضع بالنسبة للجمعيات الأهلية حتى تلك التى تعالج قضايا المرأة ، فنجد الموقف الأبوى الذكوري السائد الذى يصور أن على الرجل أن يتولى احتياجات ومشكلات المرأة والطفل يؤدى إلى التقليل من أهمية مشاركة المرأة فى عملية اتخاذ القرار داخل الجمعيات ، هذا فضلا عن أن العبء المزدوج الذى تقوم به المرأة خارج وداخل المنزل لايتيح لها الوقت والجهد الكافي للمشاركة فى الحياة العامة ٠

وتشير معظم الدراسات إلى الانخفاض الشديد لنسبة تمثيل النساء فى الجمعيات الأهلية وخاصة فى مجالس إداراتها ٠ فتشير د٠ فاطمة خفاجى إلى أن عدد النساء الاعضاء فى

الجمعيات الأهلية يقدر بـ ٦٦٨٢٣ أى نسبة ٤ر٢٢٪ من جملة الأعضاء أما من حيث المشاركة فى مجالس الإدارة فتبلغ النسبة ٨ر١٨٪ (٢٠).

وتؤكد د. أمانى قنديل أن نسبة مشاركة الذكور ضعف مشاركة النساء . وهو مايعكس محدودية مشاركة المرأة فى الحياة العامة ويكتمل ذلك فى أن الغالبية العظمى من أعضاء مجالس الإدارة هم من الذكور (٢١).

وتذكر د. سامية الساعاتى : أن الأغلبية من النساء لايحصلن على القوة السياسية التي تناسب عددهن في مجتمعنا ، ويخيم على هذه العوامل مجتمعة التقاليد والأعراف السائدة والتي تضع قيوداً على حركة المرأة ومساهمتها فى أعمال التنمية المختلفة خارج البيت مما يؤدى إلى قهرها وعدم ثقتها بنفسها ؛ (٢٢).

ويذكر الأستاذ على فهمى : أن الحماس للاقبال على المشاركة فى هذه الأنشطة الطوعية محدود بين قطاعات الشباب والنساء بخاصة (٢٣)

كما تشير دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا " هناك قيود أمام المشاركة الشعبية فى التنمية . تلك التى تفرضها بعض العوامل ... أو بفعل التقاليد الثقافية مثل أولئك الذين يمارسون التمييز ضد مشاركة المرأة فى الاجتماعات والشئون العامة (٢٤).

ولايفوتنا بالطبع الإشارة إلى أن نسب مشاركة المرأة فى الريف أقل منها فى الحضر . حيث لا يوجد سوى عدد بالغ الضآلة من النساء اللاتي تشاركن كعضوات فى الجمعيات العمومية للجمعيات الاهلية ولاتكاد توجد عضوة واحدة فى مجالس إدارات هذه الجمعيات (٢٥)

٤- الجمعيات الأهلية النسائية

مشكلة تعريف الجمعيات النسائية : تصنف وزارة الشئون الاجتماعية الجمعيات الاهلية إلي جمعيات رعاية وجمعيات تنمية من ناحية ، ومن ناحية أخريتصنفها وفق مايحدده القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من مجالات نشاط الجمعيات الأهلية الثلاثة عشرة والتى لايوجد من بينها مجال خاص بالنشاط النسائي . ولكن كثير من الجمعيات الأهلية التي تعمل فى هذه المجالات تقدم الخدمات للمرأة إلى جانب الفئات الأخرى من المجتمع . وهذا إذا كان مؤشراً على رؤية تتغافل عمق وأهمية المشاكل المتعلقة بمكانة المرأة وتطوير أوضاعها فى المجتمع وتأثيرذلك على مسار عملية التنمية ، فهو أيضاً يمثل صعوبة فى دراسة الجمعيات الأهلية النسائية .

أ) الجمعيات الأهلية النسائية ذات النشاط الموجه للمرأة :

تقوم الجمعيات الأهلية بتقديم خدمات تكون المرأة ضمن المستفيدين بها كأحد الفئات فى المجتمع ، أو تكون موجهة أساساً للمرأة (من وجهة النظر السائدة عن دورها الاجتماعى) مثل الحضانات ورعاية الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة ومحو الأمية والأسر المنتجة.

وهذه الخدمات لاينكر مساعدتها للمرأة على تحسين أوضاعها وتنمية إمكانياتها وتدريب مهاراتها فوفق احصاءات وزارة الشئون الاجتماعية لسنة ١٩٨٩/١٩٩٠ يوجد ٣٠٥٢ مركز تدريب مهني للجمعيات تستخدمه ٥٣٩٤١ إمراة وأن عدد المنتفعين من جمعيات الأسر المنتجة (والغالبية من النساء) ٢٩٠٠٠٠ أسرة . وأن هناك ٥٦٧١ جمعية تقدم مساعدات مالية أو عينية تحصل منها عدد من الأرامل والمطلقات على نسبة . وأن هناك ٤٠١٤ حضانة فى كل من المناطق الحضرية والريفية . تخدم هذه الحضانات ٣٥٦٢٥٩ طفلاً يمثلون ٨٤ر٣٪ طفلاً حتى سن ست سنوات (وهى خدمة هامة جداً للمرأة العاملة).

وفى مجال تنظيم الأسرة أنشأت الجمعيات ٤٩١ مركز لتنظيم الأسرة منها ٢٠٠ عن طريق جمعيات التنمية و٢٨٣ عن طريق جمعيات الرعاية ويمثل هذان الرقمان ٤٠٪ و٧٥٪ من كل أعداد المراكز ويقدر عدد المستفيدات بـ ٣٦٩٢٧٣ (٢٦).

ولكننا عندما نتأمل نشاطات هذه الجمعيات نجد أن لها السمات التالية:

* تعتمد هذه الجمعيات على أسلوب الرعاية أى تقديم الخدمة من أعلى فتكون العلاقة بينها وبين متلقى الخدمة علاقة أبوية يقوم المتلقى فيها بدور سلبى ، لايتفاعل ولايشارك فى تقييم أو صنع قرار ، وهذا يرتبط بالفلسفة التقليدية للعمل الخيري ، ويعبر عن موقف إصلاحى يحاول ترميم عيوب ومشكلات التنمية المعيبة بدلاً من تغيير نمطها (٢٧) . فما تقوم به هذه المشروعات هو سد الثغرات وليس لفت الانتباه إلي النقص والمطالبة بتلافيه.

* هناك تدخل من الدولة وخلط بين عمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات أو المؤسسات الحكومية . مما يفقد هذه الجمعيات إمكانية طرح تصورات وأفكار وبدائل لسياسات الحكومة المتعلقة بمجال عملها . " ليس هناك خط فاصل واضح بين الأثنين (المنظمات الحكومية وغير الحكومية) ونشير هنا إلى مثال واضح وهو العمل الخاص بالأسر المنتجة حيث أنه من المفترض فيه فى الأساس أن يكون عمل غير حكومى عن طريق جمعيات الأسر المنتجة ولكن هناك إدارة للأسر المنتجة داخل وزارة الشئون الاجتماعية وهى التى تباشر هذا العمل وتقرر

تفاصيله . وهناك أمثلة أخرى كثيرة لهذا الخلط (٢٨).

* جمعيات المساعدات المالية والعينية تعتمد على منطق فعل الخير والاحسان وهذا النمط رغم فضيلته إخلاقيا إلا أنه يعبر عن أزمة تنمية أكثر مما يحاول المساهمة فى حل بعض معضلاتها ، حيث أنه يحاور النتائج - العوز - غير طارح وسائل الوقاية منه(٢٩) . كما أن هذه المساعدات تعتبر ضئيلة ولاتكاد تفى بالاحتياجات الاساسية لمتلقيها.

* بالنسبة لجمعيات القروض الصغيرة فرغم استفادة النساء منها بشكل أساسى غير أن هناك كثير من هذه الأنشطة تعانى من انخفاض جودة المنتج ومشاكل ضبط الجودة والمشكلات الخاصة بالتسويق ولأن معظم هذه الأنشطة الانتاجية تقوم بها المرأة داخل المنزل وليس فى مجموعات إنتاجية صغيرة فإن معدل الإنتاجية يكون ضعيفاً . كما أنها تعمل على تكريس نفس تقسيم العمل القائم على الجنس والذى هو فى غير صالح المرأة حيث يحدد مجالاتها فى الأنشطة المنزلية التقليدية (الحياكة والتطريز) باعتبار أنها المهارة الوحيدة التى تملكها المرأة . وأن الدور الوحيد لها هو أن تكون ربة المنزل.

* توزيع هذه الخدمات جغرافيا لايتناسب مع احتياجات الناس فى المناطق المختلفة، فرغم أن الريف هو أشد المناطق احتياجاً لها ، إلا أنها تتركز فى الحضر دون الريف وفى القاهرة دون سائر المدن بل إننا نجد تركزاً فى أحد المشروعات مثل مشروع مثل الأسر المنتجة فى حى مصر الجديدة رغم أنها ليست من الأحياء الشعبية فى القاهرة.

* وأخيرا نعود إلى أن ضعف تمثيل النساء فى هذه الجمعيات وخاصة فى مجالس الإدارة يحرم المرأة من أن تشارك فى تحديد احتياجاتها وتقرير الشكل والمضمون الذى تقدم لها الخدمة به .

ب. الجمعيات ذات الهوية النسائية

تذكر دراسة حديثة عن المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية (٣٠) ان عدد الجمعيات التى تعلن عن هوية نسائية - سواء من خلال الاسم أو التخصص فى شئون المرأة - قد بلغ فى عام ١٩٩٢ -١١٩ جمعية . وإذا نسبنا هذا العدد إلى إجمالى الجمعيات الأهلية فى هذا التاريخ نجد أنه يدور حول الواحد بالمائة . وهذا يعنى ضآلة نسبة الجمعيات التى تحرص على تحديد هويتها بأنها جمعيات نسائية.

اما عن توزيع الجمعيات على المحافظات بالجمهورية فتذكر ٢٦ جمعية أو ٤ر٢٤٪ من اجمالى الجمعيات الاهلية النسائية فى الجمهورية ٠ ونود أن ننوه هنا إلى أن عدد الجمعيات الأهلية عامة فى القاهرة يتجاوز ربع عدد الجمعيات الأهلية فى سائر أنحاء الجمهورية ، وهذا يعنى ان الجمعيات النسائية لاتتركز فى القاهرة بشكل خاص ٠ وإذا كان الجدول الوارد فى نفس الدراسة يوضح لنا أن عدد الجمعيات النسائية بالشرقية (١٤ جمعية) هو ضعف عدد الجمعيات النسائية فى محافظة حضرية مثل الاسكندرية (٧ جمعيات) فإننا يمكن نستنتج أن تواجد مثل هذه الجمعيات النسائية لايعبر بالضرورة عن أوضاع افضل للمرأة فى مجتمع محلى بعينه ٠

أما عن مجالات نشاط الجمعيات النسائية فتذكر الدراسة السابقة أنها تتركز فى مجالات النشاط التقليدية مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الاسرة والامومة والطفولة ٠ وإذا نظرنا إلى هذه المجالات من النشاط لن نجد اختلافا جوهريا بينها وبين سائر الجمعيات الاخرى التى تحدثتنا عنها لا من حيث ميادين العمل أو من حيث مضمون تقديم الخدمة أو المساعدة ٠ وعلى هذا فإن الملاحظات التى ابديناها حول نشاط النمط الأول من الجمعيات تنطبق هنا أيضا فيما عدا الملاحظة الخاصة بتمثيل النساء في العضوية ومجالس الإدارات . وهنا يجدر ابداء ملاحظة وهي أن تواجد النساء فى مراكز اتخاذ القرارات فى الجمعيات ليس العامل الوحيد المؤثر في توجيه نشاطها فيما يستهدف تحسين أوضاع المرأة ، بل يجب أيضا أن يتوفر برنامج عمل يستهدف ذلك ويصاغ وفق وعى وإدراك بتخلف تلك الأوضاع ومدى أهمية تطويرها في علاقة مع سائر الأوضاع الاجتماعية .

ويجب الإشارة هنا إلى عدد قليل من الجمعيات التي تطرح على نفسها برنامج عمل نسائى بدأت فى الانتشار فى الفترة السابقة ، وهى وأن كانت تعبيراً عما نراه عملاً فى مجال تنمية المرأة إلا أنها لاتشكل أطراً تنظم جماهير النساء للدفاع عن مصالحها والتعبير عن رؤيتها فى حل قضاياها وقضايا تنمية مجتمعها ، بل هى منظمات دفاعية يمكن آن تعد حلقة للوصل بين الوعى النسوى والجمهور الذى يمثل غالبية النساء . كما أن أمام تلك المنظمات الكثير من العقبات منها:

١- غياب المناخ الديمقراطى الذى لا يسمح لها بالانتشار فى صفوف جماهير النساء٠

٢- انحصار انشطتها فى مجالات التثقيف والابحاث والنشر وفى كثير من الاحيان تخرج المطبوعات فى شكل ومضمون لايتيح لها الانشار الجماهيرى٠

٣- عوائق قانونية : من حيث التسجيل كجمعية فى وزارة الشئون الاجتماعية (ويشير إلى ذلك انتشار مثل هذه الجمعيات المسجلة كشركة مدنية مما يضع كثير من العقبات أما حركتها) أو فى شكل إغلاق جمعيات مسجلة بالفعل (جمعية تضامن المرأة العربية)٠

٤- عوائق ثقافية وتخص القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة فى المجتمع والتى تضعها دائما فى مرتبة أدنى٠ وقد تأثرت تصورات المجتمع عن المرأة فى الفترة السابقة وخاصة مع بداية الحقبة النفطية بالكثير من العوامل التى أدت إلى التراجع إلى مواقف أكثر محافظة فى بعض الاحيان والتناقض فى المواقف فى أكثر الاحيان٠

٥- انتشار تأثير التيارات الأصولية بموافقها المعادية للمرأة٠

ونرى أن نبدى هنا ملاحظة عامة حول نوعية النساء اللاتى تقمن بالعمل التطوعى ، من الملاحظ أن المشاركات فى العمل النسائى الأهلى من المتعلمات المتميزات اجتماعياً والمقيمات فى المدن ، كما تأتى المشاركة فى هذه التنظيمات من فئات وطبقات معينة ممن يملكن الوقت والمال ٠ من فئات عمرية متأخرة نسبياً – غالباً بعد سن الاربعين حتى لايكون هناك أطفال فى حاجة إلى الرعاية ، كذلك تكون هذه التنظيمات فى الغالب حضرية فتستوعب نساء من الحضر ، ويعنى ذلك استبعاد نساء من مناطق وأجيال وطبقات اجتماعية من المشاركة فى العمل الأهلى النسائي ، ويؤدى ذلك حتماً إلى صياغة مضمون النشاط الأهلى فى إطار أنساق فكرية وثقافية وقيمية غير مماثلة لغالبية النساء العربيات (٣١)

ويذكر الأستاذ على فهمى فى دراسته : إن معظم العضوات هن من الطبقة الميسورة ، إذ أنه عمل طوعى يتطلب متسعاً من الوقت والمال ، كما أن معظم هذه الجمعيات مرتكز فى المدن، وأنها قلما تضم عناصر شابة (٣٢)

وتشير هذه الملاحظات إلي نخبوية الجمعيات الأهلية النسائية غير أننا لنا هنا استدراك حول أن هذه الصفة تنسحب فى معظم الأحيان على العمل الأهلى- بل العمل العام- في مصر عموما ٠

* وهناك ملحوظة أخيرة نود الإشارة السريعة إليها وهى وجود الجمعيات التي تلعب فيها شخصية شهيرة دوراً محوريا ، فتكون العضوية والنشاط معتمدة كثيراً على هذا الرمز ٠ وقد وجدت العديد من الشخصيات التى قامت بمثل تلك الأدوار على مدار تاريخ العمل الأهلى النسائى فى مصر ٠

الهوامش

١- معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤.

٢- نفس المصدر.

٣- شهيدة الباز العمل الأهلى العربى ، الواقع والطموح ، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، مشاركة ، عطاء ، إنماء ، القاهرة ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٩.

٤- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كيف يمكن للتنظيمات الشعبية أو المنظمات غير الحكومية التأثير فى السياسات من خلال البحوث وممارسة الضغوط والدعوة، سلسلة دراسات فى التنمية بالمشاركة - رقم (٣) - ترجمة مركز البحوث العربية . ١٩٩٤.

٥- معهد التخطيط القومي ، مصدر سابق .

٦- د. أمانى قنديل ، الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية فى مصر ، قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى ، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية والثقافية فى مصر بين الاستمرارية والتغيير ، القاهرة ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ ، مركز البحوث والدراسات السياسية.

ملحوظة: فى دراسة أحدث للدكتورة أمانى قنديل ذكرت إن الرقم الاجمالى للجمعيات الأهلية فى مصر هو ١٣٥٢٦ جمعية ، وذلك وفقا للمؤشرات الاحصائية فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية (وزارة الشئون الاجتماعية القاهرة ، ١٩٩٤).

٧- وزارة الشئون الاجتماعية ، المؤشرات الاحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية فى عام ٨٩-١٩٩٠.

٨- اشرف حسين وعادل شعبان ، المنظمات الاهلية ودورها فى التنمية في مصر ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٤ (دراسة غير منشورة).

٩- أنظر على فهمى ، دور الهيئات الطوعية والاهلية فى التنمية الاجتماعية ، ندوة دور الهيئات التطوعية والتنظيمات الاهلية فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة : ١٥-١٧/١١/١٩٩٢ ، جامعة الدول العربية .

د. - امانى قنديل ، المصدر السابق

١٠- د. حامد عمار ، الاطار العام لمشاركة المرأة العربية فى التنمية فى ضوء استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى .

د. ليلي عبد الوهاب ، العنف الاسرى : دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المرأة - القاهرة ، اتحاد المحامين العرب ، ١٩٩١.

١١- مجموعة المهتمات بشئون المرأة المصرية ، الحقوق القانونية للمرأة المصرية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، ١٩٩٢.

- المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، وجها لوجه رد المنظمة على تقرير الحكومة المقدم للأمم المتحدة ، القاهرة ، ١٩٩٣.

١٢- مجموعة المهتمات بشئون المرأة المصرية، مصدر سابق.

١٣- المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، مصدر سابق.

١٤- د. غالية حمد الله ، المرأة فى سوق العمل ، دراسة فى اعلانات الوظائف الخالية بجريدة الاهرام من ١٩٩١/١٢/٢١ إلى ١٩٩١/١٢/٢٧ ، القاهرة ، اتحاد النساء التقدمي ، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ١٩٩٣.

١٥- مجموعة المهتمات بقضايا المرأة - مصدر سابق.

١٦- المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، مصدر سابق

١٧- د. غالية حمد الله ، مصدر سابق

١٨- د. باقر سلمان النجار ، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية ، مجلة المستقبل العربى ، العدد (٢٠) ١٩٨٩/٢.

١٩- مجموعة المهتمات بقضايا المرأة ، مصدر سابق.

٢٠- د. فاطمة خفاجى ، الآليات التي تتيح للمرأة التقدم فى المنظمات غير الحكومية ، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين القاهرة ، ٧-٩ يونيو ١٩٩٤.

٢١- د. أمانى قنديل ، مصدر سابق.

٢٢- د. سامية حسن الساعاتى ، أهمية دور المرأة فى العمل التطوعي دراسة سوسيوثقافية، ندوة دور المنظمات الطوعية والتنظيمات الاهلية فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة ١٥-١٩٩٣/١١/١٧ ، جامعة الدول العربية .

٢٣- على فهمى ، أسس ومبادىء تنشيط العمل الطوعى والتنمية الاجتماعية فى الاقطار العربية ، الأسس ، التطور، الآفاق ، ورقة عمل ، ندوة دور المنظمات الطوعية والتنظيمات الاهلية في التنمية الاجتماعية القاهرة ١٥-١٩٩٣/١١/١٧ ، جامعة الدول العربية.

٢٤- اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتواصل بين الحكومات والمنظمات الشعبية ، ١٩٩٤.

٢٥- تهانى هيكل ومارى أمين ، التنسيق بين الهيئات الأهلية وإيجاد شبكة علاقات بينها ، رابطة المرأة العربية.

٢٦- فاطمة خفاجى ، مصدر سابق.

٢٧- شهيدة الباز ، مصدر سابق.

٢٨- د. فاطمة خفاجى ، مصدر سابق.

٢٩- د.دلال البزرى، المرأة فى العمل الاهلى العربى ، مؤتمر التنظيمات الاهلية العربية ، مشاركة ، عطاء انماء ، القاهرة ١٣ اكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٩.

فى هذا الجزء قمنا قبل النشر بتحديث البيانات الواردة وفقا للمراجع التى نشرت فى تاريخ لاحق لاتمام الدراسة ، حيث توفر بهذه المراجع سدا لما افتقره هذا الجزء من معلومات.

٣٠- د. أمانى قنديل ، المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية ، فى المرأة المصرية والعمل العام : رؤية

مستقبلية ، تحرير د. علا ابو زيد ، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة ١٩٩٥، ص٩٣.٩٤.

٣١- د. شهيدة الباز ، مصدر سابق.

٣٢- على فهمى ، مصدر سابق.

* * *

المنظمات غير الحكومية - إشكالية العلاقة مع الجماهير خبرات من تجربة ميدانية (حى عين الصيرة)

د. عماد صيام *

ما أكثر الندوات وورش العمل التى تناولت موضوع المنظمات غير الحكومية ودورها في دعم عمليات التنمية والمشاركة الشعبية وهى المواضيع التى أصبحت أثيرة لدى المؤسسات الدولية المعنية بقضايا التنمية في العالم الثالث وأيضاً لدى ذوى النشاط فى الحركة السياسية في بلدانه.

وكأحد أفراد جيل الوسط من هؤلاء النشطاء ومازلت مرتبطاً بالعمل في واحدة من الجمعيات الأهلية النشطة بحى مصر القديمة وهى جمعية تنمية المجتمع التى تأسست في عام ١٩٦٤ بحى عين الصيرة*. كلما تناول الحديث دور المنظمات الأهلية تذكرت تجربة العمل في الجمعية على امتداد هذه السنوات الطوال بكل مراحل تطورها في ارتباطها بالدفاع عن مصالح جماهير الفقراء وتنظيم حركتهم، والإشكاليات التى ما زالت مرتبطة بها ، ويأتى في مقدمة تلك الإشكاليات التى مازالت مطروحة ولم تجد إجابة شافية بعد إشكالية تحويل هذه المؤسسات في بلد كمصر لأطر تدرب وتشرك جماهير الفقراء في الدفاع عن مصالحهم، وتحويلها لأداة تسهم مباشرة في تحسين واقع حياتهم بنفس الدرجة، التى تطور بها وعيهم وقدرتهم على تحليل أسباب مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ووضع الحلول المناسبة لها

* المدير التنفيذى للمشروع التجريبى لمحو أمية الإناث.

* انضممت للجمعية في عام ١٩٧٣ ومازلت نشطاً بها وعضواً بمجلس إدارتها.

والمشاركة في تنفيذها، وأخيراً الإشكالية الخاصة بكيفية قيام تلك المؤسسات الفاعلة بنسج شبكة من جماعات الضغط التى تصبح صوتاً لهؤلاء الفقراء له تأثيره في عمليات صنع القرار وتحديد السياسات التنموية على المستوى القومى . وطرح مثل تلك التساؤلات بهذه الدرجة العالية من التركيز والوضوح يعكس تطوراً نوعياً انتقلنا فيه من مهمة تحديد الهدف من العمل في تلك المؤسسات إلى مهمة كيفية تحقيقه، وهو مالم يكن عليه الأمر في بداية السبعينيات حيث تشير تجربتنا في جمعية عين الصيرة، والتى شهدت منذ بداية السبعينيات نشاطاً ملحوظاً شارك فيها أعداد متزايدة من أفراد الجيل الشاب، الذى تربى في الحى وأصبح على مشارف التخرج من الجامعة **، وحيث عكست الأنشطة المتعددة لهذه المجموعة من الشباب المتعلم طموحهم لأخذ دورهم بين صفوف النخبة المحلية التقليدية، والتى كانت تنتمى معظمها لصغار الموظفين النشطاء بتنظيم الاتحاد الاشتراكى والمناصرين للحكومة دوماً، وعلى الرغم من ارتباط معظم أفراد هذه المجموعة من الشباب بأفكار اليسار وحركته بدرجات مختلفة ***، إلا أن ارتباطهم بالعمل في الجمعية كان مدعاة لاتهامهم بالإصلاحية والمهادنة من قبل نشطاء حركة اليسار على اختلافهم، والذين اتهموهم بأن نشاطهم بالجمعية أصبح بديلاً عن قيامهم بتأسيس حركة سياسية تقود جماهير الفقراء تجاه إحداث التغيير الثورى في المجتمع، تلك الحركة التى تمركزت نخبتها وقيادتها نظرياً بين صفوف الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين، وواقعياً بين طلاب الجامعة والمثقفين الذين رفعوا شعار (من الجامعة إلى الحى والقرية والمصنع). وهو ما حصر دور الجمعيات الأهلية بالنسبة لهذا اليسار التقليدى في حدود كونها منبر للتحريض السياسى لا أكثر، وعلى النقيض من هذا فقد تبنى النشطاء في حى عين الصيرة نهجاً مخالفاً أدى في الواقع العملى لاستبدال الجمعية بالحزب السياسى، وحيث تركزت جهودهم بشكل أساسى (وبزعم النوايا الطيبة) في توسيع نطاق النخبة السياسية المؤمنة بالأفكار اليسارية الرديكالية، وهو ما انعكس على طبيعة الأنشطة

** أقيم الحى في نهاية الخمسينيات وبدأ توافد السكان للإقامة فيه عام ٥٩/ ١٩٦٠.

*** من أبرز رواد هذه النخبة من أبناء هذا الجيل د. أحمد عبد الله رئيس اللجنة الوطنية التى قادت انتفاضة الطلاب في عام ١٩٧٢، وكاتب هذه الورقة.

والخدمات والصراعات الداخلية والصدامات التى خاضها النشطاء بالجمعية ****.

وعلى مشارف الثمانينيات أدى كل من النهجين في النظر لدور الجمعيات الأهلية لخسائر جسيمة، حيث انتهى الأمر باليسار التقليدى الذى أهمل دور الجمعيات الأهلية وسعى على حد شعاراته لتأسيس حركة سياسية إلى الاندثار والاختفاء من على خريطة الحركة السياسية المصرية للدرجة التي يمكن القول معها إن تلك الخريطة تفتقد لأى قوة أو تأثير منظم لليسار المصرى، أما الاتجاه الآخر الذى مثله نشطاء الجمعية فقد كان أقصى ما استطاع إنجازه هو تشكيل نخبة محلية متسعة نوعاً من جهة العدد إلا أنها في نهاية الأمر مغلقة ومعزولة، وكان أقصى ما حققته أنها أصبحت موضوعاً لمشاعر الإعجاب والإشفاق بين سكان الحى لصدامهم الدائم مع أجهزة الدولة وتعرضهم للقمع والمطاردة والاعتقال. ولقد عكس كل من النهجين في نظرته للجمعيات الأهلية الأزمة الحقيقية لليسار المصرى، والتى مازالت ممتدة مؤكدة على عجزه الفاضح عن مد الجسور المتينة مع جمهور الفقراء لرفع درجة وعيهم ومشاركتهم بفاعلية في عمليات التغيير الاجتماعى.

وإذا كان أصحاب الاتجاه الأول قد اختفوا في زحمة الحياة وضغوطها فقد كان لأصحاب الاتجاه الثانى ثمة صلة أو علاقات محدودة بالجمهور عبر النخبة المحلية، تلك الصلات التى ساعدتهم أو فرضت عليهم التوقف وإعادة التفكير والمراجعة، حيث أخذت نخبتهم المتسعة لحد ما مع بداية الثمانينيات في التآكل والضيق نتيجة:

١- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت حقبة الانفتاح وما أدت إليه من ضغوط اقتصادية عنيفة على أفراد الطبقة الوسطى التى ينتمى إليها معظم أفراد النخبة المحلية، وحيث أصبحت الهجرة لبلاد النفط هى السبيل الوحيد لمواجهتها وتحقيق حلم العمل والزواج والحياة المستقلة لهذا شاهدت الفترة الممتدة من نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات هجرة واسعة ولفترة طويلة لمعظم شباب النخبة المحلية، ومازالت مستمرة لدى بعضهم حتى الآن.

**** من الأنشطة البارزة في تلك الفترة نادى الأدب، نشاط رياضى للشباب، معسكرات الخدمة العامة، المعارض الفنية، العروض المسرحية، الندوات والمؤتمرات، أما أهم الصراعات الداخلية فقد تركزت على استبعاد المخالفين للأفكار اليسارية سواء كانو مناصرين للحكومة أو يحملون أفكار الإسلام السياسى ومن أبرز الصدامات تلك التى تمت مع جهاز الدولة في معارك إعادة انتخاب منظمة الشباب ١٩٧٥ والاستفتاء لرئاسة الجمهورية ٧٦، وانتخاب مجلس الشعب ١٩٧٦، وتشكيل لجان شعبية لمناصرة الثورة الفلسطينية في ١٩٧٦.

٢- حالة المطاردة والقمع الشديد الذى تعرض له معظم أفراد النخبة المحلية نتيجة صدامهم مع جهاز الدولة، والتى أدت لتحجيم نشاطهم العام تحت ظروف التغييب القصرى بالسجن أو المطاردة *****.

٣- التغيير الثقافى والقيمى الذى صاحب حقبة الانفتاح والذى سيّد قيم الخلاص الفردى وتراجع العمل الاجتماعى والسياسى لصالح الأنشطة المدرة للدخل، وهو ما أدى لتضاؤل فرص انضمام أفراد جدد لصفوف النخبة المحلية وتجديد دمها وصفوفها.

٤- اضطرار بعض أفراد النخبة (خاصة اكثرهم نشاطا) إلى ترك البلاد لاستكمال دراستهم العليا.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى حالة تشبه التصفية الجسدية للنخبة الراديكالية بالحى، وساهمت مع تصاعد حركة الإسلام السياسى، وتحول عدد محدود من نشطاء النخبة لتبنى أفكاره إلى بروز نخبة جديدة تتبنى افكار الإسلام السياسى استطاعت السيطرة على الجمعية خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢،أعادت تكرار نفس أخطاء النخبة الراديكالية اليسارية وفي مقدمتها استبعاد كل المخالفين من الجمعية ومنعهم من التواجد وممارسة أى نشاط، وكان في مقدمة من استبعدوا بالطبع بقايا النخبة الراديكالية اليسارية من جيل الوسط. كذلك وقعوا في خطيئة غياب الجماهير المشاركة والمنظمة، وكان اقصى نجاح استطاعوا احرازه هو بلورة نخبة شابة جديدة تحت لواء التعبئة الدينية ركزت في انشطتها على البعد الخيرى والدينى ****** مما حقق لتلك النخبة درجة من الاتساع النسبى إلا أنها عانت من نفس الخلل الذى عانت منه نخبة اليسار ألا وهو غياب الجماهير المنظمة والمشاركة، كما أدى افتقاد تلك النخبة الشابة الجديدة لخبرة العمل الاجتماعى، وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الحكومية خاصة بعد اغتيال السادات، بجانب تفجر الصراع بين الاتجاهات المختلفة لمجموعات تلك النخبة (الإخوان/ السلفيين/ الجمعية الشرعية/ دعوة وتبليغ) للانسحاب التدريجى لعدد كبير من شبابها من النشاط بالجمعية وعودتهم للمساجد مراكز الانطلاق الأولى والإنكفاء على ذاتهم،

***** على سبيل المثال هناك ١٥ شاباً من أفراد النخبة المحلية تعرضوا للإعتقال لانتمائهم لتيار اليسار ولعدة مرات وصلت لاعتقال أحدهم أكثر من ١٦ مرة.

****** من أبرز تلك الأنشطة :الدروس الدينية والندوات الدينية، والمساعدات الاجتماعية، والأسواق التجارية المؤقتة.

وتركيزهم على الأنشطة ذات الطابع الديني، التي يمكن أن تتم داخل أروقة المساجد التي تحول بعضها إلى جمعيات أهلية، وهو ما تواكب مع عودة بعض نشطاء النخبة القديمة ونخبة جيل الوسط من الخارج ورغبتهم في العمل مرة أخرى من خلال الجمعية، الأمر الذي تم مناقشته على أساس رغبة الجميع في التعاون على الرغم من الاختلافات الفكرية والسياسية بينهم (إسلاميين/ يساريين/ لبراليين/ حكوميين) وتجاوز أخطاء وصراعات الماضي وفي مقدمتها: .

- استخدام الجمعية كمنبر للتشهير والتحريض السياسي.
- انفراد اتجاه بالعمل والنشاط واستبعاد الاتجاهات الأخرى.
- عدم التركيز علي دور الجمعية الخدمي والتنموي داخل الحي.

واستطاع هذا الحلف بين مجموعات النخبة المحلية باتجاهاتها وأجيالها المختلفة استعادة السيطرة على الجمعية منذ عام ١٩٨٣ ووضع نصب عينيه أن تسعى جهود النشطاء بالجمعية لحل الإشكاليات التالية:

١- التوصل لصيغة تمزج بين العمل الاجتماعي والسياسي وإبداع ما يمكن أن يطلق عليه العمل" الاجتماعي المسيس،" بدون الدخول في صدامات لا مبرر لها مع جهاز الدولة أو الجهة الإدارية.

٢- توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها الجمعية لسكان الحي للتخفيف من حدة تدهور أوضاعهم الاقتصادية، ولربطهم بالجمعية كمؤسسة تقدم هذه الخدمة ومحاولة توظيف هذا الارتباط بشكل سياسي غير مباشر.

٣- توسيع دائرة المهتمين بالعمل العام والمشاركين فيه من خلال الأنشطة المتعددة للجمعية بصرف النظر عن انتماءهم الفكري والسياسي.

٤- تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في مواجهة الجهة الإدارية (وزارة الشئون) حتى في ظل القانون ٣٢ الذي يقيد حرية النشاط الأهلي.

٥- تجسيد فكرة الاعتراف بالآخر وإقامة علاقات تفاعل رشيدة بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة.

وعبر أكثر من عشر سنوات استطاع هذا الحلف من أفراد النخبة المحلية النجاح بدرجات مختلفة في تحقيق الأهداف السابقة يمكن قياسها عبر:

١٠- نظرة سكان الحي للجمعية كبديل للدولة أو كوسيط بينها وبينهم في حل مشاكلهم مع الأجهزة التنفيذية بكل ما يعرف عنها من فساد وبيروقراطية، وهو ما مكن الجمعية من تحقيق

الكثير من المكاسب الفردية والجماعية لسكان الحى سواء كان هذا راجعاً لتأثير سمعتها القديمة كتجمع معارض، أو بصلات ونفوذ بعض النشطاء فيها على بعض القيادات التنفيذية والبرلمانية.

٢- اعتبار الجمعية رغم بعدها عن العمل السياسى المباشر مركز للتأثير والنفوذ السياسى بالحى وهو ما جعلها محطة رئيسية في كل الجولات الانتخابية سواء البرلمانية أو المحلية، بل والاعتماد على الجمعية في بعض الأحيان في تزكية بعض الأسماء لترشيحها في انتخابات محلية.

٣- اتساع نطاق الخدمات التى تقدمها الجمعية لسكان الحى بفضل ما توفر لها من موارد وإمكانيات بحيث أصبحت تضم الأن:

- مستوصف طبى يضم التخصصات التالية رمد/ باطنة/ قلب/ أطفال/ جراحة/ أسنان/ أنف وأذن/ علاج طبيعى/ عظام/ معمل تحاليل طبية/ يتردد عليه شهرياً ٨٠٠ - ١٠٠٠ مريضاً ويقدم خدماته بسعر رمزى ومجاناً لمن لا يستطيع.
- مستشفى تخصصى للعمليات الجراحية والولادة يقدم خدماته بأسعار تتساوى مع أسعار العلاج الاقتصادى في المستشفيات الحكومية، وتعمل على امتداد الـ ٢٤ ساعة.
- مركز للتعليم والتدريب على استخدام الكمبيوتر.
- مركز لتعليم الآلة الكاتبة.
- دار حضانة تستوعب حوالى ٦٠٠ طفل من أبناء الحى باشتراك ٦ جنيهات يعفى منها الفقراء والأيتام.
- مكتبة لا تستخدم لعدم الإقبال على القراءة.
- مشغل خياطة يقدم خدماته على فترات متقطعة.
- مساعدات اجتماعية منتظمة، وغير دورية للعديد من الأفراد والأسر.
- نادى ثقافى اجتماعى رياضى للشباب يتمتع بعضويته حوالى ٢٥٠ شاباً.
- ندوات ثقافية ودينية غير دورية.
- معارض سنوية لبيع مستلزمات المدارس بسعر الجملة.

ويقوم بتنفيذ هذه الأنشطة جهاز متفرغ من إداريين وأطباء وعمال ومشرفات حضانة يعمل كل الوقت أو بعضه يصل عددهم إلى ٤٠ فرداً من ابناء وبنات الحى، استطاعت الجمعية أن توفر لهم فرص عمل دائمة بجانب عدد محدود من المتطوعين.

٤- اكتساب الجمعية لحرية الاتصال بمؤسسات التمويل الدولية وعقد اتفاقيات مشروعات مشتركة لقبول المنح والمساعدات دون تدخل من الجهة الإدارية، التى يتم إخطارها بعد توقيع الإتفاقية أو الحصول على المنحة تجنباً لاستفزاز البيروقراطية. كذلك فإن الجهة الإدارية لا تتدخل في نوعية الأنشطة التى تقوم بها الجمعية. وتشير خبرة النشطاء بالجمعية بهذا الصدد إلى أن هذا القدر من الحرية يعود بالأساس إلى:

أ- امتلاك الجمعية لمصادر تمويل غير حكومية لتمويل أنشطتها تمويل ذاتى/ تبراعات/ منح/ ومشاريع مشتركة مع مؤسسات دولية، للدرجة التى أصبحت معها الجمعية الآن وبعد عشر سنوات من قيادة هذه المجموعة تعتمد أساساً على مواردها الذاتية في الصرف على الأنشطة والتى يأتى معظمها من عائد المشروعات الخدمية******.

ب- غياب كافة أشكال الفساد المالى ووجود جهاز محاسبى محترف متفرغ لضبط حسابات الجمعية.

٥- تعدد الاتجاهات الفكرية والسياسية حتى داخل النخبة الضيقة التى تقود العمل في الجمعية ممثلة في مجلس الإدارة الذى يضم اتجاهات إسلامية ويسارية وحكومية ووجود درجة عالية من الانسجام في إدارته للجمعية بدون صراعات ضيقة واتساع هذه الروح الليبرالية لدرجة استيعاب نشاط شباب الإخوان داخل الجمعية دون أى حساسيات ضيقة في محاولة للتفاعل الرشيد بين هذه الاتجاهات المختلفة.

والمؤشرات السابقة على نجاح الجمعية لا تغفل بعض الإشكاليات التى مازالت تحتاج لجهد حقيقى لمواجهتها. تلك الإشكاليات التى نعتبرها مرتبطة بمستقبل ودور الجمعيات الأهلية في النهوض بالمجتمع المصرى، ويأتى في مقدمة هذه الإشكاليات:

١- انحسار العمل التطوعى في مصر بشكل عام لدرجة أصبحت تهدد فكرة العمل الاجتماعى ذاته وأصبح نجاح أى مؤسسة أهلية في تحقيق أهدافها مرهون بمواردها وقدرتها على منح الأجور والمكافآت لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

٢- التحديد الدقيق للدور وللمساحة التى يجب أن تتحرك فيها الجمعيات الأهلية كمنظمات للضغط فهى ليست فقط مجرد أوعية أو أطر للعمل الخيرى وهى في نفس الوقت

******تحقق الجمعية ربحاً شهرياً صافياً من عائدات المستشفى/ المستوصف/ دار الحضانة/ إيجارات الدكاكين يقدر بـ ٢٠٠٠ جنيهاً وذلك بعد استيفاء كافة المصروفات والأجور وتمتلك الجمعية الآن وديعة بنكية تتجاوز ٦٠ ألف جنيهاً.

ليست بديلاً عن الحزب السياسى أو شكلاً موازياً له.

٣- كيف يمكن تحويل الجمعيات الأهلية لمؤسسات لتربية الجماهير على مهارات وقيم المشاركة والعمل الجماعى والاعتراف بالآخر والنقد وترشيد الموارد المتاحة وتعبئتها بشكل أكثر كفاءة ... الخ؟.

٤- ما هى أكثر الآليات فاعلية لخلق شبكة من علاقات التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية لزيادة فاعليتها كمؤسسات للضغط؟، ومطروح في هذا الاتجاه التنسيق على المستوى المحلى (الحى/ القرية) وهو ما يمكن أن يوحد النخبة المحلية، ويزيد من قدرتها على الضغط وإن كان يعوق هذه الصراعات الضيقة بين أفراد النخبة المحلية (أسرية/ حزبية/ قبلية/ شخصية/ دينية). والآلية الثانية هي تشكيل اتحادات نوعية اختيارية على مستوى المحافظات تشمل الجمعيات التى تعمل في نفس المجال لتبادل الخبرة والتعاون يمكن أن تتطور إلى اتحاد نوعى اختيارى على النطاق القومي.

وكل من الآليتين يحتاج للعديد من الأدوات التى تدفع به تجاه تبلوره وتطوره مثل برامج التدريب المشتركة، الأنشطة المشتركة، تبادل الخبرات والمعلومات عن طريق نشرة منتظمة، الندوات، والمؤتمرات، والزيارات المتبادلة. وهو مازال يقف دونه حتى الآن:

١- تعدد الجهات التى يمكن أن تقدم الدعم في هذا المجال ومعظمها مؤسسات خاصة وأهلية لا تتبنى نفس المفاهيم وبعضها يسعى للربح من النشاط في هذا المجال.

٢- العدد الضخم من الجمعيات (١٧ ألف) جمعية والذى لا يوجد لدى أى جهاز معلومات كاملة وشاملة عنها.

وبتقديرنا فإن الإشكاليات السابقة تأتى في مقدمة العقبات التى تعترض انطلاق الجمعيات الأهلية كى يصبح لها دوراً فعالاً في حركة التغيير الاجتماعى، وإلا سوف تظل كما هى الآن مجرد قواعد لنفوذ بعض أفراد النخبة المحلية، والتى غالباً ما توظف لصالح صعودهم الاجتماعى، أو مجرد لافتات لاقتناص المنح والمساعدات الأجنبية، أو مجرد مراكز لتعبئة السياسة خاضعة لتيار سياسى يوظفها في إطار صراعاته السياسية، ليس هذا فقط بل ما يتم عملياً على أرض الواقع من توظيف الجمعيات الأهلية لإعادة إنتاج وتكريس كافة الاستقطابات والانقسامات الموجودة في المجتمع المصرى والتى تهدده بمزيد من التفسخ والانهيار سواء كانت تلك الانقسامات دينية، جنسية، اجتماعية بل وعرقية في بعض الأحيان، إن تجاوز هذه الوضعية، وتحويل الجمعيات الأهلية إلى مدارس لتربية الجماهير على

السلوك والصراع الديمقراطى، والعمل الجماعى، بجانب تحسين ظروف حياتهم المتدهورة عبر ترسيخ مهارات ومفاهيم التنمية بالمشاركة سوف تظل لسنوات هى مهمة كل من ينتمى لهذه الجماهير ويرغب في وطن ديمقراطي وأكثر عدالة.

* * *

الفصل الخامس

المناقشات والتوصيات

- مناقشات الندوة عرض : عزة عبد المحسن خليل
- رؤية مستقبلية : استنتاجات وتوصيات عامة عبد الغفار شكر

مناقشات الندوة

عرض: عزة عبد المحسن خليل

تخللت النقاشات الغنية والحية جميع جلسات الندوة التى امتدت عبر ثلاثة أيام على التوالى . وأمام هذا الكم الكبير من المشاركين فى الحوار ، وأمام امتداد هذا الحوار وتشابكه وتشعبه ، فقد رأينا أن نقوم بتلخيص للأفكار التى مثلت اتجاهات النقاش طوال أعمال الندوة وحيث إن مناقشة أى ظاهرة تبدأ بالتعريف الذى يحدد ملامح الموضوع محل النظر فإننا سنبدأ باستعراض مادار من مناقشات حول تعريف الجمعيات الأهلية ومفهوم التنمية ، والتى لم تقتصر على الجلسة الأولى المخصصة لذلك بل امتدت خلال الجلسات الخمس للندوة .

١- حول المعايير الخاصة بتعريف المنظمات الأهلية :-

كان تعريف المنظمات الأهلية من أكثر الموضوعات التى أثارت جدلا بين المشاركين المنتمين إلى اتجاهات فكرية متباينة بالفعل. بالنسبة لتعبير "المنظمات غير الحكومية" أوضح د. **فوزى منصور** أنه غير كاف لأنه تعريف بالنفى يمكن أن تندرج تحته منظمات كثيرة لا رابط بينها مثل جمعيات حفظ القرآن الكريم وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات دفن الموتى ومركز البحوث العربية وأتيليه القاهرة وغيرها . واقترح بناء على ذلك محاولة ربط الظاهرة محل البحث بوحدة تحليل أولية وهى طبيعة التنظيم الاجتماعى الاقتصادى وموقع الظاهرة منه.

وفى نفس الاتجاه رأى الاستاذ **حسنى أمين** تضييق المصطلح من «المنظمات الأهلية» إلى «الجمعيات الأهلية» . حيث إن الأولى تقوم بدور اجتماعى كجماعة ضغط ولها دور قوى فى إلزام الحكومات ولها حق فى التمثيل فى منظمات ومؤسسات الدولة مما لايتوفر فى المجتمع المصرى.

وقد عارض د. **رفعت لقوشة** هذا الاتجاه مؤيدا مصطلح المنظمات غير الحكومية حيث إن الحديث عن منظمات لاتستهدف الربح قد تجاوزه الزمن. والآن المنظمات الأهلية تدفع الاجر

وتهدف إلى الربح وتسعى نحو القوة السياسية .

وإذا انتقلنا مع رأى د. **رفعت لقوشة** المعارض لمعيار عدم تحقيق الربح بالنسبة لتعريف المنظمات الأهلية ، سنجد رأى د. **عماد صيام** فى نفس الاتجاه ولأسباب أخرى حيث يرى أن تحديد المنظمات الأهلية بأنها غير ساعية للربح أو معتمدة على العمل التطوعى غير متوافق مع الواقع المصري شديد الفقر وخاصة فى بعض الأحيان والمناطق، حيث لا يمكن الحديث عن منظمات لا تحقق الربح . إذ تقوم المنظمات من خلال تقديم الخدمات المدفوعة بتغطية مصاريفها ، حيث لا تكفى اشتراكات الأعضاء لتحقيق ذلك ولايجب أن نترك هذه الجمعيات التي تقدم نموذجا جديدا للتنمية عرضة لمؤسسات التمويل الأجنبى.

وعارض هذا الاتجاه أ. **أنيس أحمد البياع** الذى رأي أن على الجمعيات ألا تستهدف الربح ولكن يجب التركيز على التنمية البشرية والاجتماعية ، وبعدما أوضح أن للجمعيات الأهلية شروطا تحددها وتعرفها على مستوي مصر والعالم يجب الأخذ بها. كما أخذ على الورقتين التركيز على الجمعيات التابعة لقانون ٣٢ لسنة ٦٤ وعدم التطرق للأشكال الأخرى للجمعيات.

وأوضح الأستاذ **صلاح عدلى** ضرورة تأكيد معيار عدم تحقيق الربح ، حتي لو كانت الجمعية تحقق بعض التغطية لمصروفاتها ، فهى لاتستهدف الربح فى الأساس. وإن غياب هذا المعيار قد يؤدى إلي الكثير من الخلط بين الجمعيات الأهلية غير الحكومية وباقى منظمات المجتمع المدنى بشكل عام والتى تدخل فيها الأحزاب والنقابات ومنظمات لها طابع اقتصادى أيضا.

وعن معيار التطوع كمحدد لتعريف المنظمات الأهلية يرى د. **عماد صيام** أن التدهور الاجتماعى الاقتصادى للطبقة الوسطى ، وهى الطبقة التي يعتمد عليها العمل التطوعى ، دفع بالعديد من متطوعى العمل الأهلى إلي الهجرة أو للعمل فى أكثر من وظيفة مما أدى إلى عدم وجود منظمة أهلية تدار بشكل كفء اليوم إلا إذا كان العمل مدفوع الأجر وعلينا إذا قلنا إن التطوع شرط، أن نقارن ما نقوله بالواقع .

أما د. **سامى عصر** فقد أوضح أن مفهوم التطوع فى حاجة إلى تطوير حيث يقبل عليه البعض كرغبة فى الوجاهة الاجتماعية ويهرب البعض خوفا من ضيق الوقت أو المطالبة بتبرعات . وتساءل عن كيفية إيجاد مفهوم جديد للتطوع يحترم الوقت والمال والجهد وينظم عملية التطوع بشكل أكثر فاعلية .

وعن تطرق ورقة أ. **مصطفى مجدى** إلى القطاع غير الرسمى ، علق أ. **مدحت أيوب**

بتفضيله قصر النقاش حول المنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية حيث يرى أن القطاع غير الرسمى يتضمن أيضا أنشطة غير مشروعة وأن المنظمات التي نتحدث عنها تنظم حركتها قوانين وكل مجموعة منظمات لها قانون يجمعها مثل القانون ١٠٩ لجمعيات التعاون الاستهلاكي والقانون ٣٢ للجمعيات الخيرية.

٢- **حول مفهوم التنمية:** عبرت د. **ليلى عبد الوهاب** عن اهتمامها بمشكلة غموض المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل المناقشة بشكل عام فحول المنظمات الأهلية توجد الكثير من المسميات التى يجب حسم إذا ما كانت مترادفات أم بينها فروق أساسية . وأضافت أنها ترى فروقا أساسية مما لابد أن نتوقف عنده وخاصة فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمى . وكذلك فإن تعبير التنمية الاجتماعية الاقتصادية أصبح يتردد دون تحديد دقيق لمضمون هذه التنمية ثم أضيفت إليها التنمية البشرية . وكل ذلك يحتاج إلى الحسم حتى نتمكن كنخبة من المثقفين من مناقشة الجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية .

اقترح أ. **حسنى أمين** استخدام تعبير تنمية فقط، بدون تخصيص ، حيث إن التنمية لحق بها الكثير من الأوصاف التى يتفق معها البعض ويختلف معها البعض الآخر . (اقتصادية - اجتماعية - اقتصادية اجتماعية - شاملة - مستدامة - متواصلة). وأوضح أنه بفضل استعارة التعريف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ ديسمبر ١٩٨٨ والخاص بإعلان التنمية، حيث يشترط المشاركة الشعبية وضرورة تنمية المرأة ومحو الأمية وبهذا يتسع المجال للمنظمات غير الحكومية المختلفة مما يشكل المجتمع المدنى.

أما عن ارتباط مفهوم التنمية بالاستقلال في ورقة الاستاذ **مصطفى مجدى** ، فقد أوضح الأستاذ **مدحت أيوب** أن الباحث حصر مفهوم التنمية في التنمية المستقلة . وتساءل عما إذا كان ذلك يعني عدم وجود فرص للتنمية في المجتمعات التابعة؟ كما أضاف أننا يجب أن نبحث عن دور المنظمات الأهلية في مجال التنمية بغض النظر عن الإطار العام للمجتمع ككل، وسواء أكان تابعا أم مستقلا وبغض النظر عن الإطار السياسى الخارجى . وإذا ما كان الباحث يرى الدولة كسلطة سياسية هي جسر التبعية للمركز، كما يتضح من سياق ورقته ، إذن لمن يتوجه بالحديث عن ضرورة التعليم والتدريب والصحة والرفاهية والمشاركة الشعبية لمواجهة تحديات التنمية ؟ هل هذا الخطاب موجه لنفس الدول؟ أم لمن؟ والباحث - فى رأيه -لم يوضح ذلك ، ولم يحدد المتطلبات الاقتصادية الاجتماعية للمشاركة الشعبية والتى يعيق عدم توافرها تحقق المشاركة الشعبية .

وفى نفس النقطة تساءل أ. **فؤاد ناشد** عن إمكانية أن تتبنى مصر تنمية اقتصادية بالاستعانة بالمنظمات الأهلية مثل تجربة تونس والاردن التى تمت ، كما يرى ، تحت ظرف التبعية وقريبا جدا من ظروف مصر؟ وتساءل عن إمكانية تطبيق تجربة النمور الآسيوية فى مصر كما تساءل عن إمكانية إسهام الجمعيات الأهلية فى التنمية إذا ما اتسع مفهوم الجمعيات الأهلية ليشمل قطاعات أهلية كثيرة مثل الجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية والإنتاجية.

وطرحت الاستاذة **هالة شكر الله** مفهومها عن ما اصطلح على تسميته بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، حيث أوضحت أن ذلك يعنى معالجة أوضاع الفقر، وأضافت أننا لو تحدثنا عن مشكلات الفقر وكافة أشكال عدم المساواة كنتيجة لعلاقات قهر محدد فإننا سوف نخرج فى النهاية بمفهوم آخر للتنمية وهو علاج انعدام الاتزان الموجود فى العلاقات الاجتماعية .

وبعد هذا التباين فى تحديد ماهية وأسلوب تحقيق التنمية المرغوب فيه ، فمن الطبيعى أن ينسحب هذا التباين فى تقسيم الادوار والأهمية النسبية لكل من أطراف عملية التنمية . وهذا ما سوف نتابعه فى المحور التالى .

٣- دور الجمعيات الأهلية فى التنمية وعلاقته بدور الدولة :

أسهم الكثير من المشاركين في محاولة رسم صورة واضحة عما يتصورون أن على الجمعيات الأهلية القيام به فى المجتمع . فتحدث د. **فوزى منصور** عن أنه من خلال ربط دور الجمعيات الأهلية بطبيعة التنظيم الاجتماعى الاقتصادى فى مصر ووضع إطار منهجى علمى لرؤية هذه الظاهرة ومعرفة جدواها والنتائج المتوقعة منها فإنه يتبين خيطان يمثلان اتجاهين لرؤية المنظمات غير الحكومية . الأول ، وهو آت إلينا من الغرب ، حول المنظمات المولدة للدخل حيث تساعد علي حل الازمات واكتساب دخول، ولكنها يمكن أن تكون مجالا تنشأ من خلاله المشروعات الرأسمالية وهكذا وفى حدود هذا الفهم لايمكن لوم هذه التنظيمات لاتجاهها للربح لأن ذلك جزء من طبيعتها ، حيث تساعد على تشكيل روح رأسمالية ورأسماليين جدد وقد ينبع منها فى نهاية الأمر توجه رأسمالى ، وهذا هو المحور الرئيسى لمساعدة المنظمات الدولية للمنظمات المحلية التي تتجه هذا الاتجاه.

وهناك اتجاه آخر ؟ وهو آت من الخارج أيضا ، وفى الأساس من بلدان الشمال (السويد- النرويج - الدانمارك) وإن قل الحماس له فى العشر سنوات الأخيرة. وهى تتبنى منظمات

تعمل على تقديم خدمة لأعضائها أو مجتمعتها (إنتاجية أو خدمية) ومن الممكن أن تكون بديلا عن التطور الرأسمالى أو على الأقل للتخفيف من آلام الرأسمالية . وقد شهدت إفريقيا تجارب مثل هذه وأيضا كانت فى مصر محاولات فى الفترة الناصرية لاستحداث ما كان يسمى بالحلول الذاتية داخل القرية.

إن ذلك ناتج عن أن مفهوم التنمية تحول، وأصبح التركيز الأكبر على التنمية الثقافية دون الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك أصبح الدور الأساسى فى التنمية على عاتق المجتمعات الأهلية التي تمثل المجتمع مباشرة أكثر من الجمعيات الرسمية والحكومة ، كما أن مفهوم الديمقراطية قد تطور متجاوزا ديمقراطية التمثيل لتصبح ديمقراطية مباشرة . ويعنى هذا أن تكون الهيئات الشعبية القاعدة الشعبية للتنمية . وهذا لايعنى العداء للحكومة.

وكان الاتجاه الأول من الاتجاهين اللذين قام د. **فوزى** بعرضهما متوافقا مع وجهة نظر د. **رفعت لقوشة** التى عبر عنها بتوضيح أن الشيخوخة التى تصيب الدولة حقيقة واقعة شئنا أم أبينا في الوقت الذى يبدو فيه أن هناك مراجعة لمفهوم السيادة الوطنية على مستوى الفقه الدستورى. وبالتالى عند هذا المحك تدخل المنظمات غير الحكومية لتؤدى دورا، هو بالتحديد على مستوى تعددية القوى الاجتماعية وإعادة تشكيل البنية الأساسية سياسيا واجتماعياً للدولة.

المنظمات غير الحكومية يمكنها توسيع حدود مجتمع التنمية للوصول إلى فئات منسية سقطت من القطار الذى قام منذ سنوات . وأصبح مطلوبا منها توسيع رقعة السوق . ثم طرح سؤالا يرى أن حجم الاختلاف حوله لا يتجاوز طرحه وهو هل يمكن أن يتناقض مفهوم توسيع السوق مع مفهوم التنمية ؟ وتعددت بعد ذلك الآراء حول العلاقة بين دور كل من المنظمات الأهلية والدولة فى عملية التنمية ، حيث تساءل أ. **تامر الميهى** حول دور الدولة وموقفنا منه، هل نطالبها بزيادة دورها أم نطالب بانسحابها؟ وما هو البديل في حالة انسحابها ؟ وما موقع المشاركة الشعبية في هذا السياق؟ ثم اقترح أن تتم الاجابة عن هذه التساؤلات فى إطار التشكيلة الاجتماعية المصرية، والتى يرى أنها تتسم بعدم اكتمال النمو الطبقى الذى تنعكس آثاره على كل من الجماهير المدعوة للمشاركة والطبقات العليا من المجتمع وهذه مسألة بعيدة عن البيئة الإجرائية . فإذا ألغي قانون ٣٢ لن يعنى ذلك المشاركة إذا عرض القطاع العام للبيع فلن يستطيع القطاع الخاص شراؤه . وهذا الضعف البنيوى يفسر أيضا استبداد الدولة ، حيث نتج عنه عجز المجتمع عن أداء وظائفه الحيوية مما يدفع الدولة للتسلط.

ثم أوضح أ. **تامر** أن تعليق الآمال على الدولة أو افتراض هروبها من مهامها التنموية يستلزم تحديد هذه المهام . وتساءل هل المحافظة على القطاع العام هو البديل الحقيقى؟ ثم أجاب بالنفى حيث يرى أن العمال يلاقون فيه العنف أكثر مما يلاقون فى القطاع الخاص.

ومن وجهة نظر أ. **عادل شعبان** فإن دور الدولة فى مصر تاريخى وفعال وممتد. وبالتالى فالحديث عن إنهاء دورها هو حديث غير مجدٍ . حيث إن الدولة باقية تؤدى مهام اقتصادية وتشريعية . ويشير إلى أن المطلوب هو أن تؤمن الدولة بالتعدد السياسى والفكرى والديمقراطية والحوار ، وأن يتم تداول السلطة بشكل سلمى.

ومن المفيد هنا أن نذكر الفارق الذى أوضحته د. **ليلى عبد الوهاب** بين الدولة وبين الحكومات ، حيث قالت إن الدولة باقية فى حين أن الحكومات تأتى وتذهب وهو ما أكد عليه أ. **صلاح عدلى** ، حيث أوضح أننا نختلف ونتفق مع سياسات الحكومة ، ونكون نحن والحكومة فى إطار شرعية الدولة . وفى ضوء هذا يمكننا أن نرى انحياز جانب من الحضور إلى أن الدور الأساسى للجمعيات الأهلية هو المشاركة فى رسم السياسات أو الضغط على الحكومات لتغيير سياساتها بما يتوافق مع مصالح الفئات التى تخدمها هذه الجمعيات . وإذا ما كان ذلك يمثل دوراً سياسياً غير مباشر فلنا إذاً أن ننتقل إلى محور الدور السياسى للمنظمات الأهلية وتتبع ماقيل عن ذلك .

٤- الدور السياسى للمنظمات الأهلية والمناخ الديمقراطى

وصاغت د. **هدى زكريا** العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات فى مجال صناعة السياسات بقولها إن الأمور تسير بنجاح على قدر ما يستوعب الفريقان للجانب الاجتماعى ومن خلال عملية استقراء لتاريخ مصر المعاصر يتضح أنه فى نفس اللحظة التي تحرك فيها **على مبارك** من أجل تنفيذ خطة محو الأمية والتعليم كانت تتم حركة تبرعات وحركة أهلية تدعم هذا الاتجاه ، فإذا ما كان هناك مشروع وطنى فإن الاهلى والحكومى يتطابقان . وترى د. **هدى** أن ذلك ما حدث أيضا خلال المشروع القومي للدولة الناصرية وترى أن المنظمات الأهلية من الممكن أن تكون قادرة على التعبير عن رؤية شعبية فى المشكلات الأساسية فى حالة وجود وجهتين للنظر : إحداهما رسمية ، وقد تبناها بعض العاملين في التنظيمات الأهلية والأخرى شعبية وضربت مثلا بالمشكلة السكانية ، حيث يري الرسميون الكيان السكانى على أنه أفواه تطلب الطعام والتعليم ، وترى الطفل كمستهلك بينما الرؤية الشعبية ترى الطفل منتجاً أى

لاتتطابق الرؤيتان . وهنا يمكن للتنظيم الأهلى أن يلعب دورا فى التعبير عن الرؤية الشعبية محل المشكلة واختلف أ. **أنيس البياع** مع ورقة أ. **مصطفى مجدى** حيث رأى أن الباحث يعتبر أن المنظمات غير الحكومية بدأت فى تجاوز المشروعات الصغيرة إلى صياغة السياسات والبرامج التعليمية والتأثير على الجوانب الرئيسية فى عملية التنمية عن طريق تنمية قدراتها على الحوار والتعاون بينما يرى هو أن المطلوب هو التركيز على الجوانب الفنية فى التنمية على عكس ما يقول الباحث – وذلك وفقا لإمكانيات وظروف تشكيل هذه المنظمات التى تفرض أن يكون دورها المشروعات المحلية صغيرة الحجم وسوف يظل هكذا لزمن طويل قادم .

وكان ذلك على عكس أ. **حسنى أمين** الذى رأى أن المنظمات الأهلية تلعب دورا كجماعة ضغط تلزم الحكومة بعرض مشروعات القوانين والسماح لها بالتمثيل فى أعلى منظمات ومؤسسات الدولة .

وتوافق مع هذا الرأى أ. **صلاح عدلى** الذى رأى أن دور الجمعيات ليس مكملا للدولة فى مسألة التنمية ، ولكن الدور الأكبر لها هو بث وتوعية وتنمية الشعور بالمشاركة الشعبية فى الضغط على مختلف المنظمات ، أحزاب أو جمعيات أو مؤسسات دولة ، من أجل ممارسة أدوارها الصحيحة فى المجتمع وأضاف أنه يترتب على ذلك ضرورة توضيح الحدود السياسية للجمعيات حتى لا تتحول إلى عملية منافسة وصدام بأجهزة الدولة ، وأحيانا بالاحزاب ، مما يبعد عنها قطاعات واسعة من الجماهير كان من الممكن أن تشارك فى حالة كونها جمعيات لاتهدف ولاتسعى للوصول للسلطة مباشرة .أما عن علاقة المنظمات الأهلية بالعمل السياسى المباشر فقد أوضح الاستاذ **محمود جاد** أن الجمعيات الأهلية فى مصر تشارك فى صنع السياسات العامة . والدليل على ذلك منتدى المنظمات غير الحكومية الذى كان يساهم فى صياغة السياسة السكانية أثناء مؤتمر السكان ولكن الانخراط فى سياسات وأحزاب يثير علامة استفهام . فانخراط الجمعيات فى ذلك لن يضمن لها الاستمرارية . حيث يرى أن وزارة الشئون الاجتماعية تحظر على الجمعيات أن تتحدث في السياسة والدين حتى تضمن استقرار المشروعات .

أما د. **عماد صيام** فقد رأى أن استبداد الدولة وغياب الديمقراطية الحقيقية مسألة جديرة بالمناقشة . حيث إن العمل السياسى غير مأمون العواقب ، وقد تحول العمل من خلال الجمعيات إلى عمل سياسى غير مباشر وهذا يطرح علينا تساؤلا حول مساحة ماهو سياسى بالتحديد فى نشاط الجمعيات الأهلية .

كما لاحظت د. **ليلى عبد الوهاب** أن التيار الإسلامى يمارس دورا سياسيا دون أن يكون له حزب عن طريق الجمعيات الأهلية فى كل الكفور والنجوع والاحياء الشعبية ، رغما عن القانون الذى يمنع التعامل بالسياسة داخل الجمعيات . وهى فرص متاحة لهم فقط دون غيرهم من التيارات والقوى السياسية الموجودة فى المجتمع . وأن علينا إيضاح ذلك حتى لانهضم حق باقى التيارات الموجودة .

أما عن التوافق بين نشاط الجمعيات المدرة للدخل وسياسات التنمية فقد اعترض أ. **محمود جاد** على ماقيل حول مشروع الأسر المنتجة من أنه لايرتبط بسياسة محددة فى عملية التنمية . فهو يرى أن المطلوب هو تنمية القطاع المنتج مما يعنى زيادة الإنتاج كما ونوعا واستخدام الموارد البيئية المتاحة فى المجتمع وإدخال أساليب التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج وزيادة الوقت المتاح للإنتاج . والأسر المنتجة تحول المنازل إلى مصنع صغير . أى تعمل على استغلال أقصى وقت فى العملية الإنتاجية السليمة .

وأخيرا توضح لنا د. **شهيدة الباز** العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة من على أرض الواقع المصرى ، فتقول إن علاقة المنظمات الأهلية بالسلطة هى علاقة تاريخية من انعدام الثقة فدائماً ما تتشكك السلطة فى أى تجمع جماهيرى ، والجماهير تؤثر السلام فتبتعد عن تنظيم نفسها وهكذا فإن المناخ الديمقراطى لم يؤد إلى تراكم القدرة على ممارسة المشاركة أو خلق ثقافة المشاركة .

وأوضحت د. **شهيدة** أن غياب الديمقراطية في مجتمعنا المصرى يوجد على مستويات كثيرة، بدءا من الأسرة فالعلاقات الأسرية كلها علاقات رئاسية وتدريجية . وفى المدرسة توجد كهنوتية بين التلميذ وبين الاساتذة وبين إدارة المدرسة، وفى النهاية يتم خلق مواطن مستسلم. ورأت د. **شهيدة** فى هذا السياق أن هذا انسحب على المنظمات الأهلية ، وهكذا فإن الثلاثة عشر ألف جمعية الموجودة – فيما عدا النادر القليل – تنتظر الأوامر من وزارة الشئون فضلا عن وجود استسلام تام لهذا الوضع . وينسحب هذا أيضا على الديمقراطية داخل الجمعية نفسها ، والذين درسوا موضوع الجمعيات الأهلية يرون أن رؤساءها يموتون ولا أحد يتغير منهم . مما يعدم الفرصة أمام المبادرات الراديكالية .وإذا كان على المنظمات الأهلية المصرية أن تجتاز السبيل من الواقع الذى تلمسنا ملامحه إلى الدور الذى يحلم البعض بأن يكون لها فى المشاركة فى رسم سياسات تنمية المجتمع فى علاقة مغايرة مع الحكومة ، إذاً ما موقع الحكومة من اجتياز المنظمات الحكومية لهذا السبيل ؟ وبصياغة أخرى ماهو واقع تدخل

الحكومة فى نشاط المنظمات الأهلية فى مجتمعنا ومحاولة الإجابة على هذا السؤال هى ماسنعرض له فى المحور التالى :

٥- التدخل الحكومى فى العمل الأهلى وقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

قام أ. **محمود جاد** بالرد على التساؤلات والانتقادات الموجهة لقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى ورقة **أشرف حسين** وبعض المتحدثين ، كما أوضح كواحد من أسرة الشئون الاجتماعية ، وهو يرى أن آلية وزارة الشئون الاجتماعية لاتبتغى الضغط على الجمعيات بل تسجل الجمعيات حيث إن أموالها ، وبحكم القانون ، أموال عامة . ومن الطبيعى أن تراقبها الوزارة حتى تصرف فى مجالاتها الصحيحة . كما أشار أ. **محمود جاد** إلى بعض النقاط على النحو التالى :

وزارة الشئون الاجتماعية هى الوزارة الوحيدة التى تسند مشروعاتها إلى الجمعيات الأهلية (أكثر من ٨٠٪ من مشروعات الوزارة) وكل ما تؤديه الوزارة هو تزويد الجمعيات بالكوادر الفنية والاخصائيين.

صدر قانون ٣٦ لسنة ١٩٩٤ باستبعاد الجهات الإدارية ، ومنها طبعا العاملون فى وزارة الشئون الاجتماعية ، من عضوية مجالس إدارات الجمعيات ، ومشروع الأسر المنتجة هو مشروع حكومى أسند تنفيذه إلى جمعيات الأسر المنتجة . وكل دور وزارة الشئون الاجتماعية فيه هو تزويد الجمعيات بالمدربين والاخصائيين والفنيين والباحثين وأخصائي دراسات الجدوى . وهناك ٢٧ جمعية أعضاؤها فى مختلف المراكز والمستويات المحلية فى كل المحافظات ، تعمل فى حوالى مائة مليون جنيه عبارة عن قروض تقديم خدمات تدريب وإقراض بأساليب ميسرة وتمويل وتسويق على المستوى المحلى والخارجي . وأغلب مجالس إدارات هذه الجمعيات أهليون من القيادات الطبيعية ، بعضها بحكم الانتخاب ورئيس مجلس الإدارة يتم انتخابه وفقا للقانون ٣٢ ولا يفرض الرئيس من الوزارة .

معلومة أن جمعيات التنمية تبلغ نسبتها ٢٤٪ من مجموع الجمعيات تصحيحها هو أن مجموع جمعيات التنمية يبلغ ٢٦٠٠ جمعية تمثل ٤٠٪ أو ٤٥٪ من عدد الجمعيات . كما أن مجال العمل مفتوح ولكل جمعية الحرية فى اختيار أى من مجالات العمل ، أو مجالين ، ولاتفرض وزارة الشئون تسجيل أو شهر جمعية معينة ولكن هذا ينبع عن رغبة الاهالى . فإذا كان الاهالى يفضلون جمعيات الخدمة الاجتماعية فهذا يعبر عن رغبة المجتمع المحلى .

أما عن دور الجمعيات المكمل للحكومة فإن وزارة الشئون تسند مشروعاتها بأكملها للجمعيات فتكون الحكومة والجمعية الأهلية أيضا .

وأخيرا اتفق أ. **محمود جاد** مع المشاركين فى أن القانون ٣٢ لسنة ٦٤ فى حاجة إلى بعض التعديلات بما يتوافق مع الوقت الحالى ، حيث إن القانون صدر فى ظل النظام الشمولى . ولكنه يري أنه من الممكن التعامل مع القانون حتى فى ظل وضعه الحالى ، إذا كان هذا التعامل متفقا مع النسق العام للقانون .

وأكد د. **سامى عصر** على ضرورة التعرض لمشكلات تطبيق القانون ودراسة كيفية التخلص منها . واختلف مع أ. **محمود جاد** حيث يرى أن الوزارة لاتسند المشروع إلى جمعية ولكنها تخلق جمعية لتقوم بالمشروع . وهذه عملية فى منتهي الخطورة إذا أُخذت فى سياق المشاركة الشعبية وأوضح أ. أنيس **أحمد البياع** أن تعريف الجمعيات فى المادة الأولى من القانون لايصلح لأن يكون جامعا للمنظمات المختلفة . وعبر عن رأيه بوجود مشاركة بين المنظمات الأهلية والحكومية ولكن هناك حاجة إلى مناقشة الإشكاليات المترتبة عليها .

ونقلت د. **ليلى عبد الوهاب** النقاش حول هذه النقطة إلى مستوى آخر حددت أن : المشكلة هى فى الوجود القوى للدولة ، أو ما أسمته بالبيروقراطية الرسمية فى إطارها المالى والاداري الذى يفقد المجتمع الكثير من العوامل والمقومات التى يجب أن تتوفر حتى تكون الجمعيات الأهلية غير حكومية على عكس الوضع فى مصر . ثم استنتجت أنه حتى ولو تغير القانون ٣٢ ستظهر مشاكل فى القانون الجديد الذى سيحل محله ، وإذا اقتصر إشراف الحكومة على الجانب المالى فقط فإن البيروقراطية الخاصة بالدولة ستخلق الكثير من المعوقات والقيود حول الجمعيات والمنظمات .وبنفس قدر نصيب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المنظم للجمعيات الأهلية من معارضة وسخط الجمهور ، كان أيضا نصيب القوانين المنظمة لمنظمات التعاون الاستهلاكى والإنتاجى . وقد ثار الجدل حول هذه القوانين فى سياق مناقشة واسعة لموقع الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية من حركة تعاونية فعالة ذات دور اجتماعى واقتصادى .

٦- دور المنظمات التعاونية فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية

بدأ د. **فوزى منصور** حديثه بالتأكيد على أهمية التعاون فى مختلف الأنظمة الاقتصادية ، وذلك من بداية الحوار والنقاش حول التعاون منذ مائتى عام تقريبا حيث اعتبر أنه البديل عن التطور الرأسمالى . ثم أضاف أن " أوين" قدم التعاون منذ مائة وخمسين عاما كبديل عن التطور الرأسمالى ووصفه بأنه الشكل الجديد للتطور الاشتراكى أو لإقامة المجتمع الاشتراكى.

ثم ذكر د. **فوزى منصور** أن بعض التجارب الاشتراكية – مثل الاتحاد السوفيتى والصين

- نظرت إلى الملكية التعاونية والنشاط التعاوني باعتباره من أشكال التطور الاشتراكى أو شكلاً من أشكال العلاقات الاشتراكية . ثم يوضح د. **فوزى** فى حديثه فائدة التعاون للنظام الرأسمالى ، فيقول إن الرأسمالية لاتعنى فقط وجود شركات كبرى أو حتى احتكارات من أعلى وعمال من أسفل ، بل لابد من وجود محيط وقواعد تغذيها . وهذا المحيط والقواعد تكون بمثابة الحقل أو المشتل الصالح لتربية وغرس الرأسمالية . والجمعيات التعاونية يمكن أن تمثل ذلك المشتل.

ثم طرح د. **فوزى** ثلاثة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم دور التعاونيات الإنتاجية فى ضوء التحولات التى يمر بها المجتمع المصرى الآن . أول هذه المؤشرات هو دور الدولة بالنسبة للتعاونيات . هل تقلص الدعم الذى كانت تدعمه الحكومة للتعاونيات فى الستينيات - بصرف النظر عن مضمون النشاط الحقيقى لهذه التعاونيات - أم أنه تزايد ؟ وتأتى أهمية هذا السؤال بشكل خاص مع تأمل ماذكر عند عرض ورقة أ. **محمود حسن السباعى** حول التمييز فى المعاملة الذى تمارسه الحكومة عند التعامل مع كل من القطاع الخاص والقطاع التعاونى لصالح الأول.

وثانى المؤشرات هو موقع الوسيط فى العملية التعاونية فبصرف النظر عن الفلسفة الكامنة وراء التعاون إلا أن الدور الأساسى للتعاونيات يعد فى مواجهتها للوسيط الخارجي ومحاولة التقليل من استغلاله سواء فى المرحلة السابقة على العملية الإنتاجية (تقديم مواد خام وآلات... الخ) أو المرحلة السابقة على العملية الإنتاجية (التسويق وإعادة تصنيع المنتجات .. الخ) وفى ضوء ذلك يأتى التساؤل حول المدى الذى تؤدى به الجمعيات التعاونية هذا الدور.

وثالث المؤشرات وهو العلاقات داخل الجمعيات التعاونية نفسها ، وهذا بالطبع بصرف النظر عن القوانين وكل مايمكن أن يقال نظريا فى هذا المجال والذى لاينفى التحليل الواقعى لهذه العلاقة كما تمارس بالفعل وبعبارات أخرى هل تخدم الجمعيات التعاونية المختلفة أعضاءها بشكل قريب من المساواة أو العدالة أم أنها تتأثر بالمحيط الخارجي وتنشأ داخلها علاقات استغلالية معينة رغماً عن النصوص القانونية والشكل التعاونى الظاهر.

يستطرد أ. **صلاح عدلى** حول المؤشر الأخير الذى طرحه د. **فوزى منصور** أو حول مسألة الديمقراطية داخل الجمعيات التعاونية مطالبا بأن يتم تحديد الأشياء التى يجب تغييرها فى القانون وعدم الاكتفاء بالحديث عن ضرورة تغيره . وفى هذا الإطار يتساءل أ. **صلاح عدلى**

عن عدم ملائمة الشكل الهرمى كفلسفة لتنظيم التعاون فى علاقة ذلك بتطوير الدور الذى تقوم به .

ولفت أ. **حلمى شعراوى** الانتباه إلى أن معظم الناس ينظرون إلى الجمعيات التعاونية على أنها مؤسسات حكومية وأوضح أن التطبيق الذى تم للفكرة قد يكون مسئولا عن ذلك وأنه وبصرف النظر عن التطبيق وعن القانون ، لماذا لاننظر إلى التعاونيات ضمن حركة القطاع الأهلى . وأوضح أن التعاونيات هى تكتل لكل أهل القرية - وإن كان على الورق - فلماذا لا نبحث في مشكلات القانون والتطبيق والظروف المحيطة حتى نجعل من هذا الكيان إرادة شعبية فعالة أى أن يدافع هذا الكيان الشعبى عن مصالحه ضد أو مع الخصخصة؟ وخاصة فى هذا الوقت الذى يجرى فيه الإصلاح الزراعى تغييرات عميقة فى القرية وأخيراً فقد علق أ. **مختار الشريف** مستشهدا بالتاريخ المصرى فقال إن التعاونيات فى مصر لها تاريخ طويل جدا. وعندما قامت الثورة دعمت الحركة التعاونية . وبدلا من أن يصبح تاريخها الطويل قبل الثورة نشطاً ومدعماً وقوياً بعد الثورة ، وللأسف فإن ماحدث كان على العكس . فلقد انحسرت القوى التعاونية وتلونت باللون الحكومى مما أضعفها ضعفا شديدا . وأصبحت بالمقارنة بالحركات التعاونية التى بدأت معها تاريخيا فى الخلف . ويستنتج أ. **مختار الشريف** من هذا أن التعاون يبدأ وينتهى بالأفراد أنفسهم ، وأن أى تدخل من الدولة سواء لإنعاش الحركة التعاونية أو مساعدتها أو دعمها ينتهى بضعف الحركة التعاونية.

وهنا يعطى مثالاً آخر من التاريخ وهو جمعية روتشيلد التى بدأت مع مجموعة لمواجهة الطغيان الرأسمالى عندما كان فى عنفوانه . وهكذا فإن التعاون ينجح إذا ماكان من خلال مجموعة من الضعفاء تدافع عن مصلحتها بالاتحاد فى مواجهة قوة طاغية ، وبالتالى ينجح التعاون فى إحداث توازن اجتماعى لصالح المجموعات الاجتماعية الضعيفة .

وإذا تأملنا مثال الاستاذ **مختار الشريف** نجده أن لاينطبق على المنظمات التعاونية فقط ، ولكنه يمكن إن ينطبق على كل المنظمات الشعبية . ويمكن من خلال ذلك أن نطرح هذا السؤال ؛ هل يمكن لدعم الدولة أو النخبة أن يخلق منظمة شعبية ؟ أم أن خلق منظمة شعبية يتطلب أن تتحرك الجماهير تلقائيا وتنظم نفسها وتتحد فى شكل يعبر عنها ويدافع عن مصالحها المهدرة؟ ويمكن طرح السؤال وبصيغة أخرى وهى هل يوجد سبيل إلى تحويل منظمة شكلتها النخبة إلى منظمة شعبية أو ماأطلق عليه تأهيل الجمعية ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات انطلق الجدل فى ورشة العمل.

٧- الاهلية الحقيقية وتأثير النخب

ظهر اتجاه واضح بين الحضور يؤكد بدرجات متفاوتة على نخبوية المنظمات الأهلية أو طبقيتها وفى هذا السياق أكد د. **سامى عصر** على ضرورة بحث السبل التى تمكننا من الوصول إلى القاعدة الشعبية لضمان المشاركة فى إطار عملية الانتماء والقضاء على عدم المبالاة وعدم الرغبة فى المشاركة.

اما الاستاذ **يسرى مصطفى** فقد أوحت له المناقشة حول المشاركة الشعبية أنها لاتعنى مشاركة جماهير منظمة بالفعل أو حتى تعنى تربية وتنظيم جماهير مشاركة بطبيعتها وإنما خلق عملية مشاركة شعبية فى المجتمع ثم بنى على ذلك تساؤلا عن الصانع؟ هل هى البيروقراطية أم النخب المثقفة أم الجهات الممولة ؟ وهل سيكون لهذه الصناعة مردود إيجابى وماهى إمكانية تحققها؟ . ثم عبر عن رأيه فى أن الجمعيات ليست هى من سيحقق المشاركة حيث إن المفترض أنها نتاج المشاركة .

وأثار تخوفا من أن تخلق هذه العملية استبدادية جديدة سواء كانت ستمارس من قبل نخب ثقافية أو بيروقراطى مثل ماحدث فى مؤتمر السكان حيث رأى البعض أن من خلاله تم تدخل خبراء وبيروقراطية العالم لصناعة الاجساد بشكل مباشر. واتضح من النقاش أن هناك من يعتقد فى وجود نمطين من الجمعيات أولهما نخبوى والثانى قاعدى وعلى هذا الأساس رأى د. **عماد صيام** أن معظم الجمعيات الأهلية النشطة فى مصر ترتبط بشكل أو بآخر بنخب سياسية من اتجاهات مختلفة وأن الجمعيات القاعدية لاتتصف بوجود أعداد ضخمة من جمهور مشارك فى صنع القرار تتم تربيته تربية ديمقراطية . وبالتالى فعلى الجمعيات النخبوية التى تخاطب الشريحة العليا من الطبقة الوسطى والجمعيات القاعدية أن تطرح آليات للتنسيق فيما بينها . حتى وإن كان الصراع بين هذه النخب الضيقة سيقف عائقا لهذه الآليات والذى يبدأ بالصراع السياسى وينتهى بالصراع العرقى أو الدينى .

كما طرح أ. **عادل شعبان** أيضا أن الفكر التنموى سيظل فكرا نخبويا إذا لم تكن هناك إمكانية للتلاقى بين ماهو نخبوى وماهو شعبى .

وقد لمست أ . **هالة شكر الله** هذه القضية فى حديثها عن المنظمات النسائية . فهى ترى أن منظمات المشروعات أو مايطلق عليها المنظمات القاعدية ، ليست منظمات جماهير بأى حال من الاحوال . وإنما تقوم باستدعاء الجماهير من بيتها لتعود إليه مرة أخرى دون أى تأثير

لهذه الجماهير فى مسار ومضمون نشاط هذه المنظمات وتساءلت أيضا إذا ماكان البديل الذى يؤدى إلى تغيير أوضاع القهر التى تعانى منها المرأة - وهو النشاط النسوى الحقيقى - يكمن فى المنظمات الجديدة ذات المنظور النسوى ؟ وأشارت إلى أن الاجابة على هذا التساؤل تعود إلى إمكانية تواجد هذه المنظمات فى ضوء المناخ العام السائد وفى ضوء المشكلات التى تعانى منها وأيضا إلى نقطة أخرى هامة وهى وعى هذه المنظمات بأنها ليست منظمات تمثيلية - أى إنها لاتمثل جماهير النساء . بل هى تحمل وعياً نسوياً وتطرح قضية المرأة كقضية ديمقراطية وسياسية ولابد وأن تتم هذه العملية مع طرح التعددية وفتح المجال لمشاركة الآخرين وليس تمثيلهم . وعلى هذا الأساس يمكن لهذه المنظمات أن تكون بمثابة إثراء لقضية الحياة وقضية التنمية . وقد ناقشت د. **شهيدة الباز** قضية نخبوية المنظمات من منظور الفلسفة الكامنة وراء منهج نشاطها وهو منهج الرعاية أو تقديم الخدمة للقواعد. قد أكد الكثير من الحاضرين على تبنى الجمعيات الاهلية لهذا المنهج وهذا سينقلنا إلى محور آخر نستعرض فيه النقاش حول هذه النقطة بالتفصيل.

٨- منهج الرعاية - تقديم الخدمة والقاعدة الشعبية

قالت د. **شهيدة الباز** إنها تعتقد فى أن العلاقة بين الجمعيات الاهلية والجماهير هى علاقة طبقية ، حيث يحكمها فى الغالب الاعم فكرة الخير والإحسان وتقديم خدمة للفقراء . فالجمعية تتكون من الاغنياء القادرين على إعطاء الجهد والمال للفقراء الذين لابد وأن يظلوا هكذا . وهكذا فهى علاقة طبقية هيكلية لاتتغير وإلى اليوم فكل المستفيدين من الجمعيات الاهلية هم منتظرون ومتلقون بشكل سلبى للمساعدة .و حيث هى كذلك فهى لاتساهم فى خلق الانسان المبادر المشارك الذى يمكن أن يكون أساسا لحركة الجمعيات الاهلية فى مصر ، أى المنظمات الجماهيرية القاعدية الحقيقية التى تكونها الجماهير لتحقيق أهداف تحددها بأنفسها كما تحدد وسائل تحقيقها . وأشارت د. **شهيدة** إلى أنها تعتقد أن هذا النمط من الجمعيات يمكن أن ينشأ على هدف إنتاجى فى البداية ولكنه يؤدى إلى تراكم خبرة المشاركة والمشاركة فى صنع القرار والإنجاز وخبرة العمل الجماعى .

وقد كان رأى أ. **محمود جاد** فى عكس هذا الاتجاه فهو يرى أن المتعاملين مع جمعية الخدمة الحالية ينقسمون إلى فريقين فمنهم المستفيدون ومنهم المشاركون فى الادارة وصنع السياسة . وأن مجلس إدارتها يشكل بالانتخاب ، وعلى هذا فمن الطبيعى أن تكون القيادات شاعرة بنبض القواعد.

واختلف د. **سامى عصر** مع هذا الرأى ، حيث إنه يرى أن المستفيدين من الخدمة هم أبعد الناس عن عملية المشاركة . بدءا من التلميذ فى المدرسة إلى العامل فى المصنع إلى المستحقين فى المجتمعات الهامشية ، إذا جاز التعبير ، أو القرية وتساءل عن كيفية تكوين عناصر أساسية مشاركة فى أى تنظيم أهلى من جمهور المستفيدين حتى نعطى أنفسنا فرص الاستماع لهم مثلما نحسن الكلام.

أما عن وجود الكادر المؤمن بضرورة المشاركة الشعبية داخل المنظمات الأهلية ، فقد أشار أ. **صلاح عدلى** إلى أنه غير موجود وأن قضية تدريب الكادر المتفهم لطبيعة وأهداف الجمعية ، قضية حيوية وهى تحتاج إلى الكثير من النفقات التى يصعب توفيرها من خلال الدولة أو المنظمات نفسها كما يمكن أن تقوم بها جهات مانحة ، وهنا ينتقل بنا حديث أ. صلاح عدلى إلى محور آخر من الحوار وهو قضية التمويل .

٩- مسألة التمويل فى المنظمات الأهلية

كما سبق وأن ذكرنا فإن أ. **صلاح عدلى** يرى أهمية للتمويل من خلال الهيئات المانحة حيث لايمكن توفير نفقات تدريب الكوادر عن طريق الدولة أو المنظمة . ويرى أ. **صلاح فارق** بوناً بين حصول الجمعيات الاهلية على تمويل المنظمات الدولية مع وجود شروط تتضمن الحسابات الواضحة التى يمكن الرقابة عليها لتلافى الدور الدولى المريب داخل المجتمع ، وبين سعى الحكومة المسموم إلى تشكيل جمعيات أهلية عندما استشعرت خطر خروج الجمعيات الاهلية عن أخطبوط البيروقراطية كنتيجة لتوجه المنظمات الدولية المانحة إلى تعظيم دور هذه الجمعيات وهكذا يمكن أن ترى محاولة الحكومة لقطع الطريق على الجمعيات حتى لاتلعب دورا إيجابيا من خلال تلقيها هذه الاعانات.

وفى موقع آخر من النقاش يستشعر أ. **صلاح عدلى** الخطر مما أدت إليه الصعوبات التشريعية أو الاجرائية من تكوين منظمات تأخذ الصفة الرسمية لشركات الاشخاص وتعمل كمراكز بحوث أو تهتم بحقوق الإنسان وحقوق المرأة . ويوضح أ. صلاح عدلى الخطورة من ذلك فى أن بعض هذه المنظمات فقط الذى يستطيع الوصول إلى فرص للتمويل كما أن بعضها يحصل على تمويل من منظمات مشبوهة . وهذا فضلا عن أن القيود التشريعية التى تضعها الدولة فى القوانين قد يكون لها وجه إيجابى وهو وجود جمعيات عمومية وحساب فى البنك ووجود نوع من المحاسبة الذى يضمن الشفافية .

وترى د. **شهيدة الباز** أن علاقة المنظمات الاهلية بالتمويل هى علاقة أساسية فى تحديد تجربة العمل الأهلى . واستشهدت بمثل إفريقى يقول " حينما تضع يدك فى جيب شخص

آخر فإنك تتحرك حينما تتحرك" ثم أوضحت أنها من خلال دراستها لهذه القضية فى إفريقيا وفى مصر وصلت إلى أن العلاقة بين المنظمة الاجنبية المانحة وبين المنظمة المحلية هى علاقة غير ندية وتتضمن هذه العلاقة فى الغالب على أجندة مخفية.

وسردت د. **شهيدة** حوارا حدث فى أحد المؤتمرات الدولية التى حضرتها وكان مضمونه أن هناك دورا كبيرا للهيئات المانحة لمنظمات حقوق الانسان فى إحداث التغيرات الجذرية التى حدثت فى الكتلة الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص.

وأوضحت د. **شهيدة** أن المنظمات الدولية التى لديها ملايين الدولارات تختار الجمعيات التى تمولها وتحدد المشروعات التى تمولها وعندما لايعجبها مشروعاً تتوقف عن تمويله . وهذا يتضح عندما ترى الجمعيات الوطنية تنفذ المشروعات التى تقبل المنظمات الدولية على تمويلها. ولحاجة هذه المنظمات الوطنية فإنها تتقبل هذه العلاقة السيادية دون أن تنتبه لها.

وإذا كانت الدولة تقلص من نفقاتها الاجتماعية وإذا كان التمويل الاجنبى محفوفا بالمخاطر، إذاً فقد انصرف الانتباه إلى إمكانية تمويل القطاع الخاص للعمل الاهلى . وقد أوضح أ. **عادل شعبان** رأيه فى هذا الموضوع بأن القطاع الخاص لايميل إلى إنفاق أمواله فى العمل الأهلى وقد أكد أ. **على فهمى** هذا الرأى موضحا أن أغنياءنا الحاليين لن يتبرعوا لأنهم مقاولون وليسوا كأغنياء الماضى ، حيث كان أغنياء الماضى من المستثمرين فقد أنشأوا الجمعية الإسلامية ، وكان المسئول عن التمويل **طلعت حرب** قبل إنشاء بنك مصر بثلاثين عاماً. وكان المسئول عن التثقيف **محمد عبده** . وهؤلاء هم الذين تبرعوا لإنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ قائلا إنه لايتفاءل بأن هؤلاء الاغنياء الحاليين المقاولين السماسرة يمكنهم فعل أى شيء . ويقترح أ. **على فهمى** إنشاء صندوق تمويل قومى تحت الاشراف ، وتجمع فيه كل التمويلات وتفرز وتفلتر ثم توزع على الجمعيات بحسب أنشطتها ومدى فاعلية هذا النشاط.

ويقترح أ. **سعيد عبد المسيح** التنسيق بين الجمعيات الأهلية كمخرج لعملية التمويل . ويقترح أن تكون النواة للتنسيق هى اللجنة التنفيذية التى نظمت مؤتمر السكان والتى سوف تكون لها فاعلية أكبر إذا ماقامت بالتنسيق بين الثلاث عشرة ألف جمعية . ومن خلال هذا التنسيق يمكن تغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ويمكن أيضا التغلب على مشكلات التمويل ، حيث إن الدولة فى هذه الحالة ستعطى تمويلا أكبر لهذا الكيان التنسيقى.

وهكذا تبرز مسألة التمويل فى أى نقاش حول القضايا المتعلقة بالمنظمات الأهلية والعمل

الأهلى حتى فى حالة جمعية رجال الاعمال التى أثار أسلوبها فى التمويل العديد من التساؤلات .

١٠- جمعية رجال الأعمال وموقعها من عملية التنمية

أثارت ورقة د. **رفعت لقوشة** حول جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية جدلا بين المشاركين فى الندوة ، فقد انقسموا مابين المتحمسين للتجربة والمتسائلين حولها والمندهشين لبعض جوانبها . وقد بدأ أ. د. **مختار الشريف** حديثه بالإطراء على الورقة لموضوعيتها أولا ولدمجها مابين المنهج الوصفى والتحليلى ثانيا. ثم استعرض المحاور الأساسية لإنجاز الجمعية من وجهة نظره وتلخصت هذه المحاور فى ؛ أولا : الثقة التى حازتها الجمعية بين جمهورها المستهدف وهم الحرفيون، وهو الامر الذى يمثل حدثاً غير مسبوق حيث إن تبادل الثقة تم مابين أساليب المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية غير المنظمة (التى يندرج تحتها الحرفيون).

وثانيا : أن الثقة بين القطاعين الحديث والتقليدى قد تدفقت عبر القناة الموصلة وهى أخصائيو التنمية أو ماأطلق عليهم د. **مختار الشريف** قرون الاستشعار أو عنق الزجاجة لنجاح المشروع. أما المحور الثالث؛ حاجة المجتمع فى المرحلة التى نمر بها إلى مثل هذا المشروع الذى يمثل إحدى القنوات غير الحكومية وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى المجتمع. ففى تطلعنا لنضج المرحلة التى تمر بها يجب أن تتاح القنوات لأصحاب هذه المصالح حتى يعبروا عن مصالحهم وأهدافهم وطموحاتهم وقد طرح المشاركون أكثر من رؤية لدور مثل هذا النوع من الجمعيات فقد أوضح د. **مختار الشريف** فى سياق اعتراضه على تحول المستفيدين من الجمعية من الإنتاج السلعى إلى النشاط التجارى أو الخدمى ، أذ أنه يرى أن دور الجمعية هو فى تكوين رجل الأعمال البسيط الذى يتعود بعلاقته مع الجمعية على المخاطرة والتعامل مع النظم الحديثة وكسر حاجز الخوف والرهبة عند التعامل مع البنوك وهكذا تمثل الجمعية البوتقة الصغيرة التى يتكون فيها رجل الاعمال الصغير الذى يكبر ويصبح قادرا على الاستثمار وأكد د. **مختار** على أهمية هذه النقطة وهى تحول المستفيد القادم من القطاع العشوائى والذى قد يكون أميا إلى رجل أعمال يفتح حسابا جاريا ويتعامل مع أعلى المستويات البنكية ويمكن أن يعتمد عليه فيما بعد فى حمل مسئولية الاستثمار على المستوى القومى ، كما أشار إلى فائدة هذا السبيل فى جذب المدخرات إلى الاستثمار الانتاجى .

وكان أ. **صلاح عدلى** يتوقع – كما أوضح – أن يكون دور الجمعية هو تكوين طليعة لرجال الاعمال الصناعيين والتجاريين تضع استراتيجية لنمو وتغيير الصورة التى قد تكون موجودة لدى قطاعات واسعة من الناس عند رجال الاعمال .وهو أيضا يرى أن الجمعية تمثل شكلا تنظيميا يمكن أن يمارس رجال الاعمال من خلاله الضغط فى القضايا التى يرون إبرازها فى تطوير الصناعة وكافة مجالات الانتاج. وبناء على ذلك فقد أوضح أن هناك صعوبة فى فهم ماذكرته ورقة د. **رفعت لقوشة** عن تحول الجمعية إلى مجرد وسيط يهدف إلى تحقيق الربح من صناعات حرفية صغيرة وليست فى تطويرها إلى صناعات صغيرة . وأوضح أنه يرى فى ذلك محاولة للاستفادة من وجود الجمعية بشكل اقتصادى ضيق الافق بدلا من أن يستخدموا هذا الوجود لتطوير آفاق كبيرة.

وذكر أ. **أشرف حسين** أنه وحتى بصرف النظر عن الجدل الذى قد يدور حول فوائد وأضرار مسألة الاعتماد على السوق – فإن البنك الدولى يتحدث عن أداة أساسية جدا فى المعجزة الاقتصادية فى كوريا وهى استخدام التمويل بشكل انتقائى وضمن أهداف استراتيجية محددة لتطوير قطاعات مستهدفة بالفعل وقال إنه لايرى إشارة فى الورقة إلى أى من ذلك رغم ماقدمته من قاعدة معلومات حول الجمعية كمنظمة وسيطة . ولم يتضح من الورقة ماهو نمط التكنولوجيا المستخدم أو ماهو الطلب الذى تلبيه المنتجات أو ماعلاقة هذه المشاريع باستراتيجية التنمية وفى ضوء هذا أوضح أ. **أشرف حسين** أن المشروع يبدو وكأنه إدارة لتوظيف أموال لتحقيق عائد لهذه المنظمة الوسيطة . وكانت التساؤلات التى أثيرت حول الجمعية وحول تشابكات علاقاتها كثيرة للغاية . فقد تساءل د. **عماد صيام** عن وجود شروط للنخبة التى قام على أساسها المشروع والمقدمة من هيئة المعونة الامريكية وهل تتضمن هذه الشروط أن تستخدم الاموال فى شكل تقديم قروض قصيرة الأجل أم أن هذا الشكل هو من اجتهادات الجمعية؟

كما أثار أ. **فؤاد ناشد** تساؤلا أخيرا عن المنحة التى تم إعادة إشهار جمعية نادى رجال الأعمال إلى جمعية رجال الاعمال بعد تلقيها مباشرة مع تعديل اللائحة الداخلية للجمعية ويذكر أن الجمعية تم إنشاؤها سنة ١٩٨٨ ، وتم التعديل المشار إليه بعد عام ونصف . وفى ضوء ماذكره عن صعوبة تعديل اللوائح الداخلية للجمعيات أ. **فؤاد ناشد** هذا التساؤل إلى وزارة الشئون الاجتماعية مع دهشته عن تضمين بند إصدار صحف ومجلات وإقامة علاقات تجارية واقتصادية مع العالم الخارجى لبنود اللائحة الداخلية لهذه الجمعية التى تخضع

للشئون الاجتماعية وقانون ٣٢ الشهير • ويشارك فى نفس الدهشة أ- **أمين عبد الخالق** الذى ذكر أن الجمعية العمومية لهذه الجمعية تمت فى العاشر من شهر فبراير أى أقل من شهر- وبالتحديد فى السادس من مارس صدر قرار تأسيس الجمعية ويضيف هذا الحدث لم يشهد مثيلاً له طوال حياته الوظيفية فى وزارة الشئون الاجتماعية •

وأخيرا كانت هناك عدة تساؤلات عن حجم المكافآت والاجور وبدل الجلسات للعاملين ومجلس الإدارة فى ضوء ميزانية الجمعية وتساؤلات حول كيفية متابعة وإدارة هذا الكم الضخم من القروض التى بلغت قيمتها الإجمالية سبعة وعشرين ألف قرض وستة وثمانين مليون من الجنيهات فى مدينة صغيرة مثل الاسكندرية•

وأخيرا نختتم عرضنا بالنقاشات التى دارت حول الجمعيات الاهلية النسائية والتى تعمقت بطبيعة الحال لتشمل الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمرأة فى ظل المتغيرات الاجتماعية •

١١- الجمعيات الاهلية والوضع الاجتماعى للمرأة

تحدثت د• **شهيدة الباز** عن علاقة المرأة فى المجتمع المصري واستراتيجيات التنمية المتبعة فى كل مرحلة من مراحله • وأوضحت أن هذه العلاقة علاقة انتهازية تقوم أساسا على استغلال المرأة وضربت مثلا بسياسة الانفتاح الاقتصادى ثم استمرارها فى سياسة التكيف الهيكلى الآن • فهذه السياسات لاتقوم على مشروع قومى وإنما تقوم على الإنجازات الفردية مع التركيز على التكنولوجيا المقللة للعمالة • مما ترتب عنه ارتفاع نسبة البطالة • وفى مواجهة ذلك وبدلا من البحث عن حلول ونماذج من هذه المشاكل انصب الاهتمام فى حلها على حساب المرأة وهكذا ظهرت ايديولوجيا تبرر استبعاد المرأة من سوق العمل وعودتها إلى جنتها وهى المنزل ومهمتها الأساسية وهى تربية الأولاد وبالتالى أرجعت تجربة انحراف الشباب إلى أنه ناتج عن خروج المرأة للعمل وكل هذه الافكار لم تكن تتردد فى الستينيات على سبيل المثال حيث كانت المرأة تعمل وتتعلم حيث كان المجتمع يحتاج إلى فترة عملها • وهكذا يتغير دور المرأة فى المجتمع وصورتها بحسب الحاجة•

وتوضح د• **شهيدة** أن هذه النظرة الانتهازية انعكست على تقدير المجتمع لعمل المرأة • فالمرأة التى تعمل من آلاف السنين ليلا ونهارا تُرصد مساهمتها الاقتصادية فى الناتج القومى بـ ٨٪ أو ١١٪ وهذا يعكس حيزاً خطيراً ضد المرأة فى عملية الإحصاء نفسها • فلا ترصد الإحصاءات عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى والقطاع الزراعى • وتستدرك د• **شهيدة**

قائلة بأن من حسن الحظ أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قام مؤخراً بمسح للعامة بالعينة أدخل ضمن تعريفه للعمل ؟ بدون أجر والعمل فى إطار الأسرة وكان من نتائج ذلك أن المسح أثبت أن مشاركة المرأة فى الزراعة نسبتها ٣ر٥٠٪ ومشاركة الرجل ٧ر٤٩٪ فى حين أن النسبة التى كانت تحسب سابقا لمشاركة المرأة كانت من ٧ر٢٪ إلى ٧ر٥٪ كما أثبت هذا المسح أيضا أن عمل المرأة يمثل ٧٣٪ من العمل بدون أجر.

وأضاف أ. **تامر الميهى** فى نفس السياق إن هناك كثيراً من الدراسات والابحاث المهتمة بقياس عمل المرأة داخل المنزل (أعباء رعاية المنزل مثل التنظيف والطهى ... الخ) وأن ذلك أسفر عن أكثر من طريقة لحساب ذلك سواء على أساس عدد الساعات أو القيمة السوقية للمنح أو الخدمة التى تقدمها وأكد أ. **تامر الميهى** على أهمية تناول هذا الموضوع بالبحث فى الواقع المصرى ، حيث يمكن من خلال ذلك تبين الحجم الواقعى والحقيقى لدور المرأة الاقتصادى فى المجتمع.

١٢- مشاركة المرأة فى العمل الاهلى ومشاركتها العامة .

وانطلاقا من هذه النظرة الدونية لوضع المرأة فى المجتمع المصرى يمكن أن يحدد حجم وطبيعة مشاركتها العامة ثم مشاركتها فى العمل الأهلى . وقد أوضحت أ. **هالة شكر الله** فى هذا السياق أن الثقافة والعلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع اليوم والتى تغذيها وتؤكد عليها الحركة الأصولية السياسية وأيضا التكريس لها من خلال وسائل الإعلام تؤكد يوميا على أن دور المرأة محدود بجدران منزلها ، أى أن المرأة موضوعة دائما فى حالة دفاع عن وجودها فى الحياة العامة أو حتى خارج المنزل وإذا كان الوضع كذلك ، فكيف لنا أن نعجب إذا كان تواجد النساء فى مجالس إدارة الجمعيات - ولا أقول بجمعياتها العمومية حيث نعلم جميعا أن النسبة الغالبة من هذه العضوية على الورق وحسب - بهذه الضآلة.

واستطردت أ. **هالة** توضح أن المشاريع التى تحاول الوصول إلى النساء - مثل المشروعات التى تتم فى القرى من قبل الهيئات التنموية الدولية - تتم عن طريق مقابلة الرموز أو كما يسمونها المفاتيح الأساسية للمجتمعات المحلية وهم العمدة أو الشيخ ، وسؤال هؤلاء عن احتياجات النساء فى القرية . ويعبر هؤلاء عن الاحتياجات التى يرون أنها لدى النساء فى حين أن النساء قابعات فى المنازل منغمسات فى أعمال المنزل.

أما عن المشروعات التى تستدعى المرأة من منزلها للقيام بأعمال مرتبطة ثقافيا بالنساء

مثل السلال والسجاجيد والحياكة أو ما شابه ذلك ، فقد أوضحت أ٠ **هالة شكر الله** أنها ترى أن هذه المجتمعات أو المشروعات لايمكن أن تعنى إطلاقا أن هذا العدد من النساء منظمات ٠ وأن هذا النشاط لايضرب فى العلاقات الاجتماعية الظالمة للمرأة أصلا ، بل أن المرأة تقوم بهذه الاعمال فى منزلها لتصل عدد ساعات عملها إلى ١٨ و١٩ ساعة يوميا كما توضح بعض الدراسات فى الريف وهذا بالطبع شيء غير إنسانى ويؤيد علاقة المرأة بالمنزل٠

وعلق أ٠ **أمين عبد الخالق** على هذا الحوار بقوله إنه لايفهم لماذا تهاجم النساء أنفسهن ٠ وأوضح أنه إذا استخدمنا معيار اسم الجمعية فى تعريف الجمعيات النسائية سنجد عددها قليلاً ولكن اذا استخدمنا معيار تقديم الخدمة للمرأة فسوف نجد أن العدد كبير ٠ وأردف أن الجمعيات النسائية فى مصر لها تاريخ عريق يبدأ من عام ١٦١٨ أو ١٩١٩ وهو نفس الوقت الذى كانت النساء فيه وراء البراقع وعقب على ذلك بقوله إن علينا أن ننظر إلى نصف الكوب الممتلىء وليس إلى نصفها الفارغ٠

أما الاستاذ **تامر الميهى** فقد رأى فى هذا الموضوع ، أن مشاركة المرأة فى الحياة العامة تبدأ من فصم إلحاقها بالرجل فقد فرض على المرأة أن تكون جزءاً من الاسرة وملحقة بالرجل٠ ويرى أن ذلك يبدأ من وعى المرأة بذاتها كفرد مستقل ٠ ويوضح أ٠ **تامر الميهى** أنه من خلال بحث تم مؤخرا فى قرية «الجوابى» تم التوصل إلى أن النساء اللاتى يعولن أسرهن أكثر مشاركة من النساء اللاتى يعولهن الرجال ٠ ويردف أنه بدون وعى المرأة بشخصيتها المستقلة لافائدة من مطالبتها بالمشاركة ٠

وأخيرا نود أن نذكر أن عبارات " هذا يحتاج إلى كثير من النقاش " وهذا يحتاج إلى ندوة منفصلة" وهذا يحتاج إلى كثير من الدراية التفصيلية" كل هذه العبارات كانت القاسم المشترك الاعظم عند مناقشة كل فكرة من الافكار التى دار النقاش حولها ٠ وقد يؤكد هذا أهمية القضية وضرورة مواصلة الحوار حولها ، وخاصة وأن مايستجد كل يوم من تغييرات متسارعة يطرح أهمية أن يكون صوت المقهورين والضعفاء والمهمشين مسموعا فى مجتمعنا٠

* * *

رؤية مستقبلية
استنتاجات وتوصيات عامة

عبد الغفار شكر

عالجت الأوراق والدراسات المقدمة لورشة العمل حول دور الجمعيات الأهلية فى التنمية فى مصر وكذلك المناقشات التى دارت حول هذه الأوراق قضايا ومشاكل القطاع الأهلى بهدف بلورة رؤية مستقبلية تقوم على مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العامة التى يمكن أن تكون أساس استراتيجية مقترحة للنشاط الأهلى فى الفترة القادمة تضمن زيادة فاعلية وتأثير الجمعيات الأهلية فى التنمية . والتقى المشاركون فى ورشة العمل مع كثير من المفاهيم التى يطرحها الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول . وخلصت المناقشات إلى أن المتغيرات العالمية والتطورات الاقتصادية الجارية فى مصر حاليا والمتمثلة فى انتهاج سياسة التكيف الهيكلى والاتجاه إلى اقتصاد السوق وانسحاب الدولة من مجالات الإنتاج والخدمات والدعم نتيجة لذلك ، ومايترتب على ذلك من تفكيك البنية الاجتماعية والإنتاجية وما تتعرض له فئات اجتماعية متعددة وقطاعات واسعة من السكان من تأثيرات سلبية لهذه التطورات وتدهور مستوى معيشتها وتفاقم مشاكل البطالة والفقر يدعو إلى قيام القطاع الأهلى بدور أكبر فى التنمية . وأنه على عكس عمليات التنمية السابقة فى الدول النامية التى اتسمت بالمركزية الشديدة وانفراد البيروقراطية الحكومية بها مما حال دون المشاركة الشعبية وتقيد وتقليص المبادرة الشعبية الجماعية والفردية إلى حد كبير ، فإن نمط التنمية البشرية باعتبارها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، بما يعنى الاستثمار فى قدرات البشر سواء في التعليم

أو الصحة أو المهارات ، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق . والتنمية بهذا المفهوم معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادى الذى يحققون توزيعا واسع النطاق وعادلاً. وبذلك فإن التنمية البشرية تكون بحق أساس توسيع نطاق الاختيارات بين الناس. من هنا فإن توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية شرط أساسى لقيام القطاع الأهلى بدور مؤثر فى التنمية باعتباره أساس نضج المشاركة الشعبية والتى هى فى جوهرها تحويل السلطة إلى الشعب لكى يشارك بفعالية فى إيجاد الهياكل وتصميم السياسات والبرامج التى تخدم مصالح الجميع ، وكذلك لكى يساهم على نحو فعال فى عملية التنمية ويتقاسم منافعها على نحو منصف . ولما كان تطور الممارسة الديمقراطية يتطلب إفساح المجال أمام نضج المجتمع المدنى ومؤسساته بما يمثله ذلك من إفساح المجال أما م جماهير الشعب لكى تنظم نفسها بصورة مستقلة تتمكن من خلالها من الدفاع عن مصالحها والسعى إلى تحقيقها، ويبرز القطاع الأهلى المنظم كجزء فاعل فى المجتمع المدنى ، يضم منظمات شعبية تستهدف تحقيق الخدمة العامة للمجتمع أو لقطاع من قطاعاته أو فى جانب أو آخر من نشاطه، ومثاله الجمعيات الأهلية الاجتماعية ومنظمات أخرى تستهدف تحقيق النفع لاعضائها ومن أشكالها الحركة التعاونية الأمر الذى يفرض عليها ممارسة أنشطة اقتصادية لاتهدف إلى الربح ولكنها تحقق فائضا يستفيد منه الأعضاء . ويبرز القطاع الأهلى المنظم كشريك أساسى للحكومة فى عملية التنمية ولكنه يتميز عنها فى أن دوره المحدد- فى ظل التطورات الراهنة .. هو معالجة الخلل الذى حدث فى المجتمع نتيجة لسياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وإعادة التوازن للمجتمع وأن المجال الأساسى لتحقيق ذلك هو التنمية البشرية التى تهدف إلى توسيع نطاق الخيارات أمام المواطن من خلال تأمين التعليم والتدريب والصحة والرفاه للشعب مع الاهتمام بشكل خاص بمحو الأمية والتعليم المستمر كمدخل لا غنى عنه فى البلدان النامية لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية فى التنمية وحيث ناقش المشاركون الحيوية التى بها الجمعيات الأهلية فى مصر وما تواجهه من مشاكل وما يواجهها من عقبات فإنهم يرون أن قيامها بدورها المنشود يتطلب مايلى :-

أولا : حول دور الجمعيات :

- تستطيع الجمعيات الأهلية من خلال التركيز على التنمية البشرية تحقيق نتائج متعددة فى مقدمتها زيادة الدخل وتقليص الفقر وتحجيم الاستغلال ومواجهة البطالة وزيادة العمالة المنتجة

بما يحق بالفعل دورها فى إعادة التوازن للمجتمع ومعالجة الخلل الناجم عن سياسة التكيف الهيكلى

– هناك إمكانية كبيرة لمساهمة القطاع الأهلى المنظم فى حل مشاكل الاقتصاد الموازى (غير الرسمى) وإدماجه فى الاقتصاد الرسمى من خلال تبنى استراتيجية مرنة لا تقوم على الإجبار والقسر بقدر ما تقوم على الحوافز وتطوير الإمكانيات وتنويع النشاط بإدخاله فى أنشطة اقتصادية غير تقليدية .

– للتعاون دور أساسى فى جميع الأنظمة رأسمالية واشتراكية، وتزداد أهميته بشكل خاص فى هذه المرحلة باعتباره خط الدفاع الأمامى للفقراء فى مواجهة النتائة السلبية المترتبة على تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى ، وبالتالى فإن القطاع الأهلى مطالب بإعطاء الحركة التعاونية مزيداً من الاهتمام.

– يعتبر النشاط الأهلى بالنسبة للمرأة بأداة لتطوير دورها فى المجتمع وقناة لتمكينها من المشاركة العامة فى المشروعات القومية وتأكيد حقوقها الاجتماعية والسياسية وليس مجرد تقديم الخدمات للمرأة كقطاع اجتماعى يعانى من التمييز.

– ضرورة الاستفادة من الجمعيات الأهلية كمؤسسات تربوية تعيد تشكيل أعضائها ونظرتهم للمجتمع على أساس قيم الجماعية والتضامن والاعتراف بالآخر والحوار والنقد، وترشيد الموارد المتاحة وتطوير وعيهم بمصالحهم المتميزة وبذلك يساهم القطاع الأهلى فى دعم التطور الديمقراطى وانضاج مؤسسات المجتمع المدنى .

– أهمية ممارسة النشاط بالاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات المتاحة بالفعل والعمل على تطوير التشريعات القائمة حاليا المنظمة لنشاط الجمعيات الأهلية وخاصة القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتوسيع استقلالية القطاع الأهلى المنظم.

– أهمية أن تستهدف الجمعيات الأهلية من نشاطها اكتساب القدرة على التأثير فى السياسات العامة والمشاركة فى صنع القرار ويعتبر هذا الأفق السياسى لنشاطها .

– أهمية تعاون الجمعيات مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية فى تصميم برامج ومشروعات تنموية محلية تراعى البعد الثقافى والاجتماعى الخاص بمصر ولكل قطاع (ريف وحضر) وتحاشى البرامج والتصميمات النمطية الواردة من الخارج والتى لا تتلاءم مع درجة تطور المجتمع المصرى وواقعه.

ثانيا : بنيان القطاع الأهلى :

– ضرورة حل مشكلة نخبوية النشاط الأهلى بالعمل على إيجاد قاعدة شعبية واسعة له والتوسع فى العضوية لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودعم الطابع الديمقراطى لنشاطه .

– التنسيق بين الجمعيات فى إطار ديمقراطى بما يكفل خلق كيانات كبيرة تعالج التشتت وصغر حجم النشاط واحترام العمل قدر الإمكان والتخصص فى نشاط الجمعيات وصياغة استراتيجية للنشاط الأهلى ككل بما يكفل زيادة تأثيره على السياسات العامة.

– تحقيق الشفافية والمحاسبية واحترام القانون لما لذلك من أهمية فى زيادة فاعلية النشاط.

– للتأكيد على أن القطاع التعاونى يشكل أحد المكونات الأساسية للقطاع الأهلى وضرورة السعى إلى استكمال تطوير القوانين المنظمة لنشاطه كقطاع غير حكومى يقوم على المبادرة الشعبية .

– توفير قدرات وخبرات راقية للجمعيات لإدارتها بكفاءة ودعم الطابع المؤسسى لنشاطها والتوسع فى التدريب للقيادات لاكتساب مهارات التخطيط والمتابعة وتبادل الخبرات ونشر المعلومات من خلال قاعدة بيانات مركزية عن العمل الأهلى فى مصر والاعتماد على أجهزة متفرغة من الخبرات فى المنظمات غير الحكومية والاتحادات الأهلية العاملة على مستوى القطر وفى المحافظات وأن يتم ذلك كله من خلال المبادرة الذاتية للجمعيات وليس بقرارات إدارية .

– أن يكون النظام الداخلى لكل جمعية أساس عملها بما يتضمن من قواعد ديمقراطية بحيث يشمل ذلك الانتخاب الدورى لمجالس الإدارة .

– الاهتمام بالاتصال بالرأى العام وكسبه إلى صف الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات ومشاركته فى هذه الأنشطة وذلك من خلال نشاط إعلامى مخطط تشارك فيه أوسع دائرة من الجمعيات.

ثالثا: العلاقة مع الأطراف الأخرى :

– فيما يتصل بالعلاقة مع الحكومة فهى علاقة تكامل تقوم على إشاعة الديمقراطية فى المجتمع، ومنع هيمنة الدولة على الجمعيات ، ومنع المعاملة التمييزية ضد الجمعيات لصالح القطاع الخاص، وحصول الجمعيات على كافة الحقوق المقررة قانونياً، وتقديم مساعدات حكومية لها لممارسة نشاطها، وتهيئة المناخ الذى يساعد على اتساع نطاق العمل التطويعى فى

المجتمع وتعديل التشريعات القائمة بما يساعد على تحقيق الاستقلالية الكاملة للنشاط الأهلى ودراسة نشاطه دون عقبات وأن تتضمن هذه التشريعات نصوصا صريحة لتأمين الجمعيات ضد التدخل الحكوم فى شئونها الداخلية والتأكيد على حق تكوين الجمعيات دون عقبات طبقا للدستور.

– ضرورة اهتمام أجهزة الإعلام القومية بنشاط الجمعيات الأهلية والتوسع فى التعريف بالجمعيات ودورها وأهدافها وكيفية الحصول على خدماتها والمشاركة فى عضويتها ، وأن تتضمن مناهج التعليم موادا عن الحركة التعاونية.

– فيما يتصل بالعلاقة مع المنظمات غير الحكومية الاجنبية من المهم التمييز بين المنظمات الشمالية التى تتعاون معها حسب أهدافها من مساعدة الجمعيات الأهلية المصرية وألاّ نسمح لها باختراق القطاع الأهلى وتطويعه لأهداف تتعارض مع أولويات المجتمع المصرى ، أما المنظمات فى دول الجنوب فإنه من المهم أن نوسع التعاون معها وخاصة فيما يتصل بتبادل الخبرة والمساعدة والمعلومات.

رابعا : دور المرأة فى العمل الأهلى :

– تتحمل الجمعيات الأهلية مسئولية خاصة فى تغيير رؤية المجتمع للمرأة والتأكيد على أهمية مشاركتها فى النشاط الأهلى وزيادة مساهمتها فى النشاط العام دون تمييز فى المواقع القيادية أو آليات اتخاذ القرار .

– التأكيد على حق المرأة فى أن تنظم نفسها وأن تقود النشاط الأهلى المتصل بها وأن تكون طرفا فاعلا فى العمل الاجتماعى وتشارك فى قيادته.

– توسيع نطاق الخدمات التى تقدم للمرأة وخاصة فى مجال الأمومة والطفولة والتعليم .

خامسا : تمويل النشاط الأهلى :

– ضرورة أن تتحقق الشفافية بالنسبة لتمويل الجمعيات الأهلية سواء من مصادر مصرية أو أجنبية ، وتحديد الضوابط التى تحمى النشاط الأهلى من الوقوع تحت سيطرة المانحين ويبحث فى هذا الصدد فكرة إنشاء صندوق قومى تحت إشراف قضائى وبالاستعانة بالجهاز المركزى للمحاسبات لمراقبة التمويل الأجنبى لمنع الفساد فى الجمعيات دون أن يؤدى ذلك إلى سيطرة البيروقراطية الحكومية على هذه العملية .

- تطوير دور المؤسسات الوطنية والهيئات العامة فى تمويل النشاط الأهلى وأن تزيد مساهمة القطاع الخاص تأكيدا لمبدأ التكافل الاجتماعي ومساندة الفئات القادرة للفئات الفقيرة والمهمشة ، دون أن يعنى ذلك تراجع الدولة عن تحمل مسئوليتها فى دعم هذا النشاط ماليا من خلال الاعتمادات التى تخصصها للمناطق الأكثر تخلفا والجماعات الاجتماعية الأشد حاجة.
- إنشاء بنك للتعاون يلعب الدور الأساسى فى تمويل الأنشطة التعاونية ويحمى الحركة التعاونية من نتائج سياسة التكيف الهيكلى .
- تأكيد مبدأ الشفافية ونشر الميزانيات السنوية للجمعيات الأهلية .

سابعا: البحوث والدراسات:

أهمية مواصلة دراسة القطاع الأهلى ودوره فى التنمية وتوثيق التجربة والتعرف على مشاكلها التفصيلية وتقديم الاقتراحات الكفيلة بنضاجها وذلك من خلال :
- إجراء دراسة متعمقة لمختلف جوانب النشاط الأهلى .
- تنظيم ندوات وحلقات نقاش حول موضوعات برزت أهميتها فى هذه الورشة مثل دور الجمعيات الأهلية فى التنمية المحلية ، الاقتصاد غير الرسمى ودور النشاط الأهلى فى تطويره ، البيئة الاجتماعية والثقافية ومدى تأثيرها سلبا وإيجابيا على النشاط الأهلى .
- إجراء دراسات ميدانية للتعرف على الجوانب التطبيقية والظواهر المنبثقة عنها .

* * *

"إلتالير" منظمة دولية غير حكومية للجمعيات الأهلية

- أنشئت هذه المنظمة عن اجتماع لحوالى مائة شخصية من حركة المجتمع المدنى فى شيلى ١٩٩١ للمساهمة فى تنشيط بحركة الجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى ولبناء مجتمع مدنى يدعم الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية المستدامة، والحوار السلمى بين الثقافات فى الشمال والجنوب.

- تتخذ المنظمة مقرها الدائم فى تونس، وهى تهتم بتنشيط المنظمات غير الحكومية فى بلدان الجنوب خاصة من حيث التفكير المشترك وإجراء الدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب، حيث عقدت العديد من هذه الأنشطة فى تونس ومصر ولبنان والمغرب واندونيسيا وموريتانيا، كما عقدت عدد آخر فى كندا والدانيمارك وبعض بلدان اوروبا وامريكا اللاتينية الأخرى.

- اقامت المنظمة مكاتب إقليمية لتنشيط حركتها وتنفيذ برامجها وذلك فى كولومبيا- اثيوبيا وكندا كما تضم سكرتاريتها أقساما خاصة بكل منظمة فى مقدمتها "البرنامج العربى الذى ينطلق منه أنشطة المنطقة العربية.

- من نماذج أنشطة المنظمة خاصة ١٩٩٥/١٩٩٦

- حوالى ٥ حلقات نقاش وتدريب فى تونس ضمت اكثر من مائة ممثل للجمعيات الاهلية من القارات الخمس.

- ندوات مناقشة دور العمل الاهلى فى التنمية بكمبوديا ١٣٠ جمعية أهلية وحركة اجتماعية، وكذلك حول موضوع حقوق الانسان فى هذا البلد.

- مؤتمر حول المساعدات الانسانية لبلدان القرن الافريقى وذلك عقب ارسال وفد من المنظمة لهذه المنطقة.

- عقد حلقات نقاش مع اكثر من ٦٠ منظمة أهلية من امريكا اللاتينية فى كولومبيا لدراسة الآثار الاجتماعية لسياسيات التكيف الهيكلى، اعقبتها حلقة نقاش عن المجتمع المدنى فى كوبا.
- ندوات دعم مفاهيم ونشاط المجتمع الاهلى فى اوروبا الشرقية.
- دعم نشاط المرأة والمنظمات الاهلية وتعاونها على المستوى الاقليمى فى البلدان العربية وتشجيع الجماعات البحثية وآشكال الحوار العربى الاوربى فى المنطقة.

تتكون عضوية المنظمة من الاعضاء المسجلين كمنظمات غير حكومية من مناطق العالم المختلفة، وتعقد جمعيتها العمومية كل ثلاث سنوات لأنتخاب الرئيس ونائبه وتعيين السكرتير العام.

وكان آخر تشكيل لهيئتها التنفيذية (ابريل ١٩٩٦) على النحو التالى :-

الرئيس	Yoko Kitazawa	(اليابان)
نائب الرئيس	J. Bhagwati	(الهند)
نائب ثانى	Y. Sokona	(مالى)
السكرتير العام	Corinne Kumar	(الهند)
عضو	H. Morales	(الفلبين)
عضو	L. Zakharia	(لبنان)
عضو	K. Cherif	(تونس)
عضو	H. Hoyet	(الولايات المتحدة)
عضو	C. Heridia	(المكسيك)

رئيس شرف : نلسون مانديلا

محسن مرزوق

رقم الإيداع : ١٤٠٢٥ لسـنة ١٩٩٧
الترقيم الدولي : ISBN 977-279-173-0



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

٨ ش أبو المعالي (المهندسين) الجيزة - ت/ فاكس: ٣٤٧٣٦٩١

١ ش سوهاج من ش الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم - جيزة
تليفون وفاكس ٥٦٣٤٦٩٩

الجمعيات الأهلية
وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى مصر

هذا الكتاب ...

يضم ثلاث عشرة دراسة وعشرة تعقيبات وعرضاً لكافة المناقشات والآراء والتوصيات التى ساهم بها حوالى خمسين مشاركاً فى الندوة التى نظمها مركز البحوث العربية بالقاهرة لبحث وضع الجمعيات الأهلية ودورها فى إطار أزمة التنمية التى يعيشها مجتمعنا ، كما تعيش الجمعيات الأهلية نفسها أزمة البحث عن دور الشريك فى معالجة الأزمة بمشاركة حرة وديمقراطية حقيقية فى معالجة هذه الأوضاع .

والكتاب يكشف عن قلق بالغ حول هذا الدور ، ومعالجات معمقة ومخلصة مشحونة بالخبرة ، وعارضة للنماذج المتنوعة فى كافة مجالات العمل الأهلى والتعاونى .

ولا يسع مركز البحوث العربية إلا أن يشكر اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأديس أبابا على معاونتها فى عقد هذه الندوة وإجراء البحوث اللازمة لها كما يشكر مؤسسة إلتالير على تركيز اهتمامها بقضايا شعوب الجنوب ومعاونتها فى وصول هذا العمل لأصحابه .

دار الأمين DAR AL AMEEN

٨ شارع أبو المعالى (خلف المعهد البريطانى) العجوزة تليفون/ فاكس : ٣٤٧٣٦٩١
١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم
١٠ شارع بستان الدكة (من شارع الألفى) القاهرة ت : ٥٩٣٢٧٠٦